

أبو يعرب المرزوقي

استئناف العرب لتاريخهم الكوني

ثورة الحرية والكرامة

تونس نموذجاً



استئناف العرب لتاريخهم الكوني

ثورة الحرية والكرامة

تونس نموذجاً

استئناف العرب لتاريخهم الكوني

ثورة الحرية والكرامة

تونس نموذجاً

أبو يعرب المرزوقي



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc. LLC

جميع الحقوق محفوظة



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 - 4930183 - 4930218 (+974)

فاكس: 4831346 (+974) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (+961-1)

ص. ب: 13-5574 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأية وسيلة تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفونوغرافي والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو بأية وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون د. م. ل.

التصميم وفرز الألوان: أيجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

المحتويات

فاتحة

- 11قفزة التاريخ العربي الحالية.. ما منطقتها؟
- 11في الحاجة إلى استراتيجية للمستقبل
- 12أبعاد الفعل الإنساني المحددة لمصيره
- 14فهم أحداث التاريخ العربي الحالي
- 18مسار الثورة المتوقع في أقطار الوطن العربي
- 21في الدلالة الرمزية الكونية لاستشهد البوعزيزي
- 23لماذا كان ينبغي أن تكون البداية من تونس؟

الفصل الأول: رسالة الثورة وأهدافها

- 27حتى يكون الكلام على ثورة" ذا معنى
- 31شباب الثورة وعالي المطالب
- 32هل يستقيم التعليل الأول؟
- 35هل الفنون الحديثة مناقية للقيام المستقل؟
- 37حتى لا نضيع الفرصة الثانية
- 38العودة إلى الوهم نفسه لإضاعة الفرصة الثانية
- 43كيف أفهم شعار الثورة: "الشعب يريد إسقاط النظام"
- 49في ما يترتب على هذه الثورة الشعبية المباركة
- 50النخبة السياسية
- 52النخبة التربوية
- 52النخبة الاقتصادية
- 52النخبة الثقافية
- 53النخبة العامة
- 55المفترق: مهمة الثورة وشروط نجاحها
- 57مضمون الحجج التي "يتكرق" وراءها خصوم الثورة

58	لكن المحيطات تغيرت جذريا
60	رسالة للثورة: عالي المطالب لتوحيد قوى الخير والمحبة
63	في أهمية المعارك القومية الصالح أصحابها
63	ما ينبغي تفانيه هو التحديث المستبد
73	بيان إلى شباب الثورة فتياته وفتياته
82	شروط استتباب الأمن في البلاد
83	الأمن الطوعي بدل الأمن الكرهى
85	منطق العلاج الذي تحققت شروطه

الفصل الثاني: تقنيات لتعطيل الثورة

93	أصدقاء الثورة وأعداؤها
98	سياسة "اتركوهم سيفتروا"
103	ملهيات الثورة المضادة لن تطل على شباب الثورة فتياته وفتياته
108	قشور الموز أو الملهيات التي تعطل مسار الثورة
113	تقنيات مضبوحة لوأد الثورة الشعبية
117	كفى استغناء للشعب واستغفالا
120	ماذا يخشى المواطنون في حكومة الردة عن الثورة؟

الفصل الثالث: شروط حماية الثورة ورعايتها

125	طبيعة الأزمة التي يمر بها الأمن في تونس (ومثله الأمن في مصر)
130	البوعزيزي الثاني ووظيفته "الكنديد"
136	الحصم السلمى وكيفية تحقيقه
139	الصلح الواجب بين السياسى والحضارى من النهضة العربية الإسلامية
142	ويمكرون ويمكر الله
144	كسوة خروتشاف البالية
145	محاولات تمزيق النسيج الشامل
147	الصلح بين الوجهين ضرورة تاريخية
148	القوتان القادرتان على تحقيق شروط السلم المدنية

149	شروط استئناف الإصلاح أو التحديث الأصيل
152	مستقبل تونس بت في مهبة الريح
156	حكم التاريخ لا يرحم

الفصل الرابع: مقدمات في السياسات والدساتير

165	مقدمات في الصوغ الدستوري المناسب للثورة.....
169	المسألة الأولى: لتخلص من نظرية الحق الإلهي
174	المسألة الثانية: مقومات الدستور عامة
178	المسألة الثالثة: مقومات الدستور المناسب لتونس
179	المسألة الرابعة: شروط فاعلية المؤسسات الدستورية.....
186	التمثيل الجليع بين العدل والفاعلية
187	المسألة الأولى: طبيعة تمثيل الأمة في نظرية الحكم السنية.....
188	المسألة الثانية: ما قبل الفتنة الكبرى
189	المسألة الثالثة: ما بعد الفتنة الكبرى
191	المسألة الرابعة: المرحلة الراهنة
193	المسألة الأخيرة: ما المطلوب لتجاوز هذا المأزق؟
197	التصدي لحيل تزيف الانتخابات.....
198	ما الحل في هذه الحالة؟
201	الفهم الفلسفي والأنثروبولوجي للمضمار السياسي التونسي
203	الحصيلة العامة لهذا التحليل النظري.....
206	في الخلط المتعمد بين الإصلاح السيلسي وصوغه في نصوص ققونية.....
209	مثال من علم خبراء الإصلاح الرسميين

الفصل الخامس: ضديد الثورة

219	تواصل الحلف بين اليسار التونسي ويقايا نظم بن علي
221	الانقزام يسعون إلى تفزيم الثورة
223	لماذا يتعامى البعض عن الحقائق؟
223	الدعوة إلى ترك الحكومة تعمل
225	التخويف بالإسلام السياسي

231	هيئة حماية الثورة المضادة بدل حماية الثورة
233	أولاً: للتلاعب بالنسور الحالي
233	ثانياً: التلاعب بتشكيلة الحكومتين الأوليين
234	ثالثاً: تمثيلية الحكومة الثلاثة
235	رابعاً التشريعات للمراسيمية
236	أخيراً هيئة حماية الثورة

الفصل السادس: الحادثة الأصيلة والحادثة اللقطة

241	تحديث السفاهة والحق
244	تدعيم العلة السلبية للتناولي بمستقبل للثورة
246	مفهومهم للحادثة هو أصل الاستبداد والفساد الذي يمارسونه
253	دراويش الطمائية والحادثة من ينبغي أن يمنع من الترشح إلى المجلس التأسيسي
262	عهد السفاهة اللامحدودة
266	هل ما يحصل على مستوى النخب الرسمية إعداد للإصلاح أم هو ثورة مضادة؟
268	وما يقدعون إلا أنفسهم

تذييل

275	فرائن تدعو إلى التوجس: رسالة إلى الوزير الأول
277	السياق الذي أفهم من خلاله هذه الفرائن
279	في دلالة القرينتين المضمونيتين
281	في دلالة القرينتين الشكليتين
283	وأخيراً، ما أصل كل هذه الفرائن الدافعة إلى توجس الحذر
285	علل اعتذاري عن الإضمالم إلى هيئة تحقيق أهداف الثورة
287	تعريف بالكاتب

فاتحة

قفزة التاريخ العربي الحالية.. ما منطقتها؟

يكاد التاريخ بمفاجآته أن يكون ممتنع الصوغ العقلي بسبب ما في أحداثه من فوضى وما في معانيه من شعث وخاصة من حيث تواليهما في الزمان وتوزعهما في المكان فضلا عن توزع صانعيهما على طبقات سلّمه الاجتماعي مع ما يؤدي إليه ذلك من عتمة في دورة حياة الجماعة المادية والرمزية: وتلك هي أبعاد تجلّي التاريخ الحضاري لكلّ أمة تجلّيه المحكوم بما بين هذه الأبعاد من علائق واقتراانات بعضها جلّي حتى للوعي العادي وبعضها خافٍ حتى عن الوعي العلمي.

والمعلوم أنّ الكلام في معاني التاريخ وفلسفته يعتبر من الفضول. ولذلك فهو ليس ممّا يلقي القبول والترحاب إلّا ممّن لا يلهيه عن طلب الفهم والحقيقة شاغل. لكنّ الألوان حان الآن للسؤال عن أسس ما يجري من تاريخنا الحيّ خلال جريانه طلباً لمنطق مساره الواصل بين أفعال الماضي الحيّة بمعانيها ومعاني المستقبل الحيّة بأفعالها: فالحاضر الحيّ هو غليان اللقاء الحيوي بين الحدث والمعنى استندباراً واستقبالا بين الماضي والمستقبل الحيّ الذي تعدّ لحظات الطفرات النوعية التي من جنس ما يجري في بلاد العرب حالياً ذراه المحدّدة لمعالم التاريخ.

في الحاجة إلى استراتيجية للمستقبل

ولكن مهما كان التاريخ عسير الصوغ المنطقي فإنّ هذا الصوغ -ولو في شكل تقريبي- يبقى من ضرورات الوجود الإنساني. ومن ثمّ فلا بدّ من الاستجابة لحاجة فعل البشر التاريخي حاجته لشرط فعلهم الواعي والقصدي فعلاً حقيقياً: الفهم والتأويل الشرطان لكل استراتيجية تبدع الوسائل التي تمكّن من تحقيق الغايات بحسب ترتيب وآجال معيّنين انطلاقاً ممّا هم من معرفة علمية مستويات الفعل الماديّة والرمزيّة كما تعيّن في ماضيهم حدثاً فعلياً ومعنى تأويليّاً كلاهما ضروري للفعل في الحاضر باعتباره تحديداً لمعنى المستقبل ومنطلقاً لحدثه.

أبعاد الفعل الإنساني المحددة لمصيره

ويمكن للعقل المتروكي بفضل ما يمكنه منه تعيين ما حصل من تطوّر وثمّ في هذه المستويات المحدّدة لأحياز الفعل كلّ فعل واعياً كان أو غير واعٍ (التوالي الزمني والتوزيع المكاني وتقسيم الفعل على سلّم الرتب والأدوار الاجتماعية ودورة الحياة المادّية والرمزية) أن يحدّد المحرّكات الأساسية التي تلائم بين الأهداف والوسائل ملائمة هي ما نطلق عليه اسم استراتيجية الأمة، استراتيجيتها التي تنظم بها أفعالها فتصنع بها ما يدين لها بوجوده من تاريخها. ويمكن أن ندرس هذه المستويات من خلال تجلّيها في المجتمعات الإنسانية تجلياً:

1 - ينظم المكان فيجعله جغرافياً محدّدة هي نوع الاندراج في المكان بصورة تتعين فيها خصائص الأمة الحضارية.

2 - ويرتّب الزمان فيجعله تاريخياً محدّداً هو عين هذا الاندراج في المكان خلال أحقاب الزمان وهو عين ذاكرتها التي تقصّ ملاحمها.

3 - ويبيّن سلّم الرتب والأدوار الاجتماعية فيجعلها منظومة بشرية معيّنة، سلم هو عين ما ثبت من الأدوار خلال هذا الفعل التاريخي الذي تحدّدت تضاريس زمانه في مكانه.

4 - ويحقّق الترابط بين فاعليات دورة الحياة المادّية، فيصيرها اقتصاداً ذا قيام ذاتي هو عين العلاقات بين البشر علاقاتهم المحكومة بما أصبح لهم من سلطان على محيطهم الطبيعي داخلياً ومن سلطان غيرهم على باقي المعمورة خارجياً.

5 - فينسخ دورة الحياة الرمزية ليجعلها معينا لما يضافى على كلّ ما سبق من معانٍ بحيث إنّ المكان والزمان والسلم والدورة المادّية كلها تكون فاقدة للمعنى من دون ما صاحب الأفعال التي حولتها إلى جغرافياً وتاريخ وسلم رتب وتكامل مادي في جماعة انتسجت بينها لحمة هي هويّتها التي جعلتها تكون ذاتاً جماعية إلى جوار غيرها من الذوات الجماعية في دينامية التحدّد المتبادل بينها سلماً وحرباً في المعمورة. وبذلك تبرز إلى الوجود المادّي والرمزي الجماعة العينية ذات القيام المكاني والزمني والمسلمي

والدوري المتحد في هوية هي مبدأ كونهما شخصاً جميعاً متخللاً لتلك المجالات جميعاً تفلل الروح للبدن.

وهذا التجلي هو الأمر الذي صاغه ابن خلدون في فلسفته التاريخية بعيدة الغور (التي شوهتها القراءات الأيديولوجية المادحة أو القاذحة بغير عميق فهم) محللاً العناصر المقومة للعمران عناصره التي يقسمها إلى مادة العمران (النظام الاقتصادي والنظام الثقافي) وصورة العمران (النظام السياسي والنظام التربوي) كلتاهما ذات بعدين أحدهما فعلي والثاني رمزي، ومؤسسا هذه الأبعاد الأربعة على وحدة روحية هي هوية أمة من الأمم. وليس التاريخ الإنساني إلا ما يحصل من أحداث كونية بما لها من دلالات التعبير عن حقيقة الإنسان المتعينة في هويات الأمم. ومنها استنتج ابن خلدون المنطق الحاكم للتاريخ البشري بفضل تلاقي الشعوب السلمية والحربية التاريخ الذي تكون فيه الإنسانية كلها أمة واحدة. وهذه العلة متى علمه بعلم العمران البشري (مستوى التعاون على سد حاجات البشرية كلها) والاجتماع الإنساني (مستوى التأنس بين البشر كلهم). وبصورة موجزة فإن هذه الأبعاد مع أساسها هي التالية:

فمقوما مادة العمران أعني:

1 - الاقتصاد أو شروط وجود العمران المادية المتعينة في المكان والزمان وسلم الرتب الاجتماعية ودورة الحياة المادية والرمزية، وهو موضوع التعاون على سد الحاجات المادية: نظام التعاون والتعاوض أو سد الحاجات المادية بالأساس.

2 - والثقافة أو شروط وجوده الرمزية المتعينة في المكان والزمان والرتب الاجتماعية ودورة الحياة المادية والرمزية، وهو موضوع معاني ذلك التعاون لسد الحاجات المادية، ومن ثم فهو يسد الحاجات الروحية: نظام التأنس والتواصل أو سد الحاجات الروحية بالأساس.

ومقوما صورة العمران أعني:

3 - السياسة أو شروط تصوير العمران الفعلية أعني تصوير فعلي الإنتاج المادي والرمزي والتعاون فيهما بما كان ذلك التعاون تبادلاً مشروطاً بالتعاوض العادل: نظام رعاية بعدي مادة العمران وتصريفهما وقاية

وعلاجًا للتعاون والتعاوض والتآنس والتواصل بين البشر بمقتضى القانون أو القواعد الصريحة المتفق عليها بين أفراد الجماعة وهيئاتها الجمعية.

4- التربية أو شروط تصويره الرمزية أعني تكوين الإنسان بحيث يُعدّ لبعديّ مادة العمران، فيكون مساهمًا في القيام المادي والرمزي وفي تصويرهما السياسي والتربوي: نظام رعاية التنشئة الاجتماعية والتكوين الخلقى والمهني والمعرفي والوطني والإنساني من خلال نموذج الإنسان الذي تحدّده القيم الإنسانية بصبغة معيّنة في حضارة معينة.

أصل كل المقومات ومعين معناها:

5- أمّا الأساس الذي يوحّد هذه الأبعاد ويضفي عليها المعنى فهو ما يجعل الجماعة جماعة بعينها، ومن ثمّ جماعة ذات قيام مستقلّ عن الجماعات الأخرى بحيث تكون قادرة على التفاعل مع الجماعات الأخرى ليحصل المستوى الأسمى من العمران البشري والاجتماع الإنساني: أعني مستوى الجماعة الكلّية بمصطلح الفارابي (وهو المستوى الرابع من الجماعة والذي تخلو منه الفلسفة العملية اليونانية لكونها تقف عند المستوى الثالث أي المدينة بعد الأسرة والقرية والمقصود الدولة الخاصّة بأمة بعينها).

فهم أحداث التاريخ العربي الحالي

ولكي نفهم مجريات الحدث التاريخي العربي الحالي فلا بد من ترتيب الأقطار العربية بمقتضى درجات النضوج التي بلغتّها هذه المستويات، أعني الوعي بمطالبها لتكون في القدر الممكن لها والمناسب لنضوجها تاريخيًا بمقتضى صورها المثلى. فهذه الدرجات المختلفة تقبل التحديد من خلال طبيعة العلاقة المضاعفة بين نوعي المقومات المادية والصورية ثم بين مقومَي النوعين، أعني بين مقومَي مادّة العمران أولاً وبين مقومَي صورة العمران ثانيًا.

وهذه العلاقة لا يكفي لتحديدها الاقتصار على ما لها من محددات ذاتية داخلية، بل لا بدّ فيها من اعتبار التحديد الغالب على العالم في الظرفية التي تكون موضوع الدرس، أعني طبيعة العلاقة بالحضارة الغربية المعولة في حالتنا الراهنة وخاصّة منذ الصدمة الاستعمارية ومحاولات النهوض المتوالية خلال القرنين

الأخيرين. وهذا المعيار يمكن أن نصنف الأقطار العربية فنقسمها إلى الأصناف التالية بمقتضى بعدى صورة العمران لكون مادة العمران (الاقتصاد والثقافة) تابعة لصورته (السياسة والتربية) في مستوى الوعي حتى وإن كانت التبعية عكسية في مستوى الوجود. أعني أنّ الصورة تابعة للمادة وجودياً، لكن المادة تابعة للصورة تصوّرياً وفي الوعي الإنساني:

1 - فبحسب الشكل السياسي للنظام والتربوي التابع له تنقسم الأقطار العربية إلى ما تبني منها، ولو شكلاً، الشكل الحديث للدولة، أعني الجمهوريات والتربية الحديثة في السطح مع بقاء البنية التقليدية فاعلة في العمق. وهو ما يعلّل عودتها جميعاً إلى الشكل البدائي من الحكم والتربية، الشكل الذي ساد عصر الانحطاط العربي الإسلامي. والنظام التربوي تابع للنظام السياسي في مستوى الوجود ومثبوع له في مستوى السوعي: ولذلك فتبني النظامين الحديثين شكلي خالص لكونه مقصوراً على محاكاة الشكل الخارجي عند الأمم المتقدمة.

2 - ومنها ما حافظ على الشكل الموروث في السياسة والتربية من عصر الانحطاط العربي الإسلامي مع التحديث المادّي المفرط في العمران وأدوات الحضارة الحديثة المستوردة من دون أن يكون لأهل البلد فيها دور يتجاوز الاستعمال والاستهلاك. وكان النظام التربوي تابعاً لهذا الحفاظ فكان حفاظاً بمجرد المحاكاة للماضي الأهلي. وقد سرت في هذه البلاد مؤخراً محاولات لتبني شكيلات النظام الحديث في الحكم والتربية دون حقيقته فيكون ما يحصل فيها من جنس ما حصل في الأولى وإن بسرعة ونسق مفرطين بسبب ما لها من إمكانيات مادية سائلة.

لذلك فكلما الصنفين من الأنظمة السياسية والتربوي ليس حديثاً فيهما إلا الشكل وهما يستفيدان من أدوات السلطة المادية والرمزية، أدواتها الحديثة، أعني أجهزة السلطة والقدرة الفائقة للتقنيات الحديثة في الاستعلام والإعلام والتسلط والحركة السريعة في المكان والزمان: وهو ما جعلها بصفيتها تصل بالاستبتياد والفساد الذروة التي لا يتمكن منها النظام التقليدي الفاقد لها ولا النظام الحديث بحق المحصن ضدها بآليات الإعلام الحر والديمقراطية.

ذلك أن كل الأنظمة السياسية والتربوية العربية بقيت أسرية وقبلية ومناطقية، بما في ذلك ما يتّصف منها شكلا بشكل الجمهورية والتعليم الحديث مع أساس عنيف يمثله سلطان الأجهزة البوليسية والعسكرية والتعسف التربوي يغلب على الجمهوريات، ونراه قد شرع بالتدرّج في الانتشار في الملكيات انتشار الطابع الأسري والقبلي في الجمهوريات. ومن ثمّ فكلّ الأنظمة العربية السياسية والتربوية، سواء كانت ذات شكل جمهوري أو ملكي، تتّصف بالأسرية والأجهزة. وهي نوعان يختلفان من حيث طبيعة الوصل الشكلي بين الأصيل والحديث تقدّمًا وتأخيرًا:

فمنها ما جعل هذا الوصل يتحوّل إلى عداء صريح للماضي في السياسة والتربية، وكان رمز هذا العداء معاداة الإسلام، وإن بدرجات مختلفة على غمط الكمالية التركية مثل تونس وليبيا وسورية. ومن ثمّ فالمعركة في هذا النوع الأوّل ستكون مع الإسلام والحركات الممثلة له. ولعلّ تقدّم تونس في هذه الثورة علته ما طغى على هذا الوجه من صلة الحاضر بالماضي فيها، بحيث إنّ نفس المعركة تتواصل مع بقايا النظام وحلفائه من فاسد العلمانيين وتُمنّ انضمّ إليها من المعارضة المزعومة، بحيث سيكون سلوك هذه الحركات شرط نجاح الثورة أو فشلها. ومن جنسها ليبيا.

ومنها ما جعل هذا الوصل فيهما ملطفًا بحلول وسطى مع الماضي الذي ترمز إليه طبيعة العلاقة بالدين كذلك مثل مصر واليمن والسودان. لذلك فالثورة في مصر تبدو قد تخلّصت من هذه الإشكالية، وهي بالأحرى ستعود إلى جنس آخر من الصراع السوريّ في العمران البشري، أعني الصراع الطبقي. وهو في مصر صراع بين الباشاوات الجدد الذين استأنفوا عهد الباشاوات القدامى منذ بداية عهد أنور السادات، وبين الطبقات الشعبية التي لم تعد على ما كانت عليه من الجهل في عهد الباشاوات، بل هي من نوع جديد لعلّ شباب الثورة الذي ملأ الساحات منها وليس من أبناء "الدوات" كما يقولون بالمصري. ولعلّ الجزائر والعراق أقرب إلى النمط المصري منها إلى النمط التونسي.

وما قلناه عن الأنظمة العربية ذات الحداثة الشكلية أي الجمهوريات الأسرية الجهازية يقال مثله أو أكثر (إذا أدخلنا في الحسبان ما يضاف إلى العامل الأهلي

العين الساهرة للحامي الأجنبي فيها: وهذا العامل هو أيضاً عامل يكاد يعمّ كل الأقطار العربية بما في ذلك ما كان من الأقطار ذات الأيديولوجية القومية التي تدّعي الغيرة على استقلالها عن التدخّل الأجنبي بدليل انتشار القواعد الأجنبية العلني منها والسري عن الأنظمة ذات الأصالة الشكلية أي الملكيات (والمشيخيات والإمارات والسّلطنات).

لكن الأنظمة التقليدية بصورة أوضح تنقسم نفس التقسيم من حيث ميل أجيالها الشابة إلى تكرار تجارب الجمهوريات التي مرّت بها الأقطار العربية التي خلعت الملكيات وميل أجيالها الأكبر سناً إلى شراء سكوت الشباب بما تغلقه من رشاوى مالية تفسد معنى المواطنة وتقتل إمكانية بناء مجتمعات ذات قيام مستقل لاعتمادها على عبودية العمالة الأجنبية في الأعمال الدنيا وعلى سيادة العمالة الأجنبية في الأعمال العليا وخاصة في إدارة شؤونها الاقتصادية والعسكرية وحتى السياسية لأنها في الحقيقة محميات لا أكثر ولا أقل. وقد يّنت الأحداث أنّ الجمهوريات من جنسها في هذا المضمار: فجميع أقطار الوطن العربي أو على الأقل أنظمتها محميات غريبة. ومثلما أنّ إفراط الجمهورية الشكلية قد نفر الشعوب من الحداثة التي لم يروا منها إلّا الوجه الشكلي وحبّبت إليها الهروب إلى الأصل، فإنّ إفراط الملكيات قد نفر الشعوب عن الدين الذي لم يروا منه إلّا الرسوم الشكلية وحبّبت إليهم الهروب إلى الدخيل.

وتوقّعي هو أنه مثلما كانت تونس ومصر نموذجين لما سيحدث في الجمهوريات الشكلية، فإنّ المغرب والأردن سيمثلان النموذج لما سيحدث في الملكيات: وإصلاح الجمهوريات والملكيات للعلاقة السوية بين الأصالة والحداثة في النظام السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي هو مفتاح الحلّ في كلتا الحالتين. لكن الفارق في طبيعة الحاجة في الحالتين هو المحدّد لترتيب التوجّه نحو الحلّ: فهي في الجمهوريات حاجة متمثلة خاصّة في ضرورة التحرّر من شكليات الحداثة لتحقيق الصلح بين روح الأصالة وروح الحداثة في المجالات السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية. وهي في الملكيات حاجة متمثلة خاصّة في ضرورة التحرّر من شكليات الأصالة لتحقيق الصلح بين روح الحداثة وروح الأصالة في نفس المجالات.

ولما كنّا نعتبر هذا الصلح في الحالتين هو الهدف الحقيقي للثورة التي تنتشر اليوم في الوطن العربي انتشار النار في الهشيم فإننا نعتبر المسافة بين الموجود والمنشود منه هي المعيار الممكن من ترتيب الثورات في الأقطار العربية من حيث التوالي في الزمان والشدة في العنفوان. ذلك ما لا بدّ، في محاولة فهمه، من تحليل الخارطة السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية الحالية عينة من الخارطة الإسلامية. فلعلّ ذلك يساعد الفاعلين على تحديد خطط عملها ليس بالضرورة من خلال القول بما يجيء في التحليل بل حتى بمعارضته والتحدد بالقياس إليه سلبيًا أو إيجابيًا.

مسار الثورة المتوقع في أقطار الوطن العربي

لا أزعج التنبؤ بالمستقبل، ولن أحاول الرجم بالغيب. لكني أعتقد أنّ توقّع المسار الثوري ممكن علميًا إذا أعددنا الدراسات الميدانية الممكنة من ترتيب ما حصل في هذه الأبعاد بمعيار العلاقة بين الماضي والحاضر. فرتبنا البلاد العربية بمقتضى ما حصل من نضوج ناقل من آخر ما بلغ إليه الماضي إلى أوّل ما بلغ إليه الحاضر خلال قرني النهضة الأخيرين. والمهم أنّ البلاد العربية التي ضربنا منها مثالين لكل نوع من أنواع الأنظمة، يمكن بصورة فرضية أن نجزم بما يلي من توقّع المستقبل الثوري في الوطن العربي:

- 1- فما حصل في تونس ومصر سيكون نموذج كلّ ما سيحصل في باقي الجمهوريات العربية. ومن ثمّ فترتيبها في مسار الثورة هو ترتيبها في المسافة الفاصلة بين تونس ومصر من حيث طبيعة العلاقة الصدامية والتصالحية بين الماضي والحاضر. ذلك أنّ ذا العلاقة الأكثر تنافراً بين الماضي والحاضر في الجمهوريات هو الذي سيكون السّاق في حصول الثورة، أعني تونس قبل مصر.
- 2- وما سيحصل في المغرب الأقصى والأردن سيكون نموذج ما سيحصل في ما بقي من الملكيات العربية. ومن ثمّ فترتيبها في مسار الثورة هو ترتيبها في المسافة الفاصلة بين المغرب والأردن من حيث نفس العلاقة. ذلك أنّ ذا العلاقة الأكثر حدّة بينهما في الملكيات سيكون سبّاقا، أعني المغرب قبل الأردن.

3 - وتقدّم قطري المغرب العربي على قطريّ المشرق العربي يمكن تعليقه بدرجة القرب من الصّدام المطلق بين العناصر الممثّلة للأصالة والعناصر الممثّلة للحدّثة وما نتج عنها في طبيعة العلاقة بين الماضي والحاضر، فضلاً عن تأثير طبيعة الاستعمار الذي أثر فيها: فالصّراع بين الماضي والحاضر في المستعمرات الفرنسية لم يقتصر على التخب وحدها كما في حالة الأقطار المشرقيّة، بل هو امتدّ إلى عامّة الشعب لعلّتين اثنتين: أولاً، لأنّ الاستعمار في المغرب العربي كان استعماراً استيطانيّاً ولم يكن اقتصاديّاً وسياسيّاً فحسب، بل بلغ إلى معّ الكيان الحضاري إذ هو صار ثقافيّاً ولغويّاً. وقد لا أكون مجانباً للصّواب إذا قلت إنّ بلاد المشرق عامّةً وبلاد الخليج خاصّةً بدأت تتأثّر بنفس هذا النوع من الاستعمار بوجهين: وجه أدنى هو استعمار العمالة الأجنبية المستعبدة، ووجه أعلى هو استعمار الفئتين والحماة من الأجانب أعني الاستعمار الإنجليزي والأمريكي.

وثانياً، لأنّ طبيعة الثقافة الفرنسيّة يغلب عليها وجهان لعملة واحدة، هما ما ينجم عن تاريخ الكاثوليكيّة التي استعملت البعقوية والماركسية أداتين لسلب التخب انتساباً لهويّتها، فتصبح أكثر تبشيراً بالكاثوليكيّة المحدثّة من زعيمهم ماسينيون الذي اقترح على مسيحيّ المشرق تمسيح المسلمين "الملعونين" حسب رأيه كما في رمز أبناء إبراهيم المغضوب عنهم والمنفيّين حسب رأيه.

وإذا كان أكثر العرب قرباً من الحالة الصّداميّة بين الماضي والحاضر أقربهم إلى الثّورة على هذه العلاقة المرضية بينهما، ومن ثمّ أكثرهم بداراً إلى علاجها العلاج الشافي، فإنّ الحالة السّويّة المطلوبة هي السّعي الثّوري لتحقيق بعديّ التحديث السّويّ أعني:

الديمقراطية السياسيّة والاقتصاديّة (بالنسبة إلى الداخل) وشرطهما استقلال الإرادة السياسيّة والقدرة الاقتصاديّة (بالنسبة إلى التأثير الخارجيّ للأفراد والجماعة). والأصالة السّويّة، أعني الإصلاح التّربويّ والثقافيّ (بالنسبة إلى الداخل) وشرطهما استقلال الإرادة الخلقية والقدرة الروحية (بالنسبة إلى التأثير الخارجيّ

للأفراد والجماعة). وبذلك يتطابق المطلوب العقل الذي يجمع بين عناصره اللامتناهية مفهوم حقوق الإنسان الطبيعية ومطلوب النقل الذي يجمع بين عناصره اللامتناهية مفهوم مقاصد الشريعة. وهذا التطابق هو جوهر القيم القرآنية التي هي كونيّة بفضل هذا التطابق.

وتلك هي العلة في أنّ الثورة العربية الحالية هي ثورة تحرّر داخلي وخارجي. وهي ثورة تحرّر كوني لأنّ الاستعباد الداخلي والخارجي بلغا في اللحظة العربية الذروة التي جعلت الوطن العربي خاصّة والعالم الإسلامي عامة بؤرة الصّراع الدولي من جديد، ومن ثمّ ففيه تعيّن أدواء اللحظة الكونية الحالية. ومنها سمينع إن شاء الله دواؤها: ولما كان آخر دواء للأدواء البشرية هو الكيّ فإنّ رمز الانطلاق كان ذروة الكيّ: شهادة الاحتراق المعدم لقشور الفناء والمخلد لألباب البقاء: البوعزيزي رمزاً للثورة.

في الدلالة الرمزية الكونية

لاستشهاد البوعزيزي

لعلّ أفضل بداية لمحاولة فهم العلة التي جعلت شرارة الثورة العربية الحديثة تنطلق من تونس وتكون شرارة حقاً بالمعنى المادّي والرمزي شرارة ذات دلالة كونية تتجاوز تونس والوطن العربي إلى العالم كلّ لعلّ أفضلها هو تأويل حادثة استشهاد البوعزيزي فلسفياً ودينياً لفهم كلّ التاريخ العربي الإسلامي: أعني تضحية البوعزيزي بنفسه في الساحة العامة بإشعال بدنه وتخليد روحه التضحية التي تردّد الفقهاء في حكمها لفرط التباس صلتها بسياق سعي الأمة إلى التحرّر. فهذا الحدث الجلل بكلّ ما فيه من عناصر تبدو عرضية يمثّل وصفاً ذا دلالة عميقة المغزى يمكن بفضلها أن نفهم مميزات الثورة العربية الحالية باعتبارها غاية التاريخ العربي الإسلامي كلّ، ومن ثمّ، فهي ذات دلالة كونية بكونية الإسلام ذاته. فهذا نحن أمام:

1 - شابّ يحمل على كتفيه مسؤولية أسرة لا تزال حاملة بكلّ ما فيها كل ما لا يزال حياً من الماضي الأصيل (بمعنّى موطنه المباشر وقبيلته): وهو ما يرمز إلى جيل الشباب العربي الحالي كلّ.

2 - شابّ جرّب كلّ الوسائل المتاحة لمن هو في وضعه لكسب الرزق الحلال فسدت في وجهه. بمعنّى كلّ ما في المتناول ممّا فرضه الحاضر الحديث للتغلب على اليأس: حال كلّ الشباب العربي.

3 - فلم يوفّق بسبب وضع سياسي وتربوي واقتصادي وثقافي جعل تونس ومثلها كلّ البلاد العربية تنحدر إلى حال تشبه القضاء والقدر الذي يمتنع معه تصوّر الحلّ من دون ثورة حقيقية: الوعي الذي يتقاسمه كلّ الشباب العربي.

4 - لكن الثورة لا تكون ممكنة في هذه الحالة إلّا إذا كان شعارها فهماً ثورياً للقضاء والقدر، أعني بيتي الشابي الصائغين شعرياً لدلالة قرآنية حقيقية

للآيات المتعلقة بمسؤولية الإنسان مسؤوليته في صنعه لتاريخه (من هنا تردّد الفقهاء كذلك في تأويل البيتين عقدياً).

5- ومن ثمّ وعي الشّباب بأنّ المأزق السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي في البلاد العربية ليس قضاءً وقدراً بمعنى ضرورة الخضوع لما يريدّه الله، بل هو ناتج عن خيارات ظالمة مفروضة عليها من محيطها الدولي ونوابه فيها المحيط الذي استبدل الاستعمار المباشر بالاستعمار غير المباشر أعني بتوظيف البعض من نخبها في مجالات الحياة السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية توظيفاً يوطّد التبعية، ومن ثمّ يجعل الحلول المستقلة ممّتعة.

إنّ هذا الوصف هو الذي يفهمنا عنفوان الوقع المزلزل للتاريخ والناتج عن استشهاد رمزي مثله استشهاد البوعزيزي الفعلي والاستشهاد الرمزي لكل الشباب بمعنى القطيعة مع القشور والانتقال إلى الألباب في فهم القضاء والقدر بمعنى الاتكال تعمل المسؤولية وليس بمعنى التواكل والاستسلام لأنه أصبح من ذوي الألباب بعد أن بلغ الوعي عنده ذروة النّهْي: إنه رمز من أدرك الطريق التي ينبغي سلوكها لإنقاذ الأمة أعني عدم التردد والخوف من نزع الثوب الخارجي الفاني لتحقيق مطالب الباطن الخالد في تاريخ الإنسانية كلها والذي ليس هو إلاّ قيم الفطرة الإنسانية كما يحدّدها العقل والقرآن. أعني ما صار يسمّى المقاصد الضرورية حماية للنفس والعقل والكرامة والذين والملكية وهي جميعاً جوهر حقوق الإنسان.

ذلك ما على الأمة أن تقدّم عليه بكلّ شجاعة، لتكون الثورة ثورة بحقّ فتفجّر القشور التي تعتبر أصالة لتبقي على روحها وتفجّر القشور التي تعتبر حداثة، ومن ثمّ لتستعيد العلاقة بين الحَيّ من الماضي والحَيّ من المستقبل، فتزيل كلّ العوائق الحائلة دونها والحياة الحرّة التي هي تواصل الفعل لتحقيق ما عجز عنه الماضي، أعني ما يطلبه المستقبل الذي عليها أن تبدعه لا أن تستورده.

إنّ الأمة العربية الإسلامية كما هو معلوم تعتبر ديموقراطيّاً أكثر من نصفها من سنّ البوعزيزي، وهي سياسياً واقتصادياً وتربوياً وثقافياً من منزلته أو تكاد، وكلها من ثمّ حاملة للحَيّ من الماضي. لكن ما يعوقها هو ما شابّ التحديث من جمع بين الاستبداد والفساد الموروثين عن فترة الانحطاط المعزّزين بأدوات الاستبداد

والفساد الحديثين: ما تمّ حرقه في شخص البوعزيزي حرقاً فتح باب الثورة الأولى الحقيقية في حاضر العرب المعدّ لمستقبلهم، هو هذه العلاقة الميتة بين قشور الماضي وقشور الحاضر، العلاقة التي جعلها التحديث - اللقيط والعنيف والمضطبع بالفساد والاستبداد لكونه شكلاً غير مباشر من الاستعمار - علاقة مرضية بين بعدي كل تاريخ سويّ، فتحوّل إلى عائق وجودي دون الحياة المبدعة لمستقبلها، بل وموصلة إلى الموت، بحيث إنّ حرقها حرقاً للبدن الفاني الحامل للخوف من الألم المادي. ومن ثمّ فهو البداية الفعلية للتهوؤ والتحديث الأصيل والأصالة الحديثة المحرّ من الألم الروحي.

لماذا كان ينبغي أن تكون البداية من تونس؟

لكن ذلك وإن كان الوصف الأمين لبداية التحرّر من الوضعية السياسية العربية الحالية، أعني رمزية حرق البوعزيزي لبدنه من أجل تخليد روحه، فإنّ العرب لن تبلغ إليه أقطارهم في نفس الحين، بل إنّ تواليهم في التدرّج صوبه لن يحدّه إلاّ ترتيب الوصول إلى نفس الوعي بهذا الانسداد وتحوّل العلاقة بين الماضي والحاضر إلى علاقة مرضية كما أسلفنا: فليس من الصدفة أن تكون تونس هي الأولى وأن يكون نموذجها الموصل للانسداد ولرمز القضاء عليه هو ما حصل في رمز الموصل بالماضي المشترك أعني مركز الخلافة أي تركيا.

بداية هذه الوضعية التي حدّدت الطابع المرضي للعلاقة بين الماضي والحاضر حصلت في تركيا عندما تمّت الإطاحة بآخر خلافة إسلامية شكلاً، حتى وإن كانت مضموناً منافية لكلّ معاني الحكم كما حدّدتها قيم القرآن الكريم. فكانت هذه البداية علاجاً سياسياً دائماً (الأتاتورية) تصوّر أصحابه التحديث قطعاً مع الماضي حصراً إياه في كاريكاتور الخلافة العثمانية منه واستيراداً لكاريكاتور من الحداثة يجعل أصحابه يتصوّرون أنّها كانت بالجواهر إصلاحاً "دينيّاً-روحيّاً" و"فلسفيّاً-علميّاً" نتج منه الإصلاح السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي. ولذلك كان لا بدّ أن تكون تركيا مركز نهايتها بالطريقة السويّة الوحيدة لعلاج هذا الجنس من الأمراض أعني بالتحرّر من كاريكاتوري البديلين من الأصالة والحداثة: العلاج التربوي السامي الذي يحقق ثورة ثقافية في عقول الأمة بحيث

يتحقق الشرط القرآني "إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يَغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ" فيصدق بيتا الشابي فيستجيب القدر إذا الشعب أراد الحياة. ومن ثم فليس بالصدفة أن كان الحل هو الإحياء الديني (النورية) الإحياء الذي يجعل العلاقة بين الماضي والحاضر علاقة سوية وصحية، فيتحرر المسلم من الكاريكاتورين.

والمعلوم ألا أحد ينكر أن بداية ما حصل في تونس كان فيه لتركيا الأتاتورية دور النموذج في حسم العلاقة بين الماضي والحاضر (بورقية). والكل يدرك أن تونس اليوم يحاول فيها الفكر الإسلامي تجاوز هذه العلاقة المرضية بين الماضي والحاضر، أو على الأقل ذلك ما سمعت إليه طيلة حياتي الفكرية وما زلت مع ثلثة من رجالات تونس المخلصين لها والساعين لبيان شروط تحررها الفعلي. ومن ثم فهي دون شك ساعية لجعل الحل تروياً وسلمياً، حلاً تكون السياسة بمقتضاه عملاً سلمياً بين كل فتاتها التي سبق أن أحصينا في متابعتنا للثورة الشبابية المباركة. فيتم التوازي بين البداية والغاية في التناظر الذي هو بين تونس وتركيا. وهذه العلة أيضاً لا تزال الأتاتورية في تونس هي الملجأ الأخير للنخب المستلبة: العلمانية الاستبدادية والفسادة والمحتاجة إلى سند الدكتاتورية العسكرية.

إن هذه الوضعية الممتازة والتي تعد بها حركة الفكر والفعل في تونس هي التي تجعلها وطن البداية الحقيقية للثورة العربية، الثورة التي هي، قبل كل شيء وبعد كل شيء، ثورة الحسم السوي والصحي للعلاقة بين الماضي والحاضر وبين الأصالة والحدثة: أعني تحقيق القيم التي يتطابق فيها العقل والوحي وأهمها حقوق الإنسان بعلاج ديمقراطي حر. تلك هي المقدمة التي نطلق منها إلى تحليل الوضعيات القطرية العربية الأخرى بدءاً بتصنيفها في ضوء هذه العلاقة بين الماضي والحاضر.

ولكن علينا أن نشير إلى الرديف السلبى لهذا الرمز في التاريخ الإسلامي الراهن: إنه الرمز الذي يمثل التوجه المقابل تمام المقابلة لحسم العلاقة بين الماضي والحاضر. فكما كان رمز الوحدة الروحية نموذجاً لبعض البلاد العربية بداية وغاية في علاج إشكالية العلاقة بين الماضي والحاضر التي أصبحت مرضية، سيكون رمز الفرقة الروحية ممثلاً بالطائفية نموذجاً لبعضها الآخر. وأملنا ألا يكون ما يجري في إيران رمزاً لبعض البلاد العربية التي لا يزال فيها التعلق بالماضي تعلقاً بقشوره وليس بلبه.

الفصل الأول

رسالة الثورة وأهدافها

حتى يكون الكلام على "ثورة" ذا معنى

إن مواصلة الكلام العام على الديمقراطية والحرية إلخ... من الشعارات دون الكلام على شروطهما ليس هو في الحقيقة إلّا ملهاةً تبعدنا عن الأهداف الحقيقية للثورة. فإذا كانت الثورة حقاً ثورة شعب يريد أن يحكم نفسه بنفسه وأن يكون حراً بالفعل لا أن يتغنى بالحرية كما يتفوه بها أصحاب الدعاية المؤبّدة للتبعية، دعاية "الكبارس" في الساحة السياسية والإعلامية التونسية والمصرية خاصة والعربية عامة، فينبغي أن نضع السؤال المصري التالي وأن نجيب الجواب المناسب:

وهذا السؤال المصري هو: هل ثرنا فعلاً لتتحرر فتحكم أنفسنا بأنفسنا أم إننا لسنا إلّا لاعبين غافلين في مسرحية هدفها مساعدة أمريكا في مصر وفرنسا في تونس على استبدال من استفدت خدماتهم بمن يكون أكثر قدرة على خدمتهما بهذه الشعارات الجديدة؟ أيمكنني أن أجد بعضاً عملاً في السياحة وأن يوظف بعض ذوي الشهادات وأن يعين البعض من الجهات في ظاهر المسؤوليات حتى نكون قد حققنا أهداف ثورتنا؟

إذا بقينا ضحايا لتلاعب النخب التي أعدوها لأداء هذا الدور مساعدة لاستبدال قيادات التبعية المستفدة بنخب تحكمنا باسم التحرر والديمقراطية الشكليين، أعني الفاقدين لشروط حقيقتهم الفعلية، فنحن لم نفعل شيئاً يستحق اسم الثورة، ولن يكون ما قمنا به إلّا مجرد فزة بدوية من أجل لقمة العيش. أمّا إذا أدركنا شروط التحرر ما هي، وعملنا على تبسيد الطريق الموصلة إليها، فنحن أهل لأن نعثر أنفسنا قد قمنا بثورة ذات دلالة تاريخية. ينبغي أن تكون ثورتنا شروغاً فعلياً في الثورة على النظام الذي لا يمكن أن يسير إلّا بالقيادة المافيوية لكونه نظام التبعية بالجوهر. إنه نظام مشروط بمافيات البلاد التابعة لمافيات العولمة التي توزّع العمل والإنتاج والخدمات بصورة تجعل التبعية البنيوية للاستعمار غير المباشر النظام المافيو الكوني الذي يسير قدماً في

جعلنا مجتمعات خدمات تابعة توفر الراحة والاستحمام للمجتمعات المتقدمة، وهو شكل جديد من الهنود الحمر أو سكان أستراليا مع تغير الخدمات من الرقص البدائي إلى الترفيه الفندقي بالنسبة إلى الغرب الأدنى (أوروبا المتحدة) والأقصى (الولايات المتحدة). إذا أدركنا ذلك وحققناه بحق لن نكون مساهمين ليس في تحرير ذواتنا فحسب بل العالم كله من النظام المافيووي العالمي الذي يحكمه حالياً بمنطق العولمة الاستيعادية لا بمنطق الكونية الإنسانية التي يتأخى فيها البشر باعتبارهم كما تدعوهم الآية الكريمة ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ...﴾.

وهذه الشروط المادية والرمزية بيّنة وسأذكر أهمّها بالنسبة إلى المجتمع، أعني الاقتصاد والثقافة المحققين لشروط الاستقلال الفعلي في صورته، أعني الدولة والتربية: فهل يمكن للتونسيين والمصريين مثلاً أن يصبحوا أحراراً يحكمون أنفسهم إذا واصلت الثورة نفس النظام الاقتصادي المستند إلى جعل بلادهم تابعة إنتاجاً واستهلاكاً لفضلات الاقتصاد الأوروبي والأمريكي؟

فمن حيث الإنتاج: بات محكوماً علينا أن نتج الخدمات لا شروط البقاء المستقل. فإذا كان اقتصادنا الخدماتي همّه توفير شروط الراحة والاستحمام للسياح الغربيين، فمعنى ذلك أنه علينا أن نتخلق بأخلاق العبيد التابعين أبد الدهر العبيد الذين لا يحقّ لهم أن يثوروا. ذلك أنّ أيّ حركة اجتماعية أو سياسية متعتير قضاء على هذا النظام المعاشي التابع لكون المسّ بالنظام والهدوء والاستقرار يؤدي إلى بطالة الآلاف من خدم السياح وتوقف مصدر الرزق التابع، بل حتى لو ظهر أدنى مرض حقاً أو دعاية أو لم ترض عنا الدولة التي تتحكّم في شركات الأسفار، فإننا سنكون محكوماً علينا بالجرع إذا لم نرضخ لمطالبها.

ومن حيث الاستهلاك: بات محكوماً علينا أن نبد كلّ شروط إنتاج محلي مستقل، لأنّ ما نستهلكه بما في ذلك الغذاء ينبغي استيراده بما في ذلك البذور لأنّها باتت من المستوردات فضلاً عن الصناعات المقصورة على العقود التابعة للمنولات المحققة لما تحتاجه صناعات أوروبا من قطع غيار أو صناعات دنيا تجاوزوها إلى غيرها الذي يستتبعنا إلى غير غاية.

أما الثقافة فحدث ولا حرج: فالثقافة الشعبية صارت الفلكور البدائي (وهو بداية التهديد الأحمر لمجتمعاتنا حتى يستمتع السائح بماضي البشرية) والثقافة العالمية في تونس مثلاً فلم يبق منها إلا ما يرطن بفرنسية عرجاء في لحظة بات أصحاب الفرنسية أنفسهم أميل للإنجليزية في كتاباتهم العلمية. فهل سواصل قتل لفتنة القومية قتلاً اعتمد سياسة لا تكتفي بقتلها في مجال العلوم والإبداع من خلال فرنسا التعليم الجامعي والبحث العلمي بل هي تجاوزت ذلك إلى قتل العربية الحاسم في الحياة العامة من خلال سياسة إعلامية تجعل لغة الشعب تتحول إلى لهجة "مالطية" يختلط فيها الخابل بالابل كما في ما يسمى بإذاعة الشباب والقنوات التلفزيونية المستهترّة التي لا تستعمل إلا لغة السوق.

ولسنا في حاجة إلى الإطالة في مجالي السياسة والتربية، أعني في بعدي صورة المجتمع الحقيقية، بعديها المادّي والرمزي. فهما قد باتا رهينتي بقايا اليسار الثائر على الظلم بقاياه التي خانت قيم اليسار الاجتماعية وبقايا اليمين الثائر على الجهل بقاياه التي خانت قيم اليمين التنويرية بحيث اجتمعت عليهما وفيهما خيانتان للقيم جميعها فبات مجرد أداة إيديولوجية تحكم بمنطق ستالين وتعمم الجهل العلمي والجهالة الخلقية تمهيداً لنشر المدارس الخاصة لأبناء من يزعمون أنفسهم من الخاصة وجعل المدرسة مجرد محتشد للفقراء وتعميم الأمية.

وهذا الداء سبقنا إليه المصريون، ونحن إليه ساعون بسرعة الترق: فالنوادير والمدارس الراقية خاصّة بمن باعوا البلاد والعباد والبقية توابع للظلم والقهر الذي دفع البوعزيزي إلى حرق نفسه في ذروة الغضب العاجز. والسؤال هو: هل سبقى في الغضب العاجز أم علينا أن نحوله إلى ثورة تحريرية حقيقية تبدأ بتخليص الساحة من هذين الضارين من الخيانة بتحقيق شروط الحرية والديمقراطية بدل الكلام عليهما والسعي إلى بدائل وهمية منهما بالمساحيق الدعائية؟

فيا أهل التعليم نساءً ورجالاً ويا شباباً تونس وشاباتها لا يغرنكم الكلام والترصيات التي ستقدم لكم. لا تنسوا أنّ أهل التعليم نساءً ورجالاً لم يستهن بهم في نظامنا الذي كان مفخرة الوطن العربي فبات في ذيل أنظمة العالم الثالث إلا لما بات هذا النظام لعبة بين أيدي هاتين الحثالتين من الخونة لقيمة اليسار (العدل) واليمين (الحرية) في آن الخونة لقيم المعرفة والأخلاق والذين وضع مصير الثورة بين

أيديهم في هذه اللجان الثلاث (لجنة الإصلاح ولجنة المحاسبة ولجنة الحقائق التي
كوّنها النظام البائد في أواخر أيامه وواصلتها الحكومات التي تزعم حكومات
الثورة) وهذه الحكومة المزعومة حكومة مؤقتة للوحدة الوطنية وهي في الحقيقة
حكومة مؤبّدة للفرقة الوطنية.

شباب الثورة وعالي المطالب

مرة أخرى أعتذر للقراء الأفاضل عن الأسلوب الذي قد يعتبر غير ملائم لمخاطبة الجمهور خاصة في ظرف ثوري كل شيء فيه يجري بسرعة البرق فلا يسمح بالتأمل والقراءة المتمنّة. لكنني مضطرّ لذلك لأنه لا بد من بيان خطأ الظنّ السائد بأن الثورة الحالية مجرد فزة شباب ليس لها من أساس فكري بين. ولولا هذا الخطأ لما عجز دهاة السياسة في تونس ومصر من تحويلها عن وجهتها رغم كل ما لجؤوا إليه من تحيّل والأعيب. ليست الثورة مجرد حركة شباب ضاق بشظف العيش لا غير، شباب لا يطلب إلاّ الاستمتاع بشمرات مجتمع الاستهلاك الذي هو بالطبع مقصور على مستعبدى البشر. شبابنا لا يجهل أنّ ذلك ليس المطلوب الحقيقي لثورته فضلاً عن علمه باستحالة الكفاف ناهيك عن الرفاه من دون شروطه حتى في بلاد البترول حيث لا يختلف الأمر عمّا يجري في تونس أو مصر إلاّ في الظاهر.

وسأنطلق من اعتراض أخت فاضلة في لقاء منتدى الجاحظ يوم السبت الخامس من فيفري على محاولتي تحديد الأهداف الأساسية للثورة التي حصلت في تونس. فقد اعترضت الأخت بما يعترض به عادة كلّ الذين يحاولون ردّ دلالات التاريخ إلى الأبعاد النفسية المتعلقة بالدوافع المباشرة للأحداث الجزئية تفسيراً لعظائم الأمور بصغائرها فقالت: لا علاقة لثورة الشباب بعناصر البند الأول من الدستور الذي حاولت أن أوصل فيه المطالب الأساسية للثورة أعني شروط جعل تونس (مضمون البند الأول من دستور تونس المتقدم على الثورة):

- 1 - (تونس) دولة حرة (= يكون أهلها أحراراً).
- 2 - (تونس دولة) مستقلة (= لا تحكم من مستعمرها).
- 3 - (تونس دولة) دينها الإسلام (= ذات هوية روحية تحدّدت خلال تاريخها المديد ويهدّدها سوء فهم الحداثة التي تظنّ منافية لها).
- 4 - و(= تونس دولة) لغتها العربية (ذات هوية ثقافية يهدّدها الاستعاضة عنها بلغة المستعمر).

5- ومن ثم جعل الشعب التونسي سيّد مصيره مشرّعاً ومتقدّماً وقاضياً ومربّياً ومنتجاً اقتصادياً وثقافياً بحيث يكون ذا قيام حضاري يمكنه أن يسهم في تحديد مصير الإنسانية المقبلة على انقلابة تاريخية كونية طال غياب العرب والمسلمين على الإسهام فيها إسهاماً نابغاً من قيم حضارتهم؟ وأيدت الأخت الفاضلة اعتراضها بالتعليين التاليين:

- 1- فعندها أنّ دافع البوعزيزي بيّن: إنه المطلب الاجتماعي المباشر والشعور بالغبين والظلم. وعندها أنّ جلّ الشباب العاطل من حاملي الشهادات لهم نفس الدافع إلى الثورة.
- 2- وعندها أنّ جلّ الشباب الناصر ليس أصيلاً بل هو مّمن يرقص على الموسيقى الحديثة ويعيش الحياة الحديثة ولا علاقة له بإشكالية الهوية.

هل يستقيم للتعليل الأول؟

إنّ حاصل قول الأخت يقبل التلخيص على النحو التالي: إنّ كلّ محاولة للبحث عن دوافع متجاوزة للفواعل المباشرة التي تردّ التاريخ إلى بعده النفسي ليس إلّا أدلجة في عصر ماتت فيه كلّ الأيديولوجيات. ومثل هذا الكلام يتصوّر أصحابه أنّ الكلام على القيام المستقلّ أيديولوجياً وليس هو عين الوجود الحرّ للإنسان الرئيس بالطبع كما يقول ابن خلدون. فهم لا يتصوّرون أنّ القول بموت الأيديولوجيات هو أكثر الأيديولوجيات مضاء في الاستعمار العميق لأرواح الشعوب المغلوبة. فمثل هذا الموقف الذي يتعامل مع الأفراد باعتبارهم ذرات غارقة في فرديتها وحاجاتها الأوّلية واعتبارها عديمة الروابط الواصلة بينها بالنساق (في المكان) والتوالي (في الزمان) وصلاً يحدّد لها شروط البقاء المستقلّ في قراءة فلسفية يروّج لها البعض واصفين العصر بكونه عصر ما بعد الهويّات أيّ عصر اللقطة الحضارية مناخاً عامّاً لروحانية العولة.

لكن هذه القراءة فضلاً عن تجاهلها أنّ "الاستلقاط الحضاري" ليس ابن اليوم وليس مناخاً حضارياً كونياً حدث بعد أن لم يكن بل هو عين السياسة الاستعمارية التي تطبّقها شعوب معلومة ذات هويّات واضحة المعالم تحرص عليها كلّ الحرص وتسعى إلى تعميمها بالهيمنة الثقافية التي تجعلها تعتبر هويّتها ليست هويّتها هي

فحسب بل هي هوية كل من يستحق أن يعتبر إنساناً ومن ثم فهي تريد فرضها باعتبارها الحضارة الوحيدة التي تستحق البقاء. ولما كان شرط فرض هوية المستعمر نموذجاً للإنسان الذي لا يكون أهلاً للإنسانية إلا بمحاكاة المستعمر فإن شرطه هو تفكيك كل الهويات الأخرى. لذلك فالمستعمر يعتمد استراتيجية "استئثار" الهويات بتفكيك الذات الحضارية ذات القيام الفعلي الذي يتصف بصفات الحصانة الروحية التي تمكن من المقاومة الفاعلة لكل هجوم جرثومي يسعى إلى امتصاص دمه المادي والرمزي: من هنا حرهم على الإسلام عقيدة وشرعية وعلى العروبة لغة وتاريخاً.

وهذه الاستراتيجية ليست بالأمر الجديد فهي المرحلة الثالثة والأخيرة في كل استراتيجية استعمارية هجومية منذ الصراع بين القبائل البدائية كما حددها كلاوسفيتز استراتيجية تستهدف القضاء على الآخر بالنطفل على ما لديه من شروط العيش التي تؤخذ منه عنوة:

1 - فبعد هزيمة الجيوش في ساحات القتال أعني أدنى مراحل الحرب وأقلها تأثيراً لما يتصف به النصر العسكري من مؤقتة إذ الحروب بين الشعوب بطبيعتها سجال.

2 - وبعد الاستحواذ على المعين الاستراتيجي للأمم المغلوبة باستعمار أرضها وافتكاك ثرواتها وتفكيك بنائها المادية أعني القيام المؤقت الذي يمكن من جعل الحرب المادية تتواصل فتكون سجالات.

3 - لا بد من تحقيق شرط النصر التام والنهائي عليها لتحقيق الحاصل دون السجال أعني قتل أصل قيامها الروحي الذي يمكن من استئناف المقاومة لكونه ضامن البقاء المستقل للذات المهزومة مؤقتاً.

وقد كانت هذه الاستراتيجية التي صاغ منطلقها كلاوسفيتز في نظريته الاستراتيجية تجري بحسب هذا الترتيب في الاستعمار القدام والمباشر أو في الحروب بين الشعوب المتجاورة. لكنها بعد فشل الاستعمار القدام في تحقيق المرحلة الثالثة لتمكن الشعوب من التحرر من الاستعمار المباشر على الأقل في الظاهر انتقلت الاستراتيجية إلى خطة أكثر دهاء: فعكس استراتيجيو الاستعمار الجديد الترتيب لتأسيس الاستعمار غير المباشر إذ قلبوا الترتيب فجعلوا المرحلة الثالثة هي الأولى

والأولى هي الأخيرة وأبقوا على الوسطى حيث هي لكون التصرف في المعين الاستراتيجي للحرب لا بد له من إرادة حرة توظفه من أجل القيام المستقل.

ذلك أنه إذا تم القضاء على الهوية التي هي مقوم القيام المستقل من حيث هو نزوع روحي للتمييز فإن الأمر يصبح محسوماً فتصبح التخب الأهلية الممثلة لهذه الروحانية المستوردة أهم أدوات الاستعمار وبذلك يتم تحقيق هدف الاستعمار غير المباشر: حكم البلد بمن له في الظاهر هوية البلد وله في الباطن هوية المستعمر وتصبح السياسة سياسة استعمارية بنخب أهلية فيكون اسمه وظاهره "آراب" ومسماه وباطنه "فرنكو". والمجموع هو الـ "فرنكوآراب".

ما ثار عليه بوغيزي وغيره من الشباب هو هذا الاستعمار الجديد بنخب أهلية تجعل بلدها تابعاً تبعيةً بنيوية فتكون أرضها لسياحته وشعبها لسوقه وقيامها لتطفله بامتصاص كل ثرواتها بتوسط المافيا الحاكمة: كل ذلك يعيه الشباب الشائر مطلق الوعي ويعلم أن البطالة ليست إلا أحد الآثار الجانبية والمفعول الخارجي لهذه التبعية بل هي النتيجة الحتمية لعدم الاستقلال في تحديد شروط البقاء. لكن التخب المافوية تسمي ذلك تحديداً وتخصيراً: فهل الاستعمار لم يفعل غير ذلك عند الكلام على الرسالة التحضيرية؟ من ثار من الشباب هم من أدرك هذه الوضعية الناتجة عن مواصلة سياسة الاستعمار في الجامعة وفي سوق العمل وفي الحياة عامة.

ذلك أن الاستعمار حقق ما يحتاج إليه لحكم البلد ثم تركهم لحكمها وتحقيق ما عجز عنه أعني الاستدرار القاضي نهائياً على القيام المستقل: القضاء على الأساس الروحي (الإسلام) والثقافي (العربية) لحصانة الأمة. وطبعاً لو تمكنوا من ذلك لبات من الطبيعي أن تكون مطالب الشباب الثائر هي مطالب الأفراد العينية ولا معنى لأي تجاوز للمستوى النفسي للدوافع التي جعلت البوغيزي يحرق نفسه. ولأنهم يتوهمون أن ذلك قد حصل استعملوا فنيات الإلقاء النقابي (المطالبات الفتوية) والبيكائيات الإعلامية على أحوال الفئات المهمشة وحتى فتح شلالات المواقع الإباحية وكل الملاهي البعيدة عن المطالب العالية. لكن هيهات: فالشباب مدرك لكل ذلك ويكفي الاستماع إلى شعاراته وتعبيراته الفنية والفكرية.

نسي القائلون بالتفسير المباشر للأحداث كل هذا الأمر وتصوّروا البوغيزي انتحر لأنه يريد أن يعيش و"بس" بحيث يكفي أن تُرمى بعض "العظام" لمن

يتصورونهم كلاباً جائعة يمكن أن يشئت شملهم بالألاعيب النقيّة والمطالب الفتويّة التي يعلمون أنّ سداً مستحيل حتى لو فتحوا شلالات المعونات الاستعمارية التي تأخذ أضعاف ما تعطي. لو كان البوعزيزي يريد أن يعيش وبس لما حرق نفسه. فالتضحية بالنفس هي التضحية الأقصى. وهو فعل لا يمكن أن يقوم به من تمّت هزيمته الروحية بالمعنى المطلوب في المرحلة الثالثة من الاستراتيجية التي صارت الأولى عند من تم "تخصيرهم" لاستعمارنا هم: لن نجد واحداً منهم مستعداً للتضحية حتى بأدنى رفاهياته فضلاً عن التضحية بحياته.

لذلك فليس من الصدفة أن تكون الثورة ثورة الجهات التي لم ينل منها المستوى الثالث من الحرب على الشعوب: أعني ما بقي من تونس من أصيل سواء في داخل الوطن أو في أحواز العاصمة تمّن لا تزال لهم علاقة بهذا الداخل الذي بقي غير خاضع "للتخصير" القاتل للقيام المستقل.

لكنّ التخب التي تصوّرت نفسها متحضرة لأنها فقدت الشعور بالقيام المستقل وغسلت يديها من مضمون البند الأوّل من الدستور هي التي تريد الآن الاستحواذ على الثورة لجعلها مجرد مناسبة لتحقيق ما عجزت عنه إلى حدّ الآن: استكمال شروط الانضمام إلى روما الجديدة (= أوروبا المتحدة) ومنع تونس من القيام بدورها الريادي في تقديم نموذج لتحرير العرب والمسلمين ومن ثمّ بناء ما يمكن من القيام المستقلّ أمام روما الجديدة التي تريد بالاستراتيجية الجديدة تحقيق ما عجز عنه الاستعمار المباشر. فاستدراش شعوب الأمة العربية والجماعة الإسلامية هو الشرط الأوّل والأخير لتقاسم العالم الإسلامي بين الولايات المتحدة وأوروبا استعداداً لمنافسهم عليه أعني الصين والهند المحيطين به. وهنا يأتي دور إسرائيل وعملاتها من التخب العربية دعيّة الحداثة التي لا شرعية لها في الداخل بل هي تستمدّ شرعيّتها من سلطان الإعلام الغربي الذي هو صهيوتي إلى التخاذ.

هل الفنون الحديثة منافية للقيام المستقلّ؟

هل الشّباب الذي ثار شباب لقيط لا يعني أنّ المعركة معركة شروط القيام المستقلّ الذي من دونه لا يمكن علاج مسائل البطالة والعدل واحترام كرامة الإنسان ولا يعني شروط أن يصبح الممكن من ذلك كله ممكناً؟ كيف يكون له أن

يحقق هذه الأهداف إذا ظلّ الحكم تابعاً وغير مستقلّ سياسياً وتربوياً واقتصادياً وثقافياً واكفى بتوظيف بعض أصحاب الشهادات ذراً للرّماد في عيون من يتصوّرونهم فاقدى الوعي بعالي المطالب وشروط الحرية والاستقلال الذي من دونه لا تكون الديمقراطية إلّا "موزية" أو "كارازية"؟

فهل كون الشباب يعيش الحياة الحديثة ثقافياً جمالياً (الفنون المزعومة حديثة ومستوردة) وعلمياً تقنياً (الفيس بوك والكمبيوتر) يعني أنه فقد الوعي بهذه الشروط؟ كلاً وألف كلاً. فمثل هذا الكلام فيه من التحني فضلاً عن عدم الفهم قدر لا يقدر. فالفنون الجميلة الحديثة التي يظنّ أنّها دليل على فقدان الهوية لكونها تزعم غربيّة هي في الحقيقة من مكر التاريخ الذي يجعل المغلوب مادياً هو الغالب روحياً: فالاستعمار المادّي للعالم الذي كان يظنّ متخلفاً جعل هذا العالم يستعمر مستعمره في مستوى الشعور والذوق بحيث هي من جنس قلب الترتيب الاستراتيجي فيكون غزو روح الغازي أداة تحرير المغزو تماماً كما حدث لنا مع المغول غلبونا عسكرياً فغلبناهم روحياً بحيث صاروا جنوداً لنشر حضارتنا.

ذلك أنّ كلّ الفنون التي يظنّ أنّها فنون العالم الأوّل هي في الحقيقة فنون العالم الثالث فنونه التي استعملها للتحرّر من استعباده سواء في أمريكا الشمالية (سود أمريكا) أو في أمريكا اللاتينية (أهل البلد) أو في أوروبا (مهاجرو المغرب العربي). ولعلّ أفضل أشكال هذه الفنون ما نلاحظه من فنّ الراب (= قوّل الكلام في التراث الشعبي العربي) الذي يمثل اليوم أهمّ أدوات التحرّر في ضواحي المدن الأوروبية وفي ثورة شباننا الذي فرض عليه جعل أوطانه ضواحي المدن الأوروبية: التي تمثلها أحياء السّاعين للسيطرة على الثورة وبدعوى كونهم خبراء يصلحون الدستور ويحاسبون اللصوص وهم منهم ويحاكمون المجرمين وهم من زين عهد رئيسهم بالكذب والدعاية الحقوية.

لذلك فإني لا أستحي أن أقول إنّ هذه الفنون المعتمدة عاميّة هي أهمّ أدوات التحرّر الروحي في عصرنا الحديث لأنّها في الحقيقة تابعة من أعماق أعماق الروح التحررية عند الشعوب التي استعبدت: فالموسيقى الزنجية في أمريكا وموسيقى الراي العربية في فرنسا مثلاً تعذّان من أهمّ أدوات ثورة الشباب والمستضعفين في الأرض لتحقيق شروط القسيم الروحية التي تساوي بين البشر وتحرّهم من الاستعمارين الخارجي والداخلي.

حتى لا نضيع الفرصة الثانية

كانت حروب التحرير من الاستعمار المباشر فرصة النخب العربية في القرن الماضي لتحقيق وحدة الوطن العربي السياسية على الأقل في أدنى درجاتها كأن تكون كونفدرالية عربية توحد أقطار الوطن العربي من المحيط إلى الخليج خاصة بعد انفراط عقد الخلافة الإسلامية الأخيرة. وينبغي أن نعترف بأن هذه النخب لم تكن غافلة عن كون ذلك هو الشرط الضروري والكافي للتحرر الحقيقي لكوها شروط الشروط أعني مقومات المناعة المادية والرمزية. لكن ما كان قريب المنال خلال مقاومة الاستعمار طيلة حرب التحرير في المغرب العربي على سبيل المثال أصبح شبه مستحيل بعد الاستقلال المزعوم بسبب أمرين لا بد من الحذر منهما حازم الحذر لأننا نراها يتكرر الآن ليفسد الفرصة الثانية لتوحيد العرب قلباً نابضاً لكومولت واعد يجمع المسلمين فيحررهم مما يحيط بهم من أخطار لعل أكبرها أطماع إمبراطوريتي الشرق (الصين والهند) وإمبراطوريتي الغرب (أمريكا وأوروبا): الأمر الأول هو النخب التي نصبها الاستعمار لتكون خليفته في مستعمراته التي خرجت عن سيطرته المادية فأراد الإبقاء على سيطرته الرمزية وتعميقها انتقلاً من الغزو المادي إلى الغزو الثقافي. والأمر الثاني هو عدم فهم النخب التقليدية خصائص العصر بحيث كان سعيهم المحافظ سعيًا لتكرار الماضي بدلاً من بناء المستقبل بناء لا يغفل عن متغيرات العصر وأهمها الثقافة التحررية.

لكن الأمر الأخطر الذي أضاع هذه الفرصة الأولى هو ما صاحب هذين الداءين من نزعات قطرية طورها أصحاب الأطماع في تكوين دويلات تابعة للدولة الحامية التي كانت ولا تزال الدولة المستعمرة. وقد اعتمدت هذه النزعات على وهم إحياء القوميات المتقدمة على ما تحقق من وحدة روحية وثقافية لشعوب الأمة العربية أعني ما تقدم على التاريخ الإسلامي للأمة. ولعل أهم ممثل لهذه الظاهرة هو النزعات الفرعونية والقرطاجنية والفينيقية والبابلية إلخ... من الخرافات التي لم تكن إثراء للأمة. بماضي الشعوب التي ألف بين بقايا حضاراتها

الإسلام الكوني بل هي مثلت أساس الأيديولوجيات التي أراد بها أصحابها تفتيت الأمة وخلق قوميات متطابقة مع الحدود التي خطتها الاستعمار والتي أفضل أمثلتها خريطة سايكس بيكو فأضاعت هذه الفرصة وحالت دون تحقيق شرط الشروط لكل تحرر حقيقي مادياً ورمزياً رغم التزامن بين الثورات التحريرية التي كان وقودها ومحركها الأساسي هو الإسلام والعروبة: الولايات المتحدة العربية التي هي شرط القيام المستقل فضلاً عن كونها شرط المقاومة الموجبة في عالم العمالق الحالي.

العودة إلى الوهم نفسه لإضاعة الفرصة الثانية

لا أتصور أحداً غافلاً عن عموم الحركة الثورية الحالية التي بزغت في تونس ثم امتدت لتشمل كل أقطار الوطن العربي من محيطه إلى خليجه برمزية عربية واضحة لعلّ صوغها هو صوت أبي القاسم الشابي مثلاً في بيتيه الشهيرين اللذين أصبحا في كل الأفواه شعاراً للتحرر والعودة إلى الدور التاريخي الكوني. لا يمكن لأحد ألا يدرك دلالة هذه الوحدة الشعارية ساليها وموجبها الوحدة التي يجمعها رمز إرادة الحياة بشروطها المادية والرمزية. لكن نفس الناعقين ضد الطموح التاريخي لشباب الأمة عادوا ليتصدروا الساحة الفكرية سعياً لإضاعة الفرصة الثانية: فبالترام مع حركة ثورية نابعة من أعماق أعماق الشعب من المحيط إلى الخليج عاد نفس الدعاة القطريين من زاعمي التفكير بروح العصر رجعوا إلى الكلام على أرواح الشعوب بالمعنى الذي يعود إلى نزعات القرن التاسع عشر في أوروبا التي أمسوا بها لنزعات ما قبل التاريخ الإسلامي والعربي في الوطن العربي.

ولعلّ هؤلاء الدعاة الأيديولوجيين قد عادوا إلى ما يظنونهم فكراً ثورياً فيستعيدون به أسطواناتهم المشروخة ليحيوا نفس النزعات التي من جنس مصر الفتاة وحلقات أسطورة فلسفة الثورة الثلاث قضاءً حيويًا لمصر الفرعونية لا العربية الإسلامية التي لا يكون ما يحيط بها من أقطار الوطن العربي الأخرى إلاّ بحالاً حيويًا للتوسع. وهم لا يدركون بسبب خرف نموذجهم أنّ ذلك يجعل كل قطر عربي أمة برأسه لأنّ الكلام على أرواح الشعوب هو عينه أساس العودة إلى ما يزعم لكل قطر من نغرات تفتت الوطن العربي بخلاف سعي أوروبا التي تبدع وحدة ثقافية معدومة وهم يحاولون أن يقضوا على وحدة ثقافية موجودة.

وهكذا يصبح لتونس شخصية مختلفة عن شخصية مصر وشخصية الجزائر وشخصية أي قطر آخر حتى لو كان عدد سكانه لا يتجاوز عدد سكان حيّ من أحياء مدينة متوسطة من مدن تونس دون أن يفسر لنا أصحاب هذه النزعات المقومات التي يمكن أن تؤسس لمثل هذه الخرافة: فأنّ يتميّز الفرنسي عن الألماني بشخصية ثقافية أمر مفهوم على الأقلّ بسبب التاريخ واللغة والحروب التي لا تكاد تحصى بينهما ناهيك عن الحريين العالميتين. لكنهم رغم ذلك تجاوزوا هذه الفروق لبناء الوحدة الأوروبية استعادة لطموحات روما. أمّا أن يزعم زاعم أن تونس أو مصر تمتاز بشخصية مغايرة لشخصية أيّ شعب عربي آخر في حين أنّ الثقافة واحدة ومعالم التاريخ الكبرى واحدة واللغة واحدة والأخطار المحيطة واحدة وشروط التنمية واحدة والحاجة إلى التعاون من أجل الاستقلال وحتى من أجل القضاء على البطالة بفضل التكامل الاقتصادي واحدة فهذا ما لا يمكن فهمه من دون إيعازه للنزعات القطرية التي تريد أن تضع الفرصة الثانية لتمكين شعوبنا من استرداد دورها التاريخي للمشاركة في تشكيل تاريخ البشرية الذي يتأرجح الآن بين قطبيه وتواجههما الشرقي (الصين والهند) والغربي (أمريكا وأوروبا).

عاد الكلام الانفصالي الذي من جنس الشخصية التونسية والشخصية الليبية والشخصية الجزائرية إلخ.. الكلام الذي قضى على أمل الوحدة المغربية التي كانت حلم الجيل المقاوم عاد استئنافاً لهذه النزعات الفرعونية والقرطاجنية والبابلية والفينيقية إلخ.. لم يدرك أصحاب هذا الكلام تناقض هذه المزاعم مع ما يتكلمون عليه من عصر الإنترنت والتواصل الاجتماعي الكوني: ينكلمون على الكونية ويعودون إلى القومية القطرية بل وإلى القبلية تماماً بعكس اتجاه الريح في العالم ربح الوحدات الكبرى التي هي شرط الدور الكوني فضلاً عن كونها شرط كلّ تحقيق للكرامة بأدواتها وأسبابها. ولم يدركوا بعد أنّ هذه النزعات قد أتت عليها حروب التحرير العربي وحروب المقاومة التي تلتها ضدّ ربيبة الاستعمار التي أرادوا بها سرطنة الوطن العربي وتشتيت شمله.

وهكذا عدنا إلى الكلام على الأمة المصرية والأمة التونسية والأمة الجزائرية وقد يصبح كلّ حيّ وكلّ قبيلة أمة. لذلك لا بدّ من فهم دلالة وحدة

الشعارات التي عبّر بها الشباب عن طموحاته ودلالة التوالي والتزامن في الحركة الثورية الحالية وخاصةً بين قلب المغرب العربي وقلب المشرق العربي أعني تونس ومصر.

سبق وحللنا دلالة الشعارات من حيث ما يبدو عليها من سلب رمزه "الشعب يريد إسقاط كذا..." لكننا لم نركّز حقيقيّ التركيز على ما فيها من وحدة موجبة فضلاً عن هذه الوحدة السالبة مكتفين بالإشارة إلى رمز رموزها قصدت بيتي الشابي الذين يصوغان شعرياً آية قرآنية. فالقول إنّ القدر لا بدّ أن يستجيب لكلّ شعب يريد الحياة ليس هو شيئاً غير الصوغ الشعري لقوله جلّ وعلا "إنّ الله لا يغيّر ما بقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم".

إنّ هذه النزعات ذات النظرة الضيقة والنظر القصير لا تمثل إلّا إغفال الشروط التي من دونها لا يمكن تحقيق مطالب الثورة في التحرّر من الحاجة الماديّة واسترداد الكرامة الإنسانية أعني الشروط التي فهمها الأوروبيون فسعوا إلى تجاوز الحوائل الحقيقية دون الوحدة (ما جرى بينهم من حروب أهليّة حريان عالميتان واختلاف الهويات الثقافية إلى حدّ التناقض) التي يتجاهل أعداء الأمة الداخلون أنّها متنفية بإطلاق في حالتنا. فالوحدة الثقافية التي نتمتع بها لا وجود لها في أوروبا: والحمد لله أنّ الشباب فتياته وفتياته واع هذه الشروط ويصبو لتحقيق الولايات المتحدة العربية قياساً على الاتحاد الأوروبي بل وعلى ما هو أفضل منها بسبب الوحدة الثقافية التي تخلو منها أوروبا. فهم يدركون أنّها الشرط الوحيد الضروري والكافي لتحقيق كل مطالبهم وخاصةً المطلب الذي من دونه ليس لحياة البشر معنى: شرط المشاركة في تحديد مصير البشريّة.

أدعو شبابنا فتياته وفتياته إلى بناء مطالبهم بمنطق العلاقة الشرطية. فلا يمكن للمشروط أن يتحقّق من دون تحقيق الشّارط. ومن ثمّ فلا بدّ من تجاوز القطرية التي هي العائق الأساسي أمام تحقيق هذه المطالب: فهمّا كان النظام المطلوب عادلاً وديمقراطياً فإنه لا يمكن أن يتجاوز ديمقراطية الغرب التي فهمت بلاد أوروبا أنّها لا تمتدّ الإنسان بالحلّ السّحري للشروط المادية للقيام المستقل. لذلك سعوا إلى البناء المتدرج للثقافة الواحدة المتجاوزة للدولة الوطنية نحو الدولة الأوروبية في حين أنّنا نعمل العكس فنقضي على الثقافة التي تمكّن من بناء الولايات المتحدة العربية لنعود

مرةً أخرى إلى العائق الأساسي أمام تحقيق مطالبنا التي هي نتائج لهذا المبدأ، أعني المقدمة الأولى في كلّ تحرّر بشروطه المادية والرمزية.

أدعو الشباب فتياته وفتيانه إلى جعل هذا الشرط الضروري والكافي أساس كلّ المطالب. ذلك أننا من دونه سنعود فنصبح من جديد مستعمرات لروما الجديدة (= أوروبا المتحدة) أعني الوحدة الأوروبية من حولنا بقيادة إسرائيل ربيبة أوروبا التي تخلصت منها لتجعلها سرطاناً في قلب الوطن العربي: الذي سيتحوّل إلى مستعمرة رومانية جديدة:

فستكون السياسة الاقتصادية ساعية إلى جعل بلادنا مجالاً للاستجمام وللسياحة الأوروبية ومن ثمّ للاستعباد الدائم للمواطن العربي في جميع أقطاره. وستكون السياسة الثقافية ساعيةً لقتل ثقافتنا والاستعاضة عنها بثقافة أمهم فرنسا التي جعلوها ممثلةً للكونية في حين أنها جوهر الشوفينية. وستكون سياسة الحكم تأييداً للتعبية من أجل فضلات المائدة الأوروبية كما حصل في فضيحة ما اقترحوه لمساعدة الفضلات الحاكمة في البلد مؤخراً. وأخيراً ستكون التربية مجرد تعليم مهني لتخريج خدم أوروبا سياحةً وثقافةً واقتصاداً وسياسة بحيث يصبح كلّ عربي مجرد نسخة ببغاوية من سقط متاع الأيديولوجيات الأوروبية ظناً من التخب العملية أنّ ذلك هو الحداثة: أن يكون الإنسان نسخةً باهتة من الخواجة.

لكنني أتقّ بشبابنا فتياته وفتيانه، فهم لن يضيعوا هذه الفرصة الثانية لبناء الولايات المتحدة العربية. سيقفون وقفةً إنسانٍ واحد للتصدّي لمشروع الإبقاء على ما أسّس له الاستعمار من قوميات قطرية المشروع الساعي إلى إضاعة فرصة ثورة التحرير الثانية فيجعلون الثورة ثورةً على التخب العملية، وهي في تونس على وجه الخصوص حزب فرنسا. كلّ الشباب في كلّ أقطار الوطن العربي سيجعلون الوطن العربي ولاياتٍ متحدة عربية شرطاً للقيام المستقلّ عن العماليق المحيطة بنا شرقاً (الصين والهند) وغرباً (أمريكا وأوروبا) لتقاسم أرضنا واستحلال عرضنا.

وطبعاً فالفدرالية تعني أنّ كلّ قطر عربي سيكون ولايةً تامةً الاستقلال في كلّ شؤونها المحلية بحيث تقتصر الوحدة على تحقيق شروط الاستقلال الحقيقي والقدرة الفعلية على الإسهام في التاريخ الكوني وشرطه أعني البحث العلمي الذي يطلب ميزانيات تعجز عنها أقطارنا منفصلة وهي لا تكون ممكنة إلاّ للشعوب التي

في حجم عماليق العصر. ومن ثمّ فسكون الولايات المتحدة العربية متعلقة بالوحدة في مجالات السياسة الخارجية والدفاع والتكامل الاقتصادي والسياسة التربوية والثقافية من أجل تمكين العرب من أداء دورهم في تحديد معالم التاريخ الإنساني وعدم الاقتصار على تلقيّ المعونات من روما الجديدة أي أوروبا المتحدة لعلم نخبها بشرط المناعة رغم تعدّد ثقافتها التي لا يجهلها أحد.

كيف أفهم شعار الثورة: "الشعب يريد إسقاط النظام"

من يسمع شعارات شباب الثورة أو يقرأها تبدو له وكأنها سلبية في جملتها ما قد يجعل البعض يتهمهم بالسلوك التهديمي رغم أن سلوكهم كان سلمياً إلى حد لا يكاد يصدق من له دراية بأفاعيل الثورات في التاريخ الإنساني. لكن لا بد من الاعتراف بأن نصّ الشعارات يكاد في مجمله جميعاً أن يردّ إلى: "الشعب يريد إسقاط كذا....". فما دلالة ذلك؟ رأيي أن هذا الطابع السلبي ليس إلّا ظاهراً من الأمر حتى وإن غلب عليه التعبير البين على الغضب ونقمة المهضوم الحقّ والجانب. لكن حقيقة الأمر في هذه الشعارات من جنس حقيقة الكلمات الأضداد في العربية.

فضمير هذه الشعارات هو المقصود بالإسقاط. وهذا الضمير هو وصف الموضوع المسمّى: إنه الوصف السلبي المعين الذي تريد الثورة إسقاطه وليس عموم المسمّى. فإسقاط رأس النظام ثم النظام ثم الحكومة التي خلفته ثم القوانين التي أسست له وخلافته وخاصّة الدستور أعني سلسلة المطالب التي عبّرت عنها الشعارات ليس استهدافاً لها بإطلاق بل بإضافة: المقصود هو ما اتّصفت به موضوعاتها من صفات ألغت حقيقتها التي تسعى إليها الثورة.

فالنظام لم يكن نظام قوانين بل كان نظاماً مافيوياً، ورأسه لم يكن رئيساً بل كان مافيوياً. والحكومة الورثة لم تكن حكومة بل كانت مجلس تسجيل لمقترفات المافيا -مع من تحالف معها من يسار "مترجز" أو منحّل وغضب نخرها الفساد والكساد حتى بلغ بها الجهل إلى حصر الحداثة في حرية الأكل كما تأكل الأنعام- تحاول الحفاظ على بقاياه والقوانين المستعملة لصدّ طموحات الثورة باسم تحقيق الاستقرار.

لذلك فالثورة ما كانت لتريد تهلّم النظام لو كان نظاماً ولا القضاء على رأس الدولة لو كان رأس دولة ولا على الحكومة لو كانت حكومة ولا على

القوانين لو كانت قوانين: وما كانت لتحصل لو كان كل شيء مطابقاً لحقيقته لأن كون هذه الأمور على ما ينبغي أن تكون عليه يغني عن الحاجة إلى الثورة. الثورة ليست ثورةً إلاً على البدائل الزائفة منها. ومن ثمّ فالشعارات تريد إسقاط هذه البدائل من النظام والرأس والحكومة والقوانين. وما تطلبه الثورة هو جعلها: نظاماً ساهراً على دولة، ورأساً لدولة، وحكومةً لتسيير شؤون دولة بالمعنى السامي للكلمة.

والشباب لم يئس من النخب ويقدم على الاستغناء عن زعاماتها لأنها نخب بحق تؤدي دور الوعي الصادق للأمم الحية بل لأنّ ما دبّ في حلّها من فساد يتجاوز بأضعاف ما دبّ في الحكم وبطائنه المباشرة: فهذا "الجل" كان معين المرشحين للبطانة بدنيامية قتلت الترية والثقافة إذ جعلتهما أداتين أيديولوجيتين بل محافل يروباغندا لكاريكاتور الحداثة الذي يدعون التصديّ به لكاريكاتورهم عن الأصالة. لم تكن الساحة التخويبة عامّةً وساحة المعارضة خاصةً إلاً ساحة التنافس والمساومة على الترفيع في المقابل المطلوب من الحاكم الفاسد والمستبدّ أعني الحصّة من النظام المافيو: لذلك فبمجرد أن انفتحت فرصة المساومة قبيل سقوط رأس النظام تساقط البعض كالذباب ليأخذ قسطه قبل فوات الأوان أعني قبل أن تنجح الثورة فتحول دونهم وتجاوز قدرهم في المعادلة السياسيّة للبلد. وما ردود الفعل المنفعلة وحملة الافتراء والتشويه التي يتولاها بعض أزلام الحلف الرباعي علي محاولاتي فهم ما يجري مع الحرص على أكبر قدر ممكن من الموضوعية ليس إلاً دليلاً على أنّ ما أشير إليه من أدواء صار مرضاً عضالاً ومزمناً عند القافزين على الكراسي وأزلامهم وعند بعض من يريد أن يفرض على الناس عقائده معتبراً ذلك جوهر العلمانية حصراً إياها في العيقويّة الإرهابية. وعندي ألا أحد يمكنه حقاً أن يصلح شأن البلد بسعي جدّي إذا لم يبدأ فينظر بعين الصّدق لهذه الأدواء التي تنخر كيان الأمة الروحي. ذلك أنّ الناطقين باسم الحداثة لم يعوا بعد أنهم بخلاف ما يظنون أجهل الناس بها وبشروطها لأنّها في الغرب كما في الشرق الذي أصبح في منزلة ممكّنه من منافسة الغرب فيها ليست مقصورة على ما يسمّونه حريات لا تتجاوز حرية الأكل كما تأكل الأنعام بل هي الإبداع والخلق والابتكار والعمل الشاقّ لبناء الحضارة بالعلوم والفنون والأخلاق.

وهم لم يعوا خاصة أن هذا التغير الجذري حصل عند شباب الأمة بكل أطيافه وخاصة عند من كانوا يتهموهم بالعيش في القرون الوسطى -لمجرد كونهم يريدون حداثة أصيلة وأصاله حديثة- أصبحوا أعلم بهذه الشروط وأقدر على تحقيقها منهم بسبب ما دفعوا إليه دفعاً من التفرغ للمعرفة والتعلم خلال تفرغ أدعياء الحداثة للبروباغندا والتحكّم والتعّم بما يتصورونه نعيماً أعني الإخلاق إلى الأرض.

سقطت كلّ حجج الفصام المرضي بين الحداثة والأصاله وبين دولة القانون والإيمان (بخلاف ما يزعم داعية اليقينية في تونس المكلف من بقايا النظام بالإصلاح الدستوري) فأصبح دعاة الأكل كما تأكل الأنعام من جنس دونكينخوت يحاربون نواير الطواحين: إنهم يحاربون طواحين كاريكاتور الأصاله التي يردونها إلى ما ولدوه من ردود فعل شوهاء لتيسير محاربتها. يحاربونها بكاريكاتور الحداثة التي حصروها في ما ابتسروها منها محاولين فرض صورهم الكاريكاتورية على الآخرين ليبرروا نزعتهم الاحتاتية بحيث لا يتصورون المسلمين قادرين على دخول الحداثة إلا بشرط الخروج من كلّ ما يمثل ذواتهم الحضارية المستقلة.

ولما تبين لهم أن الغرب نفسه لم يعد يعول عليهم جنّ جنونهم بعد أن بدأ تساقط آخر حلفائهم أعني حكام العرب المستبدين والفاستدين فأصبحوا لا يدرون أيّ منقلب ينقلبون. لم يعد أحدٌ يصدقهم أم يخاف مما يخوفونه به: التخويف من الدكتاتورية التي يريدون إقناع الجميع بأنها موجودة بالقوة للإبقاء على الدكتاتورية الحاصلة بالفعل والتي ينعمون بما توفره لهم من استعباد الشعوب والاستبداد بمقومات قيامها المادي والروحي. وإذن فالمشكل مشكلهم لا مشكل الأمة حتى وإن سبب موقفهم ذلك للأمة بعض العنت. مشكلهم أنهم لا يقتنعون بأخذ قسطهم السياسي بقدر وزهم في الحياة السياسية السوية بل يذهبون إلى حدّ اعتبار غيرهم لا يكون إنساناً إلا إذا رأى رأيهم واعتقد معتقدهم: فلا يكون الشباب ثائراً إلا إذا آمن بما يؤمنون به معتبرين إياه متنافياً مع أيّ إيمان غيره. وعندما يرفض الشباب رؤيتهم يصبح في نظرهم مجرد رعا ع فوضوي يستحق أن يصدّ بالكلاب ومن ثمّ فرغم دعواهم بحاربة عقلية القرون الوسطى فإنهم قد أصبحوا كهان كنيسة الحداثة القائلة بأن الحرية هي حرية الأكل كما تأكل البهائم.

الارتسام الذي أراد أن يروج له أصحاب مضادة الثورة هو ما ينتج عن الزعم بأن الثورة فعلٌ سلبسي ما لم يعبرَ عما يؤمن به أعداؤها فيزعمون أنها فوضى يريد أصحابها إزالة الموجود دون بيان للمطلوب الإيجابي. ولما كانوا يعلمون أن ذلك ليس صحيحاً ابتدعوا ما تقيّنه بالملهيات وأهمها محاولتهم محاصرة مطالب الثورة العالية بحصرها في المطالب الفتوية حتى يُفقدوها سامي المطالب وعالي الأهداف. لذلك كان شعار الساعين لإيقاف دينامية الثورة الدعوة إلى التدخل السريع لإنقاذ "تونس" حتى بالاستنجد بالأمّ فرنسا وبنصائح ساركوزي (رئيس فرنسا الدخيل على قيم شعبها) وتأييد التبعية لروما الجديدة أي الاتحاد الأوروبي كما يتبين من تصريحات وزير الخارجية الأقل بتقدير فرنسي وعربي ثقيل (تصريحه بمجرد أن عين في وزارة بقايا النظام). لكن الغرب نفسه أو على الأقل زعيمته كما يتبين من تصريحات أوباما: غسل أيديهم منهم إما لأنه أدرك وهاء حيلتهم التي أوجدت ردود فعل أفسدت صورة الإسلام أعني كاريكاتور الأصالة الذي صنعوه ليقترضوا كاريكاتور الحداثة. أو لأنه اقتنع بأنهم لم يعودوا قادرين على خدمته فصاروا عبئاً عليه وهو يبحث عن حل وسط مع غيرهم حتى وإن علم أن قواعد اللعبة تغيرت: فيكون موقفه موقف المكره أخاك لا بطل.

وفي الحقيقة فإن ما يراد إنقاذ تونس منه ليس خطراً آخر بل هذه الصورة التي يوهمون الناس بأنها ما زالت تنطلي على أحد ومن ثمّ فهو الثورة نفسها أعني السعي إلى: وضع نظام يحلّ محلّ النظام المافوي، وانتخاب رئيس يكون رمزاً للنظام السليم، واختيار حكومة تسيّر شؤون الناس بما يستجيب لإرادتهم ومطالبهم، وسنّ قوانين تعبّر عن الإرادة الحرة والخيرة.

إنّ النظام الذي يقصده الشباب عندما يقولون إنّ الشعب يريد إسقاط النظام هو ما يقدم بصفة النظام وهو عين الفوضى التي يريد أصحاب الثورة المضادة الحفاظ عليه وهو ما يوجههم إلى العنف والفساد للتحكّم في مصير البلاد وإخضاع العباد. وما يعتبره أعداء الثورة حياةً عادية واستقراراً ليس حياةً فضلاً عن أن يكون حياةً عادية بل هو موات وقتل نسقي لكلّ ما هو خير في البلاد. كلّ القيم قلبوها فصارت: الحرية تسيباً بهيمياً، والسير العادي للحياة حفظاً للامتيازات، والديمقراطية شكلاية تمكّن من طغيان من يعمّم الجهل والأمية السياسية والفقر حتى يتمكنوا من

شراء الضمائر والأصوات، والدفاع عن حقوق الإنسان اندراجًا في أخطبوط العرلة ليس من أجل حقوق الإنسان التي هي مطلب الثورة بحق بل من أجل توظيفها لحصر هذه الحقوق في الأكل كما تأكل الأنعام ونسيان ما عداها من الحقوق أسماها كرامة الإنسان.

أمّا وصف شباب الثورة بكونه شباب الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فهدفه إخفاء أمر يجرهم: فهو الشباب الذي أذاقوه الأمرين في أهمّ مرحلتين من نضوجه أعني خلال مرحلة ما عاشه من استبداد النظام الجامعي الذي ليس له مثيل في العالم وجهاز الانتخاب المهني بمعايير تتناقى مع كل عدل وكفاءة المؤسساتيتين اللتين لم يبق منهما إلا الاسم والرسم بعد أن أصبحنا بيد غير أمينة أسست لممارسات لا تقل استبدادًا وفسادًا من الحياة السياسية فبات من اليسير أن يستشف من هذه الأوصاف وكأنها تحاول أن ترد الأمر إلى أزمة مرافقة فلا يكون ما يحصل إلّا صراع جيل منبت استهواه مجتمع الاستهلاك فأنجر إلى ما قد يؤدي بالبلد إلى الهلاك.

كلّ ذلك لأن أصحاب هذه القراءة يريدون أن يغفلوا أن "إرادة إسقاط كذا..." ليست فعلًا سلبًا بل هي سلبٌ سلبٍ ومن ثمّ فالقصد إسقاط كلّ ما أسقط من الوطن ما يجعله وطنًا. فأعداء الثورة الحالية هم الذين أفسدوا: النظام السياسي، والنظام التربوي، والنظام الاقتصادي، والنظام الثقافي مؤسسين ذلك كلّ على حرب هوجاء يشتونها على أصل كلّ القيم أعني ما يحرّر الأمة من الكاركتاتوريين اللذين رأينا نموذجًا منهما في تصوّر دولة القانون متنافية مع الإيمان التام (بعبارة داعية اليقويّة الفرنسية في تونس) ومن ثمّ اشترط المستحيل لتحقيق الديمقراطية والعدل الاجتماعي: ينبغي أن يصبح الجميع لا يرون العالم إلّا مثل بعض من يحاضرون على الحريات الشخصية ولا يرونها حقًا إلّا لهم بحيث إنّ بقية الشعب ليس لها حرية شخصية فتختار عكس ما اختاروا.

لذلك ترى أصحاب هذه الرؤى الكاركتاتورية للحدث الذين أصبحوا من جنس الحكّام المخلوعين دعوى وتحكّمًا وتشبّهًا بالبقاء إلى القبر في مستوى أعمق من الوجود الطفيلي أعني الحرب على القيام الروحي للأمة التي ينفون حتى وجودها مجرد الوجود متصوّرين إيّاها من أوها من يعيش في الماضي وحلم توحيد العرب

في حين أنهم يعيدون من استعادوا سلطان روما بتوحيد أوروبا. لذلك تراهم يلحّون على وصف هذا الشّباب الثائر بطابع هلامي عديم الرأس وعديم الهوية السياسية - مجرد لقيط = ابن الإنترنت نفياً لعمقه التاريخي - ولا حضارية ولا أهداف لهم قابلة للتعيين بأصول متجدّرة في الهوية ومبادئ تابعة من خيارات حضارية: فيدّعون أنّ الطابع الغالب على جماهير الثورة هو اللامبالاة بعالي المطالب والسّخرية من التأسيس النظري المتين.

في ما يترتب على هذه الثورة الشعبية المباركة

من الخطأ الجسيم تصوّر هذه الحركة ذات صلة بالصّدامين المتقدّمين عليها أو ما يسمّى بأحداث 78 (الصدام بين الحزب الحاكم والاتحاد العام التونسي للشغل) وأحداث 84 (انتفاضة الحيز). فكلتا الظاهرتين هاتين مثّلت صداماً بين قيادات متنافسة على وراثة حكم الرئيس الراحل المرحوم الحبيب بورقيبة، أولاًهما كانت بين زعامات الحزب الحاكم وزعامات الاتحاد العام التونسي للشغل والثانية بين زعامات ما بقي من الحزب الدستوري ماسكاً بالبلاد. كانت هذه الأحداث أحداث قياداتٍ سياسيّة عديمة الجذور الشعبيّة. وهي لم تكن ذات دوافع إصلاحية لتحقيق نوعين من الحاجات التي حرّم منها الشعب التونسي وخاصّة المهتمّش منه خارج مناطق النفوذ المحيطة بمن تنفذ من دوائر الحزب والاتحاد. وهذه الحاجات نوعان: الحاجات التي تقيم البدن وشروط سلامته وكرامته. والحاجات التي تقيم الروح وشروط سلامتها وكرامتها.

وإذا كان من الضروري أن نصل هذه الثورة بما تقدّم عليها فينبغي أن يكون الوصل القريب بالثورة على التطرّف الاشتراكي الستاليني (حركة التعاضد وتأميم الملكية في تونس خلال ستينات القرن الماضي) فتكون هذه الثورة ثورة على التطرّف الرأسمالي التاتشري (بداية من حكم نورية بعد صدمة التعاضد ثم طيلة عهد ابن علي) وكلا التطرّفين يشاركان في الاستهانة بالشعب وبحاجياته الماديّة والروحية. أمّا الوصل البعيد فهو لا يكون إلا بالثورة على الاستعمار الأجنبيّ ويعديه المادّي والروحي، الاستعمار الذي كان التسلّط فيه بيد الجاليات الأجنبيّة فأصبح بيد من يمثّلهم في الحفاظ على سلطاتهم غير المباشر من التخب الفاسدة التي تتصوّر التحرير مجرد تعويض للاستعمار الخارجي بالاستعمار الداخلي (كما يتبين مما يسرّوه من غزو ثقافي أكبر علاماته الاستعاضة عن لغة الوطن بلغة المستعمر).

لم تحدث الثورة الحاليّة بقيادة الأحزاب المعارضة ولا بقيادة الاتحاد العام للشغل ولا بقيادة ما يسمّى بمنظّمات المجتمع المدني ولا خاصّة بما كان منها الأكثر

صراخاً واستحواداً على الإعلام في هذه الأيام. إنما هي ثورة على ذلك كله من أجل سدّ الحاجات التي ذكرنا: فاستشهاد البوعزيزي ليس ثورة على النظام السياسي وحده بل هو عبارة عن جرح عميق عاشه جميع طلبتنا وشبابنا الذين كانوا يتجرعون الدّل في الجامعة للحصول على شهادة طناً منهم أنما ستمكّنهم من العيش الكريم فاكشفوا في الغاية أنّ دّلهم لمن استعبدهم في الجامعة كان بلا فائدة لأنّ الشهادة لم تعد كافية للعمل بل لا بدّ من دّل بلا نهاية هو عين الفساد الذي عمّ كالسرطان إذ يبلغ مرحلة الانتشار الكلّي في خلايا البدن. وتلك هي دلالة انطلاق الثورة من أقلّ مناطق البلاد تأثراً بالاستعمار الثقافي وخضوعاً للتماذج التي يدعو إليها بعض التخب التي هي أكثر فساداً من قيادات الحزب الحاكم الذي يحاكمونه الآن.

لذلك فلا بدّ من تحديد مواطن الفساد التي ينبغي إصلاحها دون الإطالة في توزيع التهم مسلمين بأنّ الفساد قد عاث فساداً في جميع المؤسسات والتنظيمات التي سيطر عليها المفسدون سيطرة تكاد تتساوى فيها أحزاب المعارضة مع الحزب الحاكم والمنظّمات الاجتماعية مع الأحزاب السياسية. كما أنّ الفساد قد طال كلّ السلطات الثلاث منفذها ومشروعها وقاضيتها فضلاً عن السلطتين الأخريين أعني السلطة التربوية والسلطة الثقافية-الإعلامية.

لكننا مع ذلك نعتبر الجسم الاجتماعي التونسي لا يزال قادراً على التعافي، ومن ثمّ فهو قابل للنهوض السوي إذا ما خلّصنا هذه المؤسسات السياسية والاجتماعية من العوائق التي حالت دونها والقيام بوظائفها منعاً للفساد وعلاجاً لمشاكل البلاد والعباد. ويمكن أن نحصى المؤسسات التي ينبغي إصلاحها حتى ينصلح الشأن العام ويتم اختيار الصالح من شباب الأمة وشاباتها لتسيير شؤونها تسييراً ديمقراطياً يسعى إلى العدل والمساواة دون تسطيح يُلغي التنافس ولا يحقّ الحقوق التي تشجّع الكفاءات والتنافس السليم بينها من أجل رفعة الوطن:

النبذة السياسية: لا بد من تجديدها على أساس مبدئين:

الأول ألاّ تنحصر في طبقة معيّنة، والثاني ألاّ تنحصر في منطقة معيّنة. ومعنى ذلك أنّ التوزيع العادل بين الطبقات والجهات شرط في الإصلاح. ويمكن أن يكون

المنطلق تنظيم أربع مجموعات سياسية كبرى تتضمن كل واحدة منها أحزاباً متقاربة إيديولوجياً:

1 - مجموعة اليسار الاشتراكي.

2 - ومجموعة اليمين الليبرالي.

3 - ومجموعة القوميين.

4 - ومجموعة الإسلاميين.

وأن تكون هذه المجموعات متساوية في حق التنظيم والاجتماع والإعلام الوطني والتمويل الرسمي لنشاطها السياسي. والمعلوم أنّ الحزب الحاكم يتضمن أطرافاً فيها من ينتسب إلى هذه المجموعات بحيث يمكن أن يختار أفرادها الانتساب إلى أيّ منها إذا رأوا ضرورة إلغائه من الوجود على الساحة. وهو أمر لا اعتبره ضرورياً فضلاً عن كونه ظالماً. وعندني أنّ كلّ من استقال من الحزب الذي كان يحكم البلاد وتركه حالياً خائناً مرتين:

فهو قد خان أمانة المسؤول السياسي عندما انتسب إليه دون قناعة كما يزعم الآن علماً وأن لا أحد يمكن أن يصدّقه. من بين هؤلاء سفير تونس في اليونسكو الذي سمعته خلال إلقائي بعض الدروس في باريس يتهم الحركة المباركة بكونها تابعة للقاعدة في المغرب ثم ادّعى بعد يوم أنه يستقيل لأنه لا يقبل ما يحصل للشعب. وهو قد خان الولاء للحزب الذي أوصله إلى المسؤولية الحكومية قلباً وجرماً كما يقال وميلاً مع الرياح حيث تميل. وكلّنا يعلم أنّ ابن علي لم يحكم بالحزب المتهم ظلماً بل حكم بالأجهزة للقمع المادي وبجلّ نخب اليسار للقمع المعنوي سواء في مجال ما يزعم إصلاحاً تربوياً أو ثقافياً أو خاصة دعاية لما يسمّى بالحدّات والثورة الهادئة.

وادّعاء أنّ الحزب الذي كان حاكماً فاسد لا يكفي حجة لأنّ ما فيه من فساد لا يخلو منه أيّ حزب ولا أيّ تنظيم. وعلينا أن نترك الماضي فلا نعمّم بسل نقاضي بالقانون العادل الفاسدين ثم نسعى ما أمكن السعي لتعميد بناء الطبقة السياسية من جديد مستثنين منها الفاسدين في كلّ الأحزاب والتنظيمات وليس في الحزب الذي كان الحكم يجري باسمه دون أن يكون هو الحاكم لأنّ الحكم كان بيد ما فيا مفروضة عليه فرضها على البلاد والدولة وهي تحكم بالأجهزة مادياً

(العنف المادي الأمني والاقتصادي) وبالفاسد من نخب اليسار رمزياً (عنف الإعلام والثقافة والتربية المعادية للهوية).

النخبة التربوية

لا بدّ من تحرير المنظومة التربوية من الرتابة والتقليد وتسليط النخب اليسارية المتطرفة التي أخضعت كلّ شيء للأيدولوجيا فحوّلت المؤسسات التربوية إلى أداة صراع عقدي بدلاً من أن تكون رافعة التقدم الاقتصادي والاجتماعي ليس للأفراد فحسب بل للأمة. والحلّ هو في استشارة وطنية يعالج فيها الملفّ التربوي من منطلقين أساسيين:

كيف تكون التربية بمقتضى وظيفتها الأداة قاطرة الإبداع العلمي والثقافي والإبداع التقني والاقتصادي حتى تحقّق شروط الاستقلال الروحي والمادي. وكيف تكون التربية بمقتضى وظيفتها الغائية مهدّ التنشئة الاجتماعية والحضارية للإنسان التونسي الذي ينبغي أن يكون إنساناً حراً مؤمناً بقيم أمته وما فيها من كوني يسهم في شروط الأخوة البشرية ولا يذوب في النماذج الأجنبية.

النخبة الاقتصادية

لا بدّ من تحرير النظام الاقتصادي من التبعية لمن استحوذ على مقدرات الدولة ولمن جعلوا الدولة تابعة له من القوى الأجنبية. وذلك هو سرّ كلّ فساد طرأ على اقتصاد الأمة ونخبها الاقتصادية. وهذا أيضاً يقتضي استشارة وطنية لكلّ النخب الاقتصادية مع ممثلي عن رأس المال والعمّال وأصحاب المبادرة الاقتصادية وممثلي عن المستهلكين وعن المصلحة العامة لنفس الغايات الواردة في كلامنا على النخبة التربوية.

النخبة الثقافية:

إذا كانت النخبة الاقتصادية مدخل التبعية الممكن في مجال مصالح الأمة المادية فإنّ النخبة الثقافية تمثّل مدخلاً ممكنًا للتبعية في مجال مصالح الأمة الروحية. ومن ثمّ فدورها أخطر من دورها. فهم حماة القيم والهويّات وقد يكونون حصان طروادة.

لذلك فلا بدّ من حوارٍ وطنيٍّ شاملٍ لكلّ المساهمين في الإبداع الرّمزيّ على مثال الحوار المتعلّق بالإبداع المادّي. فكلّ الإبداعين يمثّل مادّة العمران ومن ثمّ فهمها جوهر قيامه. ولا يمكن للثورة أن تكون ثورةً بحقّ إذا تركت هذا المجال سائبًا ولم تعتبره مصدر كلّ القيم بما فيها منزلة القيم بمعناها الاقتصادي: إذ أنّ هذه القيم (التبادلية والاستعمالية) تتحدّد بتلك القيم (التي لا مساومة عليها وليس مما يمكن التصرف فيه لأنّها عين جوهر الإنسان وحرّيته لدورها في تقوّم ذاته).

النخبة العامّة

أعني كبار المبدعين في أيّ مجال كان وخاصةً كبار المبدعين لرؤى العالم والقيم الأسمى في المجال المعرفي والخلقي والجمالي وأساس كلّ القسيم أي الإيمان بالحرية والمتعاليات المطلقة. وهذه هي النخبة التي أصبحت شبه معدومة بحكم ما أخضع له نظام الانتخاب الثقافي من سلطانين عاتين يقتلان كلّ إبداع مستقلّ. فقد أبعدت القلّة التي يمكن أن تمثّل ثقافة الأمتة وقيمها الإنسانية بمفعول القمعين السّياسي والثقافي:

الأوّل يسلّطه النظام السّياسي وزبانيته: فهو نظام ينتخب من يررّ طغيانه ويلغي كلّ من عداهم حتّى إنّ بيت الحكمة لم ينتخب مجلسها العلمي مدّة أربعة عقود بسبب السّعي إلى إلغاء من تعذّر إلغاؤهم دون فضيحةٍ عالميّة. والثاني بسلطة النظام الثقافي و"عضاريته": فهو نظام لا يقبل إلّا بما يرضي أسيادهم في السّاحة الثقافية الفرنسيّة التي يتصوّرونها ممثلة للكلّي الإنساني ظلّنا منهم أنّ العقليّة اليعقوبيّة يمكن أن تكون حادثةً فضلًا عن أن تكون فكرًا عقلائيًا.

والمهمّ ألاّ يقطع ثمرة الثورة أعداء الثورة: فالتركيز على الحزب الحاكم مهزّب وجده الفاسدون في كلّ المؤسسات الأخرى لتوجيه الأنظار عن الأدواء الحقيقيّة التي تنخر كيان التّربية والثقافة والاقتصاد والمؤسسات الاجتماعيّة. ذلك أنّ الحزب الذي يتهم بكلّ الشرور لم يكن إلّا ظرفًا خاويًا ويكفي أن ننظر في كلّ أيديولوجيّ المرحلة المسماة بمرحلة التحوّل حتّى ندرك أنّهم جميعًا من خارجه وأنّه كان شناعة لا غير: ولعلّ أكبر الأدلة قفز الفئران الحاليين من السفينة إذ غرقت. وأقول هذا من منطلق المبدأ القائل: إنّ العلاج لا يكون إلّا إذا توجّه الدّواء حيث

يوجد الذاء. والذاء ليس في الحزب الذي مات منذ أكثر من أربعين سنة، توجيه الاتهام للحزب خطأ فادح يبعد الشبهات عمّن حكم بهم بن علي أعني الأجهزة والمتقنين المشبوهين الذين فرضوا على الدولة والحزب طيلة العقدَيْن الأخيرين. ولأوّل مرّة يمكنني أن أشير إلى أني قد استقلت من الحزب الحاكم - في شبّابيّ - يوم سمعت شماتة المرحوم بورقيبة في العرب خلال هزيمة 67. لكنني مع ذلك لا أزال أؤمن بأنّ الكثير من أبناء هذا الحزب وخاصةً في مستوياته الدنيا وفي قياداته التاريخية هم أقرب الأحزاب إلى الشعب وطموحاته من الكثير من الذين يدّعون الكلام باسم الشعب حاليًا (خاصةً وقاعدته هي عين قاعدة حزب النهضة أعني عموم الشعب التونسي) لأنهم على الأقلّ بنوا الدولة الحديثة دون أن يجعلوا ذلك مستندًا إلى اللقطة الحضارية والثقافية حتى وإن فرض هذه اللقطة بعض قياداته. وعلى كلّ فلا يمكن لأحد أن يدّعي أنه من الشرفاء وكبار الحلي لا يزالون أحياء (= مثل شعبي تونسي).

المفترق: مهمة الثورة وشروط نجاحها

ليس من التحني في شيء أن يصف المرء ما يحصل في صفّي الثورة من هم لها ومن هم عليها بكونهما واقفين أمام محكمة التاريخ التي لا تحابي أحداً. فاللحظة تاريخية بحق. وليس من التحني كذلك أن نصف من هم للثورة بكونهم قد تراجخوا. فهم قد بدؤوا لي متغاضين عما يجري وسامحين لمن هم عليها أو لنقل على الأقل إهم إلى حدّ الآن لم يمنعهم من الاستبداد بمهامّ الثورة واستبدالها بنقائضها مهامّها الخطيرة التي لا يمكن أن يقوم بها إلا الثوار أنفسهم أعني الشباب فتياته وفتيانه وإن بمساعدة من يختاره الأخلاف من الأسلاف للمساعدة في تحبّب عشرات كلّ الثورات وخاصة إذا كانت قيادتها شابة وفي مستقبل تحصيل التجربة والخبرة بالشأن الإنساني شديد التعقيد وفي ظرف الصّراع الداخلي والخارجي المواجه لكلّ سعيٍ للتحرّر والانعتاق:

1 - استعمال الشرعيّة الثورية من قبل من ليس لهم ناقة ولا جمل فيها تنازلاً عن اعتبارهم من أعدائها الاعتبار الذي تؤيده كلّ القرائن فضلاً عن ماضي القائمين بهذا الرّقص على أوتار الدستور القديم (من 56 إلى 57 إلى 28 من دستور تونس إلى إلغائه جملة وتفصيلاً لكأنهم هم من قام بالثورة ويعمل بمنطق الخلق الجديد).

2 - والمغالطة في تسمية الحكومة التي توصف بكونها لتصرف الأعمال ثم تكلف بأمور بنويّة وتوصّف بكونها فتيّة ويعين فيها لون سياسي وحيد معلومة خياراته وتوجّهاته للجميع فضلاً عن تصريح رئيسها بما يسعى إليه سعيّاً تؤكّده المهامّ الثلاث الموالية.

3 - أعني حياة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الديمقراطي (الهيئة المزعومة التي ستغرق السمكة فيها بلعبة تعداد المشاركين والمساواة بين الجميع لكأنّنا نعلم وسيلة لتقدير أحجام أطراف الطيف السياسي في البلد على الأقلّ بالاستناد إلى تجريبيّ الانتخاب التّين زيّفت نتائجهما بعد حصولهما).

4 - ولجنة محاسبة الماضي (التي يظنّها رئيس الحكومة شرعيّة لأنّ مرسوم تعيينها سابق على إيقافها القضائي).

5 - ولجنة صوغ المستقبل القانوني والدستوري ومن ثمّ تحديد خصائص النظام السياسي والقانوني في الجمهورية الحديثة التي ستكون الأولى (لأنّ جمهوريتي بورقية وبن علي لم تكونا جمهوريتين بل دكتاتوريتين قروسطيّة).

كيف يمكننا أن نصف سلوك صفّ الثوّار إذا كان ذلك كلّه يحصل أمام ناظرهم ولا يحرّكون ساكنًا أو كان تحريكه غير مؤثّر رغم أنّ لهم شرعيّة الثورة وليس للصفّ المقابل إلّا شوائب ما وقعت عليه الثورة لتخليص البلاد منه؟ هل يوجد وصف آخر غير التقاعس الذي سيحاكمه التاريخ تسليمًا بأنّ بعض قياداته لم تكن قد وافقت على ذلك إيجابيًا ولم تكفّ بقبوله سلبيًا بموقف السّاكت عليه. والحجج التي يمكن أن تبرّر السّكوت لاغية حتّى لأنّ الثورة تلغي كلّ تحفّظ وتردّد يتّحان عنها:

1 - فالحصول على رخصة الوجود السياسي القانوني (للأحزاب التي كانت محرومة من حقّ الوجود القانوني رغم وجودها الفعلي) لا يتطلب دفع أيّ ثمن لمن ييدهم مقاليد الأمور وهم لا قانونية لوجودهم فضلًا عن عدم الشرعية: ينبغي أن يعلم الجميع إن صحّ مثل هذا الفرض أهمّ لا يدينون بهذا الحقّ لأحد غير الثورة وأنّ حقّ العمل السياسي العلني ليس منة من أحد وعليهم إذن ألاّ يتنازلوا عن الإصداغ بالرأي والقيام بالواجب لحماية الثورة من منظورهم دون خوفٍ ولا وجل.

2 - والحرص على نزع حجّة الفزّاعة الإسلامية أو النزعة الوطنيّة الاستقلاليّة سواء كانت قوميّة أو يسارية أو ليبرالية نزعها من يد خصوم الثورة وخدم المستعمر القلّم لتجنّب الابتزاز الاقتصادي من أوروبا كلّ ذلك لم يعد ذا معنى. فالغرب لن يتنازل عن هذا الموقف ما لم يتأكّد أنه ليس له من بديل عن الثوّار ومن يمثّل الثورة يتعامل معه وأنه لا مفرّ من التعامل مع هؤلاء خاصّة بعد يأسه من أولئك بسبب فشلهم في ما يريده منهم وتأكّده من أنّ الثوّار لن يقبلوا بأن يكونوا في خدمة

المستعمر: فمن كان يخدمه بظاهر من الشرعية الزائفة لئلا يكلفوه التناقض الصريح مع ما يزعمه من مبادئ فضلاً عن الزجّ به في حروب لم يعد أبناؤه يطيقونها بعد أن صاروا عبيد الدنيا.

3- والخرف من انقلاب الشعب على الثورة بسبب ما ينتج من اجتماع الحجتين السابقتين من ترجمة بمنطق الابتزاز الاقتصادي لم يعد له مبرر. فالشعب الذي قدّم النفس لا يمكن أن ييغل بالنفيس. لن يستسلم أمام هذا الابتزاز إلا أعداء الثورة. أما الشعب فلا يمكن إلا أن يختار الاستقلال وشذّ الأحزمة الموقّت لتغيير نهجه الاقتصادي المشوّ ويرفض البحبوحة الوهمية المشروطة بأن يبقى البلد مجرد سوق استهلاك وباحة مستباحة لاستحمام المتقاعدین الأوروبيین الذين يباع لهم الدينار بأقلّ من عُشر قيمته في سياحة التسوّل التونسية (يقضي السائح أسبوعاً بمئة يورو في بلدنا بما في ذلك كلفة نقلة جويّة وذهاباً إلى الوطن مع تجواله في ربوعه).

4- والحجّة الأخيرة هي عسر المهمة أو بصورة أدقّ عدم تحدّها لأنّ الثورة كانت عفوية وقاعدية وعديمة القيادة كما يدّعي الخصوم. وهذه الحجّة التي يروّج لها الجميع زيفناها سابقاً لكننا لم نبين مضمونها الموجب. ومن ثمّ فعلينا أن نتساءل بوضوح وصراحة عن قيمة هذه الدعاوى ضدّ الثورة: فهل كونها عفوية وقاعدية وعديمة الزعامات المتمرّسة يعني أنّها ليست محدّدة الأهداف والمهمة بل والرسالة بحيث يعسر على صفّ الثورة من القوى السياسية والاجتماعية الوطنية أيّاً كان خيارها القيّمى أن يتكلّم باسمها أو أن ينضوي تحت رايتها؟

مضمون الحجج التي "يتدرّج" وراءها خصوم الثورة

ذلك هو السؤال الذي أريد أن أجيب عنه جواباً صريحاً وواضحاً من منطلق تأويلي لما شاهدته من رموز في أفعال الشباب الثورية دون أن أدعي الكلام باسمهم علّ ذلك يساعد على تحرير مدار النقاش مما ينصب له من أفخاخ يبعد الثوّار عن تحدّيات الحقيقة ويخرجهم من التردّد والاسترخاء لئلاّ تنتقل من السجّال السلمي في المعركة الانتخابيّة إلى الصّدّام غير السلمي لا قدر الله مع من هم على الثورة.

ولكني سأقدم عليه بيان الدعوى التالية حول مضمون حجج خصوم الثورة الأساسية مضمونها الذي لم يتغير حتى وإن تغير أسلوب حججهم. ويمكن ردّ كلّ الحجج التي يستند إليها الخطاب الذي يتبنّاه خصوم الثورة حتى من حسنت نواياه منهم إزاء الوطن وحضارته الردّ إلى حجتين لا ثالث لهما: أولاها سياسية تروبية وتقبل الصّوغ من وجهين هما خيار التحديث مضموناً وخيار الديمقراطية شكلاً. والثانية اقتصادية ثقافية وتقبل الصّوغ من وجهين كذلك هما خيار الاندماج الاقتصادي في العالم المتقدّم مضموناً وخيار الانفتاح الثقافي في عصر العولمة شكلاً. تلکما هما الحجتان. فلننظرُ فيهما هل هما كافيتان لتتحولاً إلى معاداة الثورة والعودة إلى ما سبق حتى لو كان ما تقدّم على قوسي بن علي بعقديهما؟ لن أطيل الكلام في هاتين الحجتين لأنهما واهيتان. فهما حجتان كان يمكن أن تُسمعا لو كان الثوّار من جيل بداية اللقاء بالغرب أعني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر أو حتى في النصف الأوّل من القرن العشرين. حينها كانت النخب الممثّلة للأصالة التي من جنس أحفادها أعني ثوّار اليوم تراها منافية للتحديث والديمقراطية. فكانت المقابلة "تحديث-أصالة" والمقابلة "ديمقراطية-حكم إسلامي" ذاتي معنى لأنهما كانتا توضعان في مناخ الجهل التامّ بقيم الغرب وقيم الإسلام في آنٍ ومن النخبتين التي للأصالة والحكم الإسلامي وعلى الحداثة والحكم الديمقراطي والتي للحداثة والحكم الديمقراطي وعلى الأصالة والحكم الإسلامي.

لكن المعطيات تغيرت جذرياً

فمأً غزير جرى تحت جسور النخب بصنفيها. والغريب أنّ الجهل الذي تكلمنا عليه بالحضارتين الأهلية والأجنبية في بداية النهضة كان جهلاً يتقاسمه كلا الصّفين مع غلبة الجهل بالحداثة على النخب العربية الإسلامية التي من جنس ما يعبر عنه ثوّار اليوم وغلبة الجهل بالأصالة على النخب المتأوربة التي من جنس ما يعارض الثورة اليوم. إنّ هذا الجهل انقلب فأصبح ممثّلو حضارة الغرب أجهل الناس بها لأنّ خطاهم التحديثي تبينّ منحصرًا في قشور الحداثة لا يغدوها. وصار ممثّلو حضارة الإسلام أعلم بها منهم لأنّ خطاهم التّأصيلي لم يبق مقصوراً على قشور الأصالة بل هو أدرك المشترك بين القيم في الحضارتين فتجاوز الخصوصي المنافي

للكلفة وجمع بين قيم العقل وقيم النقل. ومن ثم فالتغلب الأصيلة خرجت من مأزق الثنائيات بفضل ما حدث في النصف الثاني من القرن العشرين: فالصدام مع الاستبداد والفساد خلص الصّادقين من هذه التّخبة (ومعهم البعض من تلك) من هذا التّجاهل المتبادل بين الحضارتين بل إنّ الكثير من نخب الغرب نفسه أدركوا صلاته الوثيقة مع الشرق والعكس بالعكس فأصبحنا في لحظة من التاريخ الكوني لم يعد فيها الكلام على هذه المقابلات السطحية ممكناً وباتت البدائل منها هي:

فبدلاً من الكلام على المقابلة "حدائث-أصالة" الكلام الذي لم نعد نسمعه إلا من أفواه من يحتاج إليه شعاراً لمؤخّرة جيش المحافظين على ثقافة الاستبداد والفساد أصبح الكلام الوجيه الذي يقول به أصحاب الثورة المتّهمة بكونها عفوية بمعنى كونها غير واعية بأهدافها هو: كيف التخلّص من الحدائث والأصالة الشوهاوين للانتقال إلى الحدائث الأصيلة التي هي عينها الأصالة الحديثة أعني التطابق الأكيد بين حقوق الإنسان ومقاصد كلّ شرع لا تتنافر قيمه مع قيم العقل. فالشرع والعقل كلاهما يسعى إلى الحقيقة (العلم والعقيدة) ويريد تحقيقها (العمل والشرعية) وهو معنى التواصل بالحقّ والتواصي بالصبر.

وبدلاً من الكلام على المقابلة "ديمقراطية-حكم إسلامي" الكلام الذي لم نعد نسمعه إلا من أفواه من يحتاج إليه شعاراً لنفس المؤخّرة التي تعلم أنّها قد هزمت وتحاول للممة صفوفها أصبح الكلام الوجيه الذي يقول به أصحاب الثورة التي تتهم بكونها بلا قيادة بمعنى أنّها فوضويّة هو عينه ما لأجله سعى أجدادنا لتحرير هذه الأوطان من الأوثان (التنوير الديني) أولاً ثم من الاستعمار (الاستقلال السياسي) ثانياً.

وتلك هي العلة في اعتبارنا أهداف الثورة هي عينها المبادئ الخمسة التي تضمّنها البند الأوّل من الدستور السّابق والذي يريد المحافظون على هاتين المقابلتين ليجعلاهما موضوع الجدّل في الحملة الانتخابيّة شعارين لمؤخّرة جيش التبعيّة وحزب فرنسا: أعني دولة حرّة مستقلّة (الوجه السياسي والاقتصادي أعني البعد الفعلي من كلّ قيام لذات حضارية بمادّته وصورته) دينها الإسلام ولغتها العربيّة (الوجه التربوي والثقافي أعني البعد الرّمزي من كلّ قيام لذات حضارية بمادّته وصورته).

رسالة الثورة: عالي المطالب لتوحيد قوى الخير والمحبة

قد يجادل الكثير في دعوي الترجمان عن مطالب شباب الثورة فتياته وفتيانه مطالبهم العالية اعتماداً على تأويل أفعالهم. ألم يثوروا دون استشارة أحد وبصورة عفوية؟ فكيف للترجمان أن يفعل دون تحكّم؟ لكن ماذا لو وجد الترجمان في تعبير الشباب وشعاراته الشائبة (نسبة إلى أبي القاسم) ما يمكن من التأويل الأرجح لخطابهم؟ لست أنكر أنّ فعل الشباب متلعثم ومتعثّر بالطبع. لكن عنقوان الشباب من جنس النار المقدسة: فلهيبه يقذف بالشرر الذي يمكن أن نقبّس من بعض قرائنه ما نأنس منه برداً وسلاماً على مستقبل الوطن فتمكّن من ترجمته ترجمة تكون في الأغلب معبرةً بحق عن أعماق ما في أعماق هذا الشعب كما يتبيّن من شعار أبي القاسم وصلته بالقرآن الكريم صلته التي بينا (إرادة الشعب عند الشابسي هي عينها ما يقصده القرآن الكريم بتغيير ما بالتقس).

ولعلّ أهمّ الرموز التي نستوحي منها تأويلنا بالإضافة إلى دلالة الشعارات هو منطلق الثورة المكاني (من أعماق الوطن) والزمني (عودة الاستعمار إلى كلّ الأرض العربية كما ترمز إلى ذلك عودة القواعد العسكرية) السلمي (الطبقة الوسطى) ونسبته إلى الدورة المادية (بلوغ الاستغلال الفاحش للثروة العربية غاية الفحش) والرمزية (استبداد المستبدين بالقيادة الروحية في التربية والثقافة) في ما صار عليه المجتمع التونسي (مثلاً من المجتمعات العربية) يجعلنا نقدم على مثل هذا التأويل دون خوف من الإجحاف في حقّ الثورة.

فالثورة انطلقت من طبقات المجتمع الدنيا طبقاته التي لم تتخلّ عن مقوّمَي الهوية ولم يشبها من الاستبداد والفساد ما تظنّه الطبقات الفاسدة فرائد خلطاً بين مصالحها ومصالح الوطن بحيث صارت الحداثة والديمقراطية عندها ليست شيئاً آخر غير النظام الذي يؤبّد سلطاتها على هذه الطبقات التي تريد تحقيق الحرية والاستقلال وقيم الإسلام وشكل التعبير عن وجودها بلسان قومها. لذلك جمعنا كلّ هذه المطالب العالية في الثمرة الأولى التي بدأ بها دستور ثورة التحرير الأولى لتكون مضمون تحقيقها الفعلي لا مجرد كتابتها في الدستور على شكل صار أعداؤها يسعون حتى لمحوه منه غير مكفين من محوها في ممارستهم طيلة العقود الخمسة التي نابوا فيها الاستعمار في مهمة محو الكيان المستقل للشعب التونسي:

أولاً: المقوم الفعلي لقيام الذات الحضارية أعني لصورة العمران البشري والاجتماع الإنساني ومادتهما بلغة ابن خلدون أو للحدثاة الأصلية التي هي حدثاة دائمة أي إنها دائمة التحديث والتجديد الذاتيين وهو معنى كونها حيّة:

1 - فالحرية ذات بعدين مقومين للوجود الإنساني الخُلقي الفردي والجمعي وهما مقومان لا يمكن أن يختلف حولهما الطيف الرباعي الذي وصفنا أعني اليساري والليبرالي والقومي والإسلامي: أ - بعد داخلي هو معنى المواطنة ب - وبعد خارجي هو معنى الوطن ذي القيام المتفرد.

2 - والاستقلال ذو بعدين مقومين للوجود الإنساني الخُلقي الفردي والجمعي وهما كذلك مما يسهل أن يحصل حولهما الإجماع بين عناصر نفس الطيف: أ - بعد داخلي هو تحرر المواطن من الحاجة المادية ب - وتحرر الوطن من التبعية الاقتصادية.

ثانياً المقوم الرمزي لقيام الذات الحضارية أعني المقوم الرمزي لصورة العمران البشري والاجتماع الإنساني ولما دمهما بنفس اللغة الخلدونية أو للأصالة الحديثة التي هي حدثاة دائمة التحذير في مصادر الذات ومنابعها الحية على الدوام بما فيها من قيم خالدة:

1 - فالإسلام ذو بعدين هما:

أ - حرية المعتقد للجميع (لأن الإسلام هو أول دين يشترط في إسلام المسلم الاعتراف بكل الأديان بل يعتبر من ذمة الدولة حماية الأقليات الدينية وعصمتهم من ممارسة شعائهم بل والاحتكام إلى شرائعهم). وذلك مما يمكن أن يخلصنا من المقابلة الزائفة بين العلماني غير المعادي للأديان والإسلامي غير المعادي لحرية الفكر لأن حرية المعتقد تتناقض وفرض وحدة الشرائع في الدولة الواحدة توحيدها الذي ينفيه القرآن نفسه كما هو بَيِّن من سورة المائدة كلها.

ب - وتقدم الإسلام بالتي هي أحسن لمن يريد أن يسمو إلى كلية الأخوة البشرية بمعنى قوله جل من قائل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ

اللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) (الحجرات 13) علماً وأنّ بقاءه غاية مطلوبة يفهمنا القصد القرآني بكون التنافس في الخيرات مشروطاً بتعدد الشّرعيات والمنهاجات (المائدة 48). وغير الإسلاميّ يقدم فكره بنفس المنهج ولن يعترض عليه أحدٌ خاصّةً إذا تحرّر من الاستناد إلى دكتاتوريّة الفساد والاستبداد الدكتاتورية التي كان يظنّها حاميةً له مما يتوقّعه خطر الإسلاميين فكان أن عاش جامعاً بين وهم الاستبداد الممكن وحقيقة الاستبداد الحاصل.

2 - والعربية ذات بعدين كذلك وهما:

- أ - هويّة كلّ عربيّ بالمولد مسلماً كان أو غير مسلم: وبذلك نتخلّص من الطائفية العقديّة التي ولّدت الصّراع بين الإسلامي والقومي.
- ب - وهويّة كلّ من تكلمها بالاختيار الشّخصي سواء كان مسلماً أو لم يكن، ومن ثمّ فهي المحدّد الأساسي للهويّة الحضاريّة فضلاً عمّا لها من صلة بالإسلام باعتبارها لغة التّعبّد ولسان القرآن الكريم: وبذلك نتخلّص من الطائفية الثقافية التي ولّدت الصّراع بين قوميات الأمّة في حين أنّها تعايشت قروناً دون حرب بين العربي والتركي والفارسي والأمازيغي إلخ...

وزبدة القول إنّهُ ليس بمحض الصدفة أن كانت هذه هي المهام التي تمثّل برنامج عمل الثّورة الممكن لكونها كما أسلفنا عالمي المطالب التي نبعت من أعماق الشّعب الثّائر على وخيم نتائج الحرب عليها أعني التّهميش والبطالة والاحتقار وتعالى التّخب التي نابت الاستعمار الأجنبي في مواصلة أهدافه المناهية لهذه القيم إذ ظلّت تعتبر نفسها مواصلة لمهمّة التحضير التي هي ليست شيئاً آخر في عرفهم إلّا التّهدم التّسقي لكلّ ما ليس بغربي: وليس من الصدفة أن كانت مطالب الثّورة بهذا المعنى عين حقوق الإنسان بأجياها الثلاثة السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة عند الكلام عليها في الإطار الداخلي لكلّ دولة ونفس هذه الحقوق بالقياس إلى الإطار الدولي العالمي مع ما يترتّب عليها من ضرورة المشاركة النّديّة في تحديد مصير العالم ونظامه في عصر العولمة.

في أهمية المعارك القيمية الصادق أصحابها

ليس المشكل مع القائلين بالعلمانية ناتجاً عن قولهم بما. فهذا من حقهم الذي لا ينازع فيه إلا من كان ينفي حرية الفكر والمعتقد. وذلك ما لا يمكن أن يقول به مسلم من حيث المبدأ (في نصوصه المقدسة قرآنًا وسنة) وكذلك من حيث التاريخ (إذا ما استثنينا بعض المراحل التي يصفها المسلم نفسه بكونها مراحل انحطاط). كما أن المشكل ليس في حرية تعبيرهم عن هذا الحق بالقول والفعل السلمي. فالسعي للحصول على حقهم هذا بكلّ وسائل التعبير السلمية ينبغي أن يكون مضموناً في أيّ دستور يراعي قيم الحداثة الأصيلة التي لا خوف منها على قيم القرآن.

فحرية التعبير التي هي في جوهرها وسطي درجات التعبير عن الحرية في التصور الإسلامي لحرية التعبير (باللسان في ما يسمّى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مشاركة في الحياة العامة لكون الجميع راعياً لنظام الشأن العام ورعية له) - إذ يتقدّم عليها ما لا يمكن منعه أعني حرية الفكر في الباطن (بالقلب في نفس النظام) ويتأخّر عنها ما قد يتحوّل إلى عنف (باليد) إذا لم يكن علنياً أعني حقّ التغيير بالأفعال وليس بالقلب ولا بالأقوال وحدها. وهذه الأفعال هي بدورها يمكن أن تبقى في الحدّ السلمي من درجات هذا العمل: كالظواهر والاعتصام والعصيان المدني. وإذا لم يوجد ذلك لم يبق حائلٌ دون انقلاب منع التعبير عن الحرية إلى فتنةٍ داخليةٍ وحرب أهلية: لذلك فلا بدّ أن ما يجري في تونس منذ الثورة إذا وقفنا عند هذا الحدّ ينبغي أن يعتبر من علامات الصحة الروحية. ذلك أن المعارك القيمية هي المحدّد الوحيد لحياة الصّائرين والعقول في كلّ أمةٍ ناهضة.

ما ينبغي تفاديه هو التحديث المستبدّ

ما المشكل إذن مع القائلين بالعلمانية في بلادنا؟ إنّه عدم اعترافهم بتعدّد تصوّراتها حصراً إياها في اليقينية وبأنهم في كلّ الأحوال أقلية تسعى إلى التحديث الفوقي الذي نرى أصحابه مستعدين للتحالف مع الاستبداد والفساد لفرض

معتقداتهم على الأغلبية متوَحِّين في ذلك طرقاً تتناقى مع ما يزعمون الدِّفاع عنه من القيم. وهذه الطُّرق يمكن حصرها في طرق ثلاث هي جوهرُ التزييف التَّسقي لكلِّ حياةٍ روحيةٍ صادق أصحابها في الغايات والوسائل:

1 - تزييف آليات حسم المعارك القيمية في المستوى الثقافي:

وأبرزُ هذه الطُّرق طريقة التزييف البين لآليات حسم المعارك القيمية المعارك التي لا يخلو منها عمران في مجال المعركة الرَّمزية (ما يسمِّيه ابن خلدون مستوى تنازل (= المشاركة في المنزل) الجماعة من أجل التَّانس في العمران ويسمِّيه الفلاسفة اجتماع الكمال وهو المستوى الذي يُضفي المعنى على ما دونه أعني مستوى التنازل لسدِّ الحاجات ويسمِّيه الفلاسفة اجتماع الضَّرورة) كما يتبيَّن من الاستحواذ بغير وجه حقَّ على السَّاحة الثقافيَّة والتربويَّة ومعهما الإعلام: فهم يمنعون التعبير الحرَّ على من سواهم ويعملون كلَّ ما يستطيعون لخلق نجوم كاذبة في كلِّ مجالات الإنتاج الرَّمزي فيفسدون الحياة الفكرية والروحية للأمة.

وبين أنهم لا يستمدُّون هذا السلطان الرَّمزي في المجتمعات الإسلامية من قيمة ما ينتجونه فكرياً أو إبداعياً بل من لعبة الوساطة التسويقية للأنظمة الدكتاتورية لدى رأي حماهم العام من القوى الاستعمارية الغربية. لذلك تجدهم يسيِّسون كلَّ شيء ويـ "مركسونه" بأسوأ معاني الـ "مركسة" التي صارت "لبرلة": فهم مرهوبو الجانب من النظم العربية ليس لوزنهم الشعبي بالمعنى الديمقراطي ولا لوزنهم الإبداعي بالمعنى التجبوي بل لأنَّ سندهم الاستعماري هو عينه الذي وضع الحكام حيث هم رغم أنوف الشعوب لكونه انتخابهم لتحقيق الغزو الروحي والثقافي لشعوبهم بديلاً منه وبفاعلية أكبر.

إنَّما العلة هي وظيفة التوسط التمويهي في الإعلام دون سواها لخوف الحكام من أن يقضحهم لدى رأي حماهم العام فيعزّوهم. لذلك ففرضية لهم يترك لهم الحبل على الغارب في هذين المجالين الممكنين من غزو الأمة الروحي. سيطروا على التربية والثقافة والإعلام من دون تربية ولا ثقافة ولا إعلام بل كلَّها تحوَّلت إلى أدوات أيديولوجية لإنتاج النخب الزائفة التي تتمتعش من اللَّعب على الحبال لا غير.

2 - تزيف آليات حسم المعارك القيمة في المستوى السياسي:

ثم يلي هذا المستوى الأول مستوى ثانٍ من التزيف البيّن لحسم المعارك الديمقراطية في مجال الحركة السياسية إذ يعتبرون الشعوب غير جديرة بالاحترام لأنها ليست بذات ثقافة ديمقراطية بل هم يقضون بأنها لا يمكن أن تصبح كذلك إلا إذا تخلّت نهائياً عن مقومَي هويتها أعني الإسلام والعروبة. ومن ثمّ فتصويتها لا معنى له. وتزيفه عندهم مشروع: ومن ثمّ فمعارضتهم ليست معارضة بالمعنى السياسي للأنظمة الدكتاتورية بل هي معارضة بالمعنى الثقافي لخيارات شعبهم القيمة. لذلك فلا يمكنهم الاستغناء عن الحلف مع الاستبداد والفساد. وهم في ذلك لا يختلفون عن فقهاء الحكام والفرق الوحيد أن هؤلاء فقهاء شرع وهم فقهاء وضع وكلاهما في خدمة الاستبداد والفساد شرطاً لوجودهما كما تبين ذلك جليّ البيان سورة آل عمران عند الكلام على علل التحريف تحريف القيم الدينية السامية. إنهم يطلقون قيمهم الزائفة التي يعتبرونها حقائق نهائية ومن ثمّ فهي عندهم دين وضعي ويريدون للشعب أن يؤمن بها رغم أنه وأن يعيش بمقتضاها فيكون نسخة منهم لأنّ ما يؤمن به من قيم هي عندهم غير جديرة بالوجود فضلاً عن استهلال الدّفاع عنها.

ومن ثمّ فهم يعتبرون الشعب ومعتقداته وفي الجملة ثقافته كلّها العدو الأول والأخير فلا يعارضون الحكام المستبدّين بل يخالفونهم ليعارضوا الشعب يخالفون الحكام المستبدّين لعلمهم أنهم لا يمكن أن يكون لهم وزن انتخابي مؤثّر من دون سند الحكام والعسكر، ولعلّ نموذجهما الأنصح هو الحلف الصّريح والعلمي في الأحزاب القومية العربية خلال النصف الثاني من القرن الماضي وفي تركيا الكمالية قبل ذلك: لذلك لم يتحقّق زرع قيم الحداثة السوية ورعايتها الرّعاية التي تمكن لها تفوّق بينها وبين قيم الأمة. ولذلك فهؤلاء التحديثيون ليسوا أعداء الشعب فحسب بل هم أعداء الحداثة الأصيلة لأنهم وظّفوا قشورها ليكون لهم دور مع الأنظمة الاستبدادية فلم تكن قيمة للتحرير بل جعلوها نظاماً للاستعباد.

أمّا لعبة الانتساب إلى المعارضة بين الحين والآخر فهي لرفع مقدار السّهم في وظيفتهم الأولى: وظيفة خدمة المزيّن للأنظمة المستبدّة والفاصلة. لذلك تراهم بمجرد الوصول إلى المشاركة في الحكم - كما حدث في عهد بن علي الذي لم يحكم بنخب الحزب الحرّ الدّستوري كما يتصوّر البعض بل بهذه النّخبة التي خانت

خلافًا بين الحداثة الأصيلة التي تمثلها النخب المومنة بالقيم الإنسانية الكونية والحداثة اللقيطة التي يخلط أصحابها بين هذه القيم وبعض تشويهاتها في لحظة معينة من لحظات التاريخ الغربي، لحظاته التي تجاوزها هو بدوره.

إن الفكر العلمي الحديث لم يعد لهذه النخبة المتحالفة مع الاستبداد والفساد بل التي أوجدها الاستبداد والفساد لم يعد لها منه نصيب يذكر. فكل من ادعى منهم ذلك يعلم جل طلبتهم أنهم أفرغ من فؤاد أم موسى وأن شهرتهم مجرد شائعة ليس لها من علة إلا الآليتان التاليتان:

أولاً: تبادل الضيافات على نفقة الدولة مع أساتذة سواح من الجامعات الغربية في غياب إنتاج علمي يعتد به حتى صارت الجامعات التونسية أضحوكة العصر (ولا أعتقد أن نخب الجامعات العربية الأخرى تختلف سلوكها عن هذا السلوك) فلم تعد قابلة للمقارنة إلا مع جامعات أقل بلاد العالم تقدماً.

ثانياً: التساند والتسويق المتبادل بين دجالي الساحة الفكرية التونسية وأحياناً العربية بعد أن أصبح لهم نواذ مشتركة بتمويل بعض المثاقفين من سراق أموال شعوبهم وبتشجيع من بعض أغنياء العرب.

لذلك فليس من الصدفة أن يكون جل أساتذة الكليات العلمية أقل دعوى من جل أساتذة الكليات الأدبية. ولعل في ذلك معيار يميز الأصيل من اللقيط فكرياً وعلمياً.

والفكر الديني لم يعد لهم فيه نصيب كذلك بل إن زعماءهم في هذا المجال كذابون على الجميع يدعون معرفة بعلوم ولغات مشروطة في علم الأديان هم أجهل الناس بها بل وحتى باللغة التي هم منتسبون إلى أقسامها: فالعبي اللساني من أهم مميزات هذه الجماعة. لذلك فليس لهم من هم إلا تفريخ أسراب من الدجالين بل إن مجرد ادعاء العلم بكل ما يشيرون إليه سنداً لما يزعمون الكلام فيه من علامات كذبهم ودعواهم الزائفة: فلا يمكن لمختص يحترم نفسه أن يدعي العلم بكل ما يذكره أركون وفراخه مثلاً من علوم في مصنفاته لا يعرفون منها إلا أسماءها. وما تحدثت مع أحد من هؤلاء الزعماء في ما لي به بعض معرفة -البعد الفلسفي من المسائل المتعلقة بالبحوث الدينية والتأويلية- إلا ووجدته دجلاً من الطراز الأول لا يكاد ما يمضغه من المعارف والأفكار يتجاوز عناوين بعض الكتب

التي لعلّه لم يفهمها أو لم يفتحها في حياته لأنها مكتوبة بلغاتٍ أوهمّ الناس بمعرفته لها فإذا به لا يعرف منها حتى الأبجدية.

والفكر الأدبي والتقدي لا تسمع من أديبائه إلا جمعة دون طحين إلا بالمعنى العامي التونسي. ذلك أنّ الأغراض النقدية الأدبية التي بمضغوها لا تكون ذات معنى إلا في مجتمعاتها حيث تقارب إبداعها من حياتها وحياتها من إبداعها بحيث يكون ضمير الشعب وممارسته متلاصقين إلى حدّ يصبح فيه النقد الأدبي والثقافي معبرين عن وعي حقيقي وليس عن وعي زائف ذاتي بوعي حقيقي أجنبي. أمّا إذا تكلم الناقد الأدبي هنا في ما يتكلّم فيه الناقد الأدبي هناك فإنّ الكلام يصبح تزيفاً للوعي وليس نقداً أدبياً خاصة إذا دار الكلام على ما ليس بكلي في التجارب الروحية الإنسانية التي هي المجال المفضل للأدب الراقي. ومن ثمّ فهؤلاء النقاد يتكلمون في ما لا يعيشون ولا يفكرون في ما يعيشون: ومن ثمّ فهو خطاب كاذب الجوهر وذو وعي زائف.

وذلك لعمري عين الكذب الذي لا يلائم قيمة الصدق في النقد والتعبير الأدبيين. وبدلاً من فهم ما يجري في حياة شعوبهم الروحية ليعبروا عنه وينقدوا أشكال التعبير عنه يريدون أن يعبروها بدلاً من أن يخلطوها عملاً بمبدأ ماركس القائل يكفي تأويلاً وعلياً بالتعبير: لذلك فهم بمقتضى المبدأ والجوهر لا يمكن أن يكونوا ديمقراطيين. فالديمقراطي بمقتضى حله هو الذي يمتلئ حقائق الممارك القيمة في لحظة الوعي التي عليها شعبه. إنّا هم يريدون من الشعب أن يتحرّر من وعيه الصادق بوعي زائف فيحاكي ما لا يحس ويعيش مثلهم وعي أسيادهم.

وحاصل القول إنّ حقهم في العيش كما يريدون لا يجادل فيه أحد ولا حتى حقهم في السعي للإقناع سلمياً بما يؤمنون به دون تزيف وتخالف مع الاستبداد والفساد الداخلي والخارجي. لكن أن يتحوّلوا إلى مصدر التزييف التسقي لكسر شيء حتى يفرصوا معتقداتهم زاعمين أنهم ينادون بالحرية والديمقراطية مع الاعتماد على الدكتاتورية والفساد لفرض آرائهم فذلك ما لا يمكن أن يمرّ بعد الثورة. ذلك أنّ من ثار على الدكتاتورية لا يمكن أن يرفض الممارك السزیهة في المجال القيمي لكنه لا يمكن أن يقبل بأنّ يصبح من تحالف مع الاستبداد والفساد ليس خطأ في التقدير فحسب بل لأنّ ذلك هو عين ما يؤول إليه تصوّره للحدث، لا يقبل أن

يعد مناسباً لستى حتى وإن كان من يكبرني بما يقرب من عقدين يتصدى لأثقل المسؤوليات في جلّ البلاد العربية)، وليهنأ الجميع فليس عندي أدنى تية في منافسة أيّ من هؤلاء في ما يسعون إليه من مجد زائف فضلاً عن الجري وراء الكراسي التي أعافها عيفي لأصحابها وفضلاً عن كوني -ولله الحمد- غنياً بالمعنيين (روحياً ومادياً) عمّا يجعل التخب تكالب عليها مهما ادّعت من حبّ لخدمة الصالح العام. وختاماً فإنّي أومن بهاتين الحجتين في تقويمي للمناخ الخلقي السائد في أبطال المعترك السياسي المتلاعبين بأهداف الثورة: لمّا كان من الصعب أن أصدّق أن كلّ هذا الزحام على السياسة علته الحرص على المصلحة الوطنية فإنّي أكاد لا أصدّق أحداً ممن يزعمون أيّاً من هذه المستويات التي وصفت ثم يدّعي الإخلاص للوطن أو للقيم. فالمعلوم أنّ المسؤولية السياسية الصادقة ليس أعسر منها ولا أثقل: إنّما تنوء به الجبال فكيف بالرجال ولا حاجة للكلام على أشباههم في جميع هذه الأحوال التي وصفت.

ولمّا كان الإقبال على المتاعب ليس من فطرة الإنسان فإنّ جلّ الساعين إلى الحكم أو المعارضة لا يمكن إلّا أن يكونوا مدفوعين إليهما بدواعي قلّ أن تكون بريئة وأقلّها الطمع في الإثراء السريع الذي عمّه نظام الاستبداد والفساد: فالتجربة العربية خلال العقود المואلة للاستقلال بيّنت أنّ التبرّجّز العربي كان ثمرةً جاء الحكم الناتج عن "التكنيصر = التحيّل" والانقلابات أعني عن البطالة والتحيّل بخلاف الحالة الأوروبية حيث كان جاء الحكم ثمرة التبرّجّز الناتج عن العمل والإنتاج.

بيان إلى شباب الثورة فتياته وفتياته

لو لم أكن قد آليت على نفسي أن أساهم بما أستطيع في محاورة شباب الثورة ومحاولة الترجمة المفهومية لما أتصوره محرّكاً لأعماق ما في ضمائرهم الثورية من حدوس قيّمة تجمع بين الأصيل والحديث لما كتبت حرفاً ولو وصلت العكوف في عالمي البعيد عن ضوضاء السياسة والتاريخ المباشرين قناعة مني بالنظر غير المباشر في شؤون العمران البشري والاجتماع الإنساني بلغة أبي زيد. كم كنت أتمنى الاستغناء عن الكلام بأسلوب الخطاب المباشر الذي ينتج من الانضواء في المعارك الظرفية لولا ما بدأ يتحلّى من تخطيط جهنمي تمثله مناورات الجماعات المجرّبة لهيئة عماية الثورة المضادة، مناوراتها التي قد تدفع بالبلاد إلى الهاوية.

ولعلّ ما في هذه المناورات من الخبث والخطر ما تعدّد سياسات بن علي أمامه لعب أطفال بل إنّ هذه السياسات على ما كان فيها من أخطار تبقى دونها تطرفاً في كلّ المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية بعيدة المدى لأنها صارت حرباً نفسية وروحية على قيام الأمة المستقلّة: ذلك أنّ جنون أصحاب المطامع المادية للمافيا التي قضت عليها الثورة قد أضيف إليه جنون أصحاب المطامع الرمزية للحرب على روح الأمة وشروط قيامها المستقلّة بما تسعى إليه المافيا الحالية من حرب على أهداف الثورة في سعيها إلى المصالحة بين الحدّات المبدعة والأصالة الحيّة. إنّ السبيل قد بلغ الزبي. فهذه عماية الثورة المضادة الفاقدة للشرعية بإطلاق لم يكفها أنّها ناورت لفرض حيل قانونية وضعيّة شيطانية تتشكّل بها انتخابات المجلس التأسيسي (ما يسمّى بالنظام التسبّي والبقايا الأكبر) وتصوغ الدستور بصورة قبلية صوغاً يعارض قيم الحدّات باسم حماية هذه القيم فضلاً عن قيم الأصالة (ما يسمّى بالعهد الجمهوري أو الديمقراطي) ها نحن نراها قد نصّبت نفسها صاحبة السلطان المطلق تختار بمقتضاه أعضاء اللجنة المزعومة المستقلة لتنظيم الانتخابات ومراقبتها بحيث إنّها لم تترك لمن له بعض الشرعية إلّا تحديد قوائم تتألف من ضعف الأعضاء الممثلين لهم حتى تختار منهم من ترضى عنه.

ولا شك أن المرء يكون أسعد بمحاورتهم ومجادلتهم لو كانوا يحقّ على بينة ممّا يدعون تمثيله وساعين بحقّ إلى تحقيقه بمقتضى قواعد العمل الديمقراطي التزيه أعني الغني عن الحلف مع الاستبداد والفساد الداخليين والخارجيين. فتحقيق قيم الحداثة والديمقراطية من أهمّ مطالب الثورة لكن الثوّار يعتقدون أنّها لا تتحقّق إلّا ذاتياً وبالصلح العميق مع قيم الأصالة التي يمثلها الثوّار إذ ينبعون من كلّ طبقات الشعب التونسي. والثوّار يعلمون أنّ هذا التحقّق الذاتي علامتين لا تكذبان: علامته إيجاباً هي قبول الشعب ورضاه من خلال التربية الأصيلة. وعلامته سلباً هي عدم الحاجة إلى القرض العنيف من خلال الخيار الحرّ.

لكن هؤلاء الدعاة المعادين لقيم الحرية والديمقراطية يريدون التحديث بعكس مبدئه الأساسي وصاية وفرضاً أجنياً فيسخرّون من العلامة الأولى بحجّة أنّ الشعب متخلف وجاهل لا يعرف مصلحته. ولا يستحون من الزعم بأنهم أوصياء عليه يختارون بدلاً منه لأنهم ليسوا متخلفين ولا جهلة. ويهزؤون من العلامة الثانية لتصوّرهم اللّجوء إلى قود الناس إلى الجنّة بالسلاسل مهمّة تحضيرية تماماً كما يتصوّر ذلك مستعمر الأمس ليبرّر استعمارهم. لذلك فهم ليسوا بمحافين للعنف المادّي إلّا ظرفياً وليس لعفّة بل لعجز بدليل عنفهم الرّمزي إزاء مقدّسات الشعب كما يتبيّن من الاستفزاز الذي يتلقّف به دراويشهم. ولو كانوا يريدون القضاء على قيم الحداثة لما كان بوسعهم أن يجدوا أفضل من استفزازهم للشعوب.

لكنني مع ذلك أقول إنّ الحسن حظّ الثورة أنّ حلف فضلات النظام والمعارضة لقيم الأئمة وليس للفساد والاستبداد (لا حلف الفضول) لم يتوان في فضّح نفسه بممارسته التي طغت على كلّ ما أقدم عليه من أعمال وأقوال فضلاً عن اختاره لتمثيله ممّن عمل طيلة حياته شاهد زور في مجلس التّواب على الأقلّ في العقدين الأخيرين (رئيس الدولة المؤقت كان رئيس مجلس التّواب في عهد بن علي لأكثر من نوبة نيابية). لذلك فقد تبين للجميع باستثناء للجماعة اليائسة والبايسة التي أصبحت يتيمة مثني وثلاثاً ورباعاً (سقوط الطّاغية وتخلّي فرنسا وتخلّي أمريكا وفهم الطّبقة الوسطى مصالحها بعيدة المدى).

فقد نداعت أركان النظام مصدر سلطاتهم للحاجة المتبادلة بينه وبينهم وسطاء لدى رأي أسياده العام في الغرب عامّة وفي فرنسا خاصّة. ولن يجدوا حليفاً مع

قاعدة الحزب الدستوري حتى وإن تخالفوا علناً مع أفسد من سيطر عليه خلال العقدين الأخيرين لاضطهاد الشريف من قياداته وإبعادها عن موقع القرار فيه. وقد تخلّت عنهم فرنسا بعد أن أدركت خطّة أمريكا لإخراجها من موقع التأثير في الوطن العربي باعتباره يسعى إلى وحدة آتية لا ريب فيها ويعلمون أنّ حكم هذا الوطن لن يخرج من يد الوطنيين سواء كانوا إسلاميين أو قوميين متصالحين مع قيم الحداثة أو ليبراليين أو يساريين متصالحين مع قيم الأصالة.

ولعلّ أغنى ما لجأ إليه أهل اليتيم المربع (فقدوا مظلتهم الأيديولوجية -الاتحاد السوفياتي- وأبوهم المستبد -بن علي- وأتهم الماضي -فرنسا- وأتهم التي استبدلوا بها أتهم الماضي -أمريكا) هو الخطّة المعهودة للقوى التي وصلت لحظة الاحتضار لأنها لم يبق لها إلّا حلول اليأس: الاستفزاز التسقي للإسلاميين خاصّة وللقاعدة العربية من الشعب بوضع المشاكل الزائفة إبعاداً للنظر عن مؤامراتهم مع قيادات النظام البائد لتوجيه الثورة في الوجهة الخاطئة لعلّ ذلك يحرك التطرف المقابل لتطرفهم فيجعلوا ما ظلّوه إلى الأبد فزاعة (الحركات الإسلامية) ذات مصداقية لدى من يستجدون بهم طلباً للتدخل الأجنبي.

لم تدرك نخب العهد البائد نخبه التي تحرّبت الجامعة والثقافة والسياسة (وثلاثتها تموّلت إلى نواحي للحكم التابع في وظيفة الوساطة لدى رأي العام الأجنبي بتشميل الحداثة المسيخة) أنّ الغرب نفسه لم يعد يصدّقهم وهو لم يصدّقهم أبداً بل تظاهر بتصديقهم لأنّ ذلك كان يخدم أغراضه. ولما انهزم أمام مطاولة الشعوب المسلمة اكتشف أنّ النتيجة كانت عكسية فقبل مكرها الحقيقة التي لا مفرّ منها وهي أنّ الشعوب العربية خاصّة والإسلامية عامّة لا تقنع بالاستقلال الصوري بل هي تريده استقلالاً حقيقياً أعني أن يكون تشريعها الروحي والحضاري عين العبارة السيّدة عن إرادتها: لذلك فلا حاجة للأحزاب المخلصة للوطن والتاريخ أيّما كان خيارها السياسي (إسلامياً مستتراً أو قومياً متخلصاً من الفاشية أو يسارياً غير معادٍ لحضارته أو ليبرالياً غير عميل) لإخفاء أجندتهم الاستقلالية بالمعاني التالية: الاستقلال الثقافي شرط كلّ استقلال روحي، والاستقلال الاقتصادي شرط كلّ استقلال مادي، والاستقلال التربوي شرط كلّ تكوين على أخلاق الاستقلالين السابقين، والاستقلال السياسي ثمرة الاستقلالات السابقة جميعاً.

وهكذا فقد تبين ما يخفونه تحت شعار الديمقراطية التي لا يمكن أن يكونوا مؤمنين بها إذا كانوا يحتقرون الشعب ولا يعتبرونه عارفاً بمصالحه بل يريدون أن يكونوا أوصياء عليه. ما نحن نراه قد أبدوه الآن بكل وقاحة كما جاء على لسان أحد دراويشهم. وطبعاً قد لا يصدق من يُحسن الظن ببعضهم أنهم جميعاً دراويش لا يريدون إلا جعل فقهاء الوضع يحتلون منزلة فقهاء الشرع وهم لا يختلفون عنهم من حيث عقلية الوصاية وقسمة البشر إلى خاصة وعامة بحيث إن غاية مطلبهم هو تأسيس الكنيسة اللاتينية. ألا ترى إلى الحلف الفكري الواضح بين التصوف والتشيع والتلّك إذ أن ذلك (وهو ليس وليد اليوم) هو بالذات مفهوم الكنيسة التي لها ثلاثة مخالب من حيث هي سلطة وسيطة بين الإنسان ومنظوره القيمي ورمزها هامان الذي لا يمكن تصوّره إلا حليفاً للمستبدّ الفاسد ورمزه فرعون: القطبية (= الشيخ الوسيط بين المرید وربه)، والإمامة (الإمام الوسيط بين الشعب وربه)، والعقلانية العقوبية (التي هي تبيّست): المثقف الوسيط بين المحكومين والحاكم.

وهنا لا بدّ من تعريف إيجابى لما يمكن أن يكون مطلوب الثورة بعد أن رأينا سلماً ما لا يمكن أن يكون أعني ما وصفنا من مطالب دراويش الحداثة الكاريكاتورية. ما يطلبه الثائرون والثائرات في كلّ الساحات العربية بدءاً بمنطلقها التونسي وختمًا بمصبتها المصري (وكلّ من سيأتي بعد من الأقطار العربية أو غير العربية سيكون مطلبه من نفس الجنس) هو الديمقراطية الحقّة التي تحقّق: الحرية حرية المواطن وكرامته، والاستقلال استقلال الوطن وأنفته.

وذلك في كلّ المجالات التي تمثّل مقوّمات العمران البشري والاجتماع الإنساني أعني في: 1 - الإرادة السياسيّة 2 - والخيار التربوي 3 - والأداة الاقتصادية 4 - والمعنى الثقافي للوجود الإنساني الحرّ والمستقلّ وذو القيام الذاتي كما ترمز إلى ذلك مقوّمات هويته الحيّة والتي هي بالنسبة إلى كلّ التونسيين العروبة والإسلام إذا ما استثنينا القلّة القليلة التي تشبه حركتي الجزائر والمرّثمين في القوارب من الفيتناميين الذين تخلّت عنهم أمريكا أو من خونة العراق بعد خروج الجيشين البريطاني والأمريكي حتى وإن خالفوهم في كونهم لم يغادروا مع الاستعمار بل بقوا ليواصلوا خدمته في الداخل.

وتلك هي بالذات دلالة ما يقصده ابن خلدون عندما يتكلم على الإنسان من حيث هو رئيس بالطبع بمقتضى الاستخلاف الذي جعل له. فتورّة الكرامة هي بالذات ثورة لاستعادة هذه الرئاسة في المجالات المحددة لمادة العمران وصورته. وهي إذا نظر إليها من منطلق الأفراد تسمى حقوق الإنسان لذلك اعتبر ابن خلدون فقدانها فقداناً لمعاني الإنسانية (هذه العبارة التي هي له وليست لي) وإذا نظر إليها من منطلق الجماعات تسمى شروط التعايش السلمي بين الأحرار.

الانتهازيين بأذيال الحكم وبسبب ممارستهم لمغالطة الشعب. فدعوى المحافظة على السير العادي للشؤون دعوى حق يُراد بها باطل فضلاً عن كون الشؤون لا يمكن أن تكون عادية في أي ثورة مهما كانت سلمية.

ولكن هبنا قبلنا حجتهم. فها هم قد برهنوا على عجزهم عن ضبط الأمن. ومن ثمّ فما يعلّلون به وجودهم بات دليلاً على ضرورة ذهاب الفضلات الخمس في أسرع وقت. ذلك أنّ المأزق الحقيقي ليس ما يطلبه شباب الثورة وقوى الأمة الحية بأطرافها الأربعة التي ذكرنا بل المأزق الذي ينبغي الخروج منه في أسرع وقت هو مأزق العهد. بمصير الثورة لبقايا نظام بلغ بذاته وبرموزه إلى أرذل العمر. وليس القصد سنهم العضوية. فكم من هو في سنهم وهو حكيم بل القصد سنهم السياسية والعقلية.

فالرئيسان ومنظرهم الذي أتوا به لبث الفتنة وإعادة تونس إلى الحرب الدينية بين العلمانية والأصولية من دون مبرر عدا مساندة بقايا العقوبية في حكومة الفضلات ثلاثتهم من خدام نظاميّ أبي علي. ويكفي هذه الأمثلة من تجريبي الشخصية مع ثالث بقايا النظام لفهم طبيعة القيادة التي لجأ إليها حلف الفضلات:

فالكثير ممن حضر ندوة الصادقية حول مدرسة الغد يذكر كيف أنّ الرئيس المؤقت الحالي قد جادلني بعنجهية لكونه لم يفهم ما كان يحاك للمدرسة التونسية من أدلة باسم تحديثها الذي آل بها إلى أن تصبح مستخرة العالم بعد أن كانت مفخرته. فكيف يمكنه أن يحمي تونس إذا كان لم يفهم ما كان يحاك لنظام التربية فيها؟

وما أظنّ أحداً ينسى أنّ المنظر الذي أتوا به لدعم العقوبية لم يكن إلّا رئيس اللجنة الثقافية القومية التي لا عمل لها إلّا تنظيم حفلات عيد ميلاد بورقيبة. فكيف يكون مفكراً حراً إذا كان يقبل أن يكون مجرد رسم في لجنة قومية ليس لها من دور إلّا الزمر والطبل في أعياد الميلاد؟

أمّا رئيس الحكومة المفروض من فوق فعلمي الوحيد به هو ما رأيته منه من خيلاء وانتفاش خلال حضوره أحيانا إلى جريدة المرحوم حمسيب بن عمار (جريدة الرأي) لا تنم عن احترام للشعب بحيث لا أظنّ رئاسة الحكومة ستكون عنده

خدمة للشعب بل هي ستكون بالأحرى استخداماً له. بمنطق من هؤلاء المنتمين في القصة على أسيادهم الذين سينقذونهم من القوضى؟

لكن ما يريده شباب الثورة هو من يقبل أن يكون خادماً للشعب لا من يكون خادماً للأشخاص وخادماً للنظام العام لا من يكون خادماً للنظام الذي يحمي النظام الخاص فتتحول الدولة بفضل خدماته إلى مزرعة مافيا تتقاسم مع مستعمر الأمس ثروات البلاد وترهن مستقبلها باسم تحديث قشري حول أرضها إلى ميدان استحمام لعجائزه وكاد أن يفقدها عرضها بأن يجعل شعبها متسولاً جلّ شبابه مخير بين أن "يحرق" (أي يبحر باتجاه الضفة الأخرى للمتوسط ويتخلص من أوراقه الثبوتية ليستقرّ في الغرب) ليفادر البلاد أو "يخترق" ليفادر الحياة. ذلك ما نريد القضاء عليه نهائياً بإصلاح تحالف فيه جميع قوى الشعب على نحو يكون أساسه العلم بتفاعل هذه القوى لتحديد استراتيجية المستقبل والبناء على تجارب الأمم في تحقيق شروط الاستقرار والأمس. وهذه صورة تقريبية مما يمكن أن يكون منطق تحقيق تحالف القوى الشعبية في بناء مستقبل الأمة.

منطق العلاج الذي تحققت شروطه

يمكن إذن لأيّ ملاحظ موضوعي أن يعتبر ما يفسّر به هذا الحلف الانتهازي الانخراط الأمني في البلاد مجرد محاولات لإخفاء العلل الحقيقية لهذا الانخراط: مواصلة التنكّر لمكونات الساحة السياسية والاجتماعية في توسع والاقصار على البدائل الزائفة منها. وقد سبق لي أن أشرت إلى عناصر المعادلة السياسية والاجتماعية الطبيعية (التي تقتضيها طبائع العمران) والتاريخية (التي تعيّنت فيها العناصر الطبيعية) في إحدى المحاولات من هذا العمل خلال متابعتي ما يجري في مسار الثورة الشبابية التي هي ثورة سلمية ويسعى حلف الفضلات إلى تدنيسها بالدم المستباح حتى يبرّر الحاجة إليه ومن ثمّ بقاءه في الحكم لتستعيد حليلة عادتها القديمة.

فبمقتضى طبائع العمران تنقسم القوى الاجتماعية والسياسية إلى قطبين متفاعلين لا يخلو منهما مجتمع: أحدهما يرى أنّ الحرية والصراع من أجل الحياة هو

وإذا انضمّ اليمين الأقصى إلى الإسلاميين بما هم يسار اليمين حصل لنا طيف من الساسة القادرين على ضبط السّاحة المحافظة السويّة لأههما بذلك يحولان دون الإرهاب المتدّثر بالأصالة والذي يمثله حزب الابن لادنية الثّاني لشروط التحديث الأصيل والكونيّة في سعيه إلى غزو شروط التطوير المبدع للثقافة العربية الإسلامية من المنظومة التربويّة ومن الثقافة التونسية.

وهذان الجمعان تحقّقا في ثورة الشّباب التونسي والمصري على حدّ سواء وهي دون شكّ ستتحقّق في كلّ الأقطار العربية. بمجرد أن يبلغ الوعي فيها مستوى الصّالح بين هذه الأبعاد من الوجود الإنساني. والشّاهد على ذلك ساحتان: ساحة القصة وميدان التحرير. لذلك فلا بدّ من العمل بهذا المنطق الذي يثبته التاريخ ويتوقّعه العقل، المنطق الذي يحقّق القيم التي يتحدّ فيها العقل والثقل لأنهما عين ما يتطلّبه الوجود الإنساني السويّ: فما نسّميه حقوق الإنسان الطبيعية عقلاً هو ما نسّميه الضّروري من مقاصد الشّرع نقلاً:

فمقصد النفس شرعاً هو حقّ الحياة عقلاً.

ومقصد العقل شرعاً هو حقّ حرية الفكر عقلاً.

ومقصد العرض شرعاً هو حقّ الكرامة عقلاً.

ومقصد المال شرعاً هو حقّ الملكية عقلاً.

ومقصد الدّين شرعاً هو حقّ حرية العقيدة عقلاً.

وتلك هي مطالب الثورة التي ينبغي أن يُجمع عليها اليساري واليميني الخالصين المدركين لوزنهما الأثقلّي والإسلامي الذي هو يميني عقلاً ومتياسر نقلاً والقومي الذي هو يساري عقلاً ويميني نقلاً بحيث إنّ المعادلة السياسية التونسية والعربية واحدة وهي جوهر المحرّك لثورة الشّباب حتى وإنّ ظنّ الكثير من المحلّلين أنّ الشّباب غافل عن دوافعه ولا تحرّكه إلاّ أدوات الاتّصال لكأنّ المتكلم في الهاتف هو حزم الذرّات الناقلة لحوارات الشّباب وليس الفكر المنقول في هذه الحزم. شبابتنا الثّاقرة ليس ابن الإنترنت إلاّ من حيث الوسائل. لكنه ابن التاريخ العربي الإسلامي الحيّ الذي يسعى أصحابه إلى إبداع المستقبل. بمنطق الأصالة الحديثة والحداثة الأصليّة. إنه ابن كلّ مراحل التّضوُّج الفكري والحضاري الذي أنجب هذا التراث الإنساني ذا القيم الكونية كما يبيّن التّطابق بين مقاصد

الشرعة وحقوق الطبيعة أعني مقومات كرامة الإنسان المتجاوز للإخلاق إلى الأرض لأنه لا يرضى من السماء إلّا بالعنان: إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بدّ أن يستجيب القدر. استجاب القدر لأنّ الله وعد ووعدده حقّ بأن يغيّر ما يقوم غيّر ما بأنفسهم.

أصدقاء الثورة وأعداؤها

ألمي أن تكون الأذهان قد استعدت للتدبر من أجل التدبير العقلي السوي وإخراج تونس من مخلفات العهد البائد بأقل ما يمكن من الخسائر وتحقيق أقصى ما يمكن من مطالب الثورة الشعبية: فلا يمكن لأي ثورة أن تنجح إذا لم تستند إلى استراتيجية المصالحة الوطنية لتحرر بأسرع وقت ممكن مما علق بها من عداوات ونعمة قد تصل بها إلى الحرب الأهلية لا قدر الله. لذلك فلا عجب إذا قلنا إن ثورة الشعب الحالية أصدقاءها أكثر من أعدائها وإنهم قادرون على صيانتها وإن هؤلاء الأصدقاء والأعداء موجودون في كل التيارات السياسية والفكرية التونسية: ومعنى ذلك أن كل الحركات السياسية والاجتماعية والفكرية في بلادنا منقسمة إلى مؤيد ومعارض للثورة مع غلبة المؤيدين فيها جميعاً على المعارضين لفرط ما حصل من ظلم واستبداد طال الجميع ولم يستثن أحداً من خدم العهد البائد بالتوظيف المتبادل بينه وبين المافيا التي حكمت بجهازين مادي ورمزي موازيين لأجهزة الدولة والمجتمع الشرعية..

سبق أن اقترحت مشروعاً (2000) قبل فوات الأوان للخروج من المرحلة التي بدأت بشرعية مقبولة يمكن وصفها بشرعية الإنقاذ من التردّي الذي حصل بين آخر مؤتمر للحزب الحاكم وُتدت فيه محاولات الانتقال السلمي للديمقراطية بعد فشل التجربة الاشتراكية في تونس (1971) وخرف الرئيس بورقيبة النهائي (1986)، مشروع تمثل في فصل الدعوة إلى الدولة عن الأحزاب وتخصيص دورة كاملة تشريعية ورئاسية لبناء القوى السياسية المنظمة حتى تيسر عمل المؤسسات عملاً ديمقراطياً منظماً وموطّراً للجماهير لئلا يكون التغيير عملاً طفرئياً يمكن أن يؤول إلى فوضى المزايدات بسبب فقدان القيادات الرّاشدة.

لكن الرياح لا تجري بما تشتهي السفن. فكان ما كان وشوّه الدستور إلى أن وصلنا إلى ما يشبه خرف بورقيبة مع ما صاحب هذا الخرف الثاني من نهج مافيو لم تعرف البلاد مثله من قبل: باتت الدولة ضحية الجهازين الموازيين وأفسدت كل

لكن التاريخ السياسي الحديث بين خطأ المقابلة بين التيارين فاقترب كلاهما من خيارات الثاني وبات اليسار لا يهمل مطالب الليبرالي لكونها شرط الفاعلية الاقتصادية خاصة أعني شرط مطلوبه والليبرالي لا يهمل مطالب اليسار لكون فاعلية التنافس والحرية بحاجة إلى التضامن شرط السلم الاجتماعية المشروطة في الفاعلية الاقتصادية.

وبحسب معيار الانتساب إلى تراث معين تقتضي البنية الحضارية والثقافية للأمة وجود تيارين متنافسين على تمثيل الشرعية:

3 - التيار القومي: والأول ينبع من حركة إحياء ثقافية تاريخية علمانية.

4 - التيار الإسلامي: والثاني ينبع من حركة إحياء روحية دينية إسلامية.

وهنا أيضاً بين التاريخ السياسي الحديث أنّ الإحياء من مترابطين بحيث اقترب التيار القومي من التيار الإسلامي لتجاوز الصراع العرقي والعكس بالعكس لتجاوز الصراع المذهبي ففقدت القومية حدتها التي شتت وحدة الأمة الإسلامية بحسب الانتساب العرقي وفقدت الإسلامية حدتها التي شتت وحدة الشعوب بحسب الانتساب المذهبي.

5 - ولما كانت كلّ الحساسيات السياسية التونسية موزعة على هذه الخيارات الأربعة مع قاعدة أكبر تتضمن كلّ هذه الخيارات في آن باعتبارها ممثلة للأغلبية الصامتة التي على أرضيتها تظهر هذه القوى المتميزة لتكون الأحزاب الموجودة على الساحة فإن كلّ هذه الأحزاب ضرورية في بناء الثورة بشرط تحريرها مما دبّ فيها من فساد بحكم تأثرها بالنظام السابق وتحقيق حلف أصدقاء الثورة الذين سيضمنون الانتقال السلمي إلى العهد الجديد الذي تطلبه الثورة.

وبذلك يتبين أنّ القوى السياسية الأربع الرئيسة قد تقاربت بحيث إنّ تحريرها من الجراثيم التي سيطرت عليها خلال العهد البائد يمكن أن يوفر المناخ الذي يقبل الوصف بأنّه حلف أصدقاء الثورة المؤلف من يساريين ويمينيّين وقوميين وإسلاميين يشتركون في حبّ الوطن وعدم الغلو العقدي والمذهبي بحكم ما أشرنا إليه من تقارب. ذلك أنّ التقارب لم يقتصر على فريقَي الصنفين بل إنّ كلّ الفرقاء تقاربوا. فالقومي قريب من اليساري والإسلامي من الليبرالي: فالجميع صار يؤمن بأنّ من

شروط العمل السياسي التخلّص من المطلقات والقول بالحلول الوسطى الذريعية
لشروط البقاء الجمعي التي هي من جنسين:

جنس التعاون لسدّ الحاجات، وجنس التسالم للأنس (بالعشر بلغة ابن
خلدون). وبلغة الفلسفة مجتمع الضرورة ومجتمع الكمال. ومعيار التحرير من
الجراثيم معلوم للجميع: فكلّ من تورّط تورّطاً مباشراً يتحمّل مسؤولية في النظام
البائد أو استفاد منه بصورة غير شرعية للاستحواذ على سلطان أو جاه أو مال
أعني خاصّة كلّ من كان ذا صلة مباشرة بسياسته في المجالات التي ذكرنا أعني
السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي ينبغي إبعاده من الإسهام في العمل الثوري
الذي يؤسّس للعهد الجديد وفي الترشّح لأيّ خطوة في هذه المجالات ما ظلّ حيّاً
دون انتقام ولكن مع الإعداد للمحاسبة القانونية الموضوعية والعادلة.

سياسة "اتركوهم سيفتزون"

فشلت جلّ الفتيات التي استعملها حلف الفضلات من أصحاب المناورات والمداورات الهادفة إلى تحقيق أهداف الثورة المضادة باسم الخوف على مصلحة تونس واستقرارها والتظاهر بتحقيق أهداف الثورة:

1 - لم يُجندهم فتح حنفية الإعلام المتباكي على أحوال الناس في المناطق المحرومة التي وعاهها أعيانُ الجهات فأوقفوها.

2 - ولم يُفدّهم تشجيع المطالبات الفتوى النقابية التي فهمها قادة القاعدة النقابية فأفشلوها.

3 - ولم يكفهم أنه قد تبين للجميع الطابع المفضوح لمهازل المحاسبات والاكتشافات السخيفة للجنة الفساد الفاسدة التي لا تكتشف إلا ما يُلهي ولا يغني.

4 - ولا مناورات لجنة الإصلاح القانوني والدستوري الطالحة التي تفني بما لا يسمح به عقل في التلاعب بالدستور الحالي.

5 - ولا أخيراً لجنة تقصي الحقائق الباطلة التي لا تهدف إلى كشف ما حصل بل إخفاء العِلل والاكتفاء بالأعراض.

فلجأوا إلى آخر فتيات المطاولة في اعتصام القصبة الثاني لتعذر تكرار جريمة القصبة الأولى فضلاً عن كون الناس قد استعدّوا مثلها وأكثر منها. وقد مررت صباح أمس بين صفوف الشباب المعتصم في ساحة الحكومة فتبيّنت ممّا شاهدت أنّ سياسة "اتركوهم سيفتزون" التي هي الحلّ الوحيد المتبقي لحلف الثورة المضادة ستفشل فشلاً ذريعاً. ولعلّ رمزين كافيان وزيادة على أنّها فاشلة لا محالة وأنّ جعبة حلف الفضلات قد فرغت ولم يبق إلاّ الرّحيل:

فخيمة الهلال الأحمر التي نصبت في ساحة الحكومة كناية عن الاستعداد لاعتصام قصبة ثانٍ مختلف عن اعتصام القصبة الأولى، وتوّع الشباب المشارك فتيات وفتيان من كلّ التوجهات العقيدية رغم نزول المطر المتواصل. يمثّان دليلين

على أن من سينفذ صبره الأول ليس هؤلاء المعتصمون بل الفضلات التي تحكم البلاد والتي حان أوان أعوان الثورة - إذ هم أعوان تنظيف البلد لا البلدية - لتنظيف تونس منها: فهؤلاء الشباب هم الأعوان المقدسون خاصة وقد أدركوا بكامل الوضوح والروية دلالة شعارهم شديدة التصاعدة إدراكاً منهم لطموح الثورة المتجاوز للحدود ولما يراد لهم من حصرهم في مطالب فترة جياح ظنوها قابلة للإسكات برمي الفئات الذي أعدوا له عدة لقاء الدول المانحة بقيادة وزير أول يودّي دور "المحلل".

كتب أحد المعلقين السطحيين في جريدة مشهورة خارج الوطن فقال إن الثورة العربية الحالية بدأت في بلد عدم الأهمية الاستراتيجية ثم انتشرت مشرقاً ومغرباً. وكان كلام هذا المحلل يكون صحيحاً في الحالة الزاهنة لو بقي الأمر بيد هذه النخب الانتهازية التي تريد إيقاف المدّ الثوري وحصره في ما اعتبره وزير الخارجية "قوسين فُتحا وأغلقتا" بمجرد دخوله لحكومة الفضلات لأنها عنده انتفاضة جوع ولم تكن ثورة. لكنني أعدّه هو وكلّ الذين يعلمون بغمطها حقّها وتحريفها عن مسارها أنّ الثورة لم تخطّ إلّا خطواتها الأولى. ذلك أنّ تونس الخضراء مركزٌ من مراكز الحضارة العربية الإسلامية لم يدرك الكثير بعد أهميته الاستراتيجية التي ليست بُنت اليوم:

1 - فليس من الصدفة أن تكون مقاومة روما القديمة قد نبتت منها مع نسبها الشرقي لا الغربي الذي يريده الأقزام لكونهم لا يرضون إلّا بالتبعية حتى وإن كانت الحرب سجّالاً فلم تنتصر التنصر الحاسم.

2 - ومقاومة حروب الاسترداد الوسيطة كانت هي مركزها بإعادة اللحمة مع الشرق الذي يمثّل قبلتها (تحرير تونس من الاستعمار الإسباني في القرن السادس عشر بتدخل حاسم من الخلافة العثمانية) وقد نجحت هذه المرة فأوقفت المدّ الأوروبي.

3 - ومقاومة الاستعمار الحديث كانت هي مركزه بنفس العودة لأنّ مقاومة الاستعمار الفرنسي إسلامية وعربية أساساً حتى بعد ما أدخل عليها مسن تشويه لكنها كانت في إطار مغربي عربي وهو ما جعل البند الأول من الدستور يكون ما هو وما يسعى بعض المهوسين باليعقوبية إلى محوّه.

4 - وبدايات الفكر التّهضوي من هنا انطلقت وليس ذلك بالأمر الغريب لأنّ تونس هي التي أسّست أولى الجامعات في العالم الإسلامي وربما في العالم كلّهُ (الزيتونة) التي هي أصل الأزهر والقرويين.

5 - وأخيراً فإنّ بدء أوّل ثورة شعبية الآن صدرت من هذا البلد الصغير حجماً والكبير دوراً وطموحاً.

لذلك فلن يستطيع أحدٌ حصر هذا الدور في مجرد مناسبة لكي يستوزر بعض اللاّعين على كلّ الحبال النقيّة والجمعيّة والأحزاب فيسيطروا على مقوّمات روح الأُمّة أعني التّربية والثقافة والتعليم العالي فيكون الشّعب الثّائر من أجل الإصلاح قد حقّق أماناً أفسد النّخب وأقلّها إيماناً بقيم هذه الأُمّة. ينبغي أن ندرك دلالة أن يكون رمز الثورة الحاليّة في الوطن العربيّ وغاية كلّ الثورات منذ قرنين بالجوهر عربيّاً إسلاميّاً وأن يكون من تونس بالذات قصدت أبا القاسم الشّابيّ بيتين هما صوغ شعري (لشاعر اشتهر في مصر قبل تونس لما كانت مصر قبلّة العرب وهي ستعود بفضل الثورة) لما قضى به ربّ العالمين من أنّه يغيّر ما يقوم إذا غيروا ما بأنفسهم.

ولذلك أيضاً فإنّه لا يمكن لشباب الثورة الفتيات والفتيان (وهذا التلازم بين الجنسين هو بدور قرآني إذ ما من آية تتكلّم عن مسؤوليّة الإنسان إلّا وكان الخطاب فيها جامعاً بين الجنسين بذكرهما معاً: المؤمنون والمؤمنات الصّابرون والصّابرات الحافظون والحافظات والقانتون والقانتات إلخ...) أن يقبل بتقزيم ثورته من أقزام يقبلون بتقزيم دور تونس التي يريدون أن يواصلوا السّياسة نفسها التي تجعلها متسوّلة على أبواب روما الجديدة.

عجباً هؤلاء الأقزام ما لهم لا يفهمون ولا يتّعظون؟ ألم يروا أنّ روما الجديدة هذه تخقرهم وتسخر منهم لأنّها تميّز بين الناس تمييزاً عنصريّاً: ألا يكفيهم أن يقارنوا بين ما قدّمته من مساعدة لليونان تقدّر بمليارات اليورو وما أهانت به وزير هذه الحكومة غير الشرعيّة وغير القانونيّة من فئات لا يكفي حتى لدفع كلفة أسفارهم لمُدّ اليد في سوق التّخاسة السياسيّة التي يغيّرني بعضهم بجهل فنونها داعياً إيّاي بالبقاء في الميئاذيق المتخلّفة وكأنّه يفهم شيئا حتى يتكلّم عن التخلّف والتقدّم في الميئاذيق. إنّ هؤلاء السّاسة الذين يبيعون طموحات الثورة من أجل كرسي

مع الفضلات لا يمكن أن يعتوا هم ولا مفكرؤهم من فاهمي السياسة إلا بمعناها السياسي قصير النظر المعنى الذي أحتقره وأحتقر حثالة الناس المتسبين إليه: لن يعيدهم ذلك نفعا. فالأحزاب السياسية الممثلة فعلا آتية لا محالة إلى ساحة الفعل وهي ستكشف درجة تمثيل هؤلاء السماسرة العاملين بسياسة التساند بين الفضلات درجتها الصفر. وعندئذ سيتبين للجميع أن تحالفهم مع بقايا النظام وغيانة الثورة لم يكن غلطة بل كان بدارا منهم لتجنب عورهم السياسية. عندئذ سيرون الدليل القاطع على جهلهم بالسياسة السامية التي هي الوحدة المحددة لأدوار الأمم والرجال في التاريخ الإنساني.

الكثير ممن يلهمهم البيع والتجارة فلا يميزون بين الحرية والدعارة يتصورون الحداثة مجرد تسبب غايته أن يأكلوا كما تأكل الأنعام فيخلدون إلى الأرض. إنهم يجهلون أن الحداثة هي التي سمت بالسياسة فأدركت دلالتها كما حددها بمي الوجدان (الدين) وجلي الفرقان (الفلسفة). فالحداثة قد جعلت السياسة جزءا لا يتجزأ من متعاليات الوجود الإنساني جمعا بين الدين والعقل إذا تعينان في سامي القيم التي ينبغي أن تتحقق في التاريخ فلا تبقى مجرد آمال لعالم آخر بل هي عينة منه في استعمار الأرض لكونه المطية التي بفضل ما يفعله الإنسان فيها يكون جديرا بالخلافة. وتلك هي العلمانية بمعناها الفلسفي السامي: إنها تحقيق القيم السامية في العالم وعدم الفصل بين التحقق الديني Diesseit والتحقق الأخروي Jenseit من قيم الوجود الإنساني. وهي كما قال هيجل في فلسفته التاريخية لما قارن بين الدين الإسلامي (أو ما يسميه بثورة الشرق) والدين المسيحي (في مرحلته الثانية عندما أصبح ثورة الغرب بفضل الإصلاح المحاكي للإسلام ثورة الشرق) بداية جعل التاريخ الإنساني ليس محكوما بالقانون الطبيعي أعني بالعنف والفساد فحسب بل هي السعي لجعله محكوما بالحكمة والصلاح.

ولا عجب ألا يفهم هذه الأمور صاحب الكاريكاتورين ورهطه ممن يرون الجمع بين الإيمان التام ودولة القانون متمتعا لجهلهم أن معنى دولة القانون هو بالذات عين الإيمان ولا يتم أحدهما إلا بثنائهما. ذلك أن دولة القانون الحالية من الإيمان هي دولة القانون العنيف أعني سلطان الأجهزة البوليسية وليس سلطان الضمير الشخصي المقني عن الدولة البوليسية. عميت بصيرتهم عن المقابلة الخلدونية

بين الوازع الخارجي أو سلطان القانون العنيف أعني ما هو من جنس مافيا بن علي وكلّ الأنظمة التي جاء أجلها بفضل ثورة تونس المجيدة والوازع الباطني أو سلطان قانون الضمير أعني الدولة التي أرادتها ثورة الشباب المرح الشباب المتآخي في مساحة القصبة جامعاً بين الفنّ والدين والسياسة والحياة السعيدة: وكم كنت أتمنى لو أنّ الشباب يعود يوماً فأحيا معهم هذه اللحظة الثورية التي لم يعد سنيّ يسمح لي بالمشاركة فيها إلاّ مشاركة من يحاول فهم المعاني والدلالات ما أمكن الفهم.

بئس ذلك الرهط من سماسة السياسة السياسيين الذين يجعلون السياسة مناورات دهاليز بدلاً من أن تكون - كما هي حقيقتها السامية - حوارات بشرية أحرار في وضع النهار يخطّطون لمستقبلهم وينجزون ما يخطّطون له ليعيشوا ما يأملون بدءاً بشرطها أعني إلغاء الحدود بين أقطار الوطن العربي ليعود للأمة وزها الذي يكتنّها من استئناف دورها وإلغاء الحدود التي يروّنها مُلغاة في أوروبا رغم ما بين أهلها من حروب منها حربان عالميتان. فكلّ واحد من الشباب العربي يأمل بأن يكون له على الأقلّ ما يراه ممكناً لأيّ شابّ أوروبي: أن يستقرّ حيث يشاء في أرجاء الوطن العربي وأن يكون له كلّ ما لأبناء ذلك البلد وعليه ما عليهم دون تحكّم لدولة القانون غير المؤمنة التي يشترنا بها العلامة المزعوم بعلم ينجّل منه من لم يتجاوز الثانويّة في فلسفة القانون علماً بشروط دولة القانون.

ملهيات الثورة المضادة لن تنطلي على شباب الثورة فتياته وفتياته

سأكتفي بعرض سريع لفتيات الإلهاء التي لجأ إليها حلفُ الفضلات
الرباعي (فضلة النظام وفضلة المعارضة المزعومة تجديدية وفضلة المعارضة المزعومة
ديمقراطية تقدمية وفضلة الاتحاد العام التونسي للشغل (المزين بشهود الزور) وهي
كذلك فضلة لأنها فضلة الشعب الجامعية التي تستمد إشعاعها المزعوم من الانتساب
إلى المطبخ السياسي والإعلامي والتي لا تعلم لها أثرًا في العمل الجامعي عدا ما
فرضته الدعاية السياسية في بلاط الحكم والمعارضة الصالونية) لأنها لم تعد تنطلي
على أحدٍ من شباب الثورة فتياته وفتياته الذين فاقوا جيلنا وعيًا بالواجب الوطني
والإنساني في ما هو فرض عين على كلّ مواطن من وجوب الأمر بالمعروف والنهي
عن المنكر فتجاوزوا مرحلتي القلب واللسان اللتين لم يتجاوزهما جيلنا إلى مرحلة
التغيير باليد التي حققت الثورة المباركة:

التلوية الأولى: تجنب الفراغ الدستوري المزعوم

فأولى التلويات هي ما زعموه من حرص على تجنب الفراغ الدستوري
والحفاظ على الشكلاية القانونية. لكنهم يعلمون أنهم بذلك يتكبرون لمنطق الثورة
التي تُلغي ما كان سائدًا من قوانين حائرة وتؤسس لوضع قانوني جديد. فكان أن
حاولوا إلهاءنا عن منطق الثورة الممكن من تحقيق أهدافها. ثم ها هم يستعملون هذا
المنطق لتحقيق أهداف الثورة المضادة: فصار المنطق هو التلاعب بالشرعية والقانونية
وفي آن. حاولوا تمرير العمل بمنطق الثورة ضدّ الثورة: فإذا بما كان لا يمكن أن
يتجاوز شهرين (الرئاسة المؤقتة) يصبح غير محدود المدة. وذلك لأنهم في الحقيقة
يستعملون مادة الخطر الداهم من الدستور (الفصل 28 منه) وإجراءات المرحلة
الانتقالية بمنطق من لا يريد الانتقال إلى ما تطلبه الثورة بل الانتقال منه إلى ما تطلبه
الثورة المضادة: تمكين الفضلات من أن تفضل إلى غير غاية.

التلوية الثانية: الإجراءات الاستعجالية

وحتى يتمكنوا من التمكين لهذا الهدف غير المعلن والذي لم ينطلي على أحد أقدموا على ما يقدمونه بوصفه إجراءات مستعجلة للتخلص من أضرار النظام السابق. وتبين للجميع أن ذلك كان في الحقيقة مخادعة مقصودة لأن كل من عيّنهم كانوا من الصف الثاني من نفس الطينة: كما يتت مهزلة تعيين الولاية (= المحافظين) وقس عليه كل التعيينات حتى وإن لم يتم الفضح بنفس الصورة. فانقلب السحر على الساحر وتبين أن الحكومة فشلت في الخداع ممارسة بعد فشلها قانوناً عندما تلاعبت بنصوص الدستور وفرضت استعمال نص لم تعلن عنه صراحة كما بينا في النقاش القانوني للتصوص المستعملة.

التلوية الثالثة: اللجان الثلاث لدفن مطالب الثورة

لكن التلوية الأساسية التي تتجلى فيها أهداف الثورة المضادة هي اللجان الثلاث (لجنة الإصلاح الدستوري لمنع انتخاب المجلس التأسيسي ولجنة المحاسبة لإبعاد القضاء الذي ينبغي أن يحاسب الفاسدين ولعل بعض أعضاء اللجنة منهم ولجنة تقصي الحقائق البديل من البحث العدلي لقضاة التحقيق). وما أدراك ما اللجان الثلاث. فقد عيّنا لها من سجنوه من رصيد النظام السابق حكماً ومعارضة (ليس للنظام بل للهوية) ومن ثم فجميعهم من حلفائه الاستراتيجيين بحجة كونهم علماء الزمان كما فرضتهم دعاية نخب البلاط التابعة لحزب فرنسا. لكن البحث حتى السريع في متوجههم لزهادته يبين أنهم ليسوا إلا من ذلك النوع من النخب التي تستمد سمعتها العلمية من مصدرين لا ثالث لهما:

الأول هو موافقة مواقفها الأيديولوجية لما يمدحه الغرب من مفكري العرب أعني من يعتبر التحديث مشروطاً بالحرب على الإسلام ومن ثم على هوية الأمة بحيث إن مستهدفهم الأول هو البند الأول من الذاتية الدستورية للبلد بشهادة نصوصهم المنشورة. والثاني من تمتعوا بالسلطان الإداري برعاية النظام السياسي في النظام الجامعي التابع لكونه كان ولا يزال مشروطاً بمقايضة تحدد علاقتهم بالنظام: فهو يحتاج إليهم لتلميع صورته التحديثية التي معيارها في الغرب هو العداء للهوية العربية الإسلامية مقابل هذا السلطان.

الكلّ يعلم أنّهم ليس لهم سلطانٌ أدبيّ مستمدّ من إشعاعهم العلمي بل إنّ سلطاتهم قمعيّ من جنس سلطان النظام فأفسد الحياة الجامعيّة كلّها وأساسه من تلاعبهم على حبال الانتساب إلى المعارضة والحكم في آنٍ لكونهم نخب البلاط المشترك بتوسّط جسر الاتحاد العام التونسي واتّحاد الطلبة وأخيراً ما يطلقون عليه اسم المجتمع المدني المموّل من النظام أو من القوى الأجنبيّة. وفي ما عدا ذلك فهم أساتذة عاديّون جدّاً حتّى لا نقول إنّهم من حيث المنتج العلمي دون المستوى الأدبي ولا صلة لهم بالريادة العلمية التي تنتسب إلى مجال اختصاصهم.

التلهية الرابعة: حملة التنظيف المزعوم

أمّا التلهية الرابعة فهي حملة التنظيف المزعوم. وقد بدأ هذا التنظيف المزعوم في وزارة الداخلية لتمرير ما لا يمكن أن ينطليّ على أيّ إنسان مهما كان ساذجاً. وقد ذكرني ذلك بما عملت أميركا بعد فضيحة بو غريب: عاقبوا ضويطة ليبرّوا المجرمين الحقيقيين. ها أنت أمام حكومة رئيسها هو رئيس الحكومة التي أمرت تلك الوزارة التي يريدون تنظيفها بأن تفعل ما فعلت. وسواء أمرتها في واقع الأمر أو كان ينبغي أن تكون هي الأمرة في واجبه بدليل أنّها فعلت ذلك حتّى بعد الثورة في ساحة القصة فالأمر سيّان بل إنّ الحالة الثانية أثقل مسؤولية عندي من الأولى لأنّها تثبت خيانة أمانة فضلاً عن الجرم الحاصل في العنف الذي تمّ. ثم يريدون أن يحمّلوا المسؤولية لبعض المديرين ليغسلوا الجميع من الجرائم التي حلّت بالبلد منذ عقدين. تلك هي التلهية الرابعة: التنظيف بمعنى التلهية عن المحاسبة الفعلية لمسئوليّات لا يزالون يحركون دواليب الدولة بدليل فعلة القصة الشنيعة.

التلهية الأخيرة: منطق المفاوض الإسرائيلي

وفي الجملة فإنّ كلّ هذه التلهيات تخضع لمنطقٍ وحيد هو أصل كلّ التلهيات إذ يتبيّن من تحليلها جميعاً أنّ السياسة الحاليّة لحكومة الفضلات الخمس تنبع منطقاً هو المنطق الذي يمثّله أشنع وجوه السياسة أعني المنطق الذي تستعمله إسرائيل في التفاوض مع العرب: إغراق الطرف المقابل في الجزئيات الشكلية حتّى تضيع الكليات من أهدافه المضمونية. من ذلك سياسة التسيّب التقابلي والمطالبات التي

لا حد لها وسياسة الإعلام المتحوّل في أنحاء البلد لوصف الأوضاع ومن ثمّ تغذية منطق المطالبات الجزئية التي تحوّل الانتباه وتلهي الناس عن أهداف الثورة التي تحقيقها يعالج هذه الأدواء من خلال عللها وليس من خلال أعراضها.

لذلك فلا حلّ إلا بما تطلبه الثورة: لا بدّ من إنهاء كلّ هذه التلهيات والعودة إلى منطق الثورة التي تؤسّس من جديد للجمهورية التونسية بالمنهج الذي يوجبه هذا المنطق:

فالثورة لم تكن مقصورةً على النظام بوجهه الحاكم وحده بل هي عليه بوجهه المزعوم معارضاً كذلك.

والثورة كانت ثورة على العهد القديم بكلّ ما فيه لأنه كلّ مشوب بأمراض النظام حاكماً ومعارضاً وخاصةً المعارضة الرسمية. ولا بدّ للشباب فتيات وفتياناً من أن يعيدوا البناء من رأس واستئناف مسيرة الأمة حتى لا يمكّنوا للنظام وحلفائه من نخب بقايا المعارضة التي شاخت مثلها مثل نخب بقايا النظام. ولا بدّ من الاكتفاء ببعض الحكماء لتسيير المرحلة الانتقالية من دون أدنى مشاركة في الحياة السياسية التي تلي المرحلة الانتقالية حتى يتجنّبوا استغلالها لصالحهم أو لصالح أيّ طرف من أطراف الجماعة الوطنية.

والمعلوم أنّ النظر والواقع يثبتان أنّ الساحة السياسيّة التونسية تنقسم بمنطق الفعل السياسي إلى أربعة أطياف متعدّدة الألوان على التحوّ التالى:

- طيفان يتّصف المنتسبون إليهما بكونهم المغلّبين للقانون الخلقي على القانون الطبيعي في الشأن الإنساني؛ ويتنسبون عادةً إلى التيار اليساري والقومي المدافعين عن العدل والعدالة.

- طيفان يتّصف المنتسبون إليهما بكونهم المغلّبين للقانون الطبيعي على القانون الخلقي. ويتنسبون عادةً إلى التيار الليبرالي والديني المدافعين عن التنافس والحرية.

فتكون الجماعة مؤلّفة من أربعة ائتلافات تتقاسم الساحة السياسيّة والاجتماعيّة ويمكنها أن تتنافس في مناخ من الحرية والديمقراطية وحرية التعبير والمعتقد والتنظّم والنشاط السياسي السلمي، بعد أن يكون منطق الثورة قد نظّف الساحة حقاً تماماً تحاول هذه التلهيات منعه ببدائل زائفة منه. والله الموفق في السعي

الثوري لتحقيق أهداف الأمة التي ليست محدودةً بمحدود تونس الجغرافية بل تتعداها إلى كلّ العالم المهضوم الحقوق والجانب.

قشور الموز أو الملهيات التي تعطل مسار الثورة

لا أظنّ أحدًا يجهل أنّ كلّ الذين يريدون للثورة أن تفشل قد أخرجوا كلّ ما عندهم من قشور الموز ليرموها في طريق شباهها فتياته وقتياته حتى يُلهوهم عن مهمّتهم الثورية المتجاوزة للتقابل بين التريبتين الروحية والعقلية المتناغمتين في الجوهر والمتنافرتين في القشور. ولا أظنّ أحدًا يجهل كذلك أنّ رماة قشور الموز ليسوا من لونيّ واحدٍ حتى وإنّ بدا للمتحمّلين من صفّي المعركة أعني الإسلامي والعلماني اللذين هما ضحيّة الفساد والاستبداد أنّ يتّهم الصفّ المقابل بكونه مسؤولاً عن هذه اللعبة الخطرة على مسار الثورة. وبذلك فبدلاً من التصديّ لأعداء هدفيّ الثورة الأساسيين أعني:

الإصلاح في أبعاده السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي من معين الحضارة المستقلة دون التنافي مع قيم العقل والروح الكونية. وانتهاج العلاج الديمقراطيّ المستند إلى الثقة في حسنّ الشعب السليم الذي يحدّد شرعية المؤسسات بما يرضاه ويقبله من خيارات. بدلاً من ذلك ينشغل الجميع بهذه الملهيات عن المهمّات فيفرغ أعداء الإنسانية إلى الإفساد التربوي والاقتصادي والثقافي لتأييد الاستبداد السياسي.

رماة القشور من صفّ الإسلاميين المتطرف

فرماة قشور الموز من صفّ الإسلاميين هم المتطرف منهم تطرفاً يجعلهم الثورة منحصراً في المعارك الجانيّة الدائرة حول قشور النقل. والغريب أنّهم لا يمكن أنّ يجهلوا أنّ هذه القشور غالباً ما تُستعمل للتلوية عن تربية الإنسان الروحية ولاستفاه دور النقل في حياة البشر. وأغرب ما في الأمر أنّهم يتجاهلون أنّها كانت ولا تزال من أهمّ أدوات التخويف من الروحانيات بل هي من أهمّ تقنيات الإسلاموفوبيا لدى اليمين الأوروبي والأمريكي. يتجاهلون أنّهم بتطرفهم هذا يحولون دور التربية الروحية في الممارسة السياسية إلى كاريكاتور لا يفصل بين

الأداة والغاية وبين المحايث والمتعالى من القيم في الوجود الإنساني: فيصبح السياسي منهم معلم شعائر، ويصبح إمام المسجد خطيب حزب.

وفي ذلك حربٌ على الدّين وعلى السياسية في آن. وهو من سوء التدبير السياسي والديني في آن. ذلك أنّ كلا الفاعلين يقسد دوره بالخلط بينه وبين دور رديفه. فيتحوّل كلّ اجتماع حزبي إلى خطبة جمعة. وكلّ خطاب ديني إلى اجتماع حزبي: لكن إمام المسجد يمكن أن يبقى إمام مسجد ويساعد على الاستمالة إلى خيار سياسي دون تحزّب إذا اقتصر على الوصف العام دون تعيين لتحقق شروط القيم القرآنية التي يمكن أن تتعين في أيّ حزب أو شخص. ويمكن للسياسي أن يساعد على الاستمالة إلى خيار تربوي بالوصف العام دون تعيين في أيّ دين أو مذهب بعينه. وبذلك تتكامل الأدوار دون أن تختلط. فيتم الفصل المؤسسي بين الوظائف دون القطيعة بين الحقائق.

وعلى المواطن الحرّ والمستقلّ أن يختار بنفسه تعيين من يمثل ما يؤمن به من قيم فيسقط القيم التي تعلّمها على السّاسة ليختار منهم من يناسبه برنامج استناداً إلى ما يعلمه عن أخلاقه في سلوكه الفعلي بمعايير تربيته الروحية والعقلية دون وصاية أو تدخّل. وذلك هو شرط أن يكون السّاسة ساسة لا دعاة وأن يكون الدّعاة دعاة لا ساسة.

رماة القشور من صفّ العلمانيّة المتطرّف

ورماة قشور الموز من العلمانيّين هم المتطرّف منهم تطرفاً يجعلهم همّ الثورة منحصرًا في نفس المعارك الجحانية الدائرة حول قشور العقل. والغريب أنّهم لا يمكن أن يجهلوا كذلك أنّ هذه القشور غالباً ما تستعمل للتلهية عن تربية الإنسان العقلية ولاستفاه دور العقل في حياة البشر بل هي من أهمّ أدوات التخويف من العقلانيات بل هي أهمّ تقنيات العلمانونفوبيا لدى اليمين العربي والإسلامي.

يتجاهلون أنّهم بتطرّفهم هذا يحوّلون دور التربية العقلية في الممارسة السياسية إلى كاريكاتور منها لا يفصل بين الأداة والغاية وبين المحايث والمتعالى من القيم في الوجود الإنساني: فيصبح السياسي داعيةً أيديولوجيا، ويصبح المفكّر خطيباً حزب. وفي ذلك حربٌ على العقل وعلى السّياسة في آن. وما قلناه عن ضرورة

الفصل للتحرّر من الخلط بين الوظائف في الخطابين السياسي والروحي عند الإسلامي نقول مثله عن ضرورة الفصل للتحرّر من الخلط بين الوظائف في الخطابين السياسي والعقلي عند العلماني. وبذلك يبقى المفكر مفكراً لا داعية لحزب. ويبقى السياسي سياسياً لا داعية للتنوير المستبد.

ما يترتب على هذا التوازي

إنّ هذا التوازي بين الموقفين بل والتناظر شبه التام بينهما يؤول في الحقيقة إلى الخلط بين الغايات السامية التي لا يمكن للعقل ولا للدين إلّا أن يتفقا فيها لغلبة جوهريات المثال عليها الخلط بينها وبين الأدوات التي ليست بنفس سمو الغايات لغلبة عرضيات الواقع عليها. وهذا الخلط هو معين قشور الموز كلّها. والمعلوم أنّ استعمالها بعدّ من أفسد طرق الدماغوجيا في المعارك السياسيّة عندما تتحوّل إلى مناورات سياسوية لا تمّدف إلى تحقيق أهداف الثورة والإصلاح بل تسعى إلى الغلبة ولو على حساب مصالح البلاد والعباد. فهذه القشور سواء أتت من الإسلاميين الذين يشغلون الثّوار بمسألة الحجاب مثلاً أو من العلمانيين الذين يشغلون الثّوار بمسألة المساواة في الإرث مثلاً. ذلك هو ما نعينه بالملهيات عن المهمّات. وعلاجها هو هدف محاولاتي منذ أن تكلمت على العلاج السّلمي للتوفيق بين أطراف السّاحة السياسيّة العربيّة عامّةً والتونسيّة خاصّةً. لذلك ففهمنا للموقفين وسعيّنا للتصدّي للتطرّف فيهما قد يجعل الحوار الهادئ بين الصّفيّين ممكناً ومن ثمّ فطريق الخروج من المأزقين هو في بيان التّلاقي الثابت بين الفكرين الفلسفي والديني وما يترتب عليهما من تلاقٍ بين التريبتين العقلية والروحية إذا تجاوز أصحابهما الكاريكاتور السائد منها ولم يحوّلا السياسيّة إلى مجرد مناورات سياسوية للغلبة على حساب الأهداف المشتركة التي قامت الثورة من أجلها:

فليس من شكّ في أنّ موقف الإسلامي طيّب النية قد يكون مفهوماً إذا اعتبر ردّ فعل مؤقت يمكن أن نجد له بعض التبرير من بعض الوجوه بسبب تطرّف النظام السابق ونخبه العلمانية التي زينت له ذلك فجعلوا من مثل هذه المسائل أمراً مصرّفاً في مسعاهم التنويري الشكلي خاصةً إذا واصلت أذبال النظام الاستبدادي بالدولة كما نراهم الآن. وليس من شكّ كذلك في أنّ موقف العلماني طيب النية أيضاً قد

يكون مفهوماً إذا اعتبر موقفه من آثار الإسلاموفوبيا التي سودتها أنظمة الاستبداد المحلية والدولية ونخبهما وكذلك سلوك أصحاب العلمانوفوبيا في الوطن العربي ودار الإسلام أصحابها ممن شدد في التكرار على كل ما هو عقلي وكل ما هو حقوق الإنسان باسم خصوصية زائفة هي في الحقيقة نكوص عن الإسلام على قيم الجاهلية.

ذلك أنه مثلما اصطنعت أنظمة الاستبداد المسماة بالجمهورية والتي هي فاشية بوليسية ونخبها التي تدعي الكلام باسم العلمانية في الوطن العربي "فراعة" الإسلاموفوبيا للحرب على كل مسعى حقيقي للإصلاح والديمقراطية، فقد اصطنعت أنظمة الاستبداد المسماة بالملكية والتي هي فاشية قبلية ونخبها التي تدعي الكلام باسم الإسلام في الوطن العربي "فراعة" العلمانوفوبيا للحرب نفسها على المسعى نفسه.

والمعلوم أن الثورة العربية التي بدأت في تونس وعمت كل أقطار الوطن بصنفي أنظمتها الجمهورية والملكية تهدف إلى تحرير الوطن العربي ودار الإسلام من الاستبداد والفساد في الأنظمة بصنفيها ومن ألعياها بنوعيتها حول: الإسلاموفوبيا التي تؤدي إلى نفي شرعية التربية الروحية لخلطها بقشور التطرف الأصلي، العلمانوفوبيا التي تؤدي إلى نفي شرعية التربية العقلية لخلطها بقشور التطرف العلماني.

لذلك فإنه من الواجب على المستنير من الإسلاميين والأصيل من العلمانيين أن يسعى قدر استطاعه إلى الإطاحة بهذه الفزاعات مع هذه الأنظمة حتى تتحقق أهداف الثورة، أهدافها التي لا تختلف في شيء عن تناغم الأهداف بين التريبتين الروحية والعقلية في آن. أعني التربية المتخلصة من حصر النقل في قشوره ومن حصر العقل في قشوره ومن ثم التربية الساعية إلى التوحيد بين حقوق الإنسان التي هي مطالب العقل ومقاصد الشريعة التي هي مطالب الدين وهما عين التريبتين الروحية والعقلية في آن.

فلا حل أمام المؤمن الصادق بحاجة كل مجتمع إلى تربية روحية وإلى تربية عقلية من البحث عن طريق الجمع بين هاتين التريبتين ومن ثم من نزع الكمائن والأفخاخ التي تنصب في طريق التوفيق السوي السلمي بين الموقفين الضروريين

لكلّ مجتمع متوازن يريد أن يستجيب لحاجات أفرادهِ وجماعته وأن يؤسّس للمسلم المدنية. ولأجل هذه الغاية النبيلة سأحاول كنس الطريق لتنظيفها من قشور الموز. وسأبدأ بمثال من صفّ الرّماة العلمانيين وبأهمّ قشورهم التي سأبين أنّها أكثر معاداة للعلمانية منها للدين بخلاف ما يتصوّرون. ثم سأضرب مثلاً موالياً من صفّ الرماة الإسلاميين أبيّن فيه أنّ أهمّ قشرة يرمونها هي أكثر معاداة للدين منها للعلمانية. ولعلّي بذلك أساهم في نزع فتائل الفتنة والله الكفيل بالتوفيق.

تقنيات مفضوحة لواء الثورة الشعبية

لعلّ وصل الأحداث بعضها ببعض يمكّننا من إدراك المنطق المتحكّم في استراتيجية مَنْ يسعى إلى وأد الثورة وتحويلها إلى مجرد مناسبة ظرفية لتغيير جيلسي ضمن نفس التركيبة يعوّض فيه الجيل المكشوف جيل من جنسه بات من اليسير بيان أنه ليس أقلّ ثَمَن سبق من حيث الانتساب إلى نفس النظام المافوي الذي سيطر منذ ما يسمّى بالتحوّل المشووم: وهو ما انكشف بسرعة مذهلة خلال المراحل التي مرّت بها الثورة في هذه الحقبة الوجيزة.

فقد مرّت مسيرة هذه الاستراتيجية بمراحل قابلة للفهم من خلال دلالة حادثة القصة (مطاردة المعتصمين في القصة بالكلاب الحيوانية والآدمية وتشيتت شملهم وطردهم شرّ طردة من رمز الحكم المستبدّ أي القصة). فهذه الحادثة تلقي الضوء على المرحلتين اللتين تقدّمتا عليها وعلى المرحلتين اللتين تلتاها: فإجماع الحلف الرباعي (بين بقايا النظام واليسار المترجز والتقدمي الديمقراطي والاتحاد المشفوع بتركية شهود الزور من المزعومين مثقفين مستقلين) مع سكوت المعارضات التي لم تصبح بعد ذات وجود قانوني يعني أنّ الجميع يريد طي صفحة الثورة بأقصى سرعة ممكنة قبل أن تحقّق أوّل أهدافها أعني الشروع في تأسيس نظام جديد بديل ممّا ثارت عليه. كان الهدف الصريح لهذه الحادثة تعويض مطالب الثورة بفتح المجال للقيادات البالية حتى تحسم الأمر بمساومات بينها تبدأ بخلق القوسين لترمّم الموجود وتنقاسم "نجبة الخاتو". لذلك أصبح لبّ الخطة متمثلاً في طلب شروط جعل الناس ينسون دم الشهداء ويخرجون من الجسور الثوري إلى "مرحلة جهدك يا علّاف في تحقيق المكاسب الفورية". ولنذكر بهذه المراحل الأربع المحيطة بالحادثة الفاصلة حتى نتصدّى لمحاولة "الإنساء" والتلهية.

فأمّا المرحلتان المتقدمتان على هذه العلامة الفارقة فهما ما تقدّم على سقوط رأس النظام وما توسّط بين سقوطه وحصولها. وأمّا المرحلتان الفاصلتان بعد هذه العلاقة الفاصلة فهما ما تلاها إلى حادثة الداخلية أو انتفاضة بعض قيادات الأمن، ثم من تلك الانتفاضة إلى الآن.

ومنطق ما تقدّم على حادثة القصة عند النظر إليه من منطلق ديناميّة ما حدث في النظام من حيث صلته بما حدث في الحركة الشعبية يبقى متضمّنًا للفرز عمير: فالدعوة إلى إسقاط النظام تلت هروب رأسه ولم تكن الشعار الرئيس في الحركات الأولى للثورة. لذلك فسقوط رأس النظام لم يكن بالأمر الطبيعي لأنّ زخم الثورة لم يكن بعد قد بلغ درجة كافية لإسقاط نظام مهّما كان ضعيفا ولا حتّى رأسه ما يعني أنّ انقلابا ما حدث في البلاط. ولعلّ فشل أصحابه في الذهاب به إلى غايته بسبب عدم اتّفاقهم على تقاسم التركة هو الذي يفسّر الارتجال في البحث عن السند الدستوري لتبرير هذا الانقلاب.

ورغم أنّ مثل هذا السيناريو فرضي لا ندعي فيه الاستناد إلى وقائع مثبتة بالوثائق فإنّ تصوّر انعدامه أو انعدام ما هو من جنسه يجعل سقوط رأس النظام غير قابل للتفسير، اللهمّ إلاّ إذا فسّرناه بانغيار عصبي أصاب الرأس الهاربة، فتكون بذلك قد خذلت جماعتها. لكن سقوط رأس النظام بهذه السّعة والفحّة يمكن أن يعتبر مساهما في البدء في وأد الثورة: فكلّ مخاض لم يذهب إلى غايته مآله الإجهاض ويكفي المقارنة مع ما يحدث في مصر حيث إنّ المطاولة في الصراع بين الثوّار والنظام بدأت تبلور بالتدريج الحلّ الذي يمكن أن يجعل مصر تفتكّ من تونس ريادة الثورة العربية الحديثة. فيكون ما حصل هدفه إجهاض الثورة ومنعها من بلوغ ذروتها المتمثلة في وضع أسس النظام البديل.

ولما فشلت هذه المحاولة الأولى في وأد الثورة التي انتقل بعض ممثليها من أعماق الشعب إلى رمز الحكم في كلّ تاريخ تونس أعني القصة، ولما لم تنطّل على أحدٍ خرافة اللّحان الثلاث التي هدفها استبدال مطالب الثورة بمطالب شهود الزور من نخب البلاط الرسمي، كان لا بدّ من تحقيق شرط الوأد الحقيقي والنهائي أعني الحلف الرباعي المطعّم بشهود الزور الذين يوصفون بالتخب المستقلّة رغم كونها قد لعقت كلّ صحون النظام السابق ولحستها و"لحست" لأصحابها وبسكوت المعارضات التي لم تصبح بعد قانونية: فكان لجوء الحلف الرباعي وشهود الزور إلى طريقتين في التلهية أو تشتيت الانتباه عن الأهداف التي يطلبها الثوّار أعني تحويل المسألة إلى مسألة نقايات واستعراض تظلمات في الإعلام الرسمي.

الخطّة هي ابتداء ملأو تنقل الزخم الثوري من المطالبة بالتغيير الشامل للنظام بمقوماته السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية إلى مطالب فئوية نقابية محدّنين في ذلك:

الاتحاد: تسابق الفئات على تحقيق مطالب فئوية مؤقتة ليست هي في الحقيقة إلّا تلميحا لبعض القيادات التي تستعدّ للانتخابات ومن ثمّ فهي تزوير أوّل لهذه الانتخابات.

والإعلام: ادّعاء السعي للإطلاع على شؤون المواطنين ومن ثمّ إلهاءهم عن الأصل بإغراقهم في الفروع وما ذلك إلّا تلميع للوزراء الجدد الذين هم بدورهم يستعدّون بنفس الفنيات السائدة في النظام البائد بشراء الضمائر وتوزيع الهبات.

وحقّ نسد الباب أمام هذه الخطّة الشيطانية لنقل الثورة من الأصول إلى الفروع سنذكر بمطالب الثورة التي يريدون أن يبعدها عن الضوء وبيان أنّها تقبل التحديد انطلاقاً من منظور أساسي يُلخّصه البند الأول من الدستور التونسي الذي أجمع عليه أعضاء أوّل مجلس تأسيسي في تاريخ البلاد وأجمعت عليه الثورة بشعارها الذي كتبه أبو القاسم الشابي صوغاً شعرياً جميلاً لقوله تعالى "إنّ الله لا يغيّر ما يقوم حتّى يغيّروا ما بأنفسهم".

1- أن تكون تونس دولة حرة (= جماعة مواطنين أحرار ذوي نظام قانوني وخلقي).

2- وأن تكون دولة مستقلة (= ساعية إلى تحقيق شروط عدم التبعية الاقتصادية والثقافية اللتين من دونهما لا معنى للاستقلال السياسي).

3- وأن تكون دولة دينها الإسلام (= لها أصل لهويّتها الروحية هو روحانيّة الدين الذي يضع مبدأ أوّلها حرية المعتقد والاعتراف بالتعدّد الديني كما هو بين من 256 البقرة ومن 17 الحج).

4- وأن تكون دولة لغتها العربية (= لها أصل لهويّتها الثقافية هو اللّغة العربية التي لم تلغ من الثقافة العالمية في الجامعات والبحث العلمي بل وحتى من الثقافة العامّة بسياسة منهجية لتحويل لغة الشعب إلى الخليط المالطي فضلاً عن تواصل الفرنسية في الإدارة الاقتصادية والإدارية أعني عصبي كلّ حياة).

5 - ولا معنى لسحافة "قانونجية" "عقاب زمان" إذ يتصورون الوصف عائداً إلى تونس وليس إلى الدولة التونسية في ما يتعلق بالدين واللغة. فلو كانوا على دراية بفقه اللغة العربية وبالمنطق لعلموا أنّ الدولة نحوياً بدل من تونس وأنها منطقياً تكافؤ بين حدين بحيث نستطيع أن نكتب علامة التكافؤ بينهما: تونس = دولة (أي جماعة ذات نظام قانوني وخلقي) لها ما تبع ذلك من صفات أربع هي الحرية والاستقلال والإسلام والعربية. ومن ثمّ فنصّ البند الأوّل من الدستور يقبل الكتابة على النحو التالي: تونس هي = 1 - دولة حرة 2 - وهي دولة مستقلة 3 - وهي دولة دينها الإسلام 4 - وهي دولة لغتها العربية.

وعنصر الحد الأولان، أي الحرية والاستقلال، هما مقوماً مفهوم الدولة اللذان إذا تحقّقا تصبح الدولة بمقتضاها شيئاً مقدساً لكوفها يعينان أنها جماعة الأحرار الذين ينظّمون بإرادتهم الحرية حياتهم بقانون مستند إلى أخلاقهم وقيمهم تنظيمًا هو عين حرية أفرادها واستقلال الجماعة ليكون شخصية معنوية ذات قيم ذاتي في علاقتها مع الجماعات الأخرى. وعنصر الحد الأخيران، أي الإسلام والعربية، هما تعين هذه الذاتية الحرية والمستقلة القائمة بذاتها إزاء غيرها من الجماعات لكوفها عين تحقّق العنصرين الأولين وتعنيهما المتميز في الوجود التاريخي. وهما علامة تحقّقهما أي أنّ تونس تكون فعلاً حرةً ومستقلةً إذا كانت قادرة على حماية خياراتها الروحية والثقافية فلا تفرض عليها تمن يريد أن يعيدها إلى التبعية لروما الجديدة أعني الاتحاد الأوروبي.

وأخبر قولي إنّ الثورة التي يتصورون أنهم قد أخذوا جذورها لن تتوقف، بل هي ستستأنف من جديد عندما تدرك أنّ أهدافها لا يمكن أن تتحقّق بالترقيع و"الراستوراسيون" للنظام القديم: لا بدّ من مجلس تأسيسي ودستور جديد يجعل هذه الأهداف صريحة حتى تتحقّق الديمقراطية السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية ومن ثمّ حتى تكون تونس حقاً دولة حرةً مستقلةً دينها الإسلام ولغتها العربية وذات رسالة كونية في العصر الحديث: تحرير العرب والمسلمين بإرادة شعوبها، تحريرهم من التبعية والاستعباد والاستبداد الناجمين عنها بخلاف ما يتصور دعاة التبعية والمبشرين بديمقراطية صوريّة تجعل دولنا جمهوريات موازية يعيّن حكامها في باريس وواشنطن.

كفى استعباء للشعب واستغفالا

لم يبق للحلف الثلاثي من الحجج - بعد أن صار رباعياً مع التحاق بعض قيادة الاتحاد العام التونسي للشغل التي تمعّشت من فساد النظام البائد وتخشى محاسبة قواعدها لها أكثر من أي شيء آخر - إلاّ الزعم بأنّ البلاد واقتصادها لا يمكن أن يتحمّلا تواصل الثورة حتى تتحقّق أهدافها. فصار الشعار الذي وظّف له الإعلام الرسمي من جديد: لا بدّ من الاستقرار لقضاء شؤون الناس. وهم في هذا الزعم الكاذب بالحرص على مصالح الناس يتناسون أنّ هذا الشعار هو الذي أبقي الاستبداد والفساد جاثمين على صدور هذا الشعب عقوداً فمكّن للكثير من هذه النخب الزائفة من الاستفادة من الفساد والاستبداد.

يتناسون أنّ الذين قدّموا حياتهم فداءً للحقوق والحريّات لو قاسوا الأمور بهذا المنطق لبقيت الأمور على ما يريدونها هؤلاء أن تبقى عليه مع بعض الطّلاء الذي يستبلمون به الشعب بفضل تقافز نخب اليسار كالعادة للدّفاع عمّا نالوه من سيطرة على وزارات روح الشعب: التربية والتعليم العالي والثقافة مع الاندساس في وسائل الإعلام وقد عادت حليلة لعادتها القديمة.

ومن السّخف أن يتصوّر هؤلاء السفسطائيون الذين يدافعون بهذه الحجّة أنّ أحداً يمكن أن يجادل في الحاجة إلى الاستقرار والمهدوء في عمل الدّول بشرط أن تكون دولاً بقانونها وأخلاقها لا بأجهزة القمع المادّي والرمزي. فهذا أمرٌ بيّن بنفسه. لكن الأبين منه هو أنّ المافيات لا يمكن أن تحافظ على مصالح الدّول فضلاً عن مصالح الشّعوب. فليس الاستقرار عندها إلاّ استعباد الشعب بالاقترار على البدائي من شؤونها التي تحصر في شروط الحياة النباتيّة. لكن الاستقرار يفقد معناه إذا أصبح حجّة ضدّ مطالب الثورة التي ما كانت لتحصل لو صبحّ هذا المبدأ دون شروط.

ما يقفر عليه أصحاب هذه الحجّة الزائفة هو المضمر في حجاجهم الذي لا ينطلي على أحدٍ مهماً كان حسن النية لأنّ فضحه يسير بمحرد سؤلهم هذا

السؤال: لماذا تتصوّرون الاستقرار وتواصل وظائف الدولة مشروطين ببقاء من كان يدير الدولة في عهد الظلم والفساد أو مَنْ يختاره ويرضى عنه من اختاره أهل الظلم والفساد أولاً ليحعلوهم من وجهاء الساحة، وثانياً لاعتبارهم المعين الذي يستمدّون منه من يعدّونه لمثل هذه الوظائف المشبوهة بعد أن سوّدوهم على الدولة بمستوياتها التالية: فهم الذين ينتخبون من يرضون عنه من التّخبة السياسية. وهم الذين ينتخبون من يرضون عنه من النخبة التربوية. وهم الذين ينتخبون من يرضون عنه من التّخبة الثقافية.

وبصورة عامّة فهم لا ينتخبون إلّا من كان راضياً بفسادهم أو شاركتهم الفساد حتى بالحصول على الوجهة الرسمية التي تجعلهم من الاحتياطي الاستراتيجي للحكم الفاسد إذ يدعّوهم لمثل هذه المهام المستغلة للشعب فضلاً عن ضمانتهم لرضا أسيادهم من التّخب الاستعمارية التي ينتظرون منها التأييد ضدّ ممثلي الشعب الحقيقيين كما بيّنت الانتخابات شبه النزيهة في مرّيتها اليتيمتين.

وظائف الدولة في حاجة إلى الاستقرار لا إلى الركود الآسن لتصفية مصالح الشعب باسم تصريفها. الثورة قطع مع التصريف الظالم الحائل دون الحسم في تحديد قواعد التصريف العادل. السّير الطبيعي للدولة ضرورته أمرٌ لاشكّ فيه. ولا جدالٌ حوله. لكنّ حجة الاستقرار بمن عيّنتهم الفاسدون أو بمن رضوا بالفساد حتى يعينهم الفاسدون أو بمن يدّعون أنهم قادرون على طمأننة ربّ النعم من التّخب العميلة لثقافة المستعمر ومصلحه لم تعد تقنع أحداً.

ولو تواصلت هذه الأخلاق لما تمّ قلع رأس الفساد ولكانت هذه المسرحية باسم مصالح الشعب لتفويت ما سعت إليه الثورة تنطلي على الشعب الذي خرج من أعماق أعماق البلاد ليس من أجل أن يتورّر من عايش الفساد والاستبداد بخرافة التسيير الإداري المحايد أو بمزايدة المعارضة الساعية إلى شرعية زائفة على حساب الشرعية التي حاربوها مع النظام: شرعية قيم الشعب وثقافته وحقوقه بكلّ أجيال حقوق الإنسان. والغريب أنّ أذيال الرأس التي اقتلعتها الشعب ففرّ صاحبها هارباً كما تفرّ الفئران إذ تفرق سفينتها، تدّعي اليوم أنها ستعالج ما دبّ فيها من عقلية "الكومبرويسيون" مع الأسر المافوية التي يتبرّزون منها اليوم في حين أنهم كانوا رهن إشارة أدنى طفل منها حتى وهو لا يزال محبوباً.

كلّ حلٍّ وسط مع هذا النوع من التّخب لا يودّي حتماً إلى التّهدئة المؤقّنة التي من جنس تهدئة السابع من نوفمبر: سنة أو سنتين على أقصى تقدير حتى يستتبّ الأمر لنفس التّخب التي زينت النظام السابق ولا تزال تزينه بما تدّعيه لمن يرضى عنه بقاياه ليعتبروا ممثّلين لمصلحة الشعب باسم كاذب هو حكومة الوحدة الوطنية والشخصيات المستقلة.

لا أحد يطمّن عَيْن في هذه الحكومة في تشكيلتها الأخيرة حتى بعد أن نالست رضا بعض قيادة الاتحاد العليا التي لا تقلّ فساداً عن الحزب الحاكم، لا أحد منهم بمستقلّ، إمّا لأنه خدم في النظام السابق بشيء من المشاركة ولو سلبياً أو لأنه حاز رضا من خدم فيه، فلا يخشى منه على مصالحه الأساسية. يكفي استغفالاً للشعب واستبلاهاً.

ماذا يخشى المتواطئون في حكومة الردّة عن الثورة؟

يسيطر على الركن حزبان كانا متتبيين إلى المعارضة الواجهة بديلاً من المعارضة الفعلية لامتناع وجودها العلني في عهد بن علي. وهذه المعارضة ارتقت في أحضان أذبال هذا العهد ليس لأنها تعتقد حقاً أنه قد تمّ القضاء عليه، بل لأن دورها مرهون ببقائه وبقاء امتناع ظهور المثّلين الحقيقيين للشعب: اليسار الصادق والأطراف القومية والإسلامية وحتى الصادقين من الحزب الذي شوّهته بعض مراحل التاريخ البورقيسي وكلّ حقبة بن علي. وهذان الحزبان أصبحا منذ أن "دبرا" كرسيين في الحكومة لا يختلف دورهما في حكومة أذبال بن علي عن دور أحزاب المعارضة الرسمية في حكومة بن علي: تلميع الموجود ومده، بمجرّد ما تنشره دعايته من تمثيل للحدّات وحقوق الإنسان.

والسؤال هو لماذا لا يمكن لسلوكهما أن يكون إلاّ كما نراه وخاصّةً كما افتضح في أحداث القصة الأخيرة؟ السبب بسيط وبسيط جداً:

فأحد الحزبين الذي اشتقّ اسمه من التجديد لا تجديده فيه ولا هم يحزنون، بل هو حزب خيانة قيم اليسار المعطاء الذي يقدّم الحقوق الاجتماعية والثقافية على الحقوق البرجوازية أو الجليل الأوّل من حقوق الإنسان. لذلك فموقف أصحابه لا يفهم إلاّ بالخوف من فتح المجال لليساّر الصادق الذي يهتمّ بالطبقة الشغيلة وبحقوق المظلومين والمسحوقين: ما يخيفهم هو تيار حمة المهتمّي الذي لم يبدّل ولم يغيّر، بل بقي ملتزماً بما يؤمن به من قيم اليسار الكريمة. وأما الحزب الثاني الذي مُنح كرسيه في الوزارة، فإن عودة القوميّين والإسلاميين إلى السّاحة تعني أنّ حانوته ستصبح خاوية على عروشها. ولن تفيده وزارة التنمية حتّى لو ظنّ أنّها يمكن أن تكون مقفازاً في الانتخابات بما لديها من إمكانيّة الإطماع. التشبّث بهذه الوزارة أكثر من الجميع بين الدوافع حتّى للغافلين عن معطيات الوضع السياسي فضلاً عن الذّارين

به: ذلك أنه يعلم أن من كان يدعى نيابتهم حضروا بأنفسهم ومن ثم فلم يعد محتاجا إليه إلا من قبل بقايا النظام السابق.

فضيحة القصة والدفاع المستميت عن حكومة الأذغال بعد أن قطعت الرأس، كافيان لفهم المشكل الحقيقي: مثلاً المعارضة المزعومة أكثر خيانة للثورة من بقايا النظام لأن هؤلاء على الأقل يعلم الجميع بنواياهم دون حاجة إلى سقوط ورق التوت الحاصل في جرائم القصة خلال نهاية الأسبوع. لم يعد كافياً أن نطلب ذهاب الغنوشي بل لا بد من ذهاب ممثلي هذين الحزبين اللذين يخونان الثورة بدعوى الحاجة إلى النظام والاستقرار ومعهما اللعان الثلاث التي برهنت بفكرها وبخياراتها لأعضائها أنها أكثر خيانة لأهداف الثورة وقيم الأمة حتى من النظام السابق.

إن الحجج التي نسمعها من هؤلاء، ومن الوزيرين المزعومين ممثلين للمعارضة هي نفسها الحجج التي لو قبلنا بها لكان بقاء بن علي أفضل. فحفظ النظام والاستقرار من دون شرعية لا يعتمد إلا الغلظة والعنف، أعني ما يعترف الجميع أن بن علي أقدر فيهما منهما. لكن بن علي فشل، والله الحمد، لأن الشعب أقدم على ما لا بد منه من التضحيات لخلعه: والشعب الذي قام بذلك هو عينه الذي هاجموا بالكلاب الحيوانية والآدمية في ساحة القصة وصاروا يصفونهم بالدهماء والعمامة والنهوش والعربان إلخ... مما دفع البوعزيزي ليكون الشهيد الذي أوقد النار المقدسة. لذلك ففشلهم مؤكد. وستواصل الثورة حتى يمسك الشعب نفسه بزمام أموره. مما كما ينبغي أن يحصل في الثورة. ذلك هو حكم التاريخ وحكم المنطق.

الفصل الثالث

شروط حماية الثورة ورعايتها

طبيعة الأزمة التي يمر بها الأمن في تونس (ومثله الأمن في مصر)

لست أدري ما الذي يجعل الحاكم بأمر السلطة الخفّية (رئيس الحكومة التونسية المؤقتة الثالثة) يفهم الأمور جميعاً على نقيض حقيقتها، فيضع سلطة التشريع المراسمي بيد شاهد الزور في مجالس نواب المافيا لدى الشعب خلال جلّ عهد بن علي (رئيس الدولة المؤقت) ويُقي على سلطة التخطيط لمستقبل الثورة لمن يعادي مقوميّ هوية الشعب باسم العلمانية العقوبية (رئيس هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الديمقراطي)، ويحافظ على لجنة البحث في الفساد بيد من كان من مزنييه، ويهمل القيام بما كان يمكن أن يعطيه شرعية الأمر الواقع في غياب شرعية الأمر الواجب: محاكمة المجرمين واسترداد ثروات البلاد.

فإذا كان ما يفعله هدفه الإيهام فهو عَيْنُ الغشّ الملامس لخيانة الأمانة. وإذا كان توهمًا بأنّ الشعب غافلٌ فهو دليل على عدم الأهلية للحكم. وقد سبق لي أن حلّلت الكثير ممّا أصف بهذين الوصفين (الإيهام والتوهم) دون تجنّب على رجل ليس بيني وبينه خصومة شخصية. فالأحداث أكّدت فرضيّاتي التي لم تكن مجرد حلس بل هي كانت ثمرة تحليل لخطاب الرجل وخاصةً لتأقّفه من الكلام على الثوار والثورة لكانه "لا يرى للشعب أهلية للقيام بعظائم الأمور". لكني اليوم أضيف تعليقاً على أمر بدأ لي من عجائب ما سمعت في حوارهِ الذي تكلف فيه المصارحة والذي تحوّل إلى كلام متورّ للردّ على القاضي الراجحي (وزير الداخلية في الحكومتين المؤقتتين الثانية والثالثة والمقال منها) كلام كلّ ما فيه كان يمكن أن يكون معقولاً ومقبولاً لو لم يكن خارج سياق الثورة: فمنطق الثورة وشروط نجاحها يتنافيان مع ما يحاول تقديمه على أنه روية الحاكم العادل الذي يترك الوقت للوقت حتّى تجري العدالة مجراها السويّ ثم يعكس فلا يتمهّل في "جرجرة" خصمه القاضي الراجحي لفضحه المستور.

ففي خلال هذه المصارحة التي تحولّت إلى مخالطة جاء كلامه عن الأمن بصورة استفرتني وأتصور أنّها استفرت كلّ من يؤمن بأنّ الثورة تستحقّ أكثر من هذه المواقف المتقرّز صاحبها من كلّ ما هو شعبي. فقد تكلم الرئيس الثالث للحكومة الظاهرة (السيد الباجي قائد السبسي) عن الأزمة التي يعاني منها أعوان الأمن، نساؤهم ورجالهم واصفاً تلك الأزمة بكونها نفسية بمقتضى كونهم متعلّمين. لكنه ذكر أموراً تبين أنّ طبيعة ما يشعر به أعوان الأمن تعارض هذا الوصف. فإذا كانت الحجة التي أشار إليها هي فعلاً الحجة التي جعلت أعوان الأمن يتردّدون في تطبيق الأوامر خشية تحمّل مسؤوليتها بعد تنصّل الأمرين بها منها، فإنّ وصف الوزير الأول للحكومة الظاهرة فيه من الجهل بطبيعة الأزمة ما يندى له جبين أي مبتدئ في فهم التحوّلات الخلقية والمواقف الدالة عليها، فضلاً عن استنتاج ما ينبغي استنتاجه منها عند من يحمل مسؤولية إدارة البلاد على الأقلّ في الظاهر. وذلك للعتين التاليتين:

فأما العلة الأولى فتعلّق بسوء فهم لدى السلطة التنفيذية الظاهرة الآمرة لأعوان الأمن، سوء فهم يحطّ من قدر رجال الأمن الذين لا يجهلون أنّ الأمرين الحقيقيين بمنأى عن تحمّل مسؤولية المطلوب منهم. فهم يمثل هذا الموقف لا يعانون من أزمة نفسية بل هم بدأوا يفهمون دورهم وينأون به عن توظيفاته غير الشرعية. ومن ثمّ فهذا الموقف لا يدلّ على أزمة نفسية، بل هو أقرب إلى المطلوب من عون الأمن عندما يكون المعيار الذي تحدّد به طاعة المأمور للأمر هو مقدار خضوع الأمر لشروطه التي تجعل طاعته واجبة. ولما كان العون عوناً في دولة مدنيّة، وكانت الدولة بمقتضى دستورها ذات ثقافة روحية إسلامية فإنّ هذا المعيار مضاعف: فهو مدنيّاً الطاعة في حدود ما يفرضه مبدأ لا طاعة للأمر أيّاً كان في خرق القانون. وهو دينيّاً الطاعة في حدود ما يفرضه مبدأ لا طاعة للأمر أيّاً كان في معصية الله.

وهذا المعنى فإنّ إحجام أعوان الأمن عن تطبيق الأوامر الصادرة عن السلطة الحالية أو حتى ترددهم وتنفيذها بتلكو يمكن أن يفهم بالمعنى الأوّل أو بالمعنى الثاني أو بهما معاً. فيكون في هذه الحالة دليل الصحة النفسية والخلقية. وهو ممّا يُحسب لهم، بل هو لصالحهم في المدى البعيد لكونه دليلاً على أنّهم بدأوا يفهمون وظيفتهم الحقيقية: تنفيذ الأوامر في حدود ما يسمح به القانون مدنيّاً وما تسمح به الأخلاق روحياً وهو ما يجمع بين اسمي ما في المدني وأعلى ما في الديني من حياة البشر.

والشعور بهذا الأمر والتردد فيه ليس دالاً على أزمة نفسية، بل هو دالٌّ على أزمة خلقية تنحت عن الانتقال من عهد قانون الغاب إلى عهد قانون المدنية.

لكن رئيس الحكومة الظاهرة لعلّه مضطراً لترديد رأي الحكومة الباطنة التي تحوّل الفضائل إلى رذائلٍ والرذائل إلى فضائل، فتنتقل المسألة من الأخلاقيات إلى النفسانيات، بحيث يجعله يعتبر أعوان الأمن مصابين بأزمة نفسية هي الخوف من القيام بالواجب المقصور على طاعة الأمر. وبذلك يصبح ما ينبغي اعتباره تقدماً في فهم عون الأمن لوظيفته من حيث هي أداة لتطبيق القانون وليست أداة لحرقه، يصبح هذا التقدم أزمة نفسية بمعنى الخوف من تحمّل مسؤولية تطبيق القانون: لكنه من حيث لا يدري ذكر ما يفيد أنّ ما يخاف منه أعوان الأمن ليس تحمّل المسؤولية بل تحميلهم مسؤولية أفعال يتفصّل منها مَنْ من المفروض أن يتحمّلها من أمر بها وليس من أمر بأن يأمر بها وهي مجرد غطاء على المافيا التي تحركه من خلف حجاب مع العلم بأنها تحرق القانون والأخلاق.

وأما العلة الثانية فتعلّق بما يبيّن أنّ مَنْ يعاني من أزمة نفسية ليس هو أعوان الأمن بل حكومة الواجهة التي تستعملها شرذمة الأمن الموازي الذين جعلوا جلّ الأعوان الأسوياء قانونياً وخلقياً يصبحون مجرد أدوات لخدمة مافيا، أعني للقيام بخدمة ليست ممكنة إلّا بخرق القانون. وهذا ما يرفضه الأمن السوي، إذا كان فعلاً قد فهم أهم أسباب الثورة. وعندئذٍ فالأزمة النفسية ليست أزمة أعوان الأمن العاديين، بل هي أزمة من يستعملهم الأمن الموازي ليخفي بهم واجهة تساعد على العودة بالبلاد إلى سيرة المافيا. وذلك لعمري ليس بالأمر العجيب، إذا كانت الحكومة الظاهرة في الحقيقة مجرد واجهة لحكومة باطنة، حكومة خفية تحرك الدمى ويدها الإعلام والمال والقوّة وأدوات تزيف كلّ الإجراءات التي تنصّورها هادفة إلى إنجاح الثورة، وهي في الحقيقة ساعية إلى إفشائها كما بيّنا في سابق محاولاتنا: فيكون مفهوم السيد رئيس الحكومة الظاهرة للأمن خاطئاً على طول الخطّ كما بيّنا عند الكلام على ما يتصوّره هيئة الدولة وتفرد رئيس الحكومة بالحكم.

والغريب أنّ هذا الفهم السيئ للأمن وهيبة الدولة هو الذي يجعل الحكومة تغالط الشعب مرتين، فتدّعي تحية الأمن السياسي وحلّ الحزب الذي حُكمت البلاد نصف قرنٍ باسمه لصالح مَنْ استفاد من سلطانه:

أما المغالطة الأولى فهي الزعم بحلّ البوليس السياسي وإيهام الناس أنّ الدولة الحديثة بوسعها أن تستغني عن مثل هذه الوظيفة: فالمعلوم أنّ المطلوب ليس حلّ الأمن السياسي الذي هو من الوظائف الأساسية في كلّ دولة، بل التخلص من تسيّبه اللامنضبط وعدوانه على القانون عدواناً يجعله يدوس على حقوق المواطن وقانون البلاد بمقتضى تحويله إلى أداة تستعملها مافيا حاكمة بدلاً من بقائه جهازاً ساهراً على أمن الوطن.

وأما المغالطة الثانية فهي الإيهام بأنّ المافيات التي كانت حاكمة يمكن الحدّ من دورها بمجرد حلّ الهيئات الشكليّة للحزب الذي كانت تختبئ وراءه رغم علم الجميع أنّ هذا الحزب كان محارةً شكليّةً خاوية على عروشها ودورها يقتصر على جمع المصفقين عند الحاجة في حين أنّ المافيات التي تختبئ وراءها هي التي تمثل اليوم الحكومة الخفيّة. وأرفض اصطلاح حكومة ظلّ لوصف الحكومة الخفيّة: فحكومة الظلّ في دلالتها الاصطلاحيّة السويّة هي الهيئة التي يستعدّ بها الحزب المعارض لحكم البلاد في حالة نجاحه في الانتخابات الموالية للتي هُزم فيها وهي لا تحكم لا في الخفاء ولا في العلن.

وينبغي أن نعلم أنّ تونس حُكمت طيلة عهد ابن علي بحكومة اسميّة ورمزها الغنوشي الذي يعني ببراءته رغم أنه لم يغادر الركن إلا بعد أن دعا إلى الفسنة والحرب الأهليّة فكان رئيس القبّة (اجتماع الدّاعين لتسرك حكومة الغنوشي تعمل، أعني تعيد عقارب السّاعة إلى الخلف) قبالة القصبة وحكومة فعليّة هي بطانة المستشارين في القصر الذين هم بدورهم كانوا حكومة ظاهرة ومن ورائهم حكومة باطنة هي حكومة المافيات الثلاث المتوالية في ثلاث مراحل هي مرحلة الذين نصبوا الزين وعادوا اليوم لتنصيب زين جديد، ثم مرحلة وسطى تلتها مرحلة زوجة الرئيس ومن اختارته ليكون أداة لما كانت تسعى إليه.

وفي الختام فقد يظنّ الكثير أنّ الكلام على أزمة أعوان الأمن ودلالتهما ليس بما يستحقّ العلاج الفلسفي علاجاً يرفعها إلى المسائل المهمة في نظرية الثورة. فمن يظنّ ذلك ينبغي أن يسلم بأنّ الأمن ليس المقوم الأساسي للدولة وخاصّةً في المراحل الثورية. لكنني أعتقد أنه لا يمكن تصوّر الدولة عامّة من دون الأمن الخاضع

للقانون ومن ثمّ فهو من أهمّ المقومات التي يتألف منها موضوع الفلسفة العملية: سلطان القانون في الدولة وخاصةً الدولة وأدواتها التنفيذية برقابة قضائية. ولا احتاج إلى وصف إضافي للدولة يقابل بين المدني والديني منها، إذ لا معنى لهذه المقابلة في الإسلام إذا كان الكلام يدور على الفهم السنّي غير المحرّف للحكم وليس على الفهم الشيعي. فمنّ يجهل أنّ أصل الحرب الأهلية أو الفتنة الكبرى كان حسم هذه القضية فهو جاهل بالتاريخ الإسلامي وغير مدرك لفهم ثورة القرآن الفلسفيّة في المجال العملي.

البوعزيزي الثاني ووظيفته "الكنديد"

كان بوسع أيّ ملاحظٍ أن يحجم فلا يعلّق على تصريحات القاضي الفاضل السيد الراجحي (وزير الداخلية المعزول) لو عوملت رسمياً بقدر حجمها وطبيعة الدور الذي أدّاه صاحبها إذا كان من بيده حكم البلاد حالاً ذا حنكة ودهاء سياسيين يستعملهما لصالح الوطن وليس للدّفاع عن حلف الفضلات: فأما حجمها فهو حجم الرّأي في معترك الاجتهادات والتخمينات التي ينبغي التعامل معها بوصفها من ثمرات حرية الرّأي لا غير. وأما طبيعة هذا الدور فهي -إذا صحّ لنا هذا القياس- ما ينسب عادةً إلى "الكنديد" في مناقشة الرسائل الجامعية.

فالكنديد هو أحد أعضاء لجنة المناقشة ويكون شخصاً غير مختصّ في ميدان البحث المناقش أعني شخصاً لم يغمه الاختصاص الضيق فيكون دوره دور من يرى ما يخفيه التخصّص والعادات التي تسمّى بالانحراف المهني. والمعلوم أنّ قياس التمحيص السياسي على التمحيص الأكاديمي للحدّ من الانحراف مشروع خاصّة ونحن قد رأينا عندما تكلم الوزير الأوّل الذي عجز عن فهم ما يجري إذ اكتفى بمجرد اتّهام القاضي الفاضل بالفسق وقلة الخبرة وبلادة الدّهن. ورغم أنّي قد اعتبرت اختيار القاضي لخطة الداخلية اختياراً غير موفق من أوّل يوم سمعته يتكلم -ولعلّ القراء يذكرون ذلك- فإنّي أعتبر من نعم الله على تونس أنّ ذلك قد حصل ولعلّه من مكّر التاريخ لأنه قد أدّى فعلاً وظيفة "الكنديد" الذي بين لنا أنّ أهل الاختصاص السياسي لم يبق لهم إلّا المناورات المفضوحة والادّعاء الزائف للحنكة والدّراية والدّهاء. وسأكتفي بالادّعاء الزائف بالدّراية لأداء وظيفة رجل الدولة لأبين أنّ الحكم على ذكاء القاضي في ردّه عليه كان دونه ذكاء وخاصّة بما اعترى نبرته من احتقار للرّأي المخالف بعقلية المتأفّف الذي يتصوّر "البلدي" = ابن الحواضر" أفضل من الآفاقي = القادم من الريف أو حتى من المدن الداخلية نظير الصعيدي بالنسبة إلى القاهري.

فماذا اتهم الحاكم القاضي دون أن يعلم أن قومه كلّها ممّا سيزيد الرأي العام تصديقاً له حتى لو صحّ أن ما قاله فيه ما ليس صحيحاً مئة في المئة معلوماً وإن صحّ أن أغلب الناس العاديين تظنّه بل لعلّها تعتقده؟ فهو قد اتهمه بثلاثة أمور اعتبرها دالةً على قلة التريّة، إذا حقّر من الرجل وأهان فيه كلّ الشعب التونسي الذي يحترمه ويعتبره أصدق من شارك في الحكومات الثلاث ولجانها الثلاث، ثم هي: فسق المخبر بغير الحقّ إذ بدأ حوار الصحفي بأية "إذا جاءكم فاسق..."، وقلة الخبرة والعجز عن أداء دوره دون أن يذكر علل إبقائه عليه ممّا كوّن حكومته. والبلادة الفكرية أو محدودية الذكاء رغم أنه عيّنه في مهمة من المفروض أن تكون أحوج إلى الذكاء العملي، إذ القصد التعامل السياسي مع المواطنين.

وكلّ ما يمكن أن يقوله أيّ ملاحظٍ موضوعي هو أن نيرة الاتهام التي نبس بها الشيخ -الذي يظنّ نفسه حاكماً فعلاً لظنّه أن مجرد نفيه لوجود محرّكي الدمى في الكواليس الداخلية والخارجية كافٍ لإقناع الناس بغير ما يعتقدون استناداً إلى الكثير من القرائن فضلاً عن منطق الأحداث في الوطن العربي كلّ بل وفي كلّ العالم- لم تكن دالة على حكمة رجل الدولة الخبير بمثل هذه الظواهر، ولا على الحاكم الداري بما يجري في البلاد وخاصة حال الرأي العام فيه.

وسأكتفي بالتعليق على أولى هذه التهم التي اعتبرها الشيخ أكثرها خطراً وخطورة. إن وصفها هذا الوصف هو لعمرى من سوء تدبير السياسي المحتك. فإذا كان الأمر متعلّقاً بخبر لم يدّعه إلّا التهم ولم ينّفه إلّا التهم فإنّ الحكم فيه لا يكون إلّا الرأي العام الذي لن ينتظر الوصول إلى القضاء بل هو سيحكم قبل تقديم الأدلة على تصريحات الرجلين بمقدار المصادقية التي يوليها إليهما. والسياسي المحتك إذا كان فعلاً ذا حنكة فهو يعلم دون شكّ أن القليل القليل سيصدق السيّد الباجي قائد السبسي ويكذّب الراجحي رغم محاولته إثبات أن القاضي غير "بروبر - نظيف سياسياً" لأنه اضطرّ ذات مرّة في خطّته الرسمية أن يستعمل "الريتوريك الرسمية" في المناسبات الرسمية فشكر رئيس البلاد عملاً بما يسمّيه الحاكم المحتك في ندوته أمس من شروط التريّة في مخاطبة الحكّام.

ولمّا كانت الأخبار التي وردت في تصريحات القاضي متداولةً في الرأي العام والغالب أنّها ليست من فراغ، بل هي مبنية على شبه قرائن يكاد يُجمع على

تأويلها الرأي العام التونسي وحتى الأوروبي في الاتجاه الذي مال إليه الراجحي فإن اعتبار صاحبها فاسقاً فضلاً عن كونه استعمالاً للخطاب الديني في غير محله هو من سوء التدبير السياسي وخاصةً ممن يتصور نفسه سداً ضد الأحزاب المزعومة دينية، حتى لو أعلنت بكرة وأصيلاً أنها مدنية. ولما كانت هذه التهمة هي أهم التهم وهي التي يراد امتطاؤها لمحاكمة القاضي، فإن الامتناء للمحاكمة سيكون أكثر تشويهاً للجيش من التهمة: فدور الجيش الحالي والمحتمل في المستقبل لن يقي الكلام عليه مجرد تخمينات وشائعات لعلها تحجب بمرور الزمن بل سيصبح موضوع جدل يومي إلى أن تنتهي المحاكمة وهي بالقطع لن تكون لصالح الجيش حتى لو كذّبها القضاء إذ أنّ الرأي العام لا يعتقد في استقلاله وسيكون التكذيب تدعيماً للظنون.

ولما كان لا أحد من التونسيين ولا من غيرهم يصدق أنّ بن علي سقط بيسر وبسبب بدايات أحداث الثورة من دون حصول أمر ما في البطانة السياسية التي أرادت أن تستبق الأحداث حتى لا تذهب الثورة إلى غايتها فتمسقط الدكتاتور بعملها ومن ثم تسقط معه الدكتاتورية، فإن الجيش سيصبح فعلاً موضع تساؤل وقمة لا نريدها لجيشنا الذي يريد شباب الثورة أن يضمّه إلى صفّه أو هو يتمنى ذلك على الأقل. ذلك أنّ الجميع يعلم أو يحتمل أنّ المستفيدين من الاستبداد والفساد هم الذين أسقطوا الدكتاتور حتى "يمكيجوا" = يجمّلوا الدكتاتورية بإطلاق اسم الديمقراطية عليها تماماً كما يفعل الباباس (= رجل الدين الكاثوليكي) عندما يسمّي اللحم يوم الجمعة سمكاً ليحعله مأكولاً رغم التحريم.

وباقى الحكاية من الجزئيات التي قد يكون بعضها حصل وبعضها لم يحصل ولا يهم في النهاية إلاّ هذا الأصل: من أخرج بن علي قبل سقوطه المنتظر يهدف إلى حرف الثورة عن مسارها. وما يحصل منذ ذلك الحين ليس إلاّ محاولات لتحقيق هذا الهدف بصورة تجعل التارزي الروماني بلغة المحدث (= الوزير الأوّل المؤقت) يخطط كسوة خروتشاف (= الشعب). ولما كان ذلك قابلاً لتأويل آخر قد يجعل من قام بذلك بطلاً خاصةً إذا انحاز إلى الثورة، فإن الخير ليس فيه ما يجعل صاحبه فاسقاً لكونه هو بدوره، رغم ما فيه من شبه اتهام للجيش، يمكن أن يعتبر سيف ديموقليس لجعل الجيش يتعد بصراحة عن مثل هذا التوظيف المحتمل من قوى

الاستبداد والفساد في الداخل والخارج ضد الثورة: ومن ثم فمثل هذا الموقف ليس فيه بالضرورة من كرامة الجيش أو حتى من نزاهة قائده إذ قد يكون قصد الذين أطاحوا بالكثاتور قبل ذهاب الثورة إلى غايتها ليس حرف الثورة عن مسارها، بل اختصار الطريق ومنع حمام الدم الذي كان يمكن أن يحصل إذا قسنا الأمر بما حصل في ليبيا أو بما نراه حاصلاً في سوريا وخاصة إذا فشل الثوار في تحقيق حتى بعض ما تحقق في تونس ومصر.

لكن، إذا اقتصر حكمنا على الأفعال الحاصلة إلى حد الآن وخاصة ما جاء من تكذيب مقصور على ردّ التهم بالتهم كان التأويل الثاني أقل احتمالاً. ولولا ذلك لما كانت تصريحات القاضي الراجحي تتحوّل إلى القشة التي قد تقصم ظهر البعير. فليس تصريحه هو الذي آل بأمور البلد إلى ما حصل في اليومين الأخيرين (المولين لحوار الوزير الأول) بل إن وزن تصريحاته علته هي مناورات الحكومات الثلاث ولجانها الثلاث ومداورات حلف الفضلات الذي جعل المعركة السياسية تنحو منحى السابع من نوفمبر (انقلاب الزين بن علي على بورقية) أعني الحرب على حاجز الصدّ الوحيد أمام عودة الاستبداد والفساد لئلا يكون الشعب هو الذي يختار ممثليه بدلاً من دراويش الحداثة المسيخة التي تسعى بكل جهدها لجعل الأمور تؤول إلى الفوضى حتى تبرر اللجوء للتدخل الأجنبي في شؤون البلاد.

لن أتكلّم في هذه المناورات لأني حلّلت جلّها في حينه. ذلك أن ما يعني هو ما عبّر عنه من يتوهم أنه الحاكم بأمره المحتك الذي لا يقاسم أحداً في سلطانه: فعندي أنه إذا حاول أن يحاكم القاضي سواء باسم الحكومة مباشرة أو باسم الجيش، فإنه سيكون قد أثبت للجميع أنه أقلّ خبرةً وذكاءً ورويةً من الأستاذ الراجحي. ذلك أن تصريحات السيد الراجحي يمكن أن تؤخذ باعتبارها جزءاً من ترديد ما يتردّد من شائعات فبقي في حدود المقذور عليه بالتكذيب الضمني وخاصة إذا استبق الحكم الأمور، فدعا إلى مائدة مستديرة لكل الأحزاب الفاعلة لاقتراح حلول عاجلة سبق أن أشرت إلى بعض الممكن منها حتى تتجنّب إطالة المرحلة المؤقّنة.

أما إذا أصبحت هذه التصريحات موضوع تقاضٍ بصورة رسمية فإن الأمر سيفتضي الإتيان بالبيّنات ليس من المدّعي فحسب بل من المدّعى عليه. ولما كانت

المحاكمة لن تكون عندئذ قضائية صرفة -وعدم فهم ذلك دليل على قلة الحكمة السياسية- بل هي ستجمع بين القضاء المهني الذي تكون فيه البيئة على المدعي والقضاء الشعبي الذي تكون فيه البيئة على المدعى عليه: فالشعب سيسأل الحاكم عن تلكته في محاكمة المجرمين وعن عدم السعي الحثيث لاسترداد أموال الشعب وعن صولان الفاسدين وجولانهم وعن سفر قائد الجيش ووزير الدفاع إلى دولة قطر من دون إعلام بالرحلة ودواعيها خاصة وهي قد حدثت في غياب أهل الحل والعقد في تلك الدولة.

ويومها، سيصبح الراجحي دون أدنى شك بطلاً وأكثر تجربة من الناعمي عليه ببساطة فكره وقلة تربيته: فهو على الأقل يكون أول رجل دولة صدق شعبه وضحي بنفسه ولعله سيكون البوعزيزي الثاني. فإذا أضفنا إلى ذلك أن غالبية الشعب لن تنتظر الحكم القضائي ولن تصدقه، بل هي ستعتبر مجرد عزل القاضي حكماً جائراً يعتدي على من ضحي من أجلها بكرسي الوزارة بخلاف اللاهثين وراءها والمؤيدين لتدخلات البوليس أعني ذينك الزعيمين الخاملين اللذين ذاقا دفء الكرسي منذ 13 يناير حُلماً ومنذ 15 يناير علماً.

عجبي ممن يركبون الأوهام بأنهم رجال المرحلة ورجال دولة يريدون النظام لمجرد النظام وينسون أن الثورة ترفض النظام الظالم والفاسد وتريد تحقيق شروط النظام العادل والخير، أي زعامات هذه التي تريد أن تحرق البلد وتفتي ما يعتقد الشعب أنه حقائق حتى قبل أن يتكلم الراجحي الذي أراد له الله أن يكون كنديد الحكومتين الأخيرتين، ولعله سيكون يفضل المحاكمات البوعزيزي الثاني ولكن الذي سيحرق غيره ولن يحترق لأن الشعب سيكون كله معه: والعجب العجيب أن التهمة الأكبر التي توجه إليه هي كلامه عن نية الجيش القيام بانقلاب.

ليس هذا عينه كلام أحد الطامعين في العودة إلى الكرسي حتى يشراء المصنفين في اجتماعات حزبه إذ صرح بذلك علناً لما ذهب مغاضباً للحكومة التي واصلها السيد الذي سيحاكم البوعزيزي الثاني؟ فهل أضاف الراجحي بكلامه غير الإشارة إلى شرط هذا المال، فحدد متى يمكن أن يحصل ذلك، أعني في حالة نجاح الإسلاميين؟ هل هذه الإضافة تحتاج إلى تعليل وهي بيّنة لأن كل ما يجري - وخاصة في خطاب المغاضب وحملاته على الحزب الذي أحلى دكانه بمحرد

حضوره- يصبّ في تأييد مثل هذا الفرضيّة؟ هل الراجحي هو الذي جعل قائد السبسي يقول ما قال عندما زار الرئيس بوتفليقة أنه جاءه ليرشده؟

حذارٍ ثم حذارٍ ثم حذارٍ. أقولها رغم أنّي لا أدعي حنكة ولا خبرة ولا دهاء في سياسة آخر الزّمان. فكلّ مَنْ يريد محاكمة الراجحي على الأقلّ الآن يريد أن يشعل البلاد ويعود بنا إلى ما تعرفه البلاد العربيّة التي تعثرت فيها الثورة (سوريا واليمن).

حذارٍ من بوعزيزي ثانٍ: فالراجحي صار -عن حقّ أو عن باطل- المعبر عن ضمير الرّأي العام رغم أنّي من البداية كنت أعتبر أنّ الحكومة وخاصّة في الحالة الحرجة التي تمرّ بها البلاد لم تكن في حاجة إلى كنفيد وخاصّة في أهمّ خطوة سيادية أعني الداخلية. لكن لعل الله أراد منه خيراً. لذلك فالرجاء ممن يفاخرون بالذكاء والحنكة وخدمة الوطن أن يتمهلوا فلا يشعلوا النار وليحرصوا على رفض تأخير الانتخابات لأنّ ذلك سيُطيل عمر عدم الاستقرار والتّزعاعات التي قد تجعل تونس آخر من يحقق ثورته رغم أنّها أوّل مَنْ بدأها.

الحسم السلمي وكيفية تحقيقه

الأمر أخطر من أن يُكتفى فيه بانتظار الحلول من المتنافسين على الإرث. لا يمكن لمنطق الصّراع الجدلي أن يكون الرّحم الذي يخرج منه الحلّ، بل إنّ الأمم لا تحقّق مطالبها الثورية إلّا بالعودة إلى القيم العقلية والروحية التي تحدّد مسار تاريخها وتوسّس لشروط الاطمئنان في النفوس الشارط للسّلم الاجتماعية والسياسية. ومن ذلك لا يمكن أن تتحقّق شروط حلّ الخلافات حلّاً سليماً في الكيانات السياسية والاجتماعية وبينها لحسم التنافس العادي بين المتسبين إليها من أجل تحديد الممثلين ذوي الشرعية الكافية لتحقيق التوافق (أعني التمكن من قيادة الشارع الذي لا يزال في غليان حالياً، غليان قد ينتقل من الحركة المتوجّهة ضدّ النظام السّابق إلى حركة متوجّهة نحو فضّ الخلافات حول من يسعون إلى تقلم البديل) في رأس الدولة بسلطانها الخمس: الثلاث التقليدية (التشريعية والتنفيذية والقضائية) وسلطة التربية وسلطة الثقافة ومن ضمنها الإعلام.

لذلك فالآلية الحسم شبه العنيف يمكن أن تكون الآلية الحاكمة في ما سيحصل في الأحزاب والمؤسسات الاجتماعية (النقابات والجمعيات) وبينها. وقبل الكلام على الحلول المقترحة لإصلاح الدولة والمجتمع إصلاحاً لا يقتصر على مجرد التسيير الطّرفي للوضع الطّرفي بل علاج الأدواء التي جعلته يكون على ما هو عليه لا بدّ من اقتراح حلول لهذه الخطوة الإعدادية لكلّ علاج ممكن، حلول تستند إلى المعين القيمي العقلي والروحي للأمة.

وأوّل الشّروط هو الاعتراف بأنّه لا يوجد بين الأحزاب ولا المؤسسات الاجتماعية الحالية في تونس مؤسسة واحدة يمكن القول إنّها ممثلة بصورة شرعية لمن تدّعي تمثيلهم. فإذا ما تجاوزنا بلاغة الخطاب الدّعائي لهذه الأحزاب والمؤسسات سنكتشف أنّها جميعاً على صورة الحزب الحاكم، إمّا بسبب تدخّله في تكوينها أو بسبب سريان التّمودج الغالب على الثقافة السياسية والاجتماعية منذ نصف قرن.

ولما كان من المتعذر البدء من الصفر فإنّ الحلّ ينبغي أن يكون انطلاقاً من الموجود مع عدم الغفلة عن هذه الخصائص في الأحزاب والمؤسسات الاجتماعية وضرورة أن يكون الجميع مسلماً بهذه الحقائق حتى يكون الجميع متواضعاً في التعامل مع الآخرين لئلا يتصور أحد نفسه ممثلاً للشرعية التامة: الجميع في حاجة إلى التقدير الذاتي والشروع الجدي في تحديد المشروع البديل مما كان سارياً إلى حدّ الآن في الثقافة السياسيّة والاجتماعية.

المقترح: مجلس مؤقت يشرف على تسيير الدولة وانتخاب مجلس تأسيسي يتكوّن على النحو التالي:

1 - مجلس السكطة الرمزية للنصح والتحكيم بين المتنافسين في المشاركة لتكوين سلطات الدولة البديلة:

ويتكوّن هذا المجلس من شخصيات رمزية يجمع عليها كلّ الداخلين في التنافس السياسي المعدّ للسلطات المقبلة أعني الأحزاب والمؤسسات الاجتماعيّة المتنافسة حالياً والتي يمكن، بما سيحصل من مزايدات بينها، أن تصبح أهمّ أجزاء المشكل بدلاً من أن تكون معين الحلّ. ويتكوّن هذا المجلس من شخصيات ممثلة للنخبة السياسية والنخبة التربويّة والنخبة الاقتصادية والنخبة الثقافية والنخبة الأعمى، أعني النخبة الدينيّة والعلميّة (وهذا التقسيم خلدوني استناداً إلى نظريته في صورة الدولة أعني السياسة والتربية وماذمّا أعني الاقتصاد والثقافة). وليكن عددهم على أقصى تقدير عشرة أعضاء:

الثان من كلّ نخبة، وهذا يسرّ التحقيق، ولذلك فهو أوّل خطوة في السّعي إلى الحلّ.

2 - مجلس جمهوري ممثل لكلّ الكيانات السياسية والاجتماعية ويتكوّن بالصورة التالية:

كلّ حزب (نخبة سياسية) وكلّ مؤسسة اجتماعية (نخبة تربويّة ونخبة اقتصادية ونخبة ثقافية) مع النخبة العامّة (أي الدينيّة والعلميّة) من الموجود على

السّاحة بصرف النظر عن اعتراف النظام السابق بها يعين عضوين حازا القبول على الأقل من نصف الهيئات الباقية على ألا يتجاوز عددهم المئة.

3 - الحكومة:

وهؤلاء ينتخبون رئيس الحكومة وهو ينتخب حكومته من هذا المجلس ومن خارجه على أن ينال كلّ معين في الحكومة على موافقة ثلثي هذا المجلس شبه التشريعي المؤقت.

4 - المراحل الإعدادية لتكوين مؤسسات الدولة البديلة:

أولاً: تهدئة الوضع واستعادة السّلم والأمن.

ثانياً: تعطيل كلّ القوانين التي تعارض العمل الديمقراطي والحريّات العامّة.

ثالثاً: تنظيم انتخابات المجلس التأسيسي.

رابعاً: تنظيم انتخابات المؤسسات التربوية (كلّ الجامعات والنوادي الفكرية) والاقتصادية (النقابات بصنفها عمالاً وأرباب عمل) والثقافية (كلّ النوادي الفكرية والجمعيات الثقافية).

أخيراً: بعد وضع المؤسسات التي تسير صورة العمران (السياسة والتربية) ومادّة العمران (الاقتصاد والثقافة) فتح دورة من الحوار الوطني حول النموذج الاجتماعي والقيمي في المجالات السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية بين كلّ ما تمّ الانتخاب فيه لتحديد هذه السّلطات.

الصلح الواجب بين السياسي والحضاري من النهضة العربية الإسلامية

أعلم أن الكلام في موضوع المصالحة التاريخية الضرورية بين قطبي الساحة السياسية التونسية (وفي كل بلاد العرب نجد ما يناظرهما) قد لا يكون ذا صدى شعبي بعد الشيطنة النسقية التي أخضع لها طرفاً المعادلة السياسية التونسية الأكبرين بالتوالي (بدءاً بالنهضة وختماً بضمّ الحزب الدستوري إليها) ثم بالتساوق كما يحصل الآن بعد أن بدأ موعد الانتخابات يقترب، وكذلك اختلاط الحابل بالنابل وعدم التمييز بين الغثّ والسمين في الأحزاب والحركات السياسية. ذلك أن مثل هذا المناخ يسهل اتهام كل محاولة من هذا الجنس بكونها انتهازيّة سياسية.

ولهذه العلة فلنبي أفهم السياسي الذي يتبرأ من مثل هذا الكلام رغم كون القياسات الخاطئة هي التي تجعل الناس يعتبرون الحزب الدستوري من جنس الحزب الذي كان يحكم مصر فيعامل من الثوار معاملته في حين أن سنّ الأول وظروف تكوينه ودوره في تاريخ تونس لا تقبل المقارنة بسنّ الثاني وظروف تكوينه ودوره في تاريخ مصر. الحزب الذي كان الحكم جارياً باسمه أشبه بحزب الوفد قبل الثورة الناصرية منه بالحزب الذي كان يحكم مصر قبل الثورة الحالية. فإذا أضفنا إلى ذلك أن منطق تقاسم السّاحة السّياسية بمقياس القانون الطبيعي لتكون الجماعات السياسية في المجتمعات الإنسانيّة يجعل الحركتين، الإسلامية والدستورية، منتسبتين إلى يسار اليمين أو المحافظين الجامعين بين عقيدتي الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية أعني القائلين بالتوفيق بين مطلب الحرية (تشجيع الملكية الخاصة والمبادرة الشخصية) ومطلب العدالة (تشجيع سدّ حاجة الجميع) في آن.

ومن ثمّ فالناموس الطبيعي (الحرية) والقانون الخلقي (العدالة) يجعلان التقارب بين جمهوريهما من البديهيات ما يؤدّي حتماً بالمنطق السياسي والانتخابي أن تتبع نخبهما في المناخ الديمقراطي رغبات الجمهوريين فيتكاملان عند الحاجة

ويتنافسان عند الحاجة كذلك بحسب التوازنات السياسية الظرفية. والتوازنات الظرفية الحالية تقتضي التكامل والتعاون لتجاوز الهزات التي تعقب الثورات لأن الثورة زلزال وكلّ زلزال له هزات ارتدادية لا يمكن للثورة أن تنجح من دون السيطرة عليها وتوجيهها الوجهة التي تناسب أهدافها.

لكنني أفهم مع ذلك أن يكون التصدي للأحكام العامة لليس من الأمور اليسيرة خاصة بعد تحولها إلى شبه عقيدة متعالية على كلّ نقد وفي ظرف المزايدات الناتجة من حسم الموقف من الماضي القريب: إلا أن الشعوب تبقى دائما في حاجة إلى من يقول ما يراه صواباً وضرورياً لمصلحة البلاد ومستقبل الثورة ولا ييالي بالأحكام المسبقة خاصة إذا كان تمنّ ليس لهم في السياسة ناقة ولا جمل بعد أن بلغ من الكبر عتياً يبرّته من كلّ طموح سياسي مشروع عند الشباب ويمكنه من تحليل الأمر بما يستطيع من الموضوعية الهادفة إلى تمكين الثورة من شروط النجاح في تحقيق أهدافها أعني تحرير الإنسان التونسي خاصة والعربي عامة ممّا يُرمى في طريقه من قشور موز وعوائق تحول دون بناء الدولة الديمقراطية وسلطان القانون وكلاهما شرط في ألا تبدأ دولة الثورة في التنكّر لتاريخ الأمة القريب باسم تاريخها البعيد فلا تضع حوافز لبناء اللحمة الوطنية على أسس المحبة والإخاء أسسهما التي لا تتنافى مع ضرورة عادل الجزاء لمن أجرم بما يثبتته نصيف القضاء.

إن الأمم تحتاج دائما إلى ما يحرز خطاها فيحجبها العثرات التي تنبني على مغالطات قد تبعدها عن حقائق الأمور فتحول دونها والخيارات الصائبة الضرورية لمستقبلها. ذلك أمّا مناقضة لما أقنعوها به بمنطق التعميم والخلط بين الصالح والطالح في ماضيها القريب والبعيد. ومن ثم فهي قد تصدّها عن فهم شروط تحرّرها ممّا نصب لها من حائل تحبّكها الأحزاب الهامشية التي تعيش بالتطفل الدائم على كلّ حزب قائم أو له بحسابات خاطئة يظنّونها دهاء سياسياً وهي إلى الخلق أقرب. فهذه الأحزاب الطفيلية في حاجة إلى مثل ذلك حتى تجد لنفسها دوراً في المشهد السياسي ولو بمغالطة الشعب وإبعاده عن الخيارات المحققة لأهداف ثورته. ولعلّ أهمّ وسائل هذه المناورات التركيز على الحقائق (شروط المسموعية) التي يُراد بها الباطل (الهدف غير النييل من التركيز) خلطاً للعسل بالسّم والتعميمات التي يُراد بها حجب الوقائع واستبدال الصواب بالخطأ فيكون العلاج الذي يقتضي

المصالحة بين الفرقاء تأجيحاً للخلاف بينهم ومن ثمّ الحيلولة دون بناء المستقبل المشترك.

لذلك فإنني لم أجد أبلغ من هذه العبارة العامية القائلة "إلّلي يحسب وحده يفضل له" لوصف الأوهام التي تحميم على كواليس الأحزاب الهامشية التي ألفها المتآمرون على الثورة لمنع الصلح بين الحركتين الممثلتين لقوى الشعب السياسيّة الحقيقيّة رغم ما يبدو من تباعدٍ بينهما كرّسه تاريخ الصدام الذي حرصت النخب العميلة على تأجيح دواعيه الشكليّة. وأفضل علامات ذلك ورموزه تمثلها مناورات المستبدّين بالجهاز الذي لقبوه بعملاً باسم من أسماء الأضداد "هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح" الهيئة التي سبق لي رفض الانتساب إليها علماً وأني قد قدمت على ذلك فوصفتها بكونها هيئة عماية أصحاب الثورة المضادة. وقد برهنت الأحداث أنّ قادتها ومحركيها قد حاكوا ما ستكون نتائجه وخيمة على الثورة إذا تمّ لهم ما خططوا له خاصّة وهم يتصوّرون أنفسهم دهاة سياسة فتلاعبوا ما شاء الله أن يتلاعبوا على الحبلين التاليين:

فهم يسعون في الخفاء للحلف مع بقايا الحزب الذي كان الحكم جارياً باسمه بعد حرصهم على حلّه واسترضاء بعض قياداته التي يستحقونها فلا يتصوّرونها متفطنة لحيلهم أو فاقدة لطموح تمثيل قواعدها الشعبيّة بنفسها بحيث تكون في حاجة إليهم للعودة إلى الساحة. وطبعاً فهذا التعامل مع جمهور الحزب الدّستوري بمنطق التركة التي لا وارث لها من علامات السّذاجة السياسيّة عند الطّامعين في أصواتهم مع التنكّر لخياراتهم السياسيّة وتجاهل التّظيف من زعاماتهم. فما كان أعضاء الحزب الدّستوري يخشونه في عهد بن علي لم يعد موجودا ومن ثمّ فهم سيعبرون عمّا يعتقدون حقاً وفقاً لمصالحهم الآنيّة والمستقبلية. وهم يسعون للحلف ضدّ الحزب الذي كانت المعارضة جارية بفعله بعد حرصهم على توريثه في هذه المناورة مع القبول به في هيئتهم لإضفاء الشّريعية على وجودهم في المشهد مساواة بين نسبة حضوره وحضور الأحزاب التي لا يتعدّى أعضاؤها عدد ممثليها في الهيئة. وهنا أيضاً فإنّ تجاهل المشترك بين الحركتين الإسلاميّة والدستوريّة دليل على سذاجة من يغفل ما سينجرّ عن حرية التعبير عند جمهور الدّستوريين الذين يتودّدون إليهم لضمّهم إليهم في محاربة هويّة الأمة عامّة والحركة الإسلاميّة خاصّة.

ويمكرون ويمكر الله

وإذ يمكرون جهلاً بمكر غير الماكرين فإنّ مكرهم كما نبين لن تكون حصيلته إلاّ حصيلة المكر السيئ وهو ما تعنيه عبارة "إللي يحسب وحده يفضل له". فلن يفضل لهم إلاّ الوهم بأنّ الصادق من نخب التهضة أو الحزب الدستوري غافلون عن مكرهم ولا يعلمون أنّ الصّالح بين الحركتين حاصلٌ حتماً في قواعدهم حتى لو لم يعقدوه صراحةً وذلك بمقتضى ما يوجبه العقل السليم ولعلم نخبهما المخلصة للوطن أنهما وجهان لنفس الظّاهرة إذا تجرّدت ممّا طرأ عليها خلال ما حصل من صراع بين مقومّي الفعل السّياسي السويّ من تحريف جعل العاجل السّياسي والآجل الحضاري في قطيعة لا مبرّر لها وعندما تثبت لهما التجربة ضرر صراعهما على مصالح البلاد والعباد عامّة وعلى مصالحهما خاصّة:

فأولاهما هي الحركة التي غلب عليها الوجه السّياسي من حركة الإصلاح والصّحوة العربيّة الإسلاميّة، الوجه الذي فقدت قياداته صلتها بغايته الحضاريّة وبعضهم عاداها. والثانية هي الحركة التي غلب عليها الوجه الحضاري من حركة الإصلاح والصّحوة العربيّة، الوجه الذي بدأت قياداته تؤسّس لصلّة بأدائها السّياسيّة الحديثة (تكوين حزب مدني).

والمعلوم أنّ المناهضين للثورة يقودهم حالياً أو على الأقلّ يغطّي عليهم "ثلاثي الخياطين" أو مجلس الظّلام السّاعي إلى إفراغ المجلس التأسيسي من كلّ مضمون وجعله مجلس "بني وي وي" = من يردّدون نعم دائماً ولا يقولون لا أبداً (ولعلّ الثالث ليس أصحابه إلاّ دمي تحرّك خيوطها ومن ورائها قيادة خفيّة). فهم يسعون إلى تأجيج الحرب بين وجهي حركة الإصلاح الحرب التي أنشأها الاستعمار عندما قسم نخب تونس ومثلها كلّ نخب البلاد العربيّة والإسلاميّة إلى قسمين:

فجعل من استبدّ منهم بوجهها السّياسي وسيلة لتحقيق استراتيجيّته في الحكم تطميناً لهم أيّان قاعدة الحزب الذي حكم تونس بعد الاستقلال لم تكن موضع شبهات من حيث حبّ أفرادها لتونس لأنّ هذه القاعدة الشعبيّة مؤمنة بماضي تونس وعستقلها. لكن بعض النّخب التي حكمت باسمهم قدّمت العاجل على الآجل بظّاهر من الفاعليّة السّياسيّة والاقتصاديّة هما جوهر التّحديث التابع لحاضر مستلب يهمل الماضي فحقّقت أهداف الاستعمار التّربويّة والثّقافيّة. وجعل من

استبدّوا بوجهها الحضاري وسيلة لتحقيق استراتيجيته في المعارضة تخويفاً منهم، أيّان الحركة التي عارضت في تونس بحقّ بعد الاستقلال لم تكن موضع شبهات من حيث حبّ منخرطها لتونس لأنّ قاعدتها الشعبيّة مؤمنة بمستقبل تونس وبماضيها. لكن، بعض النخب التي عارضت باسمهم قدّمت في البداية هموم الآجل على هموم العاجل بظاهر من الفاعليّة الروحيّة والثقافيّة لم تتخلّص من التّأصيل التابع لفهم مستلب بطابع ردّ الفعل الخالي من الرويّة والحكمة السياسيّة فأغفلت همّ المستقبل ومن ثمّ حققت أهداف الاستعمار وعملائه، أهدافهما السياسيّة والاقتصاديّة من حيث لا تعلم.

وبذلك فقد تكاملّ الدوران خلال الثّلاثين الأوّلين من القرن العشرين إهمالاً للماضي باسم التّحديث عند بعض قيادات الحزب الدّستوري وإغفالاً للمستقبل باسم التّأصيل عند بعض قيادات التّوجهات الإسلاميّة في البلاد فنجح الاستعمار إذ جعل وجهيّ الحركة الإصلاحيّة في خدمته سلباً بالمعارضة عديمة الفطنة السياسيّة، أو إيجاباً بالموافقة عديمة الوعي بالبعائد. لكن ذلك لم يتماد في الثّلاث الأخير منه (عندما حاول الحزب الدّستوري الخروج من أزيمته بالعودة التدريجيّة إلى التّركيز على الهوية بعد أزمة التّعاوض ومؤثريّ الحزب الحرّجين في أواخر عهد بورقيّة وخاصّة في مرحلة حكم المرحوم محمد مزالي). وعلى كلّ فهو لا ينبغي أن يتمادى بعد الثّورة لأنّها أتت عليه، وتريد أن تحقّق وحدة الشعب حول أهدافها العليا.

فلا يمكن بناء المستقبل والوصل مع الماضي بنفي ما يتوسّط بينهما حتّى وإن غلب على هذا الوسيط محاولة القطع معه في العهد البورقيي فضلاً عمّا يبيّنه تجربة الحركتين خلال القرن الماضي للمخلص من نخبيّهما فساد الخيارات في الحالتين فساداً جعلهما في حرب سجال أضعفت البلاد وأرهقت العباد. ومن ثمّ فشروط الصّلاح تحقّقت بفضل الثّورة خاصّة وقد اكتمل في عهد بن علي ما نشير إليه هنا من تلازم واضح المعالم بين ضرب فرعيّ حركة الإصلاح من قبل نفس المناورين الحاليين، أعني متطوّري اليمين واليسار لكأنهم يسعون إلى خراب الدّيار لخدمة الاستعمار:

فالمخلصون من الحزب الدّستوري ضُربوا لأنّ بن علي بصورة أوضح من بورقيّة لم يحكم بالحزب لا بفكره ولا برجاله بل هو استبدّ لهم بالنّخب التي خانت

قيم اليسار وأصبحت ليبرالية بأفقد معاني الكلمة أعني العمالة الدائمة لأصحابها من الاستعماريين القدامى سعيًا منهم لاستكمال ما كان يسميه مهمة التحضير، بل إنَّ عنوانهم كان أكثر قبْحًا لأنهم سَمَّوا سياستهم بسياسة تخفيف المنابع. ومن ثمَّ فهؤلاء الفاسدون من نخب اليسار الذين حكم بهم بن علي لم يكن لهم من سياسة إلاَّ السَّعي إلى تخفيف المنابع والحرب على الحضارة العربية الإسلامية ببعدها الديني والثقافي من خلال النظام التربوي والثقافي، وهي منابع مشتركة بين قاعدة الحزب الدستوري (وحتى الكثير من قياداته قديمها وحديثها) رغم ما طرأ عليه من تحريف وقاعدة الحركة الإسلامية، بحيث حوّل هؤلاء المنيّتون جهاز الدولة التربوي والثقافي والقانوني إلى هندام حرب شعواء على هويّة الأمة.

كسوة خروتشاف البالية

لكن خروتشاف (- الشعب) لن يلبس ما يخطه الخياط الروماني (انظر الخطبة التي ألَّفها السبسي بيانًا سياسيًا افتتح به عهده) ولن يرضى هذه المرّة بخياطتهم المدعومة من قبل نفس القوّة الاستعمارية بل هو -بعبارتهم الرمزيّة- سيؤدّي دور غربتشاف التطرّف اليعقوبي الذي سيقضي على دكتاتورية الأبارتشيك التربوي والثقافي والسياسي والاقتصادي الحاكم والمعارض من المنتسبين إلى بلاط العهد السَّابق ومحيطه الرَّاعي في ما يسمّى بالسِّيَاق الفرنكفوني الذي يَخوِّف بالحركة الإسلاميّة ويغازل الحركة الدستورية ظنًّا منه أنَّ المخلصين من هؤلاء لا يعلمون أنهم لا يمكن أن يستردّوا فاعليّة حركتهم من دون الحلف مع ما ينطبق عليه مدلول كلمة الشعب "لا يصحّ إلاّ الصحيح" أو "ما يبقى في الوادي إلاّ حجره".

فماذا خاطوا؟ وكيف خاطوه؟ ولماذا لن يرضى بخياطتهم أحدٌ ممّن له وزنٌ في الحياة السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية التونسية، أعني القماش التونسي الذي ليس قماشًا مستوردًا من جنس دورموي المثال الذي ضربه السيّد قائد السبسي في أولى مداخلاته لما عُيِّنَ وزيرًا أوَّلَ موقّتًا في الحكومة الثالثة بعد سقوط الرئيس المارِب. خاطوا قماشًا يسعى إلى إفساد الأصناف الأربعة من فاعليّة الشعب، فاعليّته السياسية وفاعليّته التربوية وفاعليّته الاقتصادية وفاعليّته الثقافية، ومن ثمَّ فهم قد تصوّروا أنهم بذلك سيغيّرون القماش الأصلي للبلاد التونسية بأن

يقطعوه إرباً إرباً ليحافظوا على الصّراع بين وجهيّ تعينه التاريخي سياسياً وحضارياً. لكنهم نسوا شيئاً أساسياً لم ينسه الحريصون على نسيج تونس لحمّة وسدى والذين يعلمون أنّ أعداء الصّالح التاريخي قد انقسموا إلى صنفين متلاحمين: أحدهما يزيّن نظام بن علي ويحكم معه ليخرب حصانة البلاد الروحية وجعلها لقمة سائغة أمام التمسّيح الجاري على قدم وساق بتشجيع من حثالة المدرّسين للكلام المسيحي باسم ما يطلقون عليه كذباً ودجلاً اسم تاريخ الأديان. والثاني يخطّط مع العدوّ الخارجيّ لاستكمال هذه المهمة مع الاشتراك في تلميع صورهم بالتقدّمية الزائفة في الحكم وفي المعارضة الشّكلية مع ثابت لا يتغيّر في الحالتين هو الحرب على أصل مناعة الأمة للقضاء على وحدة تاريخها وروحها الشّارطين لتواصل دورها في إطار فاعلية فاعليتها كلّها: أن تكون تونس لكلّ أبنائها الذين يؤمنون بأنّها لا يمكن أن تكون تابعة بل رائدة في هذه المجالات الخمسة جميعاً.

محاولات تمزيق النسيج الشامل

وجّه قادة الأحزاب الطفيلية وخبرائهم في هيئة عماية الثورة المضادة سهامهم إلى شروط استعادة الوحدة بين القوّتين السياسيّتين الوحيدتين اللّتين يمكن أن ينبع منهما الحكم والمعارضة السّلميّين للبلاد، أعني الحكم بالفعل والحكم بالقوّة (المعارضة) الحاصلين على الرضا والقبول من أغلبيّة الشعب التونسي، الحركتين اللّتين لو دخلتا بعد الثّورة في حرب فواصلتا التنافس بينهما المتقدّم عليها فلن يهدأ لتونس مشهدٌ ولن تتحقّق أهداف الثّورة، بل هي تصبح حرباً أهليّةً ووبالاً على تونس، فيأتي غلوّ الهاشميّين في المشهد السياسيّ على الأخضر واليابس. والمعلوم أنّ أعداء الثّورة قد شعروا بأنّ إمكانية تحقيق الصّالح بين هاتين القوّتين قد تؤذّن بنهاية كلّ أحلامهم المتطرّفة ذات اليمين وذات الشمال، فجعلوا حرمهم ذات وجهين، حرباً تنتهج التعميم والتدليس ضدّ الحركتين اللّتين تحدّدان تاريخ الوطن في الحكم والمعارضة بمجرد أن تتحرّرا من تزييف إرادتهما في الحكم وفي المعارضة.

ومثلما أنّ المبادرين لتأجيج الحرب بين الحركتين هم أعداء هويّة الأمة فإنّي أرى أنّ من ينبغي أن يبادر إلى تحقيق الصّالح بينهما لا بدّ أن يكون بالذات أصدق أصدقاء هويّة الأمة. لا بدّ لحزب النهضة من أن يبادر إلى تحقيق هذا الصّالح

لينحرّر الدستوري الأصل من تقدم العاجل على الآجل، فيعدلّ العلاقة بينهما بعد أن يكون التهضوي قد تحرّر من التقدم المقابل فحقّق التعديل الضروري في العلاقة بصورة تصالح بين السّياسي والحضاري إذا يكونان سوّين.

ذلك أنّ أعداء الثورة في الداخل والخارج يعلمون أنّ الحركتين ممثّلتان مؤسسة حركة انبعاث الأُمّة المتقدّمة عليهما وشرعتا منذ بدايات القرن العشرين في تمثيل حرب التحرير تمثيلاً متلازماً حتى وإنّ غلب على تاريخ تونس السّياسي الصّدّام بين التّاطقين باسميهما. ومن ثمّ فهما حركتان تعبّران عن مساعي الإصلاح العربيّة الإسلاميّة على مستويين لا بدّ أن يتكاملا لينحقّق الغرض منهما. ويعلم أعداء الثورة كذلك أنّ مدار التّقابل والتّنازع بينهما كان في البداية خيارات الاستراتيجيّة الإصلاحيّة، بمعيار العلاقة بين التّحديث والتّأصيل. ومن ثمّ فهم يحاولون توريطهما في ما يحول دونهما وعلاج هذه العلاقة بالعقل الخلقّي إذ حتّى. بمنطق الحساب السّياسي البراغماتي فإنّ التحرّر من الصّراع الأيديولوجي العقيم هو المنطق السّليم من أجل تحقيق أهداف الثّورة.

لذلك ترى أعداء الثّورة يسعون دائماً إلى دفع نخب الحركتين إلى ما يُبقي المدار في الغاية نفس المدار بشكله الصّدّامي رغم أنّ التجربة أثبتت لنخبهما أنّ المستفيد من هذا الصّراع هم أعداء الأُمّة والثّورة، أعني كلّ الذين يؤجّجون الحرب بينهما بعد الثّورة تمويلاً للأُنظار عن الأعداء الحقيقيّين لأهدافها. ومن ثمّ فالصلح الممكن بين المخلصين من ممثلي حركة الإصلاح والنهضة في الحزب الدّستوري وممثليها في حركة النهضة هو تحقيق التّآلف بين هاتين الحركتين بعد أن جرّبتا من حيث تعبيرهما الحالي، الذهاب بخيارهما إلى غايته، فاكتشفتا أنّ كلّاً منهما تنتهي إلى طريق مسدودة عندما لا تعتبر إلّا نصف حقيقة فعل النهوض السّويّ:

فتقدم العاجل السّياسي إلى حدّ نفي الآجل الحضاري ينتهي إلى فقدان الغايات وهو ما حصل للحزب الذي حكمت تونس باسمه منذ أكثر من نصف قرن. وتقدم الآجل الحضاري إلى حدّ نفي العاجل السّياسي ينتهي إلى فقدان الأدوات وهو ما حصل لحركة الصّحوة التي عارضت الحكم خلال نفس الفترة، وإنّ بأسماء مختلفة آخرها حركة النهضة.

فأصبح كلاهما وسيلة للحكم وللمعارضة اللذين باتا حكرًا على من يخون الوطن باستعمال الحزب الدستوري في الحكم وبالتخويف من الحركة الإسلامية في المعارضة: بحيث إنّ التحديثيين المُعادين للهوية حكموا في عهد بن علي بالاستحواذ على الحزب وبسياسة تخفيف المنابع ضدّ النهضة. ولعلّ رمز هاتين الخيانتين هي ما مثله زعيمًا الحزبين اللذان شاركوا في حكومة الغنوشي الأولى والثانية بل وكانا مستعدين للمشاركة في حكومته حتى لو بقي بن علي. وهما لا يزالان على هذا الخيار لأنهما حاليًا يقودان الحرب على النهضة والسعي لقطع ثمرة حلّ الحزب الدستوري: والمعلوم أنّ الحزب الدستوري لم يكن الحكم به، بل كان بالتخويف به. والمعلوم كذلك أنّ حركة النهضة لم تكن المعارضة بها بل كانت بالتخويف منها.

كان ذلك في الحالتين الاستراتيجية الوحيدة عند الفاقدين للوزن السياسي والحضاري في البلاد سواء كانوا تمّن خان قيم اليسار أو تمّن خان قيم اليمين في المشهد السياسي التونسي (ومثله يصح على أمثالهم في المشهد العربي عامّة). وهؤلاء هم من التخب التي غانت قيم اليسار الهادفة إلى تحرير الإنسان اجتماعيًا وقيم اليمين الهادفة إلى تحرير الإنسان سياسيًا (لأنّ من لن يخون هذه القيم لا يختلف اثنان في رفضه لهذه الاستراتيجية وعدم معاداته للنقد من قيم الأمة)، التخب التي تعلم أنّ الشعب لن يرضى بخيانتها هذه القيم المشتركة بين كلّ من يؤمن بأهداف السياسة النبيلة وهو لا يقبل بخياراتها السياسية والحضارية فاستندت إلى الاستعمار لاستمداد القوة المادية وإلى هذين الغطاءين لاستمداد القوة الرمزية.

الصلح بين الوجهين ضرورة تاريخية

لما كان من الممتع أن يحكم شعب بالمغالطة الدائمة أو بقيم منافية لقيمه، وكان لا بدّ أن يدرك الخلل من نخبه أنّ كلّ هُضة حقيقية ينبغي لها أن تتجاوز سطح هذين البعدين في الفعل التاريخي، فإنّ الخلاف الناتج عن المقابلة بين العاجل السياسي والاقتصادي من جهة أولى والأجل التربوي والثقافي من جهة ثانية ينبغي تخطيه من أجل التناسق بين بعديّ الفاعلية المادّية والرمزية لكيان الأمة من أجل التآلف الشارط لعنفوان فاعليتها التاريخية: فذلك هو شرط تحقيق أهداف الثورة

بصورة سلمية توفيراً لشرطي الرضا والقبول للمُعتين عن الصّراع الدّموي وهو ما بدأت به سلسلة مقالاتي حول الثورة. لكن دهاء الأحزاب التي لا وزن لها يُذكر استعملوا كلّ الوسائل الممكنة للوقية بين هذين البعدين حفاظاً على الحرب التي لم تتوقّف بين التعبيرين السّياسي والحضاري لحركة الإصلاح.

فحين البين أنّ العلاقة بين هذين الوجهين من البناء الحضاري في كلّ النهضات هو المحدّد الأوّل للاستراتيجيات الحزبية في نفس الإطار الحضاري والقيمي. وهو معيار استراتيجية الكفاح قبل أن يتحوّل إلى خيارين متضادين بسبب دهاء المستعمر الذي وضع استراتيجية مُعادية لطرفي المعادلة الوطنيّة وموطّدة للعداء بينهما وضِعاً يمكنه من انتخاب مَنْ يساعده من التّحزب المنتسبة إليهما على الاستعاضة بالاستعمار غير المباشر عن الاستعمار المباشر فيحقّق أهدافه بوساطة أبناء البلد وتحت شعارات التحرير نفسها.

فكان من الطبيعي ألاّ يُعرض الخلاف على حقيقته بوصفه خلاف استراتيجيّتين في التحرير من منطلق تصوّرين مختلفين لمفهوم التحرّر التام. كان الدّهاء السّياسي يقتضي أن يُعرض من يقدّم العاجل على الآجل في استراتيجية التحرير الخلاف بوصفه مجرد اختلاف بين منهجيتين في التعاطي السّياسي مع الاستعمار وليس كما هو في حقيقته: خلافاً بين من يريد تحرير تونس من التبعية بكلّ أبعادها وخاصّةً بعديها الرمزيين أي التّربية والثقافة اللتين تحدّدان الاستراتيجيتين السّياسية والاقتصادية بوصفهما أداتيّ التحرّر التربوي والثقافي.

القوتان القادرتان على تحقيق شروط السلم المدنيّة:

فأمّا القوّة الأولى فقد كانت الترجمة السّياسية لحركة الإصلاح، ترجمة فقدت بالتدرّج بعدها الحضاري لانتقالها من منطق السياسة السّوية إلى منطق السياسة السّياسوية الباحثة عن النجاح السريع بالخلف مع خطط الاستعمار الذي تدّعي مقاومته وباستعمال التّحزب العميلة التي ترى التّحديث مشروطاً بالحرب على هويّة الأُمّة وقيمها الخالدة. فهي قد كانت حركة يُحكّم باسمها وبأدبياتها، أعني الحزب الحرّ الدستوري. لكنها لم تكن تحكّم إذ أنّ قادتها حكموا بمن اختاروه لمساعدتهم على الاستبداد بأمرها حليفاً يزيّن صورته لدى سادته: الخلف مع مَنْ جاء إلى

الحزب من الاتحاد العام التونسي للشغل أو من جاءه من اليسار المرتد عن قيم اليسار.

كلّنا يعلم أنّ الحكم لم يكن أبداً مرضياً لقاعدة هذه القوة رغم دور أدبياتها وقاعدتها الشعبية في تحرير تونس. فمن استبدّ بالحزب كان دائماً ذا دهاء سياسي واعتماد على المستعمر ما يمكنه من إيهام القاعدة الدستورية بأنها قاعدة حكمه رغم أنه يضعه بيد غيرها من التخب المستعلة لمقاومة القوة الثانية التي تمثل بداية الحزب باعتباره تعبيرة سياسية عن حركة الإصلاح ومن ثم لتوطيد الاستعمار غير المباشر في السياسة والتربية والاقتصاد والثقافة. أمّا القوة الثانية فقد كانت الترجمة الحضارية لحركة الإصلاح أعني الحركة الإسلامية المعبّرة عن الهوية العربية الإسلامية بصورة لم تتخذ الشكل الحزبي. وقد كانت حركة يُعارض باسمها دون أن تكون قيادة المعارضة بيدها رغم دورها في تحرير تونس كذلك على الأقل بصورة الحفاظ على مقومات الهوية. وذلك لأنّ من استبدّ بالمعارضة كان ذا دهاء يستفيد من زخمها الشعبي ويوجّهه إلى مبتغاه اللاشعبي.

ولعلّ آخر هذه المحاولات ما نراه من تحويل الثورة التي هي بالأساس حركة شعبية نبعث من أعماق أعماق الوطن، أعني جهاته المقاومة للاستلاب والسّاعية إلى التحرّر من التبعية بكلّ أصنافها السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية في رقعة الوطن عامّة وفي محيط كلّ المدن الكبرى أحيائها الشعبية التي لم يفسدها التحضّر الزائف للخالطين بين الإبداع الحضاري المستقلّ والتبعية في تشكيلات العيش المترّفة بالعيش على الديون والمضاربات التي يُباع فيها مستقبل البلاد ليستمتع أرخص العباد. ولعلّ أفضل مثال لعبة من تصوّر نفسه بعد جالساً على كرسيّ الرئاسة بمجرد المشاركة في حكومة الفضلات الثلاث فصار يعتبر الحركة الإسلامية عدوّه الأوّل لعلمه بأنّ "دكانه" أصبحت خاوية على عروشها بمجرد أن حصلت الحركتان الإسلامية والقومية على الوجود السياسي القانوني.

شروط استئناف الإصلاح أو التحديث الأصيل

وشرط هذا التلاحم هو أن تستردّ كلتا القوتين ما سلب من دورها خلال توظيف نخبها أو لاهما لتكون أداة حكم يخون قيم قاعدة الحزب، والثانية لتكون أداة

معارضة للتخويف بالإسلام وقيمه، ومن ثم لطلب العون من الغرب على الحركات الإسلامية التي صارت فزاعة يخوفون بها الغرب والتخب التابعة له في مجالات السياسة والاقتصاد والتربية والثقافة التي عمها الفساد وصارت معادية لمصالح البلاد: فلا بدّ للتعبيرة السياسية عن حركة الإصلاح من أن تستردّ غايتها الحضارية. ولا بدّ للتعبيرة الحضارية عن حركة الإصلاح أن تستردّ وسيلتها السياسيّة.

وعندئذٍ، ستصبح الحركتان قادرتين على التداول على الحكم والمعارضة أو للتحالف من أجل قيادة الحكم أو المعارضة بصورة سليمة لكونهما حائزتين عند غالبية الشعب شرط كلّ حياةٍ مدنيّة سليمة، أعني الرضا والقبول المشروط بالصالح بين العمق والسطح في الحالتين. والحزب الذي حكم مرّ بمرحلتين متقدّمتين على الوصول إلى ثمرة حركة التحرّر من الاستعمار إحداها حركة الحزب الدستوري بمراحله الثلاث: الأولى أعني ما قبل بورقيبة، وما قبل بن يوسف، وما قبل بن علي. وعندئذٍ كذلك تعود الحركات المتطرّفة التي تستعمل الأصالة أو الحداثة استعمالاً سياسياً يفرط في مصالح الأمة العاجلة والآجلة من أجل غموض يهمل المستقبل عند الأوّلين وغموض يهمل الماضي عند الثّانين بدلاً من أن يكون التّأصيل سعيّاً للإحياء المبدع بتحديث قيم الأصالة والتّحديث سعيّاً للتّحذير المبدع بتأصيل لقيم الحداثة. وعندما يفهم متطرّفو العلمانية والأصوليّة أنّ الحياة المدنيّة لا تكون سليمةً إلّا بما ينال الرضا والقبول من القيم فسيفتنعون بأنّ الأمة لا يحكمها إلّا من توفّر فيه شرط الصّالح بين: التحديث الأصيل الذي لا يمثّله إلّا من كان جامعاً بين العناية بشرط تنمية قيام الأمة والعناية بمنابعها. والأصالة الحديثة التي لا يمثّلها إلّا من كان جامعاً بين العناية بمنابع الأمة وشروط تنميتها المستدامة.

ولعلّهم عندئذٍ، يدركون أنه عليهم التخلّص من الحلم بما توهموه من إمكانية الإبقاء على ما أمّتهم به العهد السابق من وزنٍ كاذب لم يبق لهم بعد الثورة أدنى شروطه: أعني الحاجة إليهم لتزيين النظام في الغرب ولتخويف العالم الغربي من الإسلام والنهوض المستقلّ. سيدركون أنّ وزنهم الهامشي وحمق مناوئهم هي حقيقتهم الوحيدة. ذلك أنّه من الحمق تصوّر المخلصين من الحزب الدستوري سيختارون التحالف مع هؤلاء المناورين ظناً أنّهم يجهلون هامشيتهم وعدم قبولهم

الشعبي واستبدادهم خلال حكم بن علي إلى حدّ حرم حلّ شباب الحزب المحكوم باسمه من كلّ طموح سياسي مشروع، ومن ثمّ فهم سيقبلونهم ويتعدون عنهم مهّما غايلوهم حتّى من باب المصلحة الانتخابية الآتية. كما أنّه من الحق السياسي عدم الاستفادة من الوزن القليل بتعديل المضمون السياسي للبرنامج للحصول على الرّضا والقبول من القاعدة الشعبية بفضل الصّلع مع قيمها الأصيلة. وعندئذ، يمكن أن يتخلّصوا من أوهامهم الماضية فيندرجوا في حياة سياسية سوّية يقلّ فيها دور المناورات الضيّقة المضخّي أصحابها بالمصلحة العليا للوطن من أجل مصالحهم الحقيرة ونظراتهم القصيرة.

حينها يمكن أن يصبحوا جزءاً مقوّماً من المشهد السياسي العام ممثّلين للحلم بالمطلقات العلمانية والأصولية التي هي أوهام لا وجود لها في تاريخ البشر لا في الماضي ولا في الحاضر. حينها لن تبقى جماعتين تنقّصان مناخ المشهد السياسي والثقافي بمناوراهما التي لا تخدم إلّا أعداء الثورة:

فالإسلامي الأصولي الذي صنّعه المخابرات الأجنبية أو المحليّة لمحاربة صورة الأصالة المبدعة، والعلماني اليعقوبي الذي صنّعه الأيديولوجيا الأجنبية أو المحليّة لمحاربة صورة الحداثة المبدعة، كلاهما يخارب بتطرّفه وحمقه ما يتكلّم باسمه، ومن ثمّ فهو عدوّ ما يدّعي تمثيله وعدوّ للأمة والإنسانية المحتاجتين دائماً إلى الأصالة والحداثة المتصالحتين تصالح بعدّي التاريخ، ماضيه وحاضره في إبداع مستقبله، فهماً لحديث الأجداد وحلماً بحدث الأحفاد.

مستقبل تونس بات في مهبّ الريح

تصوّر أصحاب الثورة المضادة أنهم قد أمّوا الحبكة فحذلوا الجبائل التي ستعيد التاريخ إلى الوراء. سيطروا على السلطات جميعاً تشريعياً وتنفيذياً وقضائياً فضلاً عن أدوات ذلك كله، أعني الإعلام والأمن والمال والسلاح والمؤسسات التي تجمل بأسماء أصدقاء:

فتسمّى أدوات الثورة المضادة هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري.

ولعلّ حملات جمع الوثائق لحرقها لا تحمل إلّا تجمّلاً اسم لجنة تقصّي الحقائق. وقد لا تكون لجنة المحاسبة عن الفساد سليل الاستبداد إلّا لجنة حماية القناصة وتسمّى العودة إلى بطش الأجهزة وتدير المكائد للمواطنين حتى يسهل قمعهم هيئة الدولة.

ويسمّى الابتزاز الاقتصادي والاجتماعي والأمني حكمة سياسية في حين أنه الأداة الوحيدة لتوطيد الاستبداد بترقية نخب الفساد والتسلّط على رقاب العباد.

لذلك فالوضع يبدو لي أكثر حراجه من وضع الثورة الليبية رغم ما يبدو من هدوء لعلّه أشبه بالنار الكامنة تحت رماد السّكوت المخيف أمام ما يجري. ذلك أنّ ثوار ليبيا على الأقلّ لم يفقدوا كلّ شيء من ثورهم التي ما زال بأيديهم زمامها وأعداؤهم ما زالوا يحاولون عزّهم عن أداء دورهم في التحقيق الدّائي لأهداف ثورهم مدّعين أنهم سيقومون بذلك بدلاً منهم. والعلّة هي حمق نخب "الاستبليشمنت" في الحكم والمعارضة على حدّ سواء، تلك النخب الموجودة بالفعل أو الموجود بالقوّة لطموحها في الانتساب إليه وذلك في المجال السّياسي (نخب الأحزاب التي تكاثرت تكاثر الجراد الآتي على الأخضر واليابس) والاجتماعي (الاجتمع المدني الذي ليس لجلّه من الاجتماع والمدنيّة إلّا الجلوس في المقاهي للتنايز بالألقاب وصرّف بقايا العمولات التي يقدّمها النظام أو موظّفهم من القوى الاستعمارية).

نسيت التخب أن ظرف الثورة لا يمكن أن يُحوّل ببساطة إلى مجرد فرصة للتموقع في "الاستبمليشمنت" وعدم المبالاة المطلقة بعلاج الأمراض التي أدت إلى الثورة بل والتستّر على حاملي جرائم الفساد والاستبداد من بقايا النظام وكلّ من تواطأ معهم من هذه التخب التي نراها اليوم تجازى بدلاً من الثوار فيرقى أكثرها فساداً وإفساداً لكلّ المؤسسات التي سلّطوا عليها بفضل ما قدّموه من خدمة للمافيا التي حوّلت البلاد إلى مزرعة فصارت تمدح بالمناسبات وبغير المناسبات بفاضل الأخلاق ورفيعها رغم علم الجميع بأنّها النموذج الأثمّ لشنيعها.

إذن، فحراجه الوضع لا تنتج ثمّا يترتب عادةً على حصول الثورات فحسب، بل بسبب ما كان عليه الوضع السّياسي والاقتصادي والتربوي والثقافي من تردّد جعل تونس مدينةً وتابعةً إلى الأدقان وهو الوضع الذي ثار الشّباب على انخرام نظامه ومنظومته. لكنّ المستفيدين منه صاروا يحملون شباب الثورة -كلّما طالب بأدنى مطالبه التي ثار من أجلها- كلّ ما ينجرّ عن هشاشة الوضع وتبعيّة رادّين إيّاه إلى ما ينجرّ عن سعي الشّباب إلى الذّهاب بالثورة إلى غاياتها التي قامت من أجلها أو على الأقلّ منع مكافأة من ينبغي أن يعاقب ومنع معاقبة من ينبغي أن يجازى.

وبين كذلك أنّ الشّباب الذي قام بالثورة لم يجد له سنداً ثمّن كان على أهبة الوصول إلى التعامل مع النظام المستبدّ والفساد إذا مكّنه من سهم يرضيه من ثمرات الاستبداد والفساد. لم يكن المشكل الاستبداد والفساد عندهم بل كان المقدار الذي يرضيهم، أعني أغلبيّة من يُحسب على المعارضة والمجتمع المدني والانتقاد العامّ التونسي للشغل. فكلّ هؤلاء تقاسموا كراسي الحكومة والوظائف السّامية بعد الثورة بل وسنام الكلّ، أعني هيئة تحقيق أهداف ضديد الثورة باسم ضدّ كما هو بينّ من تكرينتها التي لم يدخلها إلّا من لم يساهم في الثورة حتى مثقال ذرّة، بل إنّ الكثير ثمّن دخلوها من أعدائها الصّرحاء.

ليس هذا ما يزعجني. ما يزعجني هو أنّ ما تحوّلت منه من اليوم الأوّل هو ما يزداد احتمالاً يوماً بعد يوم مهمّا اطمأنّا لوداعة التونسي والشّباب. فهذه الألاعيب التي جعلت كلّ أعداء الثورة وكلّ خدام النظام السابق بالفعل أو بالقوّة خلال مساومته وإبقاء شعرة معاوية معه من أجل تنفيل سهمه من الحلّول التي

كانت في طريقها إلى التحقيق مباشرةً قبيل سقوط الدكتاتور ستؤدي بالكثير من الشباب إلى حلول اليأس التي لن تكون هذه المرة انتحاراً شخصياً احترافاً، بل هي ستكون ما ترمز إليه عبارة: عليّ وعلى أعدائي.

ذلك أن ما يجري يجعل عروق أيّ إنسان له ذرة من شرف وكرامة حتى لو كان بوداعة الحمل تغلي غليان "الكوكوت" التي قد تنفجر فتفجر معها كل آمال الثورة وكل مستقبل تونس. فيكون أدعياء المناورة السياسية والحكمة والثورة في تنفيذ شروط الاطمئنان إلى القيادات سبباً في تفجير الوضع: فبدلاً من الحساب السريع للقتلة واللصوص وخدم النظام السابق على الأقلّ بالإبعاد عن الأنظار والاستبعاد عن الفعل المباشر في الحياة العامة، نرى عجائز الحكم يتفنون في السخرية من عقول الناس فيرفعون أعوان النظام السابق ويولونهم أعلى المراتب في التربية والثقافة والاقتصاد والسياسة. لكأنهم بذلك يهزؤون بكل القيم ويتحدّون الضحايا وأقرباءهم وأصدقاءهم. ولكأن النية هي تكرار ما حصل مع "الفلاقة". لكن ذلك لم يعد ممكناً حسب رأيي:

فأولاً لن تأتي فرنسا لمساعدة نوّامها في تصفية كلّ شباب تونس الشاثر كما تمت تصفية الفلاقة سابقاً. وثانياً لأنّ ثوار اليوم ليسوا كفلاقة أمس عدداً وعدةً فكريةً وثقافةً سياسيةً وتاريخيةً. فهم ليسوا أمّين يسهل اللعب بعقولهم ومطالباتهم بنزع سلاحهم وتسليمه لفرنسا حتى يستبدّ بالأمر من ظنّوه في خدمة العباد والبلاد، فإذا به يستخدم العباد ويرهن البلاد. إنّ الشباب الذي يجد نفسه عاري الظّهر من بقايا النظام ومن بقايا المعارضة وخاصةً من النخب المتربّصة بالفرص لكي تسود طحالب الثقافة فتستبدّ بوظائف الدولة وموارد المجتمع، بمجرّد ما قدّمته من عمالة في العهد السابق ومزيجي أفعاله في الرأيين العامّين الداخلي والخارجي. وانتهازيو السياسة، يبيعون كلّ شيء لثلاث مئتين من رفاهيتهم ذرة لينقلبوا بين عشية وضحاها من مادحين لمستبدّ أمس إلى مستبدّ اليوم الذي هو من بقايا نظام أوهمونا بأنه قد باد في حين أنّ منطقته هو الذي ساد.

خوفي أن يدفع اليأس شباب الثورة إلى ما لا تُحمد عقباه خاصةً والمحيط من حولنا عربياً كان أو دولياً لا يريد لنا الاستقرار لتحقيق أهداف الثورة. ولا يمكن لحجة الاستقرار كذلك أن تكون أداة الإبقاء على الوضع السابق الذي تجاوزته

عجائز النظام ونخبه إلى ما هو أسوأ منه: لأنّ النظام السابق على الأقلّ كان معلوم الطويّة والنّيّة ولم يكن يدّعي أنه يحمي الثورة أو يحقّق أهدافها. إنّي لأرى سحبا تتجمّع معلنةً عن بداية الزوايع التي قد تصبح تسونامي لا يُقَي ولا يذر. فحذارٍ من غضب الشّباب. وحذارٍ من نفاذ صبره. لن يرضى بمتواليّة القصبات. ولا بمحملات الكلاب بنوعها. لن يكتفي دائماً بعرض صدره للرّصاص. ومثلما سبق لي أن أعلنت فإنّ سلوك عجائز الحكم وانتهازية المعارضة بكلّ أطرافها التي قبلت هيئة العمابة -الأولون يتصرّفهم الأرعن في دواليب الدولة ومن بعدهم بتركهم ظهور الشّباب عارية- إنّ هذا السلوك يبدو لي بصدد تعبيد الطريق لأقصى درجات التطرّف وخاصّة للقاعدة التي يهتمّها أن يحترق الأخضر واليابس في كلّ دار الإسلام حتى يسهل ابتلاعها من قبل العماليق المحيطة بها. وحينئذٍ، فسيكون من يدّعون المحافظة على النظام قد أعدّوا الوطن للصّوملة والأفغنة فيضيع مستقبل تونس الذي يحاول الثّوار البلوغ به إلى أسمى المراتب لكنهم يرون أنّ أصحاب الرّدة اللّيمة يريدونهم أن يقبلوا منهم بقاءها في أديانها.

حكم التاريخ لا يرحم

كيف للمرء ألا يستفزّه ما يحدث خاصّة إذا قارن بين الاستراتيجيتين اللتين يتوخّاهما صفّا الثورة، من لها ومن عليها، وقابل بين إقدام الثاني وإدبار الأوّل بعد الجولتين الأوليين من المناورات الداخلية والخارجية ضدها. وإذا وصلنا ذلك بتطوّر الأمور في الجارة ليبيا تبيّن لنا بصورة مهولة ما كنّا نحدسه أنّ الأنظمة العربية ليس لها من أصل في النهاية إلّا ما اعترف به القذافي خلال تهريج المحتضر وبأوضح عبارة تؤكد ضرورة الانزعاج، بل والفجعة التي نحلّ بشعوبنا. فما تقدّم على القذافي عند سابقه بن علي ومبارك من قليل العبارة وكثير الإشارة بافتعال الفوضى وأتهام الإسلاميين لتخويف الغرب والمثغرين لم يكن كافياً بل هو أفرط فيهما إلى حدّ البهلوانية وفضح استراتيجية أعداء الثورة، فأشار بالمقابل إلى ما يبدو مبرراً للحذر والتردّد في سلوك القوى الوطنية في بلادنا: فحرّاس حدود الغرب ورعاة مصالحه لهم بالمرصاد.

نظّم صفّ أعداء الثورة -مباشرة بعد امتصاص صدمة الثورة المفاجئة- وبالتنسيق مع موجهيهم -تمن يرفعون مصالح مستعمراتهم لوجه الله ومن منطلق حسّهم الإنساني- فبنوا استراتيجيتهم على منطق الخداع والحيلة، وصاروا يزايدون على الجميع في الحرص على مصالح الشعب وحماية الثورة ورعاية الثوّار وتحقيق أهدافها، بل وفي التمسك بمرجعياتها الدنيّة والتراثية خلال عمليّة لم تكتفِ بتنظيف القصبّة من ممثلي الثورة بل هي حرصت على تنظيف الحكومة منهم لإراحتهم بعد التعب وحتى لا تشغلهم بالمساهمة في تسيير الدولة. فهي الآن في يد أئينة بدليل أنّها عادت إلى منطق الحزب الواحد حتى وإن لم يعد الدستوري بل اللادستوري وخاصّة من المعادين لأوّل فصول الدستور.

فسبحان الله مقلّب القلوب إذ يغيّر الجواهر فيبدّل الأحوال: صار شهود الزور الذين "زرتوا" من مسؤولية رجال الدولة حين عزت الرجال حماة ورعاة للثورة التي زلزلت نظامهم الذي يسعون إلى استعادته بأشكال ترمز إليها الخياطة للشعب

"سولون سي جوست موزير". عجبني فقد بات القرآن الكريم مرجع الجميع من رئيس الحكومة إلى وزيره للداخلية الذي يبدو لي غير دارٍ بالدواخل بما قد يشفع لبراءته ونقاوة سريرته.

أما صفُّ أصدقاء الثورة فإنَّ المتسبين إليه بنوا تقاعسهم البين على وهم الاعتقاد بأنَّ الأهداف قد تحققت توهمًا منهم أنَّ البلاد أوصلتها الثورة إلى خطِّ اللارجعة، لكنَّ تشكيلات الخطاب والإجراءات تكفي حتى يركنوا إلى الاستسلام للوعود. والمعلوم أنَّ حذر الإسلاميين والليبراليين الصادقين وسعيهما إلى تحييد الغرب والمتفرّجين بطمأنتهم على مصالحه لا يكفيان لتبرير سلوكهم الغريب في هذه اللحظة الحرجة التي قد تفوت فيها فرصة تحرير تونس من التبعية: معيار صدق الليبرالي الإسلامي عندي هو مقدار سعيهم لتحرير تونس من أكبر أدوائها أعني علّة هشاشتها التي هي التبعية الاقتصادية والثقافية للقوة الاستعمارية السابقة. والفرصة الوحيدة لتحقيق هذا التحرير هي هذه الثورة. فإذا فشلت، فإنَّ التبعية التي وصلت إلى الحدِّ البنيوي لن يستطيع أحد فكّها إلّا بإعادة تونس إلى ما كانت عليه ما قبل الاستعمار أعني مثل الصومال الحالية.

ينبغي أن يعلموا أنه لا فائدة من المهادنة في المبادئ وأنَّ الفرص التاريخية لا تتكرّر، لأنّها من السّوانح التي يمثّل التفريط في الاستفادة منها جريمة في حقِّ الوطن لا يغفرها التاريخ. وليعلموا أنَّ الغرب والمتفرّجين لن يطمئنّوا أبدًا مهمّا تنازلنا لهم وهم لن يتفاعلوا بإيجابية مع الوضعية ما لم يغلبوا على أمرهم فلم يجلبوا محيصًا من التعامل مع الأمر الواقع المتمثّل في أنَّ الشعب التونسي قرّر بصورة هائيّة تقرير مصيره السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي بصورة تحرّره من الهشاشة التي تجعل أمثال ساركوزي "يتفرنس" علينا فيقفي حتى في شعائرنا، ليس في فرنسا وحدها بل في مستقبل تونس وحتى مصر. ألم تروا إلى جوبي وهو يُشيد بحكمة المصريين، حكمتهم المتمثّلة في عدم المساس بمصالح الغرب وخاصةً مصالح إسرائيل قاصدًا ضرورة إبعاد الإسلاميين عن المشاركة في حكم مصر حتى لو كان إسلامهم من جنس إسلام النّظام التركي الحالي الذي لا يسمح له بدخول أوروبا.

كما أنَّ اليسار الصّادق والقوميين ينبغي ألاّ يتصوّروا ما يلوح به إطماعًا لهم من البعض ممّن لم يبق لهم من اليسار والقومية إلّا اللّون الباهت فيظنّوا أنّهم يمكن أن

يفتحوا لهم الباب في ما يحاك (والكلمة ليست لي بل هي من مثال تارزي خروتشاف). فشرط من يختارونه هو خيانة قيم اليسار والقومية الحقيقية، قيمهما التي لا تختلف كثيراً عن قيم الإسلاميين والليبراليين ما صدقوا تونس ومستقبلها الحرّ. والمعلوم أنّ الجميع قد تعلّم خلال التجارب التي مرّت بها تونس في نصف القرن الماضي أنّ حكمها بصورة سلمية ممتنع من دون حلولٍ وسطى تساهم فيها أطرافه السياسيّة الأربعة، أعني القومي والإسلامي والليبرالي واليساري الصّادقين والموجودين في كلّ الأحزاب لأنّ القلّة من هذه الألوان الأربعة هي التي تُعتبر من أعداء الثورة: أعني العدل والديمقراطية الحقيقية (التي يكون فيها الشعب حرّاً لا الأوليغارشية المتكرّرة بلبوس الديمقراطية والمقصورة على ما أمّره الحيف الذي ولد الطبقية المشطّة في تونس إذ تحوّلت حلّ جهاتها إلى مستعمرات للقليل منها حيث المتّاحة والمطارات والمعامل وحتى المترو الخفيف والثقيل) والإيمان بالقيم السّامية التي هي قيم كونيّة بنوعها. ولا يهمّ أن يكون اليساري يقصرها على الإيمان بالقيم التي تراعي مصالح الإنسان الدنيوية دون سواها وكان الإسلامي يوسّعها فيضيف إليها القيم التي تراعي مصالحه الأخروية. فالهمم في الحالتين أنّ الدولة لم تبق بمجرد آلة همّها القانون الخارجي الخالي من الوازع الباطني بحيث تصبح في حاجة إلى البوليس السياسي الذي ليس من جنس ما يخدم القانون بل من جنس ما يستخدمه. استسلم طيفُ أصدقاء الثورة بيسرٍ للوضع. واستسلامهم يمكن أن يكون مبرّره في أفضل الحالات الخوف على الثورة من آثار هشاشة الدولة والاقتصاد وبعض تجاوزات الفعل الثوري الذي لا يخلو من فوضى آثارها التي من أهمّ نتائجها الوخيمة قلبُ أعدائها الشعب على الثورة، بعد أن يجوعوه أكثر ممّا فعلوا إلى حدّ الآن حتى "يشعّف" فلا يتنمّر على أسياده فيوسّخ القصبه ناهيك عن توسيع الحكومة. لكن هذا الخوف المشروع لا يمكن أن يكفي مبرّراً لأنّ علاجه ليس الاستسلام بل أخذ المبادرة وحفظ النظام وتحرير أداة الدولة ممّن يسعون إلى ذلك في كلّ الحالات: أي إنّ الفوضى والهشاشة هما أداتا أعداء الثورة في كلّ الحالات سواء استسلم أصدقاء الثورة أو لم يستسلموا.

أما الاطمئنان إلى استراتيجيّة "إنّ عدم عدلنا" فهو فاقدٌ لكلّ فاعليّة. فالحيويّة الثورية إذا محدّت يكون من العسير إحياؤها من جديد، فضلاً عن أنّ طرق الحديد

يكون في أفضل حالاته وهو ما زال حامياً. ثم إنَّ الصنفَ الثاني ليس نائماً على صدغيه، فهو قد عبّر عن نواياه بصنفين من الأفعال لا يغفل عن إدراكهما أقلَّ الناس درايةً بدهاء أعداء الثورة في الدّاخل والخارج: فأما الصنفُ الأوّل من الأفعال فيخصّ الأفعال التي لا يحقّ القيام بها إلّا لمن يستند إلى الشرعيّة الثورية. فهي الوحيدة التي تجعل إلغاء القوانين السابقة للثورة أمراً مفهوماً ومشروعاً. لكن أصحاب الثورة المضادة يتوسّلونها بدعوى الدفاع عن الثورة وبحقيقة السعي لتحقيق أهداف الثورة المضادة:

1 - فأفعال رئيس الدولة المؤقت كلها غير شرعية لأنها تجري خارج البند 57

من الدستور وتعمل ضمناً بالفصل 28 منه في حين أنّ ذلك ممتنع نصّاً. ومن ثمّ فضمير أفعاله هو الاستناد غير الشرعي إلى منطق الثورة الذي لا يمكن من تجاوز القانون السابق لها إلّا. من ذلك أنّ الرئيس المؤقت ألغى الدستور الذي جعله حيث هو وادّعى رئيس الحكومة أنّ ذلك يعني إلغاء كلّ المؤسسات الناتجة منه دون أن يدرك أنّ الرئاسة المؤقتة هي بدورها نابعة منه. يدّعي الرئيس لنفسه حقّ حلّ المجلسين وإلغاء الدستور. وكلّ ذلك يتمّ بالمراسيم التي استمدّت حقّ التشريع بها منهما، مع عدم استشارة لجنة حماية الثورة التي هي الوحيدة البديل من المؤسسات الدستورية في كلّ ثورة لأنها تستند إلى الشرعيّة الثورية المغنية عن النصوص السابقة.

2 - وأفعال رئيس الحكومة المؤقت كلها غير قانونية، أولاً لأنها بتكليف من

رئيس دولة مؤقت هذا وصف أفعاله. وثانياً لأنه يتصرّف بعنجهية و"ضمار" لا يمتّان عن احترام الشعب، فضلاً عن صيانة الثورة وتقدير الثّوار حقّ قدرهم حتى في اختيار عبارته والإجراءات التي يبادر بها وفضلاً عن تعيين وزراء كلّهم من لون واحد هو اللون الذي يذكره بأيامه الخوالي. فليس في حكومته أدنى حضور لمن يمثّل الثورة الذين وصفهم بما ضربه من أمثال: إذن، فالتارزي هو الذي رمى خروتشاف في سبيلها هذه المرة.

أما الصنفُ الثاني فهو الممارسات التي تؤكد صحّة هذا الفهم والتي هي في كلّ الأحوال ممارسات لا يحقّ لمن يدّعي الكلام عن الديمقراطية والشفافية والصدق

في القول والإخلاص في العمل أن يُقدّم عليها حتى لو صدّقنا حقاً أنه يقوم بذلك بسبب الظرف غير العادي وإكمالاً لرسالته السياسية من المهد إلى اللحد.

1 - فشعار الشفافية والصدق في القول لا يمكن أن يناسب مجافة الحقيقة

المفضوحة. ذلك أنه لا يمكن أن نصدق "صدقاً في القول وشفافية" نحاول إقناعنا بأنّ البوليس السياسي -الذي كان وزير الداخلية يجهل إلى أي إدارة ينتسب بسبب تشعبه وعديده وتخلله لكل الإدارات في الداخلية وفي غيرها من الوزارات- صار نفيره لا يتجاوز الماتين بل صارت أفعاله بريئة بمقتضى القانون وحتى بـ "أمر الله بطاعة أولي الأمر"، لكان من أمرهم كان حقاً من أولي الأمر بالمعنى القرآني: أي إن بوليس بن علي يطيعون الله والرسول ويطيعون من يطيعهما (بن علي وزبانيته).

وطبعاً فلا أحد تصل به الغفلة السياسية إلى حد الاعتقاد بأن الدولة يمكن أن تقبل بأن تكون عمياء فتبقى من دون هذه الوظيفة الأساسية في كلّ نظام سياسي. ومن ثم فمن خداع الشعب القول إنّ الدولة قرّرت الاستغناء عنها. البوليس السياسي أو الاستعلامات الداخلية أمرٌ ضروري في كلّ دولة. والمشكل ليس وجوده بل تحوّله إلى أداة جهنمية تعلق على القانون والأخلاق فتصبح في خدمة من استبدّ بأجهزة الدولة سواء كان حزباً أو أسرة أو كليهما: أمّا إذا كان القضاء مستقلاً وكانت هذه المؤسسة خاضعة للقانون فهي أمر ليس منه بدّ لكونها حينئذ تخدم الدولة والشعب ولا تستخدمهما.

2 - وشعار الإخلاص في العمل وخدمة الأمة بكل أطرافها لا يمكن أن

يناسب تحويل تصريف الشؤون العادية إلى الاستحواذ على محددات المستقبل كلّها وجعلها بيد لوني واحد هو عينه اللون الذي عيّن مباشرة بعد مهزلة الفصل 56 بحجة أنّها تستمدّ شرعيّتها من مرسوم أسسها قبل حكم القضاء بإيقاف نشاط إحداهما.

وهذه اللّحان لا تقتصر على "إنقاذ الماضي" بما قد يحصل له لو أنّ الأمر كان بيد القضاء، بل هي خاصّة تعدّ للمستقبل لتحوّل دون تجاوز ما يريده السّاعون

لتحقيق أهداف الثورة المضادة: وكلتا اللحتين أصبحت خارج النقاش لكون الوزير الأول تبناها وجعلها "الفاثق الناطق" في كل ما سيؤول إليه أمر محاكمة الماضي وإعداد المستقبل وخاصةً المجلة الانتخابية والدستور الذي بدأ تحديد أهم بنوده بالحركة الاستفزازية التي يقودها علمانيّو هذا الزمان في نواحي التّخب المستلبّة (ندوة التحديد وما دار فيها من كلام يُثبت أنّ الجماعة التي تسكرها زبيبة فتحصّرم وهي زبيب في الفكر الفلسفي لتختيرنا بين كاريكاتور الحداثة وكاريكاتور الأصالة). والأمر نفسه حصل للجنة الثالثة: فالمحاسبة على ما حصل في أيام الثورة لم تعد واردة لأنّ من قام بذلك مات أو هو يحتضر والبقية "أطاعوا الله والرسول وأولي الأمر منكم". ولما كانوا قد أطاعوا الله والرسول وأولي الأمر فعن مات منهم فينبغي أن يكون تمن نحسبهم أمواتًا وهم أحياء عند ربّهم يرزقون.

والغريب أنّ الرجل الذي يدّعي أنه يتصلّل اليوم من نظام بن علي -ويذكر بأنه خرج من السياسة وتفرّغ لوظيفته، أعني بلغته "زرتا"، المعتكس السياسي في اللحظة التي كانت تونس في أمسّ الحاجة إلى رجال دولة يقاومون الدّاء الذي بدأ يستفحل بعد انتخابات 89 وأظنه قد ترأّس مجلس النّواب في تلك الدورة - لم يجد في سعيه لإحياء البورقيّة بمنطق الكُنتية الذي سيطر على كلامه عن نفسه وعن نظافة يديه - وبالمناسبة فلعلّ صندوق 26 و26 فيه بقية يمكن أن يتبرّع بها لإخراج المخلصين من العهد السابق ومتصوّفته من "القُرْبى" الذي يسكنون فيه أو يساعدهم على دفع الكراء الذي لا بدّ أن يكون زهيدًا لأنّه في أحد الأحواز القصديرية دون شك - لم يجد من استراتيجيةٍ إلّا تلك التي جعلت بن علي يتخلّى عن الصّادقين من نخب الحزب الدستوري ويعتمد على نخب اليسار الانتهازي لحماية الثورة وإصاها إلى برّ الأمان.

الفصل الرابع

مقدمات في السياسات والدساتير

مقدمات في الصوغ الدستوري المناسب للثورة

كلُّ كلام في القانون الدستوري من دون مقدمات تبين الأسس الفلسفية والسند الأنثروبولوجي دليلٌ على نية إخفاء الخيارات الأيديولوجية للمتكلم، إن لم تكن دليلاً على معرفة تقنية ساذجة لم يتجاوز صاحبها الغفلة عن أسس خطابه الذي يدعي له العلمية. وحتى نجنب شباب الثورة الوقوع ضحيةً لمثل هذه المغالطات التي تحصر المسألة الدستورية في فنيات صوغ تفاصيل إجراءاتها القانونية نقدّم، في هذه المحاولة بعون الله، بعض الخطوط العريضة لما نرى أنه ينبغي أن يدور حوله النقاش الدستوري القادم حتى يكون عمل المجلس التأسيسي متحرراً من جيروت المتعالمين من العلمانيين بالمعنى اليعقوبي للكلمة.

فالمعلوم لكل ذي بصر أن مقومات الدساتير ليست بالأمر التحكّمي وأنها لا يمكن أن تتصور بمعزل عن تراث الأمة التي تصوغ دستورها بحرية صوغاً يجعله ينال الرضا والقبول شرطي كل نظام معني عن العنف والاستبداد. كما أن هذه المقومات ليست بالأمر الخالي من الالتزام بفلسفة معينة إذ حتى العلوم الصلبة فضلاً عن العلوم الرخوة تبين الإستمولوجيا الحديثة أنها تتأسس على خيارات فلسفية محدّدة تتمثل حيوتها في تعميق هذه الأسس ونقدها المتواصلين. كما أن مقومات الدساتير من حيث هي دساتير ليست بالأمر الذي تجدد بعد أن لم يكن بإطلاق لكأها خلق من عدم بل هي ملازمة لل عمران البشري والاجتماع الإنساني على الأقل من حيث المضمون الجوهري لمعنى الدستور الناظم للحياة الجماعية في أشكالها السياسية والقانونية.

لكن هذا التلازم بين مقومات الدساتير وال عمران البشري لا يعني أنها ليست متغيرة أو متطورة من حيث الشكل وخاصة من حيث ظهور المضامين الأساسية وانتقالها من الضمنية إلى الصراحة بمقتضى تطوّر الوعي بها والانتقال من الثقافة

الشفوية إلى الثقافة الكتابية. فذلك حاصلٌ لا محالة بالتضايّف مع تغيّر العمران وتطوّره في وجوده وفي الوعي بوجوده. لذلك فالكلام عليها يجمع حتماً بين الفلسفة والتاريخ ممّعاً يكون من منظور أنثروبولوجي يولي لتاريخ الثقافات ما تستحقّه من اهتمام ولا يقتصر على مجرد الميول الشخصية في التقليد والمحاكاة باسم خيارات أيديولوجية لا تراعي خصوصيات الشعوب. وبين أنّ مقومات الدساتير تقبل من حيث ثوابتها النبوية الكلية والمشاركة بين كلّ الأمم التحديد الفلسفي القبلي. لكنها لا تقبل العلم من حيث تغيّرها وتطوّرها إلّا على أساس تعييناتها التاريخية الخاصة بالحضارات حضارةً حضارة. ومن ثمّ فصوغ أيّ دستور ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار هذين الوجهين:

- الثوابت النبوية في الدستور من حيث هو دستور دون تعيين. وهي ثوابت يمكن أن تحددها بصورة شبه قبلية لكون دور التاريخ فيها دوراً ثانوياً.

- ثمّ تعيينات تلك المحدّدات النبوية في تاريخ حضارة من الحضارات وهي تعيينات لا يمكن أن تُعلم قبلياً، بل لا بدّ فيها من رصد المسار التاريخي لكون دور المنطق فيها دوراً ثانوياً.

وإذا انطلقنا من آخر مراحل تطوّر الصّوغ الدستوري في الدساتير الحديثة وجدنا صوغ هذه المقومات قابلاً لتعريف يقبل الحدّ التالي: فهو صوغٌ صريحٌ للنّظم التي تستمدّ تماماً يعتقد قيمًا كُليّةً في عصرنا بمقتضى علمنا لما يناسب كيان الإنسان عامّةً جسده وروحه في وجوده الفردي والجمعي. لكنها تأخذ بعين الاعتبار مراحل نضوجه خاصّةً. وغالباً ما يكون ذلك مشفوعاً بمقدمات تعين هذه العوامل المأخوذة بعين الاعتبار في شكلٍ تلخيصٍ لمناقشات المجلس التأسيسي أو اللّجان المعدّة لمسوّدّة الدستور. وفي كلّ دستور يساهم فقّه القانون نظريته وممارسته ثم أخلاق الأمم بمعنى التقاليد الخلقيّة أو المعروف والمنكر *Sittlichkeit*.

ومن ثمّ فهو صوغٌ يعيّن هذه القيم كما تحدّد بمقتضى مراحل تأنّس الإنسان تأنّسه المتدرّج من خلال تنوّع الثقافات المحقّقة لتلك القيم الكونية. ويمكن أن نقدّم تحليلاً فلسفياً يحدّد نماذج الصّوغ الدستوري من خلال ما حدّد بنية تعينه التاريخي المعلوم أنثروبولوجياً أعني من خلال خضوعه لنموذجين متقابلين الصّورة،

وكلاهما مضاعف على الأقلّ في تراث أمم الشرق الأدنى (مصر وما بين النهرين وفينيقيّا قرطاج) والغرب الأدنى (اليونان وإيطاليا المتلفّة إلى يونان والشرق الأدنى أيّ في الجملة حضارات الأبيض المتوسط جميعاً شرقياً وغربياً من التاريخ القديم إلى الآن):

1 - نموذج التعين في السنّ أو الشرائع العرفيّة التي هي عملية مباشرة وذلك قبل ظهور الدساتير المكتوبة: (وتلك كانت حال الجاهلية عندنا) ولهذا النموذج شكلان:

فالأوّل يكون تاليفاً جمعياً من دون مؤلّف معيّن كالحال في الأدب الشعبي وتُعرف عادةً بشكلها الأسطوري المؤسّس للسنّ. والثاني يكون تاليفاً فرديّاً ينسب فيه التأسيس إلى شخصٍ أو أشخاصٍ معيّنين يعتبرون حكماء وتُنسب إليهم أهمّ السنّ.

2 - نموذج التعين في السنّ أو الشرائع الفلسفيّة (= النواميس) التي هي عملية بتوسط النظرية كالحال في ما آل إليه أمر السنّ في فلسفة الفارابي. ولهذا النموذج شكلان كذلك. لكنهما مقابلان للشكّلين السابقين من حيث الترتيب أعني:

فالأوّل هو التاليف الفردي لمؤلّف معلوم حيث يكون الشارع فيلسوفاً معيّناً (كسولون أو أفلاطون في الشرائع والمعلوم أنّ أرسطو قد جمع هذا الجنس من الدساتير في كتابه عنها وقد عرّبه طه حسين). والثاني هو التاليف الجمعي في العصور الحديثة حيث يكون الشارع جماعةً مشرّعة من جنس المجالس التشريعيّة المنتخبّة.

وفي الحقيقة، فإنّ طبيعة الصّور الدّستوري من حيث هو نظام السنّ التي ينظم بها المجتمع من حيث ممارساته الأساسيّة (وهي كما وصفها ابن خلدون قابلة للردّ إلى أنظمة بعدي صورة العمران السياسيّة والتربويّة وبعدي مادّة الاقتصاديّة والثقافيّة) يتقوّم بهذه الأشكال الأربعة الموحدة فيه آثارها حتّى وإنّ كان ذلك بترتيب معكوس لما وصفنا: فكلّ دستور حديث فيه آثار لما كانت عليه الدساتير في البداية. وكلّ دستور قديم فيه ما يوحى بما سيؤول إليه أمر الدساتير في الغاية: أعني المقومات النبويّة المحدّدة للدستور من حيث هو دستور.

فالشكل الغاية عودة إلى الشكل البداية. لكن العودة تجعل ما كان ضمناً يصبح صريحاً: أي إن القوى السياسية المعبرة عن قيم الجماعة والتي تعين المجلس التأسيسي باختيار من تعتبره ممثلاً للحل والعقد في الجماعة أصبحت صريحة الوجود المؤسسي لكنها حتماً هي التي كانت تحدّد المعروف والمنكر قبل أن يصبح ذلك موضوع نصوص مكتوبة تُنسب إلى مؤلفين معيّنين. ودون شك فإن ممثلي الجماعة في التأسيس الدستوري أو ممثلي الحل والعقد في الجماعة يغلب عليهم حتماً التأثير بنظريات فلسفية معينة تكون هي بدورها تجاوزاً نقدياً للصوغ العربي الذي هو أخلاق الجماعة وتقاليدها كما تعينت في منتج حكماؤها الذين لهم القدرة على إدراك السنن الكامنة في تقاليدهم المتماشية مع ما يُرضي الجماعة. لذلك تكون هذه السنن هي ما تقبله الجماعة دون إكراه. فيكون الحكماء هم من يُطاع لمهابته بالمعنى الجليل والجميل للمهابة التي تمثل العقد الضمني للثقة بين الشعب والتخبة الصالحة: ومعنى ذلك أن المقصود بالحل والعقد هو إدراك ما يحقق القبول والرضا بصورة تغني عن الحكم العنيف والفساد أو تحول دونه فيكون ذلك علامة على خروج الجماعة من سلطان تاريخ الإنسان الطبيعي المادي إلى سلطان تاريخه الحضاري والروحي.

لكن هذا النموذج التكويني للصيغ الدستورية شدّ عنه نموذج آخر منبعه الشرق الأدنى كالحال في النموذج التكويني فصار في صدام معه لكونه يدّعي حقاً إلهياً في الحكم. وبذلك صار ما ينسب فيه إلى اللحظة الأسطورية في النموذج التكويني يُنسب إلى لحظة الكتب المنزلة في التجريبتين المعلومتين لنا والمتقدمتين على نزول القرآن (أعني اليهودية والمسيحية لكون التجارب الأخرى التي يقصّها القرآن لم يبق من فعلها التاريخي أثرٌ يقبل الوصف العلمي). لذلك كان الوصل الفلسفي مع هذا النموذج الشاذّ أعسر منه مع النموذج الأول لتعقد العلاقة بين المسارين العقلي والتقلي. وقد أثر هذا النموذج الشاذّ في الفكر الإسلامي شديد التأثير بسبب ما ورثه علم الكلام والتصوّف عامةً وفي صيغتهما الشيعية خاصةً أثر في الحضارة الإسلامية لأن ثقافة اللاهوت المتقدم عليها كانت مسيطرة في الرقعة التي أصبحت أرضاً إسلامية فبرز ذلك عاصفةً في التصوّف وفي التشيع حيث أصبح الحكم جزءاً جوهرياً من العقيدة وصار الحكم من باب الحق الإلهي.

ولما كان تأثير ذلك النموذج الشاذ قوياً وكان عود نظام الحكم في الإسلام طرياً فإن الفقهاء عَمّموه على مؤسسات الدولة الإسلامية فاعتبر الخليفة ظلّ الله (بتأثير من بيزنطة في الدولة الأموية) وخليفته في الأرض (بتأثير من التراث الفارسي في الدولة العباسية). ولما كان التشيع يقول بما يشبه تواصل الوحي في الأئمة فقد اتبنى على هذا القول مؤسسة تنوبه وتحكم باسمه (ولاية الفقيه) وهي أشبه بالكنيسة في النظام الشاذ الذي وصفنا. والمعلوم أنّ ذلك قد مثّل جوهر الخلاف بين الخيارين الشيعي والسني فكان شرارة الحرب الأهلية أو الفتنة الكبرى: الخيار بين مدنية الحكم وخضوعه لرأي الجماعة والبيعة أو ألوهية الحق في الحكم وطابعه السورائي حصراً في آل البيت. لذلك كان أصل حلّ الحروب الأهلية التي مثلت الفتنة الكبرى والتي لم تكن دائرة إلاّ حول الصدام بين هذين الخيارين.

لذلك فالفكر السني كان -على الأقلّ في الواجب ومن حيث المبدأ- متخلصاً من نظرية الحق الإلهي في الحكم وقائلاً باجتهاد الجماعة في النظام الحافظ للمصالح العامة ومن ثمّ فهو ليس جزءاً من العقيدة (انظر ابن خلدون في فصل الكلام من المقدمة والغزالي في فضائح الباطنية وابن تيمية في السياسة الشرعية المستندة إلى نظرية الأمانة والبيعة برقابة مشددة من الأمة بمقتضى فرض العين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر). لكننا لا بد أن نعترف بأنه بخلاف هذا الواجب والمبدأ تحوّل في الواقع إلى تقيضيها فوق في هذا الشنود رغم كون فكره في مدرسته الأساسيتين (الأشعرية والسلفية السويتين) منه براء لاعتبارهما الحكم من المصالح العامة المتروكة لاجتهاد الأمة بخلاف الفكر الشيعي الذي يعتبره من مقومات العقيدة وحقاً إلهياً للأئمة.

المسألة الأولى: التخلص من نظرية الحق الإلهي

لن نطيل الكلام في هذه المسألة التي تعتبر جزءاً رئيساً من الحداثة الغربية لأنّ قصدنا ليس العرض التاريخي بل فهم الفرق بين العلاج اليعقوبي المتطرف المبني على الإرهاب الثوري والعلاج الجرمانى المعتدل المبني على الإصلاح الديني (انظر مقابلات هيجل بين الأمرين). ويكفي أن نعلم أنّ كلّ الكتابات في الفلسفة السياسية التي بدأ بها العصر الكلاسيكي (من هوبس إلى روسو مروراً ببلوك) قد

هدف إلى القطع مع هذا الشذوذ الذي أشرنا إليه والعودة إلى وضع المشكل في إطار فلسفي يعالج قضية الحكم. بمقتضى قوانين الطبيعة ليقدم لها علاجاً يجمع: بين الحق الطبيعي والعقد والقوة ويهدف إلى تحرير الفكر الدستوري من الشذوذ الذي كان الإسلام قد حرّرنا منه في الواجب حتى وإن سقطنا فيه في الواقع. بمقتضى تأثيره في الكلام والتصوّف فكرياً وفي بناء الخلافتين الأموية والعباسية عملياً. لكن الأهم من ذلك كلّ - وهو مبتغانا من الكلام فيه - هو بيان أنّ تخلص الغرب من هذه العلاقة في العصر الكلاسيكي اتخذ شكلين:

الشكل العنيف بل والإرهابي في الفكر اليعقوبي وهذا مفهوم لأن الإصلاح الديني لم يتقدّم في أوروبا الكاثوليكية ومن ثمّ فالظاهرة الشاذة التي أشرنا إليها ظلّت فاعلة. والشكل اللطيف في فكر أوروبا الإصلاحية لأنّ الإصلاح الديني الذي يركّز على دور المؤمن والجماعة والتجذّر في تقاليد الأمم بدلاً من دور السّلطة الدينية المعصومة تقدم فيه على الإصلاح الدستوري ومن ثمّ فالظاهرة الشاذة خفّت مفعولها حتى وإن لم يزل بصورة نهائية.

فعاد الفكر الغربي إلى التمدّج الطبيعي الجامع بين الفلسفي والأسطوري واقترب من الحلّ الإسلامي الذي يكون فيه الدّين نموذج الحكم المثالي ومن ثمّ فهو معين المثل العليا المتفقة مع العقل وليس دستوراً للحكم الواقع. لكن الفكر الغربي تصوّر هذه العودة مشروطةً بجعل الديني مردوداً إلى الأسطوري (وهذا هو جوهر المواقف التي تبنتها فلاسفة المثالية الألمانية. بمن فيهم رجال الدين المرموقون كشلايرماخر). ولما كان الصّوغ الدستوري المستند إلى الأساطير مبدؤه تأليه قوى الطبيعة وكان الصّوغ الفلسفي من جنسه لأنه بناء على قوانين الطبيعة فإنّ العلاقة بين الأسطوري الطّبيعي والفلسفي الطّبيعي يسيّر علاج القضية الدستورية الوضعية وحالت دون وضعها على الأقلّ في بعدها التشريعي وضِعاً يجعلها تتخذ شكل الصّدّام بين تشريعين إلهي وإنساني رغم أنّ الإشكالية ظلّت موجودة كما هو بيّن من كتاب شلنج في الحرية الإنسانية (1809).

ومن المفروض - على الأقلّ في الواجب - ألا يكون المشكل مطروحاً بالنسبة إلى السّنة في الإسلام لأنّها دون حاجة إلى أسطورة الدّين المنزّل كلّ بل هي فهمت القرآن باعتباره فاصلاً بين الحكم في واقعه التاريخي والحكم باعتباره مثالاً أعلى

يعرضه الدين ليحقق شرط التنافس في الخيرات: وتلك هي دلالة إزالة السلطة الكنسية وسلطان رجال الدين معوضاً لهما بسلطان الجماعة بتوسط ضماير أفرادها لرعاية الشأن العام ومراقبة الحكم استناداً إلى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، المبدأ الذي يعدل عمل القوى السياسية واجتهاد الجماعة لرعاية المصالح العامة الدينية رعاية لا تتناقى مع المثال الأعلى الذي لا يهمل المصالح العامة الأخروية.

لذلك فكل من يطرح المشكل دون اعتبار هذه الخاصية راداً الموقف الإسلامي إلى الموقف المسيحي والموقف السنّي إلى الموقف الشيعي وناكصاً بنا إلى معركة بين العقل والكنيسة بدعوى تحقيق ما تحقق في الغرب من تحرر من شذوذ القول بحكم الحق الإلهي، كل من يفعل ذلك ينصب فخاً لمفكرّي الإسلام المحدثين فيوقعهم فيه حتى باتوا يدافعون عما هو مضاد لمبادئ القرآن (وخاصة منذ أن أصبحت مدرسة المؤدودي وما عم من فكرها القائل بالحاكمية الإلهية سيدة الموقف عند السلفيين الذين لا يدرون أنهم بذلك قد أسسوا كنسية في الإسلام) خلطاً بين ما حدث في تاريخ مؤسسات الحكم الإسلامي التي انخرقت عن قيم القرآن وبين هذه المؤسسات التي حدّدها القرآن صراحة بخلاف رأي من يزعم أن القرآن لم يحدّد نظام الحكم ظناً منهم أن التحديد لا يكون إلا في شكل دستور بالمعنى الفني الحديث للكلمة: فالحاكمية الإلهية حاكمة نموذجية ومثالية وهي السنن التي لا مرد لها لكون كل ما يجري في الواقع يبقى في إطارها دون أن تكون مردودة إلى ما يجري من علاقات إنسانية للتعامل مع المصالح العامة بمقتضى الاجتهاد الإنساني الخاضع للقوى السياسية الفعلية كما يصفها علم العمران البشري والاجتماع الإنساني. إنما هي مثال أعلى يحدّد درجات فضل الحلول البشرية بما تأخذ منه من مثل عليا في تحقيق مقاصد الشرع التي هي عينها حقوق الإنسان وواجباته مع اليقين بأنها لا تستطيع الخروج عما يحدّه من سنن.

وحتى ندرك ذلك واضح الإدراك فينبغي أن نفهم أن مشكل الحكم في الإسلام السنّي (على الأقل في مدرسته الأساسيتين الخنبلية والأشعرية الأوليين) أكثر تعقيداً من النموذجين العربي والفلسفي ومن الحالة الشاذة القائلة بالحق الإلهي التي وصفنا. ذلك أن النموذج في الإسلام السنّي فريد النوع: فهو مختلف عن هذين

النموذجين الواصلين بين الفلسفة وأديان الأسطورة أولاً ثم بين الفلسفة وأديان
الروحي ثانياً. إنه نموذج معقد لأنه يبدو جامعاً بين الجنسين ومانعاً منهما في آن:

1 - فاللبداً الأساسي والجوهري يقول إن الحكم من المصالح العامة (انظر ابن
خلدون فصل علم الكلام من المقدمة والغزالي كتاب فضائح الباطنية).
ومن ثم فعلاجه أقرب إلى العلاج الفلسفي في صلته بالعلاج الأسطوري
منه إليه في صلته بالعلاج الديني المنزّل، وذلك لصلته بمفهوم الفطرة التي
فطر الله الناس عليها. لذلك فهو حكمٌ خاضع في الجوهر إلى قوانين
طبيعية ممثلة بقوانين صراع القوى السياسية والعصبيات في المجتمع أو ما
يسمى بنظرية الشوكة (الأمر الذي يترّ العلاج الخلدوني فلسفياً ومثله
يرى شيخ الإسلام إشكالية الحكم المبني على المهابة أعني الشوكة +
الشرعية).

2 - لكن المصالح العامة ليست على الغارب، بل هي ذات صلة بمثلٍ عليها
تعالى على كلّ المصالح العامة والشوكة، مثل تحدّد نموذجاً أعلى في
ضمائر المؤمنين وفي مجتمعهم المدني أعني في مدارسهم الفكرية وخبهم
وليس في مؤسسة كنسية ينفيها صراحة النموذج المثالي الذي يجعل حمايته
مسؤولية المؤمنين أفراداً وجماعات ومن ثم من حيث هم مجتمع مدني.
إذن، فالجماعة هي التي تمنح الشرعية أو تمنعها بحسب ما تراه من طاعة
الحاكم للمثل العليا التي يرمز إليها بطاعة الله والرسول. فيكون الحكم
جديراً بأن يُطاع إن حصل ذلك وغير جدير بالطاعة في حالة عدم
حصوله. وهذه المرجعية المعيارية الشخصية والمدنية في الضمائر وفي
المجتمع المدني مرجعية معيارية يُقاس بها صلاح الحكم الإنساني دون أن
يدّعي مدّع أن حكمه هو حكم الله بمن في ذلك الرسول.

أليس الرسول هو القائل إنه يحكم بالظاهر ليس في القضاء فحسب، بل في
الحكم بمعناه السياسي، وحتى بمعناه الخلقي والمعرفي (وإذن بالعلم الطبيعي والمتناهي)
والله يتولّى السرائر (أي بالعلم المتجاوز للطبيعة واللامتناهي). فالحكم بالعدل
المطلق والمساواة المطلقة وحرية الضمير المطلق (لست عليهم عسيطر) ليس وصفاً
لحكم في الواقع بل هو تحديد لمثال أعلى يقاس به الحكم الواقع قريباً في الصلاح

وبعداً في الطلاح: وكل تَجَنُّ على ما أحدثه القرآن من ثورة في المسألة الدستورية ومن ثم تجاوز لهذا المعيار في الضمائر صدر عن الفقهاء والمتكلمين وليس عن القرآن ولا عن السنة وذلك لخلطهم بين هذين المستويين مدعين علمًا وعملاً لم يدعِهما النبي لنفسه، بل إن الكثير من آيات القرآن تنهاه عن أن يدعي مثل ذلك. إذا فهمنا هذا المبدأ في نموذج الصَّوْغ الدستوري القرآني الذي بمقتضاه يكون القرآن صوغاً لهذا الدستور المثالي معياراً للدساتير الواقعية وليس دستوراً للواقع الفعلي، علمنا طبيعة المشكل المطروح في القضية الدستورية لمجتمع مسلم وسنّي من جنس مجتمعا التونسي:

فليس المشكل متعلقاً بتقابل بين شريعتين إلهية وإنسانية كلاهما من قبيل الواقع العيني فتكونان من نفس المستوى الوجودي، بل هو مشكل العلاقة بين واقع ومثال، فيكون المشكل هو تَجَنُّب الخلط بينهما لئلا نكص إلى ما حررنا منه القرآن: الحكم باعتباره حقاً إليها للبعض على البعض. من ثم فالتاريخ الدستوري والقانوني الإنساني يصبح تاريخ السعي اللامتناهي لتقريب الاجتهاد الإنساني في التعاطي مع المصالح العامة، الاجتهاد الذي لا يمكن أن يكون شرعه إلا وضعياً بالطبع حتى عندما يدعي باطلاً أنه يطبق الشرع الإلهي، تقريبه من المثال الأعلى الذي يمثله الشرع الإلهي المطلق والذي يَنْهَى حتى النبي عن ادّعاء تطبيقه بغير الدعوة إليه والقيس عليه.

فالشرع الإلهي لا يكون بمقتضى طبعه إلا مثلاً أعلى لا يدرك حتى في ممارسة الرسول نفسه: ومن ثم فهو معيار الأخلاق التشريعية وليس تشريعاً إذ مجرد خطّه إلى هذه المرتبة يصبح قانوناً وضعياً يخضع لتحكّم الحاكمين باسمه. وذلك هو التحريف الذي هَمَى عنه القرآن صراحةً في سورة آل عمران حين حدّد علل التحريف عندما يجعل رجال الدين أنفسهم مشرّعين بدلاً من ضمائر المؤمنين في صلتها بالمثال الأعلى القرآني فضلاً عن أن يصبحوا معبودين. وبكلمة واحدة: فالتشريع القرآني والسنّي يمثّلان مثلاً أعلى يقاس به خلق المشرّع وعدل التشريع ومساواته وتحقيقه للحقوق التي جمعت في المقاصد الضرورية الخمسة وليس هو التشريع الذي هو وضع إنساني يحدّده الفكر السنّي عند الغزالي وابن خلدون ما يطلق عليه اسم رعاية المصالح العامة الدنيوية والأخروية.

المسألة الثانية: مقومات الدستور عامة

كيف يمكننا الآن أن نحدد مقومات الدستور عامة وفي أذهاننا ما حاولنا توضيحه من علاقة بين الصيغة العقلية والصيغة الثقيلة لكليات الوجود الإنساني، صيغتهما المتطابقتين في الدين الخاتم (الذي لا يحتج بالمعجزات من حيث هي خرق للعادة بل يحتج بالمعجزات من حيث هي سنن ثابتة لمجرى الكون والتاريخ والإعجاز الثاني أكثر دلالة في العقل من الإعجاز الأول) وتعيناتها التاريخية في حضارتنا؟ لن نقيّد بالمعنى الفني لتفاصيل الصوغ الدستوري المعنى الذي يسكت عما ذكرنا من المصادر التشريعية في تصنيفنا لأصول أيّ دستور ليغالط التونسيين. ولذلك بيّنا تمييز مسألة الحكم في المنظور القرآني على الأقل. مفهومة السني حتى لا نبقى خياراتنا الحضارية مضرة، بل نعلنها بخلاف من يغالطون الناس فيفرضون ما يريدون تقليده من سنن مستوردة مدّعين لها كونيّة ما أتى الله بها من سلطان.

إنما نحن نتكلّم عن مقومات الدستور من منطلق الكوني الإنساني والخصوصي المتعيّن في التاريخ الذاتي لنا من هذا الكوني لتجنّب ما يفرض علينا من استيراد لخصوصيات غيرنا التاريخية وتمجيرها في شكل يدّعي الكليّة الإنسانية والكونيّة الوهمية. ولما كان هدفنا التمهيد لمناقشة التحديد المقبل -عند الشروع في انتخاب المجلس التأسيسي- تحديد مقومات الدستور المناسب لتونس بعد الثورة، وليس مجرد التنظير رغم أن التنظير مطلوب لذاته، فإننا لن ندخل في جدال حول خصوصيّة ما يُراد فرضه علينا إذ يكفينا التمييز بين العمومي والخصوصي في مقومات الدساتير.

فإذا كان الدستور متضمّنًا حتمًا هذه الصيغ الخمس ليكون عبارة عن القيم العقلية الكونية في تعينها التاريخي من خلال روح حضارة معيّنة، روحها المتعينة في أعرافها وبصوغ حكماؤها قبل التقد الفلسفي وبعده (انظر كتاب الحروف للفارابي بابه الثالث) في ضوء المطابقة الممكنة للمثل العليا التي حدّدها العقل أو الوحي أو كلاهما معًا مثل العدل في التبادل والتعاض (شرط السلم) والمساواة في الكرامة الإنسانية (شرط المحبة) والحرية في تحقيق صفات الإنسان الجوهريّة، أعني فكره وإرادته (شرط المسؤولية والتكليف)، وإحقاق الحقوق لئلا يكون العمران خاضعًا لشرع الغاب (شرط كلّ الشروط السابقة، لأنّ العمران تعاون وتعاض لسدّ الحاجات والاجتماع تساكُن للأنس بالعشير كما حدّد ذلك ابن خلدون وكلاهما في

حاجة إلى النظام الحامي من العدوان المتبادل بين البشر في التبادل والتعاوض داخلياً وخارجياً) فإنه يقتضي حتماً المقومات التالية التي تنوعت في تنظيمها مرة أخرى نظرية ابن خلدون تمييزاً منه لمقومي صورة العمران عن مقومي مادته:

نظاماً صورة العمران البشري والاجتماع الإنساني أي النظام السياسي والنظام التربوي:

1 - النظام السياسي بمعنى نظام الحكم الراشد بسلطة الخمس (لا الثلاث

وهذا من خصوصيات تعيين المقومات في حضارتنا) وشروط الفصل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدي وظائفها على أحسن الوجوه:

1 - السلطة التشريعية.

2 - والسلطة التنفيذية.

3 - والسلطة القضائية.

وهي كلها تعمل بالمتآلفين وهي الوجه المباشر من الحكم ثم السلطتان الأصل في كل سلطة أعني:

4 - سلطة الجماعة حيث يكون الاعتناء بالشأن العام فرض عين في شكل واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (تعبيراً عن إرادة الجماعة، ويتصل بها مثلاً صوغ الحملة الانتخابية وواجبات المشاركة في الحياة السياسية وشروطها وكيفيةها).

5 - وسلطة أهل الذكر في مراقبة سياسة الشأن العام أو فرض الكفاية الفني (تعبيراً عن عقل الجماعة ويتصل بها حق الخبرة في النقد والمشاركة ومن ثم منع الاحتكار في صوغ الحلول) وهما الوجه اللامباشر من الحكم في كل جماعة. وطبعاً فهذه الخصوصية ليست خصوصية إلا من حيث كونها ظهرت عندنا قبل غيرنا، لكنّها كونية لأنها أصبحت مطلوبة في كل المجتمعات: فرض العين في العناية بالشأن العام من قبل كل مواطن وفرض الكفاية في سلطة النقد العلمي والفني للعناية السياسية بالشأن العام.

2 - النظام التربوي بمعنى نظام ملكة الحكم الراشدة (وهو معنى لا تخلو منه

آية في القرآن تكلمت على مقومات الرسول: الحكم والكتاب) بسلطة

الخمس وشروط الفصل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدي وظائفها على أحسن وجه: 1 - سلطة التشريع التربوي 2 - وسلطة التنفيذ التربوي 3 - وسلطة القضاء التربوي وهي السلط المباشرة لعملية التربية النظامية ثم أساساً هذه السلط أعني 4 - وسلطة رعاية التربية التي هي فرض عين على كل أولياء المتعلمين (ويتصل بها ما يسمى بمنظومات أهل المتعلمين والمشاركة في الحياة التعليمية والتكوينية) 5 - وسلطة رعاية مخرجات التربية من أهل الذكر الفني (ومنها أرباب العمل وجمعيات المبدعين في التكنولوجيا بجميع أصنافها أعني في حلول المشاكل المادية والرمزية للجماعة).

نظاماً مادة العمران البشري والاجتماع الإنساني أي النظام الاقتصادي والنظام الثقافي:

3 - النظام الاقتصادي والحقوق والواجبات الاجتماعية بمعنى نظام سدّ الحاجات المادية أحياناً وخدمات تبادلاً وتعاضلاً: بسلطة الخمس وشروط الفصل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدي وظائفها على أحسن الوجوه: 1 - سلطة المبادرة والاستثمار الاقتصادي 2 - وسلطة منظمات العمال 3 - وسلطة مصادر التمويل 4 - وسلطة المستهلكين الذين هم محرك الاقتصاد الأساسي لأنه في خدمتهم 5 - وسلطة الإبداع الفني الذي يمكن من تحديد العلاقة بالطبيعة، ومن ثم تحرر الإنسان دون الإضرار بالحيث الطبيعي.

4 - النظام الثقافي بمعنى نظام سدّ الحاجات الرمزية إبداعاً وأدوات تواصل: بسلطة الخمس وشروط الفصل بينها واستقلالها بعضها عن البعض حتى تؤدي وظائفها على أحسن وجه: سلط إبداع النماذج القيمة بحسب أصناف القيم وجعلها مجال تبادل رمزي بين المواطنين وهذا هو جوهر الوظيفة الاستعلامية (عن شروط وجود الإنسان الطبيعية والتاريخية وقيمتها) الإعلامية (بما للإنسان حتى يكون إنساناً) بمعناها الحقيقي لا بمعنى نقل الأخبار أو الشائعات (وهذه وظيفة مُناقية لكل ما سبق إذا لم تنقيد القيم التي نعتبرها مادة الاستعلام والإعلام): 1 - سلطة الإبداع

المعرفي، أعني معاهد البحث العلمي 2 - وسلطة الإبداع الخلقسي في
الفنون وفي السلوك بانتخاب شعبي لحكماء الأمة 3 - وسلطة الإبداع
الجمالي 4 - وسلطة الإبداع الجهوي، أعني توسيع آفاق الحرية 5 -
وسلطة الإبداع الوجودي (وتتعلق بالمصالح المتعالية على مجرد المصالح
الدنيوية أعني نظام إضفاء المعنى الذي يتغير من حضارة إلى حضارة وأهم
عناصره القيم الروحية أو الدينية).

النظام الأصل المؤسس لكل الأنظمة (المادية والرمزية):

إنه أصل ذو فرعين رغم كونه النظام المحدد لمبدأ وحدة هذه الأنظمة جميعاً،
الأنظمة التي يتقوم بها العمران أصل العمران ذاته وعلّة وجوده وذلك لأنه ينبغي أن
يحدد بصورة كلية ثم بصورة تعينه في ذات ذات قيام حقيقي تحلّه أحياء الوجود
الفعلي لكل كائن عمراني وتتصف بالقدرة على مراجعة كل هذه الأنظمة متى ما
أرادت ما يجعل الدساتير جميعاً تتصف بالانعكاس على الذات أي لها القدرة على
العودة على ذاتها ومراجعتها لتطويرها بحسب معايير وشروط تحددها لنفسها وهو
العلامة على أن الدستور ليس هو في الحقيقة إلا وعي الأمم بذاتها في هذه المجالات
التي وصفنا. وفرعاً مبدأ الوحدة الواعية بذاتها يتحدّدان كلياً وعينياً:

- أ - فأما التحديد الكلي فيكون بمقتضاه هذا الأصل المجلّة التي تضبط حقوق
المواطن وواجباته التي ترد إلى حقوق الإنسان المطابقة لمقاصد الشريعة
(أعني شروط تكريم الإنسان بمعناها القرآني وتناسب مقومات الشخص
الإنساني وجوداً وحياةً وقدرةً وعلماً وإرادةً) كما يبيّنها في غير موضع.
- ب - وأما التحديد المعين فهو شرط تحقيق ذلك في العين من خلال مقومات
هويّة بعينها قائمة في الأعيان وذلك بفضل المقومات التي يتحيز بها
الوجود الفعلي للمواطن والوطن وللجماعة من حيث هي علاقة روحية
بين الفرد والجماعة القائمة حقاً في أحياء التعيين أعني: مكانها (كما
صاغته فلسفتها الجغرافية) وزمانها (كما رتبته فلسفتها التاريخية) وسلمها
(كما وزعته فلسفتها الاجتماعية) ودورها المادية (كما شكّلتها فلسفتها
الاقتصادية) ودورها الرمزية (كما أضفت عليها المعنى فلسفتها الثقافية).
وينبغي تحديد هذه الأنظمة جميعاً في نصّ الدستور دون تجميدها، أعني

بالإبقاء عليها مفتوحة على المكان والزمان والسلم والدورة المادية والدورة الرمزية من حيث بعدها الكوني ما يجعلها كلها قابلة للزيادة والتقصان وتغير التشكل.

ويتمّ التحديد من منطلقين اثنين هما حدّا الشرط الإنساني في وجوده التاريخي أي: في أحواله العادية، أعني أحواله في السلم خاصة، وفي أحواله غير العادية، أعني أحواله في الحرب خاصة. ويكون ذلك بإجراءات الظروف الطارئة عليها، أعني ما بطراً بمقتضى أحوال الإنسان متداول المنزلة بين الحاكمة والمحكومة بوصفه كائناً طبيعياً (الأمراض والموت) وبوصفه كائناً تاريخياً (العلاقات الخارجية وأحوال الحروب الداخلية أو الخارجية). فتكون أبواب الدستور هي الأبواب الخمسة التي ذكرنا مع مقدمة تحدّد طبيعة النظام وخصائص الأمة الحضارية.

المسألة الثالثة: مقومات الدستور المناسب لتونس

أبدأ بالأصل المؤسّس لكلّ الأنظمة، فتونس ليست أمة ذات جغرافيا وتاريخ وسلم ودورة مادية ودورة رمزية مقتصرة على وضعها الراهن، بل هي جزء من جغرافيا وتاريخ وسلم ودورة مادية ورمزية تتجاوزها جميعاً ما يجعل الأمر الواقع في ذلك كله مؤقتاً بحكم أمر واجب هو ما يحدّده نسبها الحضاري فضلاً عن نسبها الإنساني. ولذلك فالبند الأوّل من الدستور الحالي ينبغي أن يبقى كما هو أعني "تونس دولة حرة مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربية".

فالصفتان الأوليان تحدّدان نسبها الخلقي إلى قيمة الحرية الإنسانية ونسبها الوجودي إلى قيمة الاستقلال المميّز لكلّ كائن ذي وجود يخصّه: ويرتّب على هاتين الصفتين كل حقوق الإنسان مع شروطها التي تجعلها ممكنة في الواقع الفعلي وليس مجرد مبادئ قولية خالية من شروط ممارستها. والصفتان الأخيرتان تحدّدان نسبها العيني أعني تعين تلك القيم في حضارتها قائمة الوجود الفعلي، أعني نسبها الجغرافي إلى الوطن العربي شرطاً مادياً في تحريرها من التبعية للغير ونسبها التاريخي إلى الحضارة الإسلامية شرطاً مادياً للشعور بالذات المدركة لمنزلتها في الوجود بالتناظر مع الحضارات الأخرى: ويرتّب على هاتين الصفتين التناظر والتوازي التامّين بين القيم الكونية والقيم الحضارية التي يتنسب إليها الإنسان التونسي.

ثم تأتي المقومات الأربعة الباقية وهي مشتقة من هذا الأصل إذا كنا نريدها أنظمةً حاصلةً على القبول والرضا وليست نصوصاً مفروضة لا يعمل بها أحدٌ لكونها ليست نابعة من المصادر التي ذكرناها في تحديد مفهوم الدستور عامةً وتطور أشكاله تطوراً بمعنى النسخ المحافظ **Aufhebung**:

فأما مقوماً صورة العمران في الدستور فهما نظام الحكم ونظام التربية. والأول هو جملة الإجراءات القانونية التي تجعل تلك القيم تصبح موجودة بالفعل فلا تكون مجرد حبرٍ على ورق. والثاني هو تكوين الإنسان الذي يكون تراثه معين تربيته على هذه القيم، وإرثه مساعدًا عليها بما يوفره من شروط الاستقلال المادي (الوطن العربي) والروحي (الحضارة العربية)، أعني شرطي الانتساب الندي للإنسانية وخاصةً في عصر العولمة.

وأما مقوماً مادة العمران في الدستور فهما نظام سدّ الحاجات المادية ونظام سدّ الحاجات الروحية للإنسان فرداً وجماعةً في إطار الأحياز التي أشرنا إليها (المكان والزمان والسلم والدورة المادية والدورة الرمزية). والأول هو جملة الإجراءات القانونية التي تنظم الإنتاج المادي وأحيازا وخدمات وتضبط شروط تبادلها والتعاوض فيها تبادلاً وتعاوضاً عادلين بين أفراد الجماعة ثم بين الجماعة وغيرها من الجماعات المتعاملة معها. والثاني هو جملة الإجراءات القانونية التي تنظم الإنتاج الرمزي قيماً وثمرات، وتبادلها والتعاوض فيها بمنطق النديّة بين الأفراد ثم بين الجماعة وغيرها من الجماعات المتعاملة معها. وهذه العلة كان الدستور بصورة العمران ومادته الموجودتين فيه متميزاً بصفة تجعله عين الوعي بالذات الذي للأمة بحيث إنه ينعكس على ذاته فيحدّد طبيعته وشروط تغييره وتطويره وعلاقاته بأصله الروحي وبشروطه المادية: إنه عبارة وعي الأمة بذاتها وبشروط حياتها.

المسألة الرابعة: شروط فاعلية المؤسسات الدستورية

بعد أن حدّدنا مضمون هذه المقومات، يبقى علينا أن نحدّد شروط فاعليتها ونجاحتها، أعني شروط تحقيقها لما جعلت له من وظائف التحقيق الأمثل: فنظام الحكم ينبغي أن يتوسّط فلا يقع في إفراط الشدّ المولّد لاستبداد الحاكم، ولا في تفريط الإرخاء المولّد لاستبداد المحكوم، بل الحلّ هو ما يسمّى بشعرة

معاوية، أعني شروط الحزم في إدارة الشأن العام دون إفراط ولا تفريط: وذلك هو عزم الأمور. ومعنى ذلك أن الحلّ يجب أن يكون حرزا ضدّ نظرتين عرفهما تاريخنا الإسلامي وكتلتهما مولدة للاستبداد: نظرة الخوارج ونظرة السلفية، أعني الخروج على الدولة لأتفه الأسباب والخنوع للدولة مهما فعلت.

لذلك فالحلّ هو في دستور يجمع في نفس الوقت بين كونه ديمقراطيًا (حكم الشعب) وأرستقراطيًا (حكم الأعيان) فيقترب من النظام الأمريكي في هذه الخاصية دون أن يطابقه (انظر كتاب الأمريكيون الجوامع لودوي هولتون الذي نقلته إلى العربية مؤسسة كلمة، الإمارات العربية المتحدة) لما نرى من مميزات لا توجد إلا في أرهاصات النظام المناسب في التاريخ المؤسسي الإسلامي (كما بين من تاريخ مؤسسات الحكم في مقدمة ابن خلدون البيان الآتي ذكره). والخاصية التي نعنيها في النظام الأمريكي هي خاصية الجمع بين الانتخاب العام ومجلس الناجحين الكبار، ومن ثمّ التوازن بين سلطتين تنفيذية وتشريعية كتلتاهما فاعلة وذات شرعية شعبية:

فالنظام البرلماني الصّرف لا يصلح لفاعلية التنفيذ بسبب التلاعب الحزبي وخاصةً إذا تكاثرت الأحزاب ولم تقتصر على عدد معقول كما في بريطانيا (المثال السيّئ هو ما يجري في إيطاليا وفي لبنان). والنظام الرئاسي الصّرف لا يصلح لفاعلية التشريع بسبب تفرّد القرار كما بين تاريخ الرؤساء العرب الذين كانوا بسلوكهم الأرعن مصدر كلّ نكبات العرب. والشكل المناسب هو النظام الذي يتعادل فيه التشريع والتنفيذ، ولكن، ليس على الشكل الفرنسي حتى نتجنّب ما يسمّى بالتساكن بين شرعيتين متنافيتين (كما حصل عديد المرات بعد الرؤساء الثلاثة الأوّلين أي في عهدي متران وشيراك). وفي كلّ الأحوال فلا بد من استقلال القضاء على السلطتين الأخريين. وعلى الحلّ الذي اقترناه لنظام الحكم يقاس نظام التربية.

ولا بدّ هنا من التذكير بدور التاريخ المؤسسي لتحديد الكلي والخصوصي مع بيان العلاقة بين السيامي والتربوي، العلاقة التي أشار إليها ابن خلدون لما حدّد علل انحطاط الحضارة الإسلامية: أيّ الممارسات التي اعتبرها قد أفقدت المسلمين معاني الإنسانية (راجع فصل التربية من المقدمة). وسأكتفي هنا باقتباس فقرتين من كتابي "الوعي العربي بقضايا الأمة" (دار الفرق دمشق)، الفقرتين اللتين

حلّت فيهما تحديد ابن خلدون لمراحل تطور مؤسسات الحكم في الحضارة الإسلامية إلى حدود عصره:

فقد أشار ابن خلدون إلى تقاسم السلطة السياسية بين الخلافة التي عاد إليها البعد المعنوي والسلطنة التي عاد إليها البعد الفعلي بعد أن حدث الفصل بين حكم القوة الفعلية ذات الأدوات المادية وحكم القوة الرمزية ذات الأدوات المعنوية في الإسلام السني ونشأة شروط الرأي العام المتعالي على السلطان تعالي القيم على القوة (...). ويمكن عرض القسمة مع شيء من التعديل (التصرف) لتحقيق النسقية إبرازاً للتكامل بين البعدين اللذين تتألف منهما السلطة السياسية: البعد الروحي ويمثله الخليفة، والبعد المادي ويمثله السلطان:

فالخلافة أصبحت تمثل السلطة ذات الدلالة المعنوية أو التي ينبغي أن تتعالى على القوة لتستند إلى ثبات القيم المحققة للعدالة والكرامة ووحدة الأمة الروحية: الخطط الخلافية وهي: 1 - إمامة الصلاة 2 - والفتيا (وتتضمن التعليم الديني وقيادة الرأي العام 3 - والعدالة (أي مؤسسة الشهادة الموثقة للالتزامات والعقود) 4 - والحسبة 5 - والسكة (صك العملة ومراقبتها). والسلطنة أصبحت تمثل السلطة ذات الدلالة الطبيعية أو التي تمارس القوة الشرعية للتنفيذ وإمضاء التعينات الضرورية للمتعاليات في الوجود الإنساني المتناهي دائماً، وفيها تعين انقراط عقد الأمة السياسي. الخطط السلطانية هي: 1 - الإمارة 2 - الوزارة 3 - الحرب 4 - البريد (أي الاستعلامات الداخلية والخارجية) والخراج (أي الجباية).

وبقيت خطتان تشترك فيهما الخلافة والسلطنة لكونهما تقتضيان السلطتين المعنوية والفعلية رغم كون أولاهما تابعة للخليفة لتقدّم البعد المعنوي على البعد الفعلي فيها والثانية تابعة للسلطنة للتقدّم المقابل:

- القضاء الذي يستمدّ الشرعية من ممثّل القوة المعنوية أو الخليفة ويستمدّ قوّة التنفيذ من ممثّل القوة الفعلية أو من السلطان.

- الشرطة وهي تحتاج إلى البعد المعنوي للشرعية فتكون تابعة للخليفة والبعد الفعلي للفاعلية فتكون تابعة للسلطان" (ص 146-148 بتصرف).

تلك هي الغاية التي وصل إليها الحكم في التاريخ الإسلامي والتي علينا تجاوزها بتطوير ما يحتاج إلى التطوير فيها، مع اعتبار الفرق بين الظروف، وخاصة

تحول مفهوم رئاسة الدولة من الخلافة الشاملة للمسلمين إلى الرئاسة المقصورة على ما كان شبه ولايات من الإمبراطورية الإسلامية: سلطة رمزية تضي الشرعية باسم الأمة عامة دون تمييز بين القوى السياسية مع عدم نكران تعددها. وسلطة فعلية تحقق السياسات التي نالت رضا غالبية الشعب في الانتخابات الحرة والنزيهة.

والمعلوم أن هذا الفصل الذي تكلم عنه ابن خلدون لم يكن على هذه الصفة لأنه لم يكن فصلاً بين شرعيتين سلميتين مؤسستين دستورياً، بل هو كان أمراً واقعاً لأن السلطنة كانت تعتمد على القوة غير المؤسسة إذ هي كانت ثمرة العصبية والانقلابات، ولم تكن ثمرة الأحزاب والانتخابات. ونحن نريد فصلاً سلمياً بين السلطات الرمزية والفعلية كالحال في الأنظمة الديمقراطية الحديثة حيث عوض التداول السلمي التداول الحربي بين الأحزاب: فتكون كلتا السلطتين، الرمزية والفعلية، مستندتين إلى الشرعية الشعبية، أي الإنابة العامة بفضل النظام الديمقراطي للانتخاب.

ولا بدّ من مراعاة الجمع بين العدالة والفاعلية الاقتصاديّتين في النظام الاقتصادي، بحيث إنّ حرية المبادرة وحرية الملكية ينبغي أن تكونا مصحوبتين بالعدل في التوزيع والعناية بالكلّ عمّاماً كما دعا إلى ذلك القرآن الذي جعل الإنفاق من الرزق الرامز للعدل الاجتماعي دعامة ثانية نظير الدعامة الأولى التي هي الصلاة الرامزة للسموّ الخلقي ووسط بينهما أداة تحقيق ذلك في الحكم أعني الأمر الشورى بين الناس متوجّهاً ذلك كلّ بالاستجابة إلى الربّ أعني القيمة الأسمى التي تحرّر الإنسان من الإخلاد إلى الأرض فتمكّنه من أن يشرب للفضائل والمثل العليا. وعليه يقاس النظام الثقافي كما يقاس النظام التربوي على النظام السياسي (الشورى 38).

وفي الحقيقة، فإنّ الأصل في كلّ نظام يحقّق الرضا والقبول فيؤسّس للحياة الجماعية السلمية هو تقدّم الرمزي على الفعلي من صورة العمران ومن مادّته: فيتقدّم النظام التربوي على النظام السياسي، ويتقدّم النظام الثقافي على النظام الاقتصادي. ذلك أنّ الحكومة والحاكمة لا تكونان بالقبول والرضا إلّا إذا كانتا مؤسستين تربوياً. والتبادل والتعاضد العادلان لا يتصفان بالقبول والرضا إلّا إذا كانا مؤسسين ثقافياً. وما تقدم السياسة على التربية وتقدم الاقتصاد على الثقافة

إلا بسبب طبيعة الفاعلية كما يبين ذلك ابن خلدون عندما قابل بين نوعي السوازع الخارجي أو البراني والسوازع الذاتي أو الجواني: ففي السياسة والاقتصاد الفعل يكون ناجزاً بالفعل وفي الحين، أما في التربية والثقافة فالفعل يكون ناجزاً بالقوة وبالتراخي فضلاً عن كون السوازع البراني في السياسة والاقتصاد له القدرة على الإكراه في حين أن السوازع الجواني في التربية والثقافة لا يفعل بالإكراه بل بالطاعة الحرة.

خاتمة

وفي الختام فإنّ الكلام الفلسفي في الدساتير لا يهتم بجزئيات البنود التي يتضمنها نصّ الدستور، بل همه الأساسي يكمن في تحديد المبادئ العامة التي بالانطلاق منها يمكن أن يحصل الصوغ التفصيلي في بنود. وما كتبت هذا إلاّ لأبين أمرين أحدهما سلبي والثاني إيجابي:

فأما الأمر الأوّل السلبي فهو لمنع استحواذ لون واحد من الطيف السياسي التونسي بتدبير الأمر الدستوري. بمنطلقات سطحية يظنّونها علمية وهي في الحقيقة قشور أيديولوجية لا تتجاوز الفهم السطحي للحدث والعلمانية. والهدف من هذا الأمر السلبي هو تحرير الفكر الدستوري في تونس من التبعية التي ليس لها من مبرر لأنّ جميع الأشكال الدستورية التي عرفتھا البشرية عرفتھا كلّ المجتمعات البشرية حتّى وإنّ اختلفت أساليب التعبير عن الوظائف التي يؤدّيها الدستور سواء كان مصوغاً بالمعنى الحديث أو مرسومًا في العرف الذي ينظّم حياة الجماعة سياسياً وتربوياً واقتصادياً وثقافياً نبعاً من أصل واحد هو كيان الأمة بالمعنيين اللذين وصفنا.

وأما الأمر الثاني فهو لبيان أنّ المسألة الدستورية ليست مسألة حديثة، بل هي مسألة لا يخلو منها عمران والاختلاف ليس إلاّ في مراحل الصوغ التي هي عينها مراحل نضوج الوعي بها، رغم أنّها في ذاتها حاصلة حتّى وهي غير واعية كما يتّسّأ في المراحل التي مرّ بها الصوغ الدستوري من تشريعات العرف بالشكل الجمعي الأسطوري الذي لا مؤلّف له إلى التاليف الفردي في شكل أبطال أسطوريين حدّدوا شرائع شعوبهم من خلال حدسهم العميق لقيم حضارتهم ثمّ يتكرّر الأمر في الترتيب العكسي أعني صوغ الفلاسفة للدساتير الفردي ثمّ الجمعي في شكل

الجمعيات التأسيسية. لكن الصوغ التام هو الذي يتضمن ذلك كله بحيث إن الحديث منها كان بالقوة في القدم، والقدم منها تمت المحافظة عليه في الحديث حفظ التسخ الحافظ بالمعنى الهيجلي للكلمة.

كما يمكن لهدف التثقيف الدستوري أن يعدّ شباب الثورة لخوض معركة التأسيس للدستور الجديد فيكون ذلك جامعاً بين الأمرين لأنّ شباباً قام بمثل ما قام به من حقّه أن يكون معتدّاً بنفسه، فلا يبقى كما يُراد له رازحاً تحت عبء العقد إزاء أمر لا وجود له:

فليس صحيحاً أنّ التنظيم الدستوري للأنظمة ظاهرة حديثة أو مستوردة إلّا في خيال العارضين لكاريكاتور الحضارتين العربية والغربية. ولعلّ مفهوم الملة كما صاغه الفارابي كافٍ وزيادة لإقناع أيّ باحث موضوعي بأنّ هذه الظاهرة كونية، بل إنّ التقسيم إلى الملل غير الفلسفية والملل الفلسفية هو عينه التقسيم الذي صغناه بصورة أكثر مناسبة لظرفيتنا. وليس صحيحاً أنّ المسألة تطرح في كلّ الحضارات بنفس الشكل والأسلوب حتّى وإن كانت القيم الأساسية كونية. منطوق العقل أولاً وبنصر القرآن ثانياً لكون الفطرة جامعة بين ضربي إدراك الحقيقة الإنسانية، العقل والنقل المتطابقين في الدّين الخاتم.

وزبدة الكلام هي أنّ الدساتير مللٌ وضعيّة بالمعنى الفلسفي للكلمة، إذ هي مثلها مثل الملل توّدي نفس الوظائف في تنظيم الحياة المدنية ببعديها الأدنى (ضمان حياة) والأسمى (ضمان الحياة): والفرق بين التّكرة والمعرفة هنا فرقٌ قرآني لا يدركه من لم يفهم علل الثورة أعني رفض الشباب أن تكون حياته حياةً بل يريد لها الحياة. وقد مرّت الملل الوضعيّة بنفس المراحل التي مرّت بها الملل الأسطورية والدينيّة، أعني المرحلة العنويّة والعرفيّة ثمّ القصدية والعقلية كما هو بين من الباب الثالث من كتاب الحروف للفارابي وكذلك من كتابه في الوجود أو في علم الإنسان. ولذلك صتفها ابن خلدون إلى أنظمة طبيعية وأنظمة عقلية وأنظمة جامعة بين الشكّلين. ثمّ أضاف إليها قسمة تضاعفها ثلاثتها بأنّ جعل كلّ واحد منها منقسماً إلى شكّلين:

الشكل المقصور على عقد بين الحاكم والمحكوم من دون ضامن سماوي وعلة الطّاعة فيه حساب المصالح بين طرفي العقد فيكون في واقع الأمر من جنس يمكن

من كلّ الخداع السياسي بسبب الاقتصار على الوازع الخارجي وغياب الوازع الذاتي بلغة ابن خلدون. والشكل المتجاوز لذلك بضمانة الشرع السماوي رمزا إلى تعالي القانون وقدسيته عندما يتجاوز المصالح الدنيوية التي يقلب عليها منطق التحايل إلى مراعاة المصالح الأخروية التي تشدّ هذه المصالح إلى القيم والمثل السامية فتكون السياسة والدولة جديرتين بأن تُعتبرتا من المقدّسات.

التمثيل الجامع بين العدل والفاعلية

قال لي أحد طلبتي التجباء ذات مرة بعيد شرارة الثورة (هو الأستاذ محسن العامري) -لما رأي أكثر من الشواهد الخلدونية في كتاباتي الموجهة لشبابها- ما يمكن تلخيصه على النحو التالي:

قال: هل تعتقد أن ابن خلدون الذي نراه فائحاً الكتاب (بكل معانيها وخاصة بالمعنى العامي منها) ومستقبلاً القبلية ليس مؤرخاً فحسب بل هو رئيس محكمة التاريخ ليرشد شباب الثورة؟

قلت: أصبت يا محسن. فهو "فاتح الكتاب بالتونسي" يعني أنه يرأس محكمة التاريخ ليقوم سعي أبناء تونس نحو التحرر والاستقلال والارتفاع عن قيمهم ولسانهم، أعني للحفاظ على البند الأول من الدستور وتفعيله ليكون حقيقة متعينة في الواقع وليس مجرد نص لم يتجاوز منزلة الحبر على الورق الحبر الذي يريد أن يحرق حتى أثره بعض المتطرفين.

لكني أضيف الآن إلى ما جاء في هذا الحوار القصير أمراً آخر لعله هو المطلوب فهدم في هذه اللحظة الحرجة من تاريخ الأمة العربية الإسلامية: إنني أرى في دور نصب ابن خلدون دوره الرمزي أكثر من ذلك. ينبغي أن نقرأ خاصيات سيرته وموضع نصبه خاصياتهما التي توافق وضع الثورة الحرج في لحظتنا الراهنة:

فهو ابن القصة أو ما يليها وابن جامع زيتونتها. وهو بئداه وانتصابه ذي العنفوان يمثل تونس الأبية ودورها التاريخي. وهو معتصم في قلب العاصمة اعتصام الوسيط الخالد بين الماضي (المدينة العتيقة) والمستقبل (باستقباله القبلية). وهو مدرك جيد الإدراك لما يحيط به بمنة (= سفارة فرنسا الحالية والإقامة العامة في عهد الاستعمار) ويسرة (= الكاتدرائية التي تمثل رمز التساند بين الكنيسة والاستعمار) مما لا يزال أصحابه وعملاؤهم ساعين في العلن والخفاء إلى تجاوز العلاقات الندية ليكون رمزاً يواصل عهد الاستعمار البائد سياسياً (على يمينه) وروحياً (على يساره) لعل ذلك يرهق مستقبل البلاد بالتبعية الأبدية.

المسألة الأولى: طبيعة تمثيل الأمة في نظرية الحكم السنيّة

قدّمت بهذا الحوار وبهذه الإضافة لمسألة مكتملة لمقدمات الصوغ الدستوري، وكلتاها ذات صلة بالسّعي إلى التحرر مما تَبَّه إليه ابن خلدون: وَلَعِ المغلوب بتقليد الغالب ودور ما يحيط باعتصامه بمنّة ويسرّة في الوصل بين القدم والحديث من تاريخنا المجيد. والمبدأ المحرّر من هذا المرض هو فهم سرّ القوة الحقيقية التي تحصّن الأمم ضده: فوعي الأجيال برصيد الأمة الروحي والحضاري يهبها التشوّع الوجودية المحرّرة من التخاذل التاريخي فتنتصب بعنفوان يرمز إليه فكر ابن خلدون واعتصامه في قلب العاصمة اعتصاماً واصلاً بين ماضٍ يزاد جمالاً وجلالاً ومستقبلٍ يوحى بالرفعة والنصر. وهذا الوعي الذي أشرنا إليه في كلامنا عن المسألة الدستورية (المحاولة السابقة) ينبغي أن نواصله فنبحث في أساس الديمقراطية الفعلية التي تريدها الثورة غير المقصورة على الديمقراطية الشكلية التي تريدها الثورة المضادة وأسياد أصحابها الرموز إليهما بمن يحيط بآبن خلدون بمنّة ويسرّة: وهذا الأساس هو النظام الانتخابي أو طبيعة التمثيل العادل والفاعل.

قال عبد الرحمن بن خلدون ابن القصة الأبدية وثابت الاعتصام الدائم في قلب العاصمة: "وَأَلْحَقَ (الأشعري) بذلك (بمسائل العقيدة) الكلام في الإمامة لِمَا ظهر حينئذ من بدعة الإمامية في قلوبهم: إنّها من عقائد الإيمان وإنّما يجب على النبيّ تعيينها والخروج عن العهدة فيها لمن هي له وكذلك على الأمة (النظرية الشيعية في الحكم). وقصارى أمر الإمامة أنّها قضية مصلحة إجماعيّة ولا تلحق بالعقائد (النظرية السنيّة في الحكم)" المقدمة الباب السادس فصل علم الكلام ص. 834 من طبعة دار الكتاب اللبناني الثالثة بيروت (1967).

إذا كان الحكم (الإمامة) ليس من العقائد بل من المصالح العامّة ذات العلاج الإجماعي كما يشير إلى ذلك ابن خلدون ممثّل أكبر فرق السنّة وأكبر فلاسفتها (الأشعرية)، فإنّ المشكل المطروح هو: كيف يتحقّق هذا العلاج الإجماعي لِمَا ينتسب إلى المصالح العامّة وذلك على مستويين تاريخي (كيف تحقّق ما تحقّق منه) ومعيارى (كيف ينبغي أن يتحقّق ولم لم يتحقّق الأساسى منه إن كان لم يحصل)؟ وملخص قول ابن خلدون قضيتان ثوريتان في فكرنا السياسى:

- 1 - فالحكم ليس من العقيدة بل هو قضية مصلحة (والمصلحة طبعاً جامعة بين نوعيها الواقعي والمثالي في الحياتين الدنيوية والأخروية).
- 2 - والقائمون عليه لا يرثونه بل هو حصيلة تمثيلهم لإرادة الجماعة بآلية الإجماع التي تطوّر مفهومها خلال تطوّر مؤسسة الحكم في الإسلام السني خاصة كما سنرى.

ويقتضي توضيح فكرة ابن خلدون أن نقدّم نبذة فمميّز في المستوى التاريخي من مسألة العلاج الإجماعي لتدبير قضية الحكم المصلحية المراحل التالية: مرحلتين متقدّمتين على الفتنة الكبرى، ومرحلتين متأخرتين عنها، ثم الوضع الراهن.

المسألة الثانية: ما قبل الفتنة الكبرى، من بداية دولة الإسلام إلى تأسيس الخلافة الأموية

1 - المرحلة النبوية: وتعتبر في الوعي الجمعي ذروة الرشد للاعتقاد بكونها على صلة مباشرة بمصدر المثال الأعلى في صيغته النقليّة الموافقة لصيغته العقلية وصلأ بين الصيغتين بأصلهما أعني الفطرة التي هي خِلقة وطبيعة في المنظور العقدي عند المسلمين. وهذه المرحلة بخلاف ما يتوهم الكثيرون لم يكن فيها الرسول مستبدّاً بالأمر، بل كان يشاور الصحابة والجماعة كما يتبيّن من طبيعة مؤسسة الجماعة التي تجمع بين الدّيني والسياسي في رمز الخطبتين المتلازمتين. ولعلّ تنبيه القرآن إلى أنّ النبي ليس على المؤمنين بمسيطر كافٍ وزيادة على هذا المبدأ.

وطبعاً فلسنا ندّعي أنّ الأمر كان يُدار بشكل ديمقراطي بل نسلم بأنه كان ذا شكلٍ أرستقراطي. وليس من شكٍّ في أنّ منزلة الصحابي كانت ديمقراطية (حيث يكون بلال صحابياً مثله مثل أبي بكر). لكن الصحابة لا يتكافؤون من حيث الدور والمساهمة في إدارة الأمر: فبعضهم كان نصيبه من الحلّ والعقد أكبر من نصيب البعض الآخر إذ لم يكن وزن الفاروق كوزن أبي هريرة. ولما كان معيار هذا الدور غير مستندٍ إلى الثروة بل إلى الإخلاص في خدمة قيم الرسالة وكذلك إلى مميزات شخصيته قوةً وضعفاً، وصفنا العلاج بكونه أرستقراطياً إذ لو كان المال متقدّماً على الإخلاص للقيم لكان نظام العلاج الإجماعي أوليغارشياً وهو لم يكن كذلك لأنّ الرسول نفسه حتى بعد زواجه من خديجة لم يصبح من الأثرياء.

2 - المرحلة الراشدية: وهي تُعتبر أقرب ما يكون من النموذج النبوي أو على الأقل هكذا يعتقد جلّ المسلمين. وليس مهماً ولا بمؤثّر ما يعتقد به بعض المتطفّلين على التاريخ ممّن يريدون أن يردّوا عظام الأمور إلى صفاتها قياساً على صغار نفوسهم الصغيرة. فمن يرى التاريخ الكبير بعين التاريخ الصغير حقيراً حقماً: وكما قال هبغل فإنّ خدم الغرف لا يعتقدون بوجود أبطال.

إنّما نحن نلاحظ أنّ النظام الراشدي في العلاج الإجماعي قد تطوّر بالتدريج تباعداً عن النظام الأرستقراطي وتقرّاباً من النظام الأوليفارشي حيث ربّما دور المال. وإدراك الفارق لهذا التحوّل هو الذي جعله ينقل الانتخاب من منهج الرضا والقبول في تعيين الخليفتين الأوّلين إلى منهج المجلس الانتخابي المضيق. لذلك فلا عجب أنّ أصبح التناقض بين هذه الغاية وتلك البداية مفعل الحرب الأهلية أو الفتنة الكبرى لكونه مكّن أصل الفتنة من أن يجد الصدى الشعبي: الخصومة حول أصل الحكم هل هو مصلحي وإجماعي أم وراثي وموصى به لم يؤثّر في البداية وما كان ليؤثّر لو لم يدعمه هذا التحوّل. ما كان ليؤثّر حقاً لو لم يمثّله هذا المآل إلى الأوليفارشية الأموية من الحصول على التأييد المفجّر للحرب الأهلية باغتيال الخليفة الثالث.

الخلاصة: إذن، فالمرحلتان المتقدّمتان على الفتنة الكبرى يمكن أن نصف العلاج الإجماعي فيهما بكونه بيد أهل الحلّ والعقد الذين كانوا ممثّلين للأرستقراطية (الفضلاء) وأصبحوا ممثّلين للأوليفارشية (الأغنياء).

المسألة الثالثة: ما بعد الفتنة الكبرى:

وتمتدّ من نهاية الحرب الأهلية بمراحلها المعلومة للجميع أعني من استتباب الأمن للدولة الأموية إلى خلافة المعتصم.

3 - فمن بداية الدولة الأموية إلى بداية عهد المعتصم ثالث أبناء هارون الرشيد يمكن أن نصف العلاج الجمعي بكونه محاولة للتوفيق بين المبدئين الغالب كلّ منهما على أحد فرعيّ أهل الحلّ والعقد. ففرع أولي الأمر الأوّل يمثّله العلماء في التقاليد العربية الإسلامية. وكانوا من المحافظين ولو ظاهريّاً على الطابع الأرستقراطي. وفرعهم الثاني يمثّله الأمراء في نفس التقاليد وهم من المحافظين على

الطابع الأوليغارشي. والأثرياء هم في الأغلب من قريش والعلماء هم من مواليها وفي ذلك انقلاب بين للقيم إذ أصبح الموالي أقرب إلى النهج الأرستقراطي والأسباد إلى النهج الأوليغارشي فاستتبع الثاني الأول وتلك هي بداية الاستبداد والفساد. ولعل تأثير التماذج المحيطة بالدولة الناشئة وبقيّة نخب الغساسنة والمناذرة مما يساعد على تفسير ما غلب هذه المرحلة: فقد غلب عليها تقليد الشكل البيزنطي في دولة بني أمية بداية والشكل الفارسي في دولة بني العباس غاية.

4 - ومن بداية عهد المعتصم أصبح الحكم قريباً من حكم الانقلابات العسكرية العربية الحديثة بعد الحرب العالمية الثانية: حكم الجاهلية بمعنيها: أي الجهل المناهض للعلم والجهالة المنافية للحلم. وهذه المرحلة هي أطول مراحل تاريخنا الدستوري في واقعه الذي كان في فضاء مطلق مع مبادئنا الدستورية في الواجب (وهي المبادئ التي تكلمنا عنها في البحث السابق). فهي تمتد من عهد الحامية التركية للمعتصم (حرب البلاط بين أبناء هارون الرشيد الثلاثة: الأمين عربي سي الأم والمأمون فارسي الأمّ والمعتصم تركي الأم) إلى عهد الانكشارية العثمانية أعني إلى بداية النهضة الحديثة في العالم الإسلامي.

وهذه المرحلة مثلت النهاية التامة لدور الفرع الأول من أولي الأمر أعني العلماء من حيث هم ممثلون للأرستقراطية - مع بعض الاستثناءات في بعض المراحل - المرحلة من تاريخنا كالحال مع العز بن عبد السلام أو مع شيخ الإسلام ابن تيمية - لكونهم أصبحوا في خدمة الأوليغارشية والعسكورية. والعلة في حصول هذا التحول ليس مقصوراً على الانقلابات العسكرية واستبداد الحامية بالأمر فحسب، بل كان ذلك لعلّتين كلتاهما حصلت بسبب فساد النظام التربوي وتغيّر طبقة العلماء تماماً كما نرى ذلك اليوم سائداً بين أغلب نخب الجامعات العربية:

الأولى هي ترايد دور التصوّف بوجهيه غير الفلسفي والفلسفي. فالأول أثر سلباً بالنهي عن الاشتغال بالشأن العام بدعوى الزهد في الدنيا. والثاني أثر إيجابياً بنظرية وحدة الوجود التي تجعل الواقع واجباً، ومن ثمّ فهي تؤيد الاستبداد المطلق وتعتبر الحاكم خليفة الله في الأرض وتتواطأ مع الحكام ليكون لها ما للكنيسة من سلطان على الأرواح في حين يكون السلطان على الأبدان للأمرء: مبدأ القسمة بين ما لقيصر وما لله في المنظور المسيحي وهو عينه ما يراه العلمانيون اليعقوبيون

والفرق الوحيد هو أنهم يعوّضون القيصير بمافيا الحكم ويعوّضون الله بما يسمونه الخصوصية الفردية. (ولنضرب مثلاً سريعاً بين قوسين حول هذا الفصل اليعقوبي: فلو طبقنا تصوّرهم لعلاقة المجال الخاصّ بالمجال العامّ في مسألة السلطان على إفرازات البدن مثلاً ضبطاً وتسييساً لكان من الواجب أن يجعلوا الحياة الجماعية مستحيلة: لن يجالس أحدٌ أحدًا باسم حرية البدن في إخراج إفرازاته ومنع المجال العام من التدخل في الشأن الخاصّ. وذلك تقريباً ما يريدون في الكثير من المجالات التي هذا جنسها حتى وإن تعلّق الأمر أحياناً بما هو أهمّ مما يتعلّق به هذا المثال من الحريات. والمعلوم أنه لا شيء أكثر خصوصية من حقّ الإفراز الحرّ: ومن ثمّ فمن المفروض بمنطقهم أن يمنع على الجماعة التدخل في مسائل "الإيجيان" البدني، منعهم إياها من التدخل في "الإيجيان" الخلقي والروحي. وهم يسمّون ذلك من الحريات: كأنّ تنتشر الحانات في كلّ مكان وتكون كلّ مسالك المارّة حولها مليئة بقيء السكارى وتبرّج العذارى، فلا تسمع من حولك إلّا الكلام البذيء بحيث بات شبه ممتنع أن تخرج صحبة ابنتك أو أختك أو أمك في الكثير من الشوارع والمناطق).

والثانية هي تطوّر علم الكلام الأشعري إلى الأسوأ. فهو بدأ ثورة على العقلانية السطحية وانتهى إلى الطبعانية الجبرية المطلقة. قال به الأمر إلى أن يصبح من جنس الفكر الصوفي القائل بوحدة الوجود التي لا تفرّق بين الواقع الموجود والواجب المنشود.

المسألة الرابعة: المرحلة الراهنة، أي منذ النهضة إلى بداية الثورات العربية التي انطلقت من تونس الأبوية بقيادة شبابها ذي العفوان الأصيل فتيات وفتيانا

وهذه المرحلة كما يتبين لكلّ من يدرسها بموضوعية جمعت كلّ المراحل السابقة وجرّبتها جميعاً فكان مشكلها أنّها جمعت عيوبها كلّها ولم تحصل على فضل أيّ منها. ولن نطيل القول فيها لأنّها تقريباً معلومة الخصائص والصفات للجميع أو تكاد. ولعلّ أهمّ خاصية نكتفي بذكرها هي الفصام الذي يعاني منه الفكر والواقع الإسلاميان المضاعف أعني في عمّة الشعب ونخبه الأصيلة وفي القلّة من نخبه العميلة. ويمكن وصفه على النحو التالي:

فصام الأغلبية: ويشمل الشعب كله مع نخبه التي تتكلم باسم الأصالة:

أ - ففي الخيال والحلم لا يزال ما تقدّم على الفتنة مثالها الأعلى على الأقلّ بالنسبة إلى عامة الشعوب دون اعتبار القلّة المنبئة من التحب المستلبة وهذا المثال الأعلى هو خاصّة أصل فكر الحركات الإسلامية الدّاعي إلى دولة إسلامية، لكنه مثال أعلى في الخطاب فحسب بدليل أنّ أيّا منها يصبح أشبه بما يجري في النظم العربية المستبدّة والفاسدة بمجرد أن يتقل من المعارضة إلى الحكم. ولا فائدة من تعيين الأمثلة فالجميع على بينة مما أقصد.

ب - لكن ما يجري في الواقع هو بالذات جنيس ما حصل بعد الفتنة الكبرى يُضاف إليه في الكثير من بلاد العرب والمسلمين العودة إلى نفس الأمراض التي ولدت الفتنة الكبرى وخاصّة بعد ما يزعم من ثورة تُنسب إلى الخميني، أعني جوهر الطائفية التي هي في الحقيقة نكسة في تاريخ الفكر والعمل الإسلاميّ لكوفا عودة إلى تأسيس الكنسيّة من جديد وتغليب نظرية الحكم من حيث هو جزء من العقيدة فيكون حقاً إلهياً للبعض وليس كما وصفه ابن خلدون من المصالح العامة التي يكون علاجها إجماعياً.

فصام الأقلية: ويقتصر على النخب التي تمضغ كليشيهات

الكاريكاتور الحداثي

أ - ففي الخيال والحلم صار كاريكاتور الحداثة الغربية مثلاً أعلى عند من لم يأخذ من العلمانية والتحديث إلّا أشوه صورهما، أعني يعقوبية والماركسية التي تحوّل الدّاعون إليها بعد سقوط الاتحاد السّوفياتي إلى الليبرالية الأمريكية.

ب - لكنهم جميعاً تحالفوا مع من حَكَم بالاستبداد والفساد، وزعموا فرض التحديث من فوق بدلاً من جعله ناتجاً عن حيويّة الحضارة التي تعي نقائصها فتسعى إلى إبداع شروط استكمال شروط وجودها الحرّ والمستقلّ ضمن هويّتها العربية الإسلامية. ورمز هذا الموقف هو عينه الموقف من البند الأوّل من الدستور الحالي.

المسألة الأخيرة: ما المطلوب لتجاوز هذا المأزق؟

الحكم إذن قضية مصلحة إجماعية، أي أنه من المصالح العامة ذات العلاج الإجماعي وليست من العقائد إلا من حيث مثلها العليا كالحال عند جميع الشعوب السوية، أعني ذات السيادة الحرة وغير التابعة، سواء كانت هذه المثل العليا مقصورة على الإدراك العقلي المجرد عند التخب أو مصحوبة بالتأييد الثقلي عند عامة الناس ضماناً لقدسيّتها المساعدة على مقبوليّتها الطوعية، أعني المعنية عن الزجر القانوني الخالي من القدسيّة والعائد إلى كلّ الحيل التي تبلغ الذروة في ما يسمّى "بتعلييل مصلحة الدولة *Raison d'Etat*".

فكيف يكون العلاج الإجماعي للحكم من حيث هو تدبير المصالح العامة؟ الجواب عن هذا السؤال يكمن في علاج مشكل النظام الانتخابي علاجاً يجمع بين فاعليّة التمثيل ومساواة المواطنين في حقّ المساهمة في تدبير الشأن العام. لما كان النظام الحالي في البلاد العربية كما أسلفنا جامعاً لعبوب كلّ المراحل التي وصفنا وخالياً من فضائلها، فإنه علينا أن نوسّع مفهوم الحلّ والعقد وولاية الأمر لتشمل كلّ الهيئات الممثلة لتساهم في تدبير الشأن العام فيكون للأحزاب والجمعيات والمؤسسات النقابية إلخ... من الهيئات حقّ المشاركة في الترشّح والترشيح والتقدّم أمام الشعب لتمثيله في تدبير العلاج الإجماعي للحكم، بمفهوم رعاية الشأن العام والمصلحة العامة التي لا تتكرّر للمثل العليا التي تؤمن بها الجماعة نقلاً أو عقلاً أو بهما معاً. لذلك فالحلّ الوحيد الممكن هو أن تكون السلطة التشريعية مؤلفة من غرفتين.

وقد سبق فنصحت بذلك لمنع مآل النظام السابق إلى ما آل إليه بعد عقده الأول، فضلاً عن التشويه الذي حصل لمفهوم الغرفتين في التعديل السّخيف للدستور الذي عمّق الداء بدل علاجه. ولو تحقّق ما كانت الوضعيّة تقتضيه حينها (الحرب الأهلية في الجزائر) لكنا اليوم قاب قوسين أو أدنى مما نسعى إليه بعد الثورة من بعثٍ للحياة السياسية السوية وتحقيق المصالحة بين كلّ الأطياف السياسية في تونس. ذلك أني وضعت الشروط التالية: الحدّ من سلطان الرئيس وفصل الدولة عن الحزب وسنّ العفو العام لعلاج أدواء الماضي أولاً. ثم التحرير المطلق للحياة السياسية والفكرية والإعلامية لتجديد التخب إعداداً للمستقبل ثانياً.

فيكون الشرطان محققين للمصالحة بين الشرعية الإنفاذية التي قبلها الجميع (لفرط ما حلّ بيورقية ونظامه من علامات أرذل العمر حتى صارت الدولة تسيرها عجزاً شمطاء وتحاذل الساسة الذين اقتتلوا لتقاسم الإرث ويدّعي بعضهم الآن قيادة الثورة) بشرط أن تكون مؤقتة بالطبع والشرعية الديمقراطية التي لا بديل عنها بعد اهتراء الشرعية التاريخية التي حكم بها نظام بيورقية المصالحة التي تمكن من تجديد الطبقة السياسية وإيجاد البديل من نخبة عهده، نخبة التي شاخت بالمعنيين الفصيح والعامي:

الفرقة الأولى تضمن فاعلية التمثيل حتى يكون للسلطة التشريعية القدرة على التشريع وعلى مراقبة السلطة التنفيذية: وهذا يقتضي الانتخاب بالنوازل والأسماء الأعلام أعني الأشخاص الذي يرتضيهم الشعب ليكونوا ممثلين له، إمّا لأنه يعتبرهم من الفضلاء أو لأنه يعتبرهم من الحكماء أو لأي سبب آخر يراه الشعب الذي يختارهم لمهمة التشريع باسمه.

والفرقة الثانية تضمن عدل التمثيل لكلّ الحساسيات الفكرية والخيارات القيمة والمصالح الاجتماعية في الجماعة: وهذا يقتضي الانتخاب التسمي المطلق لكلّ الأحزاب والهيئات الاجتماعية والجمعيات الفكرية بحسب ما تعينه هذه الجماعات من ممثلين لنسبها في مجلس يمكن أن يكون غرفة نقادح الأفكار ومناقشة قرارات الفرقة الأولى دون أن يكون لها حقّ التشريع رغم أن لها حقّ رفض التشريعات بصورة نهائية بمقادير أغلبية ينبغي أن تكون مؤثرة كأن تكون بأغلبية الثلثين من أعضائها.

لكن كلّ نظام انتخابي يكون عقيماً إذا لم تصحبه المحاذير الضرورية الحائلة دون التلاعب بالنظام الانتخابي من خلال التحايل في صوغ الجولة الانتخابية فتكون أداة تزيف قبلي يبدو شرعياً لكنه يتخذ شكلاً قانونياً صريحاً. ويمكن أن أقترح حصراً نسقياً لفنيات التلاعب بالنظام الانتخابي كما تبينها التجربة التاريخية لمناورات الأحزاب التي توظف النظام الانتخابي للمحافظة على الأغلبية حتى وإن كانت زائفة. فهذا التلاعب لا يمكن أن يتأسس إلا على العبث بأحياز الوجود العيني للمواطنين:

1 - التلاعب بحيز المكان من خلال تقسيم الدوائر.

2- والتلاعب بمجيز الزمان من خلال تحديد الآجال.

3- والتلاعب بمجيز السلم من خلال توظيف المال خاصة.

4- والتلاعب بمجيز الدورة المادية من خلال توزيع الثروة.

5- والتلاعب بمجيز الدورة الرمزية من خلال تزييف الإعلام.

لذلك فلا بد من التغلب على هذه التلاعبات بالصورة التالية:

1- فالحائل دون التلاعب بالمكان هو التحرر من المركزية إلى أقصى حد، بحيث إن تقسيم المكان يكون أعَدل ما يكون.

2- والحائل دون التلاعب بالزمان هو التحرر من التحكم في تحديد الآجال وجعلها موضوع توافق من أقاليم الوطن.

3- والحائل دون التلاعب بالسلم هو الضبط الدقيق لدور المال في الانتخابات.

4- والحائل دون التلاعب بالدورة المادية هو تحديد نسب الطبقات بالتوافق المستند إلى العلم بأحجامها في الدورة المادية.

5- والحائل دون التلاعب بالدورة الرمزية هو تحرير الإعلام من التبعية للسلطة التنفيذية وإضفاء التعددية عليه مع جعله خاضعاً لسلطة حكماء وفضلاء متعالمين على الانحيازات السياسية.

لكن الحرز المطلق ضد كل تحريف، أعني الحصانة الحقيقية لكل أمة حية يبقى ما يسميه ابن خلدون بالوازع الذاتي أي ما أطلقنا عليه اسم أصل كل التنظيم: المعروف والمنكر لكل أمة، أي تقاليدنا الخلقية التي تحررها من الركون إلى الحلول السهلة المعتمدة على أداتي الحكم الفاسد والمستبد (الخوف والطمع). ولما كان الشباب ممثلاً لخاصيتين خلقيتين قل أن تكونا مصابيتين بهذه العاهات فإني مطمئن ومؤمن بأن مستقبل الثورة هو ما يطمح إليه كل الخيرين في تونس وفي الوطن العربي مهما كانت المطبات والمناورات التي تأتي من أصحاب الثورة المضادة:

الخاصية الخلقية الأولى هي المثالية والحلم بالأفضل ومن ثم السعي الدائب لتحقيق الممكن من الفضائل التي يمكن جمعها تحت شعار جعل المستقبل عملاً يحقق ما يدركه الوعي من نقائص الحاضر باعتبارها استكمال مشروعات الماضي التي كان ينبغي أن تتحقق ولم تتحقق.

الخاصية الثانية هي التحرّر من الحساب المصلحي الضيق للكهول ومن الكُتّية الكريهة للشيخ الذين يتصوّرون ألا شيء يمكن أن يكون أفضل مما كان لما كانوا. فهذه الخاصية هي جوهر الحسّ الثوري. لذلك فهي ما أطلقت عليه صفة العنفوان الثوري الذي هو بحق ثورة مطمئنة لا يمكن أن تفشل أبداً.

ولما كنت من المؤمنين بأن الشباب الذي فجر الثورة وتغلّب على الخوف بصورة شبه إعجازية هو وحده الجدير بأن يدبّر شأن الثورة وأن يمارس الحكم بنفسه وكنت كذلك لا أعتقد أن أحداً من جيلي جدير بأهلية كافية تخوّله لعب دور مباشر عدداً دور التصحّح المعرفي والخلقي إذا توقّرت شروطهما فلا أقصر دوري على ما ينبغي أن يكون: أداء مهمّة الباحث الساعي إلى خدمة الحقيقة ما أمكن له ذلك دون أدنى نيّة للمشاركة في الحياة السياسية المباشرة.

وإني أقول ذلك حتى أطمئن كلّ من يتصوّر أني أكتب طلباً لهذه المشاركة - سواء كان ثمن يرحّب بها أو ثمن يستنكرها. فالمعلوم أني لم آت إلى الكتابة في الشأن العام من عهد قريب بل كنت وما زلت منذ وعيت بما أنا قادرٌ عليه في اعتقادي على الأقلّ أوّدي من هذه المهمة على قدر فهمي وحسب ما يُمليه عليّ ضميري ما بوسعي أن أوّديه حتى وإن تسارع الزّخم الآن بسبب تسارع الحدث ربما أيضاً بسبب تفرّغ المتقاعد لتأمل التاريخ الحيّ.

التصدي لحيل تزييف الانتخابات

من البين أن التلاعب بالعملية الانتخابية ليس مقصوراً على التزييف الساذج المتمثل في تغيير النتائج أو في التدخل العنيف لحرف العملية الانتخابية تخويلاً للناخب من أجل التأثير على مشاركته فيها (حضوراً أو غياباً) أو على توجيه اختياره (تصويتاً لزيد أو عمرو). فهذا التزييف المفصوح من مميزات الأنظمة الغيبية في ديمقراطيات العالم الثالث المختلفة. لكن بقايا هذه الأنظمة يمكن أن تلجأ إلى تقنيات أكثر خفاءً تتجاوز بدرجة حيل الديمقراطية الذكية في العالم المتقدم لتحقيق أهداف الثورة المضادة.

كلامنا اليوم سيدور حول شروط التحرر من هذه الحيل والتغلب على دهاء أصحابها، الحيل التي تحقق التزييف الخفي متخذة أشكالاً تبدو في ظاهرها قانونية بل وشرعية لأنها تزايد على مطلب الحرية المسؤولة بحرية التسبب واللامسؤولية التي ذروها ما نعينه بـ "حيلة الحيل": تشتيت صوت الناخب إلى حدّ التذير حتى تحول دون بلوغ التعبير الديمقراطي إلى الخيار المؤثر فيمتنع الجمع بين الخيار الديمقراطي والإرادة الفاعلة بصورة حاسمة.

ذلك أنه ليس من الصدفة أن كان ما يزعم من تحرير للحياة السياسية في بلادنا (في الجزائر قبل الردة على الديمقراطية وفي موريتانيا ثم في تونس) يؤول دائماً إلى تذرير الساحة السياسية بالتضخيم المهول لعدد الأحزاب تضخيماً لا تجده في أي من الديمقراطيات العريقة مواصلة لما عملته الأنظمة الفاشية في بلادنا عندما فرقعت كل الحركات الموجودة بالفعل لتولّد منها أحزاباً كرتونية تكون ديكوراً وتبريراً لدعوى التدرّج نحو الديمقراطية المسؤولة (وقد حصل ذلك في تونس وفي مصر بصورة متماثلة). وقد بالغوا في ذلك حتى كاد كل ناشط يفتح دكاناً سياسياً ويسميه حزباً ليحقق مآرب شخصية ليس لها أدنى صلة ببناء حياة سياسية سوية: وهكذا نرى الآن أن عدد الأحزاب في تونس قبل الانتخابات سيناهز المائة أو يفوقها.

إذن، فهذه الحيلة التي نطلق عليها اسم حيلة الحيل تختلف تمام الاختلاف عما أشرنا إليه في المحاولة السابقة عندما أحصينا فنيات التلاعب بالعملية الانتخابية في البلاد الغربية إحصاءً نسقيًا. فهي تلاعب بالتأخيين ذاهم وبصورة مباشرة، ولا تكفي بما أشرنا إليه سابقا إذ قلنا إن "هذا التلاعب لا يمكن أن يتأسس إلا على العبث بأحياز الوجود العيني للمواطنين. ذلك أنهم لا يطمنون إلى هذه الحيل التي لا يخلو منها نظام انتخاب حتى في البلاد الديمقراطية العريقة، بل لا بدّ لهم من استعمال ترقّ الناس إلى التعبير الديمقراطي التعديوي ويجوكونه إلى داء بدلاً من الإبقاء عليه دواءً: فالإفراط في التعددية يجعل الحكم المستقرّ شبه مستحيل فضلاً عن التداول الذي يتحوّل إلى تقاقر لا مُتناهٍ للأحزاب الذرية التي تجعل الجماعة شيئاً وفاتٍ متقاتلة على تقاسم منافع الحكم بين النخب المستخدمة للتأخيين بدلاً من أن تكون في خدمتهم.

ما الحل في هذه الحالة؟

ليس من شكّ أنّ الحلّ ينبغي ألا يكون تحكيمياً، بل ينبغي أن يكون نابعاً من مصدرين مشروطين في كلّ نشاطٍ عمومي يصطبغ بالصيغة القانونية التي تحدّها طبيعته كما يعرف نفسه:

- 1- الشّروط الأول هو المطابقة مع طبيعة الحزب السياسي وضرورة تمييزه عن جماعة الضغط الفتوي، رغم أنّ الحزب من حيث هو حزب لا يخلو من بعض خصائص هذا المعنى: فجماعة الضغط جماعة تدافع عن مصلحتها من منظورها. والحزب مجموعة تدافع عن مصلحة الجماعة ككلّ وإن كان ذلك من منظورها هي.
- 2- الشّروط الثاني هو التجربة التاريخية التي تبين أضرار التعدّد الحزبي إذا تجاوز الحدّ الأدنى لفضيلة التداول الفاعل على الحكم: فالتعدّد المشطّ يؤدي إلى تحويل الأحزاب إلى حزب على الديمقراطية بما ينتج عنها من عدم الاستقرار وكثرة المناورات والمجازفات بالصالح العام والحدّ الأدنى في حلّ البلاد الديمقراطية هو حتى في حالة تعدّها المشطّ تحوّل الأحزاب إلى تجمّعات أو جهات متحالفة بصورة تجعل التداول بينها من حيث هي تجمّعات ممكناً.

ولما كان منع تكوين الأحزاب الذي هو جوهر شكل التعبير الديمقراطي مناقضاً لمفهوم الحرية السياسية فإنّ تحقيق الحرية السياسية يقتضي الحدّ منها لئلاّ تتحوّل إلى غاية هذه الحرية في حين أنّها وسيلتها: والحدّ لا يكون تحكّماً بل لا بدّ أن يخضع لشروط مستمدّة من طبيعة التحوّل في الحياة الديمقراطية ومن تجربة عمل الأشكال الحزبية في تحقيق التداول السليم. واستناداً إلى هاتين الخاصّيتين يمكن أن نقترح علاجاً لهذا الداء، حلاً ينافي التعدّد اللا محدود وفيه المطلق كما في العلاج الأكثر مرضيّة منه، أعني نظرية الوحدة القومية الثافية لكلّ تعدّد ومن ثمّ لكلّ حياة سياسية: ذلك أنّ الوحدة القومية التي تتحوّل إلى حزب واحد يشغل "المضمار السياسي". بمفرده ينتهي حتماً إلى غياب الحوار النقدي الممكن من تجويد الحاكمة وترشيدها فيقتل واجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في وظيفته السياسية أعني وظيفة العناية بالشأن العام عناية تجعل الجميع راعياً ورعية في آن.

الحزب الأول ضدّ الإفراط في التعدّد

وهو حزب سلبى لأنه يتعلّق بشرط عدم المنع أيّ شرط الانتقال من الإباحة العامة إلى حقّ التأسيس بالشروط القانونية الشرعية المحقّقة لمصلحة البلد بإشراف طرف مستقلّ يمكن أن نطلق عليه اسم مجلس الحكماء الذي لا ينتسب أصحابه إلى الأحزاب كما في حالة الحكماء المراقبين لموضوعيّة الإعلام وعدم انحيازه لحزب على غيره في البلاد المتقدّمة: فشرط عدم المنع هو ألاّ تكون جماعة الضغط متنكّرة في شكل حزب سياسي.

فإذا ميّزنا بين جماعة الضّغط والحزب السياسي -بكون الأولى مجموعة تدافع عن مصلحتها من منظورها والثاني يدافع عن مصلحة الجماعة (واجب الأحزاب التي يمكن أن يخرج منها نواب الشعب) من منظوره (حرية الفكر) - أصبح من اليسر أن نحدّد معايير الحزبية من منطلق فلسفة الأحزاب السياسية وبرنامجه عملها التأسيسي. ومن ثمّ تستتج شروط الإذن بالوجود من قبل السلطة العامة الشرعية: فهذا التمييز الدقيق بين نوعي النشاط العمومي السّياسي والاجتماعي هو المعيار السليم للفصل في مسألة شرعية الحزب وعدم شرعيته. وذلك هو معنى الفرق الفلسفي الدقيق بين المجتمع المدني (بجمال تناقص المصالح) والمجتمع السياسي (بجمال

توحيدها لعلّ الصالح العام عليها) رغم أنّ هذا الفرق لم يعد يبيّن لدى الكثير ثمن يريد أن يخلط بين الأمرين فتصبح النقابات مثلاً اللاعب الأساسي في المضمار السياسي وهو من انحرافات الحياة السياسية التي تجعل النقابات أحزاباً ويزول الفرق بين مؤسسات الدفاع عن المصالح الفتوية ومؤسسات الدفاع عن المصالح العامّة للأمة:

إنّ النقابة والجمعية الثقافية وأي شكل من أشكال اللوبيات كلها من جنس واحد هو جنس منظومات المجتمع المدني الذي هو مجتمع تضارب المصالح الفتوية سواء كانت هذه المصالح ماديّة كالحال في النقابات وجماعات الضّغط أو اللوبيات أو كانت المصالح معنوية كالحال في الجمعيات الثقافية أو جمعيات الرهانات القيمة. أمّا المجتمع السياسي فهو مجتمع توحيد المصالح رغم تضارب المنطلقات الفلسفية لأصحابها. ومعنى ذلك أنّ السياسي من حيث هو سياسي حتى وإن كان ذا فلسفة طبقية فهو لا يكون سياسياً إلّا بوصفه ينظر إلى مصلحة الجماعة من منظور فلسفة لا يقتصر همّها على مصلحة حزبه بل همّه هو مصلحة البلاد كلّها.

الحزب الثاني مع تنظيم التعدد

العلاج يمكن أن يصاغ على النحو التالي إذا اعتبرنا النشاط المدني مثلاً لمرحلة تمهيدية تعدّ المواطنين للنشاط السياسي بحيث يعدّ المباشرين للشأن العام إعداداً ينقل مقترحي تكوين الحزب إلى مرحلة الأشخاص العموميين فيتجاوزون المصلحة الفتوية بمعزل عن المصلحة العامّة إلى النظر إلى المصلحة العامّة باعتبارها مقدّمة على المصلحة الخاصّة دون أن يتخلّى عن المنظور الفلسفي الذي يصبح منطلقاً لا غاية. وهذا يفترض وجود تمثيلية معتبرة هي علامة التحوّل إلى شخص عام: فمهما كان مقدار الأقلية التي يمثلها الحزب المترشّح للتأسيس لا بدّ أن تكون قد تكوّنت قبل هذا الطلب حول نشاط مدني معيّن أراد أصحابه أن ينتقلوا إلى نشاط أرقى هو النشاط السياسي يكون عندها ذا دلالة.

وبيان هذه الدلالة لا يكون -بعد الحزب الأول- أعني حدّ الحزب من حيث هو تعبير عن المصلحة العامة من منظور خاصّ بجماعة بخلاف جماعة الضّغط التي هي تعبير عن المصلحة الخاصّة بجماعة أو فئة (الدفاع عن المصلحة العامّة من منظور

المنتسبين إلى الحزب المقترح) - إلا الممارسة السابقة في الحياة المدنية بأقسامها الأربعة الممارسة الدالة على خدمة الشأن العام بصورة تجعل القائم بها قد بلغ الحد الأدنى من معنى الشخص العام الذي بات ذا تمثيلية في المجتمع المدني التابع للمجالات التي تحدّد الشأن العام والتي يسمّيها ابن خلدون صورة العمران ومادّته أعني: الخدمة في قسمي صورة العمران = السياسة أو التربية، أو الخدمة في قسمي مادة العمران = الاقتصاد أو الثقافة.

فمن كان ذا نشاطٍ معبرٍ عن الانشغال بالشأن العام وانتقل إلى مفهومه الذي عرفناه به الحزب فميزناه عن جماعة الضفط الانشغال بالشأن العام في المجال السياسي أو التربوي أو الاقتصادي أو الثقافي وكانت نسبة الشاهدين على تمثيلته والمؤيدين لإنشاء الحزب نسبة محترمة بالقياس إلى عدد السكّان يكون جديراً بالعمل السياسي الشرعي. ومن ثمّ فلا بدّ من السّماح بوجوده: ولنقل مثلاً واحد في العشرة آلاف من عدد المواطنين. فيكون الحد الأدنى في تونس ألف إمضاء ممثّلين للمجال الذي يتنسب إليه مؤسسو الحزب على ألا يكون من أمضى لإنشاء هذا الحزب قد أعطى إمضاءه لإنشاء حزبٍ آخر لأنّ ذلك يعني أنه ليس له منظور واضح لخدمة مصلحة البلاد.

الفهم الفلسفي والأنثروبولوجي للمضمار السياسي التونسي

كيف يمكن أن نقسّم مضمار التنافس السياسي المعقول في تونس بالاعتماد على هذين المعيارين؟ سبق لي أن أشرت إلى أنّ الطيف السياسي يحدّد بصورة كلية تصعّ على كلّ المجتمعات بصورة عامّة (فهم فلسفي) وبصورة إضافية تصعّ على خصوصيات المجتمعات بصورة خاصّة (فهم أنثروبولوجي). وكلا الطيفين مخمّس الأبعاد بصورة حتمية، بمقتضى طبيعة التنافس في المجتمع الإنساني:

القسمة الأولى:

فبمقتضى طبائع العمران، كلّ المجتمعات تنقسم الخيارات السياسية فيها إلى صنفين بحسب صنفٍ المناظر الفلسفية للحلول الملائمة لطبيعة العمران: الصنف الأوّل يقدّم القانون الطبيعي (حيوانية الإنسان) على القانون الخلقي (عقلانية الإنسان) فيعتبر الجماعة رغم كونها ذات بعدٍ إنساني تبقى

خاضعة للتنافس من أجل البقاء، ومن ثم فهي في صراع وتنافس حول المصالح أو شروط الحياة. وهذا هو المنظور الغالب على الليبرالية بمعناها الاقتصادي خاصة.

الصف الثاني يقدم القانون الخلقي (عقلانية الإنسان) على القانون الطبيعي (حيوانية الإنسان) فيعتبر الجماعة رغم كون إنسانيتها لا تنفي حيوانيتها تتجاوز المنظور السابق وترى أنّ التضامن بين أفراد الجماعة والتآخي ينبغي أن يتقدم على الصراع من أجل الحياة والتنافس على شروطها وأدائها. وهذا هو المنظور الغالب على المنظور الديني واليساري رغم ما قد يبدو من تناقض بينهما لأنّ الثاني يخلط بين الديني والمؤسسة الدينية والأول يخلط بين فلسفة اليسار وواقع الناطقين باسمها.

لكن الصنفين اضطرّهما التاريخ إلى تغيير نظرتهما لامتناع حصول الصنف الأول على الرضا والقبول من الجماعة أو معيار النجاح الاجتماعي وحصول الصنف الثاني على الفاعلية والنجاح من الواقع أو معيار النجاح الاقتصادي، ومن ثم لتحقيق شرط النجاح السياسي في الحالتين: فبات الأول يطلب بعض ما يطلبه الثاني والعكس بالعكس وبتنا أمام حزبين آخرين هما: يسار اليمين ويجمع بين القانون الطبيعي مقدّما والقانون الخلقي شرطا في تحقيق الرضا والقبول الاجتماعيين. ويمين اليسار ويجمع بين القانون الخلقي مقدّما والقانون الطبيعي شرطا في تحقيق النجاح والفاعلية الاقتصادية.

إذن، فكلاهما أصبح يأخذ بعين الاعتبار القانون الطبيعي (ضرورة الحرية والتنافس للفاعلية والنجاح الاقتصادي) والقانون الخلقي (ضرورة التضامن والتعاون للفاعلية والنجاح الاجتماعي). ويوجد بين هذه الأحزاب الأربعة (أقصى اليمين وأقصى اليسار ويسار اليمين ويمين اليسار والوسط بين ذلك كله) دائما حزب خامس أو حزب الانتهازية أعني الوسط الذي يؤدي دور الضميمة لأي من هذه الأحزاب في المناورات الانتخابية. ولعل هذا الحزب الانتهازى رغم ما قد يُعاب على أصحابه خلقيا لتمثيلهم عين الفساد الخلقي في الجماعة أشبه بالاحتكاك الذي لا يمكن أن نلغيه من الآلة التقنية رغم أنّ السعي الواجب هو للحد منه فيها.

القسم الثاني:

بمقتضى تاريخ الثقافة العربية الإسلامية (وكل ثقافة فيها حتماً ما يجانس هذا البعد) انقسمت الخيارات السياسية إلى صنفين بحسب الترجمة الثقافية للقسم بمقتضى طبائع العمران:

صنف الحركات الإسلامية التي تقدّم بعد الجماعة الروحية على الجماعة الثقافية والمصلحية مع ميل إلى يسار اليمين. وصنف الحركات القومية التي تقدّم الجماعة الثقافية والعرقية على الجماعة الروحية والمصلحية مع ميل إلى يسار اليسار. وهنا كذلك لا بدّ من وجود وسط ضروري لتحقيق الأغلبية مع هذا الصنف أو ذاك بصورة انتهازية لا شك فيها.

الخصيلة العامة لهذا التحليل النظري

والخصيلة هي أن تونس لا يمكن بصورة صحيّة أن يوجد فيها أكثر من خمس جماعات كبرى ممثلة لأطيافها السياسية هي على النحو التالي:

1 - طيف يسار اليمين أو ليبرالي بالمعنى الحديث فيكون متصالحاً مع الإسلام المستنير والقومية اللاعرقية، فتكون علمانيته متحررة من العنصرية خاصّة والشعب التونسي سني لا يقول بالحق الإلهي في الحكم لأيّ كان. وأظنّ أنّ هذا الطيف سيستوعب كلّ من لم يفسده الحكم من الحزب الدستوري السابق على حقبة بن علي.

2 - طيف يمين اليسار متصالح اشتراكي بالمعنى الحديث فيكون متصالحاً مع القومية اللاعرقية والإسلام المستنير، فيكون كذلك ذا علمانية من نفس الجنس السابق. وأظنّ أنّ هذا الطيف يمكن أن يضمّ كلّ المعارضات التي انشقت على الطيف السابق خلال العهد البورقيبي.

3 - طيف الديمقراطية الإسلامية بالمعنى الذي اقتنعت به نخب الحركات الإسلامية بعد تجاربها المريرة وبعد العيش في الغرب وتعلّم معنى حرية الضمير والمعتقد أعني القيمتين الجوهريتين في القرآن والتّين أفسدتهما سوء فهم الفقهاء والمتصوّفة عندما خلطوا بين واقع الخلافات المتأثرتين ببيزنطة

وفارس في طور نشأة الحكم الإسلامي: فهي جميعاً باتت مقتنعة بما يجري في الإسلام السياسي التركي.

4 - حزب الديمقراطية القومية بالمعنى الذي توصلت إليه الحركات القومية بعد تجارب الانقلابات المريعة مع الحكم العسكري الفاشي الذي تبنته محاكاة لتجارب الفاشية التي ورثتها عن حقبة ما بين الحربين. فأول الأحزاب القومية العربية (البعث) متأثرة خاصة بالنزعة القومية الأوروبية وخاصة بفكر فشتن وبرغسون وهيجل. وثانيها شعبي أفسد من الأول (الناصرية) لجمعه بين هذا الفكر ونظرية مصر الفتاة التي يتصور واضعو كتاب الثورة المزعوم أن العالم العربي مجرد مجال حيوي لمصر.

وليس من شك في أن هذه الأطراف ليست متحدة، فكل منها يمكن أن يكون إطاراً لعدة أحزاب. لكنها قابلة لأن تكون تجمعات أو جبهات لتقاسم المجال السياسي التونسي وحكمها في شكل تداول بين جبهتين: أولاهما تجمع الطيفين الأولين، والثانية تجمع الطيفين الثانيين. فتكون الجماعتان متقاربتين من حيث الحجم وتمثيل الشعب ما يولد تداولاً سوياً من جنس ما يحدث في بريطانيا أو أمريكا أو حتى في جمهورية فرنسا الخامسة. ويبقى طيف الأقليات الحزبية أعني الوسطيين بالمعيارين اللذين وصفنا ممثلين لـ "لنّف" الترجيحي في حالة التقارب المشط بين الجبهتين.

لن أجادل في أن أي بناء عقلي نظري للواقع يبقى مجرد خطاطة لا يمكن أن تستنفد كل تضاريسه وأنه لا يصلح إلا عند فهم قصده وحدوده لكونه مجرد منطلق للفاعل السياسي المؤمن بالجدل المثمر بين النظر والعمل. فذلك هو شرط الفهم والتأويل وتأتي بعد ذلك الملازمة الضرورية عند الانتقال من النظرية إلى الممارسة بحسب التجارب والمناسبات التي هي ظرفية دائماً ولا يمكن أن ترد إلى التحليل البيوي لأن أي شأن إنساني لا يقبل الرد إلى صوغه النظري إلا بمعنى الدليل الهادي للعمل مهما كان ضئيلاً ناهيك عن الشؤون المعقدة التي من جنس التنظيم الحزبي المحقق لشرط الفاعلية السياسية والعدالة التمثيلية من أجل البناء السوي للحياة السياسية.

لكن الحرز المطلق ضدّ كلّ تخريف، أعني الحصانة الحقيقية لكلّ أمة حيّة يبقى ما يسمّيه ابن خلدون بالوازع الناق، أيّ ما أطلقنا عليه اسم أصل كلّ النظم: المعروف والمنكر لكلّ أمة أيّ تقاليدها الخلقية التي تحرّرها من الركون إلى الحلول السهلة المعتمدة على أداتي الحكم الفاسد والمستبدّ (الخوف والطعم).

في الخلط المتعمد بين الإصلاح السياسي وصوغه في نصوص قانونية

هأنسي ما أعلن عنه من كلفه الحلف الثلاثي القائد للثورة المضادة برئاسة لجنة الإصلاح السياسي من دون أدنى شرعية للمعيّن والمعيّن في آن. فالقائمة التي أعلن عنها لا تتضمّن إلّا قانونيّين نصفهم من كلية العلوم السياسية والقانونية (ولا ندري هل القصد الكلية التونسية الناطقة بالعربية أم كلية الجالية الفرنكوفونية التي كوّنهما محمد الصيّاح لإرضاء حزب فرنسا). لكنّ ما هأنسي أكثر هو الخلط المتعمد بين الصوّغ القانوني للإصلاح والإصلاح السياسي ذاته بعد حصول التوافق عليه بين مكونات الشعب التونسي بجميع أطرافه لتحديد المبادئ العامة الخاصة بالإصلاح في أبعاده الأساسية التالية: أعني حسم الإشكالات المتعلقة بطبيعة صورة المجتمع ومادته اللتين علينا بناؤهما من جديد بعد تدميرهما النسقي طيلة عقود:

- 1 - طبيعة النظام السياسي.
- 2 - طبيعة النظام التربوي.
- 3 - طبيعة النظام الاقتصادي.
- 4 - طبيعة النظام الثقافي.
- 5 - وأخيراً طبيعة الثوابت الروحية والوجودية التي تحدّد مقوّمات الشّعب التونسي كما حدّدها تاريخه المديد ومعاركه الأساسية التي حدّدت مصير ثقافته وروحانيته.

وبدلاً من التفكير في هذه المسائل الأساسية التي هي أوّل هموم أيّ ثورة وخاصة الثورة التي كانت فيها تونس سبّاقة بالنسبة إلى محيطها الحضاري في عصر العولمة التي تستهدف الاستقلال السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي والروحي للأُمم بدلاً من التفكير في ذلك والاستماع إلى جميع مكونات المجتمع التونسي

مروراً مباشرةً إلى التوقيع القانوني الذي هدفه ليس الإصلاح بل الحيلولة دون طرح هذه المسائل الجوهرية للتقاش.

من كلفوا بهذا التوقيع أساتذة القانون قادمين من الفرنكوفيليين بامتياز يعادون التحرير الشارط لكل تحرير خطاً عندهم بين التبعية والتنوير. لكأن المسألة قانونية. الثورات لا تبدأ بالإصلاح القانوني بل هي تُنهى القوانين الفاسدة من الأساس، ومن ثم فهي تعدل للإصلاح القانوني بالإصلاح السياسي والروحي المشروطين في كل وضع للقوانين البديلة. لا بد من حسم الإشكالات القيمة المسكوت عنها في هذه الخيارات المفروضة على عجل. لا بد من توضيح المبادئ التي لأجلها حصلت الثورة: لكن رئيس اللجنة التي كلفت بهذا التوقيع بدأ بأن وجه أول سهامه إلى البند الأول من الدستور أعني ربما البند الوحيد الذي تتمسك به الثورة من القوانين السابقة: بند هوية تونس باعتبارها دولة حرة مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربية.

وأعجب ما في أمر هؤلاء الجماعة صوغهم قضية الإصلاح في شكل خيار بين التحديث النافي للهوية والهوية النافية للحدثة. لا يتصورون أن الحدثة لا معنى لها إلا بالأصالة التي تنبع منها وأن الأصالة لا معنى لها إلا بما ينتج عنها من تحديث حي متجدد في قيم الأمة والحضارة التي حددت مراحل تاريخها العظيم. لذلك فإن كل الجدل حول الحكومة ليس إلا أمراً ثانوياً بالمقارنة مع هذه اللجان التي تعمل في خفية لإفساد كل أهداف الثورة بما ستقترحه من حلول تُلغي أهدافها الأساسية بحصرها في قشور الديمقراطية التي ستكون مشروطة بنظام يحمي أصحابها ضد الشعب وينال رضا حماة المعلومين.

سنرى كيف أن تعديلات هذه اللجنة التي لست أدري من اختارها ومن استشير لتعيينها، سيكون أول همومها باسم ما تدعيه من ميل إلى الديمقراطية بمعناها البرجوازي المهمل للحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصاد على ما تريده نخبة تعلم أنه لو تحقق فعلاً لما تمكنت من كل هذا النفوذ السياسي بمقتضى حجمها الذي لا يساوي عدد أعضاء اللجنة.

ثم لماذا كان كل أعضاء اللجنة من لوني واحد، فضلاً عن كونهم من اختصاص واحد وأكثر من نصفهم من كلية واحدة؟ هل تونس يمكن أن نخلد نظامها الدستوري والقانوني بمحرد السماع للمنظرين في المجال الدستوري

والقانوني، المنظرين المتسبين إلى مدرسة واحدة هي المدرسة التابعة لإحدى المدارس الفرنسية، خاصة وأن أحد زعمائها سمعته يحطّ من شأن حجة الإسلام الغزالي ويمدح القديس طوما الإكرويني لجهله بأن هذا تلميذ صغير لأحد تلاميذ ذاك؟ أليس لنا تاريخ في الفقه الدستوري والفلسفة السياسيّة والدستورية؟ من يمثلهم في هذه اللجنة حتى لو سلّمنا بأن الأمر يتعلّق الآن بالصّوغ القانوني وليس بالحسم المبدئي لخيارات الشعب السياسيّة والتربوية والاقتصاديّة والثقافية من منطلق خياراتها الوجوديّة والروحيّة في ثورة نريدها أن تكون ثورة الاستقلال الحقيقي في كلّ هذه المجالات؟

في ما يلي القائمة الكاملة لأعضاء هذه اللجنة:

رئيس اللجنة: عياض بن عاشور، أستاذ تعليم عال وعميد سابق لكلية العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية بتونس. والأعضاء هم:

1 - محمد صالح بن عيسى، أستاذ تعليم عال بكلية العلوم القانونية والاجتماعية والسياسية بتونس.

2 - سليم اللغماني، أستاذ تعليم عال بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس.

3 - فرحات الحرشاني، أستاذ تعليم عال بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

4 - محمد رضا جنينح، أستاذ تعليم عال بكلية الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية بسوسة.

5 - حفيظة شقير، أستاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

6 - منير السنوسي، أستاذ محاضر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بمندوبة.

7 - محمد شفيق صرصار، أستاذ محاضر بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.

8 - أسماء نيرة، أستاذة مساعدة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والتصرف بمندوبة.

9 - غازي الغرايري، أمين عام الأكاديمية الدولية للقانون الدستوري.

- 10 - مصطفى بن لطيف، أستاذ تعليم عالٍ بكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس.
- 11 - الصادق مرزوق، المحامي لدى محكمة التعقيب.

مثال من علم خبراء الإصلاح الرسميين

أبدأ فأعترف للقراء عما قد يجدونه في هذا النص من طابع فيه من الخصائص ما لا يتوجه به عادةً للجمهور. لكن لا بد مما ليس منه بدّ. وحتى لا يظنّ أننا نحاكم التوايا، وحتى لا تكون المسألة وكأنها نزاعٌ شخصي بيني وبين المعني بكلامنا، فإنّ التحليل الدقيق لموطن الخلاف وتحرير الإشكال يقتضي مثل هذا العلاج. والمعلوم أنّي لم يسبق لي أن التقيت بالرجل في حياتي إلا مرةً واحدة عندما نظّم الحزب الشيوعي نقاشاً للتحوير الدستوري الأخير في تونس وقبل مغادرة البلاد حصل خلالها كلام عن علاقة الدساتير بأصل كلّ شرعية قانونية عنيت القيم الحضارية والأسس الأناسية (الأنثروبولوجية). وما أكتبه الآن هو في الحقيقة استئناف لهذا النقاش علته مقالة الرجل عن امتناع الحوار بين المؤمن التام ودولة القانون.

لهاتين علتين أريد أن أبين لكم أنّ الرجل الذي يقدم هذا الكلام وكأنه علم لدني وفيلسوف راقٍ قد اصطنع كاريكاتورين ليس لهما وجود إلا في أوهام بعض علمائنا تونس من المتفلسفين في القانون والحضارة: أحدهما جعل الفكر الغربي كلّه يعقوبيا، والثاني جعل الفكر الإسلامي كله قائلاً بولاية الفقيه.

وانطلاقاً من هذه الصنعة حكم بأنّ الحوار مستحيل بين المؤمنين والقائلين

بدولة القانون: L'impossible dialogue entre le croyant «intégral» et l'Etat de droit

وطبعاً، فالحوار لا يقع بين شخص ومفهوم لذلك فقصد المؤلف هو امتناع الحوار بين المؤمن بالقيم الدّينية والمؤمن بقيم دولة القانون أو هكذا أفهم اللّهم إلا إذا كان اللّغة الفرنسية منطقاً آخر. وسنرى أنّ انطلاقه من هذين الكاريكاتورين مثله مثل كلّ القائلين بالعلمانية البعقوبية يضعه في مأزق حلّه مستحيل ومن ثمّ فهو حكم بامتناع دولة القانون في أيّ مجتمع إنساني لكون الغالب على كلّ المجتمعات وخاصة الحديث منها حقاً هو الجمع بين الإيمان والقانون.

لكن ما يعني في هذه الورقة هو بيان عدم مطابقة كاريكاتوريه للواقع التاريخي في العالمين الغربي والإسلامي وإثبات جهل الرجل بالفكر الفلسفي الغربي الذي يتكلم عنه مثله مثل كل المثليين للمدرسة الفرنكوفونية في بلادنا وخاصة في المجال السياسي والدستوري (في أقسام القانون) والحضاري (في أقسام الآداب) اللذين يدعون فيهما علماً وقد غابت عنهم فيهما جواهر الأمر.

ولنشرع في بيان ذلك منطلقين من حجاج الرجل. فهو يعرض علينا وصفاً لفكر مونتسكيو الفلسفي جعله أكبر مؤسس للحدثة السياسية. لكني أراه قد برهن على جهل بأوليات فكره، جهل يخل منه حتى طالب الثانوية. فأهمّ ميم لفكر الرجل هو صلة كتابه روح الشرائع بكتابه في فلسفة التاريخ حول الإمبراطورية الرومانية الذي يهمل ذكره. فتغيب بذلك أهمية خاصيات نظرتة السياسية: فظرة مونتسكيو الأناسية التي تربط الدساتير والأنظمة السياسية بالخصوصيات الثقافية وبتاريخ الحضارات وما يحصل فيها من محدّدات تصل الكوني بالعيني والكلي بالجزئي والطبيعي بالتاريخي لم نعد لها ذكراً. ومن ثمّ فهو قد فهم الرجل بالعكس من قصوده كلها.

ولكن هبنا سلّمنا للرجل بأهمية فكر مونتسكيو السياسي -رغم أني أراه ثانوياً حتى بالقياص إلى الفكر اليوناني القديم أعني كتاب أرسطو في السياسة فضلاً عن مؤلفات مؤسسي الفكر السياسي الحديث سواء من قال منهم بالعقد أو من قال بتأثير التراث والمميّزات الحضارية للأمم وخاصة من عاج مباشرة مسألة الانتقال من نظرية الحقّ الإلهي في الحكم إلى حقّ الشعوب -رغم ذلك فلاي أودّ أن أبين سوء فهمه لمفهومين جعلهما متقابلين رغم كونهما في الحقيقة مترادفين إذا طبّقناهما على منزلة الشخص الإنساني ولم تقتصر على دلالتهما الاصطلاحية في الأوضاع القانونية.

فلنناقشُ المقابلة العجيبة التي ينسبها إلى مونتسكيو المقابلة بين السيادة والحرية مدّعياً أن مونتسكيو ألغى الأوّل ولم يهتم إلاّ بالثاني. وهذا الكلام فضلاً عن عدم صحته المادية من حيث الإحالة إلى فكر مونتسكيو لكون أحد الأنظمة الثلاثة مبنياً على أولهما فهو دليل على عدم فهم دلالة الكلمتين عندما يعمّم مدلولهما في صلتها بحرية الفرد ولا يقتصران على الدلالة الدستورية والسياسية.

الحديث الأولى:

فحين حيث عدم الصحة العقلية عن مونتسكيو ينبغي أن نذكر بأن أحد الأنظمة التي يصفها مونتسكيو تستند إلى مفهوم صاحب السيادة باعتباره رأس الدولة في الدستور الملكي التي يعتبرها مستندة إلى قيمة الشرف في مقابل النظامين المسندين إلى الفضيلة (الجمهورية) وإلى الخوف (الاستبداد). وكل من يعلم تاريخ الفكر الفلسفي السياسي يدرك أن هذا التصنيف دون التصنيف البنيوي الأرسطي في كتاب السياسة والتصنيف التكويني الأفلاطوني في كتاب الجمهورية. وهو ما يعني أن الأهمية التي يوليها مونتسكيو ليست كما يتصور بل هي دون ما بلغ إليه الفكر السياسي قبله بأكثر من عشرين قرناً. فإذا أضفنا إلى ذلك أن صاحبنا ينسى أن كلام مونتسكيو رغم ذلك كان أخذاً بعين الاعتبار الخصوصيات الأنثروبولوجية لمجتمعه فلا ينسى طبقات مجتمعه الثلاث وشروط تحقيق التوازن بينها.

لكن حين يلقى الكلام على عواهنه ولا يأخذ بعين الاعتبار أدنى عنصر من عناصر مجتمعه ذي التاريخ والخصائص الأنثروبولوجية المحددة لأوصاف الدستور الذي يمكن أن يحظى بالرضا (كونسولتومون) شرط كل شرعية لأن البديل هو الاستبداد الذي لا تقدر عليه الشعب المحلية فتشكي على أسياها التي تؤيد الديكتاتورية حفظاً لمصالحها وتكلم عن الديمقراطية بشرط أن تكون من جنس ما نرى أمثلته في جمهوريات الموز أو جمهورية كرازي والمنطقة الخضراء.

الحديث الثانية:

ومن حيث عدم الدراية بدلالة المفاهيم والمصطلحات فإن حرية الفرد تعني أنه "ذاتي التشريع" (= أوتونوم) وسيد نفسه (= سوفران). فالدلالة الخلقية المحددة لمنزلة الإنسان من حيث هو "حر" = سيد نفسه = مشرع لذاته" تصفها هذه الكلمات الثلاث بنفس الدلالة فتكون مترادفات في الاصطلاح الفلسفي المحدد لمنزلة الإنسان الوجودية. ولو كان الرجل دارياً بما يقول حقّ الدراية لأدرك أن إحالته إلى كقط بعد كلامه هذا كان ينبغي له أن ينهيه إلى التناقض بين ما وقع فيه من خلط بين الدالتين الاصطلاحية الدستورية الخاصة والفلسفية العامة. ذلك أن

سيادة الذات من حيث هي تشريع ذاتي (أتونومي) هي عين السيادة الإنسانية أو منزلة الإنسان من حيث هو شخص.

وذلك هو المعنى الذي بنى عليه ابن خلدون أنثروبولوجيته في دلالة الرئاسة الإنسانية والاستخلاف. وهو بما قضى عليه في النظامين التربوي والسياسي يفسر أسباب الانحطاط الذي حلّ بالمسلمين. وهذه المعاني هي في المستوى الميتافيزيقي عين "تلقاء النفس" أو كونه الذات علّة أفعالها أو علّة حرّة في مقابل العلّة الطبيعية التي هي علّة مضطّرة (سبونانتيات). لكن المشكل الذي يغيب على بال كلّ هؤلاء "المتعلّطين" على الفلسفة عامّة وعلى فلسفة الحقوق خاصّة هي أنهم ينسون أمرين أحدهما تاريخي والثاني ميتافيزيقي:

فأمّا التاريخي فهو علاقة الحدّثة بالدين من حيث هو إيمان لا من حيث هو مؤسسة من جنس مؤسسة آيات الله بحيث يصحّ الكاريكاتور المقابل بين روباس بيار والخميني فيكون صاحبنا متصوراً كلّ المسلمين قاتلين بولاية الفقيه وكلّ النخب قاتلين بالعقوبة، ومن ثمّ فهو يؤمّن لحرب دينية بين الدين الدنيوي النافي للمتعاليات والدين الأخروي النافي للتاريخيات. وأمّا الميتافيزيقي فهو علاقة مفهوم الإنسان الدنيوي بمفهومه المتعالّي على الدنيوي، مفهومه من حيث هو "فكرة" بمعناها الكنطي أو مثال بمعناها الأفلاطوني أو الإنسان المستخلف بمعناها القرآني كما فهمها ابن خلدون في المقدمة عندما عرف الإنسان بكونه رئيساً بالطبع.

ولنبداً بالمسألة الثانية التي هي أهمّ محدّد لروح الحدّثة الغربية التي لا يقدّم لنا منها هؤلاء المتكلّمون عنها برواية سطحية تخلو من الدراية إلّا كاريكاتور المقابلة بين الدنيوي والأخروي لكأنّ محاولة تطبيق قيم العدل والمساواة والكرامة الإنسانية في التاريخ ليست هي مدلول استعمار الأرض والاستخلاف فيها أعني جوهر الدين على الأقلّ في الإسلام.

فالمعلوم أنّ الإنسان الذي يوصف بكونه حرّاً ومشترعاً لذاته، ومن ثمّ فهو سيّد. بمعنى العلّة الذاتيّة أو السيادة من حيث هي منزلة وجودية وصفها ابن خلدون بكونها الرئاسة الإنسانية بالطبع ليس الكائن الطبيعي الخاضع مثله مثل كلّ الظواهر الأخرى للعلّة الطبيعية التي هي الحتميّة والضرورة. والمعلوم أنّ هذا المفهوم الأخير للإنسان لا ذاك هو المفهوم الذي يفسّر أحداث التاريخ كما في تأويله

لتاريخ روما بخلاف ما يزعم خبيرنا المتكلم عنه واصفاً إياه بكونه مؤسس مفهوم الفرد والإنسان الحرّ. فمونتسكيو يعتبر دور الأفراد هامشياً كما يعلم كل من درس فكر الرجل عن قرب ولم يكفّر بالرواية الخالية من الدّراية.

إنّ الإنسان السيد والأوتونوم والحرّ فكرة بالمعنى الكنطي للكلمة أعني مثلاً أعلى شرط وجوده وتأثيره هو ما ينفيه صاحبنا ويعتبره مضاداً لدولة القانون أعني الإيمان أو على الأقلّ التسليم بالمسلّمات الثلاث التي تؤسّس للحدائث الفلسفية التي يتكلّمون عنها ويعتبرونها مقصورةً على اليعقوبية الفرنسية: الله والحرية وخلود النفس وهي الشروط الثلاثة لقيام فكرة الإنسان الحرّ والمشرع لذاته تشريعاً يملكه من التغلب على الحتمية وجعل التاريخ الحضاري مختلفاً عن التاريخ الطبيعي.

ولنشّن بالمسألة الأولى، المسألة التاريخيّة فهي التي تبين لكلّ ذي بصيرة أنّ علمانيّنا من أجهل الناس بتاريخ الفكر الغربي وخاصّةً بمفهوم الحدائث في مستوياتها الدّينية والفلسفية والعلميّة والسياسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية (بحسب ترتيب الظهور التاريخي على الأقلّ). فما من أحدٍ يجهل دور مفهوم الربّ في فلسفة ديكارت مؤسس الحدائث الفلسفية. وما من أحدٍ يجهل أنّ لاينتس مؤسس الحدائث العلمية عامّةً والرياضية خاصّةً هو بالأساس عالم كلام. وما من أحدٍ يجهل أنّ هيدغر يعرف الحدائث بخمس علامات أهمّها تمسيح العالم (العلم والتقنية والفرنّ والثقافة وتمسيح العالم كما جاء في مقاله العالم من حيث هو صورة (Die Welt als Bild).

وهل يوجد أحدٌ عدا علمانيّ آخر الزمان في تونس التي مسخوها فحالوا دونها والتحرّروا الفعلي يجهل أنّ المعارك الأساسية في فكر التنوير لم تكن مع السّدين بل مع المؤسسة الدّينية أعني مع ما تمّ حسمه في الإسلام السّني على الأقلّ منذ نزول القرآن، حتّى إنّ جلّ التنويريّين الكبار في القرنين الثّامن عشر والتاسع عشر كان يتهمهم أصحاب الرّدة ضدّ التنوير بأنهم قد أسلموا وصاروا قائلين بالمحمديّة. عنيت رأي هيجل في كنتز ورأي زعماء الرومانسية في غوته كما يشهد بذلك هاينه في تاريخه للرومانسية من حيث هي ردةً ضدّ التنوير.

ولو كان صاحبنا يقرأ بتجرّد لفهم دلالة الحوار الذي دار في فضائح الباطنية بين القائلين بالحقّ الإلهي في الحكم بالقائلين بما حدّده ابن خلدون لاحقاً واصفاً

إيَّاه يكونه الطابع الاجتهادي للحكم من حيث هو رعاية المصالح العامة: لكن كيف للرجل أن يثبت نظريته في الثنائي التام والمطلق بين الإيمان ودولة القانون الدالة على نزعة الاجتهادية إذا لم يحوّل الفكر الغربي إلى كاريكاتور العقوبية والفكر الإسلامي إلى كاريكاتور ولاية الفقيه؟ إن فكر هؤلاء الاجتهائيين هو الذي يمهد الطريق للإرهاب المضاد أو لردّ الفعل الذي من جنس العقوبية التي هي جوهر الإرهاب الذي يبدأ رمزياً ويتحقّق بأن يصبح بالجوهر لا يستطيع أن يوجد إلا بوصفه تابعاً للدكتاتورية حتى وإن كانت كلّ شعاراتهم تدّعي الديمقراطية والحرية.

خاتمة:

وآني أخيرا إلى ما ينتج من نظرة هذا الرجل لشروط وجود دولة القانون وهي شروط تعني في نهاية المطاف أنها مستحيلة التحقيق إلا بشرط واحد يمكن أن يجعلها قابلة للتصور، أعني إذا خانت الآباء ما استؤمنوا عليه من رعاية للتراث والقيم فأفسدوا تربية الأجيال حتى صاروا يتصورون الدساتير ثملَى من الخارج بصرف النظر عن الشروط الحضارية والخلقية والاناسية، فيصبح المستهدف الأول هو البند الأول من الدستور: ألا تبقى تونس معرفة ذاتها بكونها دولة حرة مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربية. وبجرد الإعلان عن عدم النية في المساس بهذا البند دليل قاطع على أن كلّ الفكر السابق كان قصده ما ينفي في هذا الإعلان. وما دام صاحبنا يتفلسف في الدستوريات وشروطها فليفضّل علينا فيفتينا في حلّ المشكلة التالي:

فلا شك أنه يعلم أن الشعوب في عمومها وفي كلّ بلاد العالم هي بدرجات مختلفة ذات عقائد ممتدة من الخرافة إلى العقائد السوية. ولا شك أنه يعلم أنه قلّ أن تجد شعوباً تكون فيها النخب القائلة بضرورة التخلص من الإيمان التام لتأسيس القانون الأرضي الخالص والناقي للمتعاليات ممثّلين للأغلبية. فما هو الحلّ الذي يقترحه علينا لتأسيس دولة قانون بصورة تنال الرضا فتستغني عن الدكتاتورية لفرضها على الناس الذين لم يبلغ بهم التّضجّع الفلسفي لهذه الدرجة التي تتصوّر جهلها علماً وتريد فرضه على الناس أجمعين؟

1- هل علينا أن ننتظر حتى تصبح الأغلبية تفكر مثل هؤلاء المتنوّرين بعين عوراء، ومن ثمّ حتى تكون قد درست في مدارس فرنسيّة تقول بمثل هذا الفكر العقوبوي؟ هل علينا أن ننتظر حتى يخون كلّ الآباء أمانة ما استؤمنوا عليه فيوجّهوا أبناءهم إلى مؤسسات تعليمية تعادي المدارس التي هم المشرفون عليها ولا يوجّهون إليها إلى من يتصوّروهم حثالة الشعب لكونهم غسلوا أيديهم من حضارتهم حتى لو كانوا شيوخ إسلام؟

2- أمّ هل علينا أن نفرض دكتاتورية علمانية عسكرية، ومن ثمّ فاشية تنويرية يكون قادتها معيّنين من دون شرعية الحكم الذي يعينهم ومن دون حتى قانونية الحكومة التي ترعاها لكونها تستند إلى نصرٍ يحرم عليها أن تتجاوز مهمة وحيدة هي انتخاب رئيس لسدّ الفراغ الذي حدّده مجلس دستوري هو بدوره غير دستوري؟

3- أمّ هل علينا أخيراً أن نقول على دولة القانون السّلام وأن نرضى بدولة المافيا التي لا تستمدّ شرعيتها من شعبها بل من إرضاء الأوصياء من حماها في فرنسا وأمريكا أعني أولئك الذين سكتوا عقدن على المافيا الحاكمة في تونس رغم علمهم بطابعها المافيوي ثم أرادوا أن يعوّضوها كما تعوّض إطارات المحلات عندما تتآكل حتى تسير السيارة بأمان؟

وفي الجملة، فإنّ الحلف الرباعي (بقايا النظام البائد والمعارضة التي لا تمثل إلّا من جلس منها على كرسي الوزارة وقيادة الاتحاد وشهداء الزور من أمثال هؤلاء الخبراء)، الحلف الذي لا شرعية لحكومته ولا قانونية (لأنّ ما تأسست عليه يحرم عليها تكوين لجان إصلاح فضلاً عن القيام بالإجراءات التي قامت بها لكأنها ليست لتصريف مؤقت لا يتجاوز ستين يوماً) يريد بلحانٍ هذا جنسُ خرائثها أن يعيد بناء الدكتاتورية بصوغٍ للدستور ظاهره دفاع عن الحرية والديمقراطية بدليل أنّها نخب تستبق الأمور فتضع الحصر قبل الاجتماع وتريد وضع الدستور بدلاً من المجلس التشريعي الذي تطلبه الثورة لتأسيس جمهورية تكون فيها تونس بحقّ دولة حرة مستقلة دينها الإسلام ولغتها العربية.

أمّا الباطن فهو إطالة عمر استبداد النّخب التي غسلت أيديها من بناء حضاري مستقلّ لم ينتظر السّطحيات الفلسفية حتى يدرك أنّ الإنسان رئيس

بالطبع وأنّ التربية المتعسّفة والسياسة المستبدّة هي التي تزيل هذه الرئاسة وتعلّل الانحطاط، ومن ثمّ فهي قد أسست للتطوير المستقلّ منذ أن صارت فلسفة التاريخ عندها مبنيةً على ضرورة تحرير الإنسان عقدياً وسياسياً وتربوياً واقتصادياً وثقافياً، أعني كلّ برنامج المقدّمة التي لم يقرأها من يدعي تعليمنا فلسفة مونتسكيو استناداً إلى الرواية دون دراية.

الفصل الخامس

ضديد الثورة

تواصل الحلف بين اليسار التونسي

وبقايا نظام بن علي

ليس من الصدفة أن تواصل بقايا زبانية بن علي حلفها مع اليسار التونسي الجاحد لكل مقومات الهوية العربية الإسلامية حرباً على ممثليها ممن عزل رغم الزعم بأن الحكم كان يجري باسمه (الحزب الحرّ الدستوري) وممن شرّد باسم الخوف على قيم الحداثة (الحركة الإسلامية)، أعني من الحزبين الوحيدين اللذين يمكن أن يحافظا على التحديث الأصل (لتجنب تفریط اليسار البشع) والأصالة الحديثة (لتجنب إفراط اليمين المدقع). والمعالم أن الأداة التي يوظفها هذا اليسار اللقيط ذات وجهين:

فهي في الداخل توظيف الاتحاد التونسي للشغل الذي هو أفسد من الحزب الحاكم لكونه تحول إلى أداة سياسية تمارس الانتهازية ولم يقتصر على دوره النقابي. وهي في الخارج توظيف منظمات المجتمع المدني المغتربة (بدلاً من الأهلية الحقيقية) التي تحولت إلى مجرد أدوات للحرب على مقومات الوجود المستقل باسم قيم هم أول من يدوس عليها.

فإن تسلّم أهمّ الوزارات إلى اليسار في وزارة وظيفتها الإعداد للإصلاحات التي من المفروض أن تستجيب لمطالب الثورة الشعبية التي لا دخل فيها لهذه التخب المستلبة أمر ذو دلالة كبرى: إما نفس سياسة النظام السابق على الحلف مع نفاة مقومات الهوية باسم قيم لا يؤمنون بها لكونها مجرد شعارات مارسوا باسمها كلّ أصناف العنف والتحكم على الشعب الثائر حالياً. فما عانى منه الشباب الثائر في الجامعات التي يسيطر على إدارتها أهل اليسار فاق كلّ التصورات بل هو أكثر استبداداً من كلّ استبداد عرفته البلاد: أفسدوا النظام التربوي وحولوه إلى أداة حرب أيديولوجية بدلاً من أن يكون أداة نهوض علمي وتقني فضلاً عن دوره في تدعيم قيم الهوية المستقلة.

ليست قيادات الاتحاد العام التونسي كبيرها وصغيرها أقلّ فساداً من النظام الذي زال سلطان رموزه وبقيت مقومات سياسته مع هذه الحكومة المؤقتة. وكان من المفروض ألاّ يصبح مجرد أداة سياسية فضلاً عن أن يصبح أداة يسارية تقضي على الأحزاب الممثلة بحقّ لهجوم الشعب. الحزب الدستوري بخلاف ما يتصور عُزل عن الحكم منذ أن هرم بورقيبة، وتمّ عزله نهائياً منذ أن تولّى بن علي الحكم فمكّن اليسار من قيادة دعايته وسياسته التربوية والاقتصادية والثقافية المعمّقة للتبعية. ومن ثمّ فالحرب عليه ليست حرباً على فاعل حقيقي، بل هي حربٌ على ما يمثله تاريخه من سعيٍ للتحديث غير النافي لمقومات الهوية والأصالة تماماً كما هي حربٌ على المعارضات الحقيقية التي تمثّل الأصالة الحديثة عند القوميين والإسلاميين.

ستمرّ هذه الموجة الأولى ويأتي دور الحركات الفعلية التي يعلم الشعب أنّها تمثل طموحاته في العدل وحقوق الإنسان وهي التي ستبني تونس الغد، أعني دور المؤمنين بقيم الحداثة غير المتناقضة مع قيم الأمة والسّاعين إلى التحديث الأصيل الذي يجمع بين فضائل قيمنا وفضائل الثورات الإنسانية في مجال الحقوق والواجبات لبناء دولة حديثة ذات هوية مستقلة مبنية على سياسة اقتصادية وثقافية تحقّق شروط التعاون الندي مع العالم، فلا تكون الجامعات والمؤسسات التربوية ولا الاقتصاد مجرد تابع لما يجري في الضفة الشمالية للبحر المتوسط.

الأقزام يسعون إلى تقزيم الثورة

عندما تقارن ما يجري في مصر وما جرى في تونس تخرج بنتيجتين لا يمكن أن يغفل عنهما أيّ ملاحظ حصيف: الأولى أن شباب مصر لم يتكبروا لشباب تونس بل هم اعترفوا لهم بأنهم أصحاب الخطوة التي أنهت بلا رجعة حاجز الخوف من الأنظمة القمعية في الوطن العربي لأنهم بادروا بالتصدي السلمي للاستبداد والقهر بثبات ومنهجية سلمية، وكان يمكن ألا تتوقف قبل أن تحقق أهدافهم: فكان الشابي شاعر الثورتين وكانت الشعارات من نفس الجنس دون أدنى دور لعقدة المقابلة بين مصر وتونس أو الكلام عن ثورة لاحقة تلغي دور الثورة السابقة. الثانية أن شباب مصر قد أدرك أن مؤامرة أعدّها انقلابان بحري وحاولا فيها إجهاض الثورة في تونس ولا يزال بطلها التحالف الرباعي بين بقايا النظام وبقايا المعارضة الديكورية والفساد من قيادات الاتحاد وشهود الزور من نخب اليسار التي تركب أيّ كار لتقاسم المستبد بالديار من أهلها أو من الأغيار.

وهذان الانقلابان هما: انقلاب أجهزة النظام على رأسه حتى يغالطوا الشعب بأن مجرد التخلص من رأس نظام الاستبداد كافٍ حتى يتوهم الشباب أن ثورته قد أنهت مهمتها ومن ثم يقي على النظام نفسه وإن بتطعيم الوجوه القديمة بما يبدو جديداً وهو في الحقيقة جيل عجالات التحلة من نفس النظام. وانقلاب بعض الفاسدين من المعارضة اليسارية لمقاسمة بقايا النظام ما يحولون دون الثورة وتحقيقه حتى يتمكنوا بنفس تقنيات الحزب الحاكم من تحقيق شروط الوجود في الساحة دون وزنٍ تمثيلي حقيقي لأنّ المعارضات الحقيقية يمكن أن تفسد عليهم هذا المسعى.

لذلك فلا بدّ من فهم ما حصل في ثورة تونس سعياً لإنائها قبل الوصول إلى أهدافها التي لا تختلف عمّا نرى الشباب المصري مُصرّاً على عدم العودة إلى الحياة العادية قبل البلوغ إليه: فهم قد رفضوا الانقلابين اللذين حاولتهما نخب مصر التقليدية تماماً كما حصل في تونس رفضهما رفضاً قاطعاً بأنّ لم يسمحوا لأيّ

كان بأن يكون بديلاً منهم والإصرار على تعيين من يمثلهم بأنفسهم وكذلك من يشرف على المرحلة الانتقالية بشروط هم محدّوها.

إنّ انقلاب النظام على رأسه للحفاظ على ذاته وانقلاب المعارضة التي تعايشت مع النظام على الثورة والمعارضات الأخرى لتقاسم بقية النظام مواصلة نفس النظام ومن ثمّ التخلّص من الثورة ومطالبها الحقيقية الداخلية والخارجية: أعني تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية وإصلاح النظام السياسي والتربوي والاقتصادي والثقافي انطلاقاً من رؤية الأمة المحدّدة لذاتها المستقلة والحرّة ومن ثمّ المشاركة في تحرير كلّ العرب والمسلمين من علل الضعف والتهميش في تحديد وجهة العالم الجديد في القرن الحادي والعشرين.

ذلك ما يمكن أن نعتبره الدرس الذي تعلّمه شباب مصر من تجربة تونس فلم يقبل بأن يتواصل النظام السابق بحلف بين بقاياهم وبعض المعارضين المتربّصين بالكراسي والذين يعتبرون المرحلة الانتقالية فرصتهم لشراء وجود غير شرعي تماماً كما كان يفعل الحزب الذي جاءت الثورة لتخليص البلاد مما مكن له من مافيات استعبدت العباد واستولت على خيرات البلاد.

والسؤال الذي أوجّهه لشباب تونس بخطاب مباشر أسمع لنفسي فيه أن أكون شديد الصراحة: هل تقبلون أن تصبح ثورتكم مجرد مسودة لثورة تخرج عند غيركم فتكون تجربتكم تجربة فاشلة لأنكم استسلمتم للانقلابيين اللذين يزيّنهما شهود الزور من التخب الفاسدة التي صارت تحدّد ما ينبغي إصلاحه وكيف يكون الإصلاح بديلاً منكم؟

ألا ترون أنّ التلازم بين الثورتين التونسية والمصرية يقتضي الاستفادة المتبادلة دون عقد بحيث إنّ استفادة ثورة مصر من ثورة تونس واعتراف شبابها بذلك يوجب على شباب تونس ألاّ يستحووا من الاستفادة من ثورة مصر ليعترفوا لهم بهذه الخطوة الثانية ويستأنفوا عملهم الثوري لإفشال الانقلابيين وإنهاء الحلف الرباعي وتسريح شهود الزور تماماً استحوذوا عليه من مهام الثورة حتى تكون بين أيدي أمينة من شباب الثورة ولا أحد غيرهم؟

لماذا يتعامى البعض عن الحقائق؟

قرأت للكثير ممن كنت أعتقد وما زلت أنهم يؤمنون بأن مهمة الفكر هي الشهادة في مجال السعي لطلب الحقيقة والخير والجمال من أجل تحقيق كمال الإنسان قدر المستطاع. وكنت أعتقد وما زلت أنهم جميعا يؤمنون بأن هذه المهمة من أهم شروطها الالتزام قدر المستطاع بمحاولة التفاضل إلى أعماق الظواهر وعدم القناعة بظاهرها. والمعلوم أن شرط ذلك هو الشك في رداء البدهة التي يلجأ إليها من يريد أن يزيّف الحقائق البينة عند وصلها بسياقات محدّدة. وسأضرب مثالين أرى البعض ذكورا وإناتا قد انتصروا فيهما إلى موقف معصمي القبة ومطالب المدافعين عن العهد البائد بدلاً من محاولة فهم موقف معصمي القصة ومطالب الثورة: الأوّل يتعلق بحجج الداعين لترك الحكومة تعمل، والثاني يتعلق بالخوف من الإسلام السياسي.

الدعوة إلى ترك الحكومة تعمل

كما أسلفت في محاولاتي السابقة لا أحد يجادل في حاجة أي بلد إلى الاستقرار والعمل فضلاً عن بلادنا التي يتصف اقتصادها بمشاشة وانعدام موارد طبيعية مهمة لا يسمحان بغياب هذين البعدين حتى لمدة قصيرة. ولا نقاش في أن ذلك يقتضي حكومة تعمل وشعباً يكدّ بجِدّ. لكن هل ننسى أننا نتكلّم على ثورة تهدف إلى تغيير عمل معيّن للحكومة معيّنة جاءت الثورة لتحرّرنا منها بسبب النتائج الوخيمة لعملها وللاستقرار الذي كانت تحتاج به؟ وسوالي هؤلاء الذين ينكلمون كلمات حقّ ويريدون بما الباطل هو: هل الحكومة التي تعمل حكومة الثورة أم هي حكومة مضادة الثورة؟ وهل هي تعمل وتسعى - كما تدّعي - إلى تأسيس استقرار يحقق أهداف الثورة أم بالعكس من ذلك هي رماد كثيف في العيون تعمل على إفشائها بكلّ الوسائل؟

والجواب ليس عسيراً الفصل فيه. يكفي أن يقتنع أحد الثوّار الذين ضلّوا بنفيسهم وأنفسهم لكي يعمل الجميع وليس لكي يمكنوا غيرهم من العمل فحسب أن يقتنعوهم بالأمر التالية:

1 - هل حدثت في عقل مَنْ كان رئيس مجلس النواب طيلة جلّ عهد بن علي ثورة مطلقة حولته بين عشية وضحاها من دور رئيس مجلس شهود الزور (- مجلس النواب في دوراته السابقة طيلة عهد بن علي) إلى رجل حريص على إنجاح الثورة؟

2 - وهل زميله الذي ترأس مجلس النواب للدورة التي تأكدت فيها نوايا بن علي الدكتاتورية في انتخابات لا يمكن أن يجهل أنها مزيفة وأنه هو بدوره لنجح فيها بتزييف محتمل إن لم يكن يقيناً والذي كان من أكثر وزراء العهد البورقيبي اتصالاً وثيقاً بالداخلية التي نعلم كلنا ما تعنيه للتونسي حتى غير المشارك في العمل السياسي النشط تحوّل إلى رفيقٍ بالثوار والثورة بحيث يسهر على راحتهم وتحقيق آمالهم وطموحاتهم؟

3 - وهل خبيرهما الذي لم يُخفِ خياراته المذهبية -التي هو حرّ فيها لكونها من حقّه كإنسان وكمواطن- يمكن أن يكون في آنٍ ملتزماً بخيار لا يحقق التوافق المشروط في تأسيس المصالحة الوطنية التي يريدها الثوار وبواجب الخبرة وحيادها أم إنّ الخيار المتعصّب للعلمانية المتطرّفة يحول دون تكليفه بمسؤوليّة من شرطها تحقيق التوافق؟ أليس كلّ ماضي الرجل دافع إلى تعميق الصّراعات من الحوائل دون رئاسة هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري وكلاهما ليس بالضرورة موافقاً لخياراته أو على الأقلّ ليس مقصوداً عليها؟

4 - وهل وزيرهما للداخلية الذي كان جاء من أطر الداعلية التي قتلت من الثوار ما يناهز المائتين أو يفوقهما فضلاً عمّا جرى في دهاليزها وفضلاً عمّا يمكن أن يكون حقائق بخصوص علاقاته بالأسرة المافieuse التي كانت تحكم البلاد. هل يمكن أن يكون وزير توافقي وتلاؤم مع مناخ الثورة التي تسعى إلى تحقيق أهدافها؟

إذا اقتنع أحد الثوار بأنّ هؤلاء يعملون من أجل أهداف الثورة فسأكون أوّل من يلوم الشباب الثائر، بل ويتهمة بأنه يسعى باعتصاماته السلمية إلى إفساد شروط نجاحها: أيّ إنه يخلّ بالاستقرار ويعطلّ العمل من أجل علاج مشاكل تونس.

لذلك فرجائي أن يستحي كل من يردّد هذا الكلام. فهم بين اثنتين: فإمّا أنهم سذج، أو أنهم متواطون مع مضادة الثورة.

فإذا أضفنا أن الثالث الأول (رئيس الدولة والحكومة والهيئة) لعلهم من حيّ واحد ومن طبقة واحدة ومن عقيدة سياسية واحدة، من العسير أن يعتبروا الثورة قامت من أجل مطالبهم، بات يتنا لكل ذي بصيرة أن "اللعبة ملعوبة" وأن شعار اتركنا نعمل تعني: هل جد عليكم أنكم قمتم بثورة أيها الرّعاع القادمون لتوسيع القصة؟ فسنعمل كل ما نستطيع لكي نرشكم بما يلهيكم عنّا (حرب نفسية بالحقائق التي يُراد بها الباطل) وينسيكم الثورة، بل سيأتي اليوم الذي تندمون فيه على إطاحتكم. بمن ترك لنا راحة البال وأراحنا من رعونة العامة القادمة من الآفاق.

التخويف بالإسلام السياسي

الغريب أن الماضفين لهذه المواضيع هم ممن لا ناقة لهم ولا جمل في كل ما يجري وخاصة في الفكر إذا تمّ بشروطه التي وصفنا في البداية. إنما هي الموضة. فليس أيسر من أن يصبح المرء مفكراً كبيراً وشهيراً: فليعمل كاريكاتورا من الإسلاميين وهذا كافٍ. وليكن بصورة أمير المؤمنين المتلحي تعرض في فيديو مصحوبة بتعليق ساخر ثماماً كما فعل صاحب الكاريكاتور الشهير.

لكن هذه القضية أكثر تعقيداً من قضية الاستقرار والعمل المطلوبين من الثوار. فهي ليست مقصورة على تونس بل هي ظاهرة عالمية. وكلامي عنها سيكون محدوداً جداً ومقصوراً على تونس لأن سادة العالم تحرّروا من الإسلاموفوبيا بعد أن أدّت وظيفتها، وباتت أمريكا الرسمية على الأقلّ تميّز في الإسلام السياسي بين عدّة تيارات أدناها تمثيلاً للإسلام عامة وللإسلام السياسي خاصة هو في كلّ الحالات من صنع المخوفين به: هذا النوع من الكاريكاتور. وذلك بين في المستوى العالمي بالنسبة إلى ظاهرة القاعدة: فلا أحد، مهما كان متحاملاً، يمكن أن ينكر أن القاعدة صنعتها أمريكا للحرب على الشيوعية، ثم أصبحت أداها لتمكينها من التدخل حيث تشاء لاستباق العماليق المحيطين بالعالم الإسلامي، استباقهم في احتلال العالم الإسلامي والاستحواذ على ما به تريد خنق منافسيها في العالم (أعني الوحدة الأوروبية وروسيا والهند والصين).

وحتى أتأكد من نفس الظاهرة في المستوى المحلي توقفت قليلاً عن الكتابة المتعلقة بمُجريات الثورة وذهبت إلى ساحات تونس العاصمة لأشهد على عين المكان فأمتمن ما كان عندي فرضية وأصبح يقيناً بعد أن رأيت بأمّ العين ما يتحدث عنه البعض تشهيراً بأمراء المؤمنين الملتحين يتحدثون عنهم بتحاميل لا يليق بأيّ إنسان يريد أن يساعد على تحقيق شروط السلم والأمن في بلاده ويحبّ الحقيقة الحبة الذي هو شرط الفكر السويّ.

أما رأي هؤلاء المعلقين أنّ المتأمرين لم يوجدوا بعد الثورة بل هم كانوا موجودين في تونس يصولون ويجولون بملاييمهم وتلاييمهم في أزقة تونس و"زقاقها" للقيام بدور المخبرين بطريقة الاندساس في الجماعة المسلمة العادية التي قد يُشتم منها ميلٌ إسلاموي؟ أما رأيتموهم الآن في نهج الحبيب بورقية يتظاهرون بأنهم وأمان ويكاد الكثير منهم يخرج من الدّاخلية عينها براياهم السّوداء وأمرائهم الكلحاء؟ وفرضيتي التي أزعمت أني قد تأكّدت منها استناداً إلى ما لاحظته في هذه المظاهرات التي لم يفرّقها البوليس حتى بالكلام في بعض الجهات وفي تونس العاصمة هي: هذا اللون من الإسلام السياسي ليس ظاهرة طبيعية بل هو ظاهرة اصطناعية من جنس القاعدة.

نسبة هذه الجماعات إلى الأنظمة العربية في حرمها على الإسلام عامّة وعلى الإسلام السياسي في البلاد العربية والإسلاميّة عند الأنظمة الفاسدة والمستبدّة في بلادنا (= وهو أمرٌ شرعيّ لأنه من جنس الديمقراطية المسيحية أو الديمقراطية اليهودية أو الديمقراطية البوذّية أو الديمقراطية الهندوسية) هي نسبة القاعدة لتحرّر المسلمين في العالم عند نظام الاستبداد في العالم: ومثلما أنّ القاعدة هي صنّعة (السي أي أي) لمحاربة السوفييات سابقاً ولاحلال العالم الإسلامي حالياً، فكذلك هذه الظاهرة من السّلفية الجهادية هي صنّعة الدّاخلات العربية والإسلامية للبقاء في الحكم لخدمة من نصبهم على رقابنا، ومن ثمّ منع كلّ إمكانية للإصلاح السياسي الذي لا يمكن أن يتحقّق إذا كان مشروطاً بالحرب على هويّة الأمة كما فعلت كلّ الدكتاتوريات العربية.

حزب التحرير والسّلفية الجهادية كلاهما تيارٌ هامشي بين الحركات الإسلامية. وهي لا تختلف عن اليمين واليسار المتطرفين في بلاد الغرب. لكن

الحركات الإسلامية الغالبة هي من جنس الديمقراطية المسيحية في إيطاليا أو في ألمانيا وهي ممثلة لتيار ذي مرجعية إسلامية براغماتية يغلب عليها البعد الاجتماعي والسياسي وهي من حركات لا يمكن لأيّ عاقل أن يتصور بلادنا قابضة للحكم السلمي والديمقراطي، أعني الحكم الحاصل على الرضا والقبول من القاعدة الشعبية من دون مشاركتها في الحكم بقدر حجمها الانتخابي الحر والنزيه.

والمعلوم أن مشاركتها في الحكم ستكون حتمًا من عوامل الحد مما قد يشوبها من تطرف تشترك فيه كلّ حركات المعارضة إذا أقصيت عنوة من المشاركة في حكم البلاد أيّ بلاد: لا يمكن تصور حكم في إيطاليا أو في ألمانيا يستثني الديمقراطية المسيحية. ولما كانت المشاركة في الحكم تؤدي حتمًا إلى ظاهرتين صحيّتين ناجمتين من إدراك الفرق بين التصوّرات والوقائع في المجال السياسي والاجتماعي وعن الرغبة في إرضاء المحكومين للبقاء في الحكم فإن المشاركة تصبح العلاج الوحيد الذي ينصح به العقل:

فأمّا الظاهرة الأولى فهي ظاهرة الانتقال من الجمود المذهبي والأيدولوجي إلى المرونة البراغماتية في العمل السياسي بدءًا بالمشاركة في المحليات وختمًا بالمشاركة في الحكم. وكلما طالت مدة المشاركة زالت عقد ردة الفعل عن الإقصاء ومن ثمّ الاندماج وحصول المصالحة بين أطراف الساحة السياسية بحيث يمكن أن نرى جبهة واسعة يكون فيها الإسلامي أحد الأطراف لا الطرف الوحيد. وأمّا الظاهرة الثانية، وهي الأهم، فهي ظهور التعدّد والتنوّع في الحركة الإسلامية ذاتها من حيث إنها لن تبقى حزبًا واحدًا وحداني الفكر "مونوليتيك"، بل هي تتعدّد بحيث الاجتهادات فيكون التنافس بين تياراتها الداخلية وحتى بين انقساماتها للتنافس على إرضاء الناخبين عاملاً أساسياً في ترشيدها بصورة تغلب البعد السياسي والاجتماعي على البعد المذهبي والعقدي.

ذلك ما أراه وأظنه سبيل الرّشاد، إذا كنّا نريد لتونس أن تستقرّ وتعمل بحسب علمنا وأني لا أنتسب إلى أيّ حركة سياسية سواء كانت هذه الحركة من اليمين أو من اليسار أو من القوميين أو من الإسلاميين، ولعلي قد جربت جلّها إلا الإسلامية منها التي غالبًا ما يُظنّ أنني متسبّب إليها. ولو كنت منتسبًا إليها أو إلى غيرها ممن هذه الأصناف الأربعة التي أراها ممثلة لأطراف الشعب التونسي لكان همّي أن أدعي

لما أنتسب إليه فضلاً بالجواهر ولما أشرت إلى أن تونس لا يمكن أن يحكمها إلا
توليفة من أطرافها السياسية الأربعة:

الليبرالي الوطني (الذي لا يعتبر مصلحته منافية لتقدم خدمة الوطن على خدمة
الطبقة)، واليساري الأصيل (الذي لا يعتبر معتقداته الدينية أو اللادينية تتجاوز
ضميره إلى التبشير بما فيعلن الحرب على معتقدات شعبه)، والقومي غير الشوفيني
(الذي لا يولد حرب القوميات في بلاده فنصبح مشتبين بين عربي وبربري
وقبطي إلخ...)، والإسلامي المستنير (الذي لا يعتبر النهوض عودة إلى الماضي بل
تحديثاً له بما يقتضيه السياق التاريخي).

وقد كان ذلك هو أوّل ما عبرت عنه في أحد النصوص الأولى التي كتبتها
متابعة للثورة مباشرة بعد بزوغ شمسها. وحاصل القول وزيدته أننا جميعاً ندعو إلى
العمل والاستقرار اللذين لا ينفان مطالب الثورة. وشرط ذلك إنجاباً أن يقود
الثورة أهلها من الشّباب الفتيان والفتيان. أمّا سلباً، فينبغي ألا يقودها أعداؤها
الذين يرى البعض أنّ معجزة قد حدثت فجعلتهم بين عشية وضحاها يصبحون
أصدقاء لها: من جنس رئيس الدولة ورئيس الحكومة الثالثة ورئيس الهيئة مدى
حيوات الحكومات الثلاث. وليس لستهم فحسب ولا لكونهم من النظام القديم
فحسب، بل حتى لعلّ طبقيّة وتاريخيّة في المعادلة التونسية. ولأخصّ بمجمل ما ينبغي
اعتباره في الموقف والسيّاق الراهنين لفهم أنّ كلّ ما يقال عن العمل والاستقرار
على أهميّة هذين الوجهين هو من قول الحقّ الذي يُراد به الباطل:

1 - فكثيراً ما نسمع المعلقين ثمن يتصوّرون أنفسهم عقلاء يقولون: ليس
للحكومة عصا سحرية. ولا بدّ للتوّار من الصّبر. وحلّ المشاكل وتحقيق أهداف الثورة
عملية طويلة النفس. وهذا أيضاً من البديهيات التي تُخفي ما تخفي: فالصّبر مطلوب
وكذلك طول النفس. لكنهما مشروطان بأن يكون الشّأن العام بيد من يجعل الصّبر
وطول النفس ممكنين، أعني أنه لا بدّ أن تكون الحكومة بيد من نثق به ونثق بسعيه إلى
عزم الأمور. فهل من ذكرت يستحقّ الثقة من الرؤساء الثلاثة يستحقّون أن نثق فيهم
التوّار أولاً وأن يكونوا ثمن يمكن أن يشجع على طول النفس وهم في الرّمق الأخير من
النفس؟ أي ثورة شباب يقودها العجائز؟ هل نحن نتكلّم في الثورة على الأمل
والمستقبل أم على اليأس والماضي؟ هل عودة البورقيّة لها معنى الآن؟

2 - وكثيراً ما نسمع المعلقين مَن يتصوّرون أنفسهم عقلاء يدّعون أن الحكومة تعزم الأمور علينا تركها تعمل وتوفير الاستقرار لها. ولكن أفعالها كلّها تبين للملاحظ الموضوعي أنّ ثالوثها يتآمر على الثورة ولا يعزم أمرها: فالهيئة التي كلّفت بتحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري خالية من كلّ شرعية ثورية وهي تمثّل مَن ركب عليها وليس من قام بها. ولذلك فقد رفضت الانتساب إليها لما دُعيت رسمياً للانضمام إليها. فلا الهيئة الموسّعة لأداء دور الكميرس منتخبة ولا الهيئة المضيقّة للقرار الخفيّ، بمنتخبة. ولا نعلم مَن عين أعضائها إذا ما استثنينا مناورات بعض الأحزاب التي تكاثرت تكاثراً الذباب في المزابل.

3 - وكثيراً ما نسمع الوزير الأوّل وخاصةً في ندوته الأخيرة يقول أموراً لا يحقّ له أن يقولها إذا كان حقاً رئيس حكومة تونس وليس رئيس اعتصام القبة والعهد البائد. فهو يتعلّل بالإجراءات القانونية لكيلاً تتمّ محاسبة المجرمين وإعادة الثروات، ما يعني أنه لا يؤمن بأنّ ثورة قد حصلت. فهو من جهة أولى يطبق منطق الثورة حيث لا ينبغي أن يفعل. ويرفضه حيث ينبغي: فقد أصدروا مراسيم في التزامات دولية وحتى في تسميات داخلية لا حاجة للإسراع بها. ويرفض منطق الثورة في الإسراع باسترداد ما نُهب لكانه بقصد يترك للمهريين الزمن الكافي للاطمئنان على ما نهبوا. وهو يدّعي أنه لا يقسم سلطته. ويزعم أنه لا يتراجع في قراراته أبداً: فأما زعم عدم التراجع، فهو زعم العصمة التي هي من مزاعم العهد الذي قامت عليه الثورة ودعاواه المميّزة لحمقه. وأما دعوى عدم القسمة، فهو نفى لمعنى الديمقراطية من أصلها فضلاً عن كونه تجاهلاً لفقدانه للشرعية وحتى القانونية. لا شك أنّ الوزير الأوّل إذا كان ممثلاً لجماعة نالت حقّ الحكم بانتخاب شعبي فإنه قد يحقّ له أن يكون صاحب الفصل في القرارات دون قسمة مع غيره. لكن ذلك لا يعني عدم القسمة في كلّ شيء. فحتى في هذه الحالة فهو يقسم مع هيئات الجماعة التي وضعته على رأسها وما لا يقسم هو الحسّم النهائي بتكليف من الجماعة بعد أن يكون قد تمّ التشاور والتحاوّر والتفاوض والتعاوُض، ومن ثمّ فإنّ كلّ هذه المراحل فيها قسمة. والثورة لم تكلفه وهو لم يرجع لها أو لغيره حتى يحقّ له أن يقول ما قال. اللهمّ إلّا إذا كان له مَن يرجعه في الخفاء: وذلك ما هو أقرب إلى ظنّ أيّ إنسان يلاحظ ما يجري بموضوعية. فالقرارات تنزل وكأنّها منه

ومن رئيسه الذي هو زميله لكني لا أعتقد أنهما أصبحا بين عشية وضحاها قادرين على أن يكونا في مرتبة المنزلة الأولى في وظيفة رجل الدولة وهما طيلة حياتهما لم يتجاوزا منزلة من هو في ظلّ غيره. ظنّني أنّ الدولة سيّرها جهازٌ خفيّ. ولا شكّ أنّ بعض الظنّ إثم. لكن ذلك يعني أنّ بعضه الباقي ليس ياثم بل هو حذر واجب وشكّ يقتضيه المقام.

4 - وأخيراً فإنّ رئيس الهيئة لم يعد يتكلّم باعتباره خبيراً في القانون، بل باعتباره معبراً عن خيارات الثورة وسياستها في تنظيم الانتخابات. ألّم تسمعه يتكلّم على السيادة التي تقتضي رفض المراقبة الدولية على الانتخابات. وشخصياً لا أرى علّة التناقض بين السيادة والمراقبة الدولية إذا كانت غير مفروضة من الخارج بل مطلوبة من السّلطة الشرعية ذات السيادة. وكنت أتصوّر أنّ الثوّار وحدهم لهم الحقّ في مثل هذا الكلام لأنهم هم وحدهم الذين حرّروا تونس من التبعية. أمّا من يدعو إلى التبعية الثقافية والتربوية وحتى الروحية فعجبي كيف يتكلّم على السيادة. ومع ذلك، فلست معترضاً على قوله بسبب المضمون إذ ليس هذا محلّ الكلام في ذلك بل بسبب الشكل: من يكون حتى يقول ما قال؟ هل هو الناطق الرّسمي باسم الثورة؟ أو باسم تونس؟ أو باسم حكومتها؟ فحتى المرسوم غير الشرعي الذي نصّب له يسمح له بذلك.

هيئة عماية الثورة المضادة بدل حماية الثورة

عندما حاولت قراءة خطاب الوزير الأوّل لفهم ما يُخفيه من خلال ما يديه، ثمنت أن أكون مخطئاً في تأويلي للمثال الذي ضربه حول التارزي الروماني الذي خاط كسوة خروتشاف حسب "سيّ جوست موزير *ses justes mesures*". وكنت حقاً صادقاً في التمني لأنّ أخشى ما كنت أخشاه هو أن يتأكد ما بدا لي مدلولاً مفرغاً لخطاب رئيس الحكومة المفروض رغم أنف الشعب (إذ أن كلّ القوى طلبت غيره وهو موجود والجميع يشهد بأمانته وصدقه يوم عزّ الصدق والأمانة) عينه رئيس دولة أكثر فرضاً على الشعب منه (إذ شاءت الصّدف الدستورية رغم أنف منطق الثورة أن يكون رئيس رمز شهود الزور-مجلس النواب) ليكون الرئيس المؤقت بلا حدّ للمؤقتية التي تتمطّط حتى صارت أضعاف أضعاف النصّ الذي أعطاه هذه الصّفة (من 60 يوماً إلى ستة أشهر أو أكثر).

والمعلوم لدى الجميع أن الرئيسين يتصوّران نفسيهما حادثيّ الفطنة لاعتزازهما العلني بالنسب البلدي (معنى ابن المدينة، أعني مقابل المعنى المصري وتلك دلالة استعماله مثال خروتشاف ذي النسب غير البلدي رمز النزوح أعني صورة معتصمي القصة في أعين معتصمي القبة) فضلاً عن تحرّجهم من مدرسة العهدين الفاسدين والمستبدّين السابقين. لكنني أعتبر الرئاستين ممثلتين للثورة المضادة حتى وإن وجد البعض في ما تقوم به ما يناسب الوضع الراهن أعني حاجة البلاد إلى الاستقرار (استجابة لهشاشة الاقتصاد والتبعية المفرطة للقوة الاستعمارية السابقة) مع ما قد يصحب ذلك من عودة الأوضاع الساكنة التي تعارض المناخ الثوري الضروري نحو ما أصاب البلاد من فسادٍ كاد يصل إلى النخاع في كلّ المؤسسات والهيئات وأعتبرهما على الثورة وليس لها رغم فتاوى الدجالين من خبراء القانون الدستوري. فمن يرأسهما غير قانونيّين فضلاً عن أن يكونا شرعيّين ومن ثمّ فوظيفتهما ليست قيادة مرحلة انتقاليّة ولا حماية الثورة، بل الإعداد لتأييد ذهنيّة المدرسة التي تحرّجا منها ومن ثمّ لإفشال الثورة بكلّ الوسائل المتاحة.

ومع ذلك فقد يعجب الناس إذا قلت إنني صرت متفائلاً بعد أن نظرت في سلسلة الأخطاء المتراكمة التي وقعا فيها. ثم إنني تأكدت من أمر كنت أعجب منه هو معاملة بورقية لهذا الصنف من النخب: لم يكن عبث بورقية بكل النخبة التي من هذه الطينة غير مبرر. فهي قد برهنت بما أقدمت عليه من إجراءات على قصر النظر الاستراتيجي والعمامة السياسية وذلك من حسن حظ الثورة. إنني أعتقد أن البداية الفعلية للثورة هي الآن بصدد التبلور وذلك بالمعنيين التاليين:

فهي أولاً بصدد إفرار قياداتها وتكوينهم على نار هادئة، ولكن خلال الممارسة الفعلية للثورة. وتلك هي علة عنايتي بالجانب التكويني طويل المدى والنفس لأن قيادات المستقبل في حاجة إلى الدراية بأساسيات السياسة الرفيعة التي تجمع بين سياسة الدنيا وأخلاق وصلها بما يجعل البشر لا يأكلون كما تأكل بهائم الأنعام. وهي ثانياً تتأسس بمعنى أن إفرار القيادات الذي هو بصدد الحصول في السّاحات والنقاشات وحتى الصراعات يصاحبه تعارف بينهم وتواصل سيكون النسيج السوي والصحي للمجتمع السياسي الذي يجري في عروقه دمٌ جديد لم يفسده العهذان السابقان.

وهؤلاء الذين يقودون الثورة المضادة ليسوا عندي إلا "كاتاليزور" من جنسٍ وداويٍ بالتي هي الذاء أيأنهم المادة المعجّلة لهذه العملية أو خميرة توعية الشعب بالأعيب أعداء الثورة. فعمامة هؤلاء المستعجلين في الالتواء على الثورة هي التي ستجعل الجميع يدرك أنه عليه أن يبدل بدلوه لتكون حماية الثورة فرضاً عين وليست مسألة بعض القيادات الحزبية. ذلك أن هذه القيادات حتى التي تنتسب إلى أشرف معارضتين، اليسارية الصادقة والإسلامية المتنوّرة هي بدورها في حاجة إلى هذا التكوين لأنه ليس من اليسير بحارة ما يريده شباب ذو مطالبٍ عالية تقرب مما حققه المدركون لضرورات العصر من شروط خلقية ومادية للقيام المستقل في الغرب أو في الشرق، شروط أسست أوروبا المتحدة والولايات المتحدة أو عماليق القرون المقبلة في الشرق الأقصى: شبابنا لم يعد يرضى إلاّ بعظام الأمور حتى يكون له ما يجعله نداءً لمن ليسوا أفضل منه في رسم معالم المعمورة والتاريخ المقبل بل والكون كله. ويكفي أن أحصى الإجراءات المضادة للثورة والتي ستمثل حسب رأيي خميرة الثورة الحقيقية، أعني بداية تكوين القيادات الثورية ومأسسة أفعالهم التي

ستنجز قيم الثورة وتحقق أهدافها فتجعل تونس بحق دولة حرة مستقلة ذات سيادة دينها الإسلام ولغتها العربية ومن ثم جزءاً من كيان عملاق قادر على القيام المستقل فيساهم في تحديد معالم المستقبل الإنساني كله.

أولاً: التلاعب بالدستور الحالي:

بدؤوه بمهزلة الفصل 56 ثم انتقلوا إلى مسخرة الفصل 56 علناً، ثم شرعوا في التحايل فزعموا الحرص على الإجراءات السريعة فاحتالوا على المجلسين قبل حلّهما ليحولوا رئيساً مؤقتاً ما لا يتحول إلا لرئيس غير مؤقت. ثم أعلنوا الحقيقة فأصبحوا يشرّعون تحت راية البند 28 في أمور لا علاقة لها بمخطر يهدّد الدولة والوطن عدا عن وجودهم هم مواصلة للعهد البائد. فكان حينئذٍ على كلّ إنسان ذي بصيرة أن يفهم أنهم يعتبرون الثورة خطراً مهدّداً ولكن ليس للبلد ولا للدولة بل لعهدهم الذي يريدون مواصلته بل والعودة إلى ما جعله يصبح ضرورة لا بدّ منها بما فرضه على صورة البلاد (السياسة والتربية) ومادّتها (الاقتصاد والثقافة) من تبعيّة بنويّة لأمرهم فرنسا (رجاء أفهموني: كيف لمن يكتب ليفيد الشباب التونسي أن يتوخّى الفرنسية اللهم إلا إذا كان يريد هم أولاً أن يتصلّوا من لغتهم شرطاً لفهمه لأنّ لغة "الأنديجان" لا تؤدّي الأفكار الرائعة لمثل هذه الكتابات ومن ثمّ فعنّى الترجمة إليها لن تكون مفيدة).

ثانياً: التلاعب بتشكيلة الحكومتين الأوليين:

وكلتاها متما بتواطؤ من حزبين يدعيان المعارضة وتمثيل الشعب وهما لم يكونا موجودين إلا بصفة المتنفس المعوّض لمن غاب عن السّاحة ويعلمان أنهما ممسوحان لا محالة بمجرد عودته. والمهم أن هاتين الحكومتين ظلّتهما أصحابهما قادرتين على ربح بعض الوقت والقيام بما يلزم "لريكولاج" انتخابات رئاسية تجعل من يتصوّر نفسه زعيماً يشغل موقع الدمية في يد الحزب البائد وفرنسا لمواصلة نفس النهج في الجوهر وإنّ بطلاء جديد يمدّ المناطق الداخلية بفتات من المعونة الدولية، ومن ثمّ الزيادة في حجم التبعيّة لا غير: لكن ذلك كان مناسبة مهمّة بالنسبة إلى الثورة لأنه مكّن من الشروع في المأسسة ومن إبراز بعض القيادات وتفاصيل الصّفوف للفرز الحقيقي بين أصدقاء الثورة وأعدائها وذلك بفضل ما ترمز إليه القصة الثانية.

ثالثاً: تمثيلية الحكومة الثالثة:

كلّ القوى السياسية والاجتماعية أجمعت على الإشارة إلى شخص معيّن تثق به وبقدرته على جعل المرحلة المؤقتة مؤقتة حقاً وذات توافق وطني يهدف إلى تحقيق ما تطلبه الثورة. لكن رئيس الدولة عين شخصاً آخر رغم أنه لا يحظى بشرعية تجعله يتجاوز رأي الجميع في مثل هذه المهام الخطيرة. ومن عين؟ عين رئيس حكومة يتصوره البعض زعيماً سياسياً محتكاً سينجي سفينة العهد السابق لا البلاد فإذا به بُعث في أول امتحان خارجي (ما يجري في ليبيا) أنه لا يتميز بما يجعله رجل المرحلة فضلاً عما نراه يحدث في الشأن الداخلي للبلاد كما في أمور وزارة الداخلية (حلّ البوليس السياسي) والإدارة (تعيين العمداء والسلك الدبلوماسي) والتعامل مع القضاء (بالقضاء الموازي للجنّي المحاسبة وتقصي الحقائق). وسأضرب مثالين أحدهما مضموني والثاني شكلي جعلاني أشكّ في حصافته أو على الأقلّ في توفيقه السياسي هذه المرة:

1- المثال المضموني ويتعلّق بمفهوم الريادة الثورية: فهل رأيتم شخصاً عادياً فضلاً عنّ يتصدّر للقيادة يعتقد حقاً أنّ شعبه قام بثورة يحترمها في قرارة نفسه ثم يفرط في الزّاد المعنوي لشباب بلاده الذي رفع اسم تونس إلى السماوات السبع فصار قدوةً لشباب العرب كلّهم، يقف مواقف تعبّر عن الارتعاد خوفاً مما يجري في ليبيا فيتوسّل النصيحة من أضعف رئيس على الإطلاق (بوتليقة) لو كان يعلم طبيعة القوة الرمزية والمعنوية للريادة الثورية فيبني عليها سلوكه الدبلوماسي في أول لقاء مع الأجوار (الجزائر)؟ لا يفعل ذلك إلّا من كان مواصلاً لنفس النهج الفاسد والمستبدّ وتخرّج من مدرسة تحكّمها عقلية السّمع والطاعة لمن يتصورهم أقوياء وهم أوهن من خيط العنكبوت.

2- المثال الثاني شكلي ويخصّ علامة الصدق أو العلاقة بين ظاهر القائد وباطنه: وهل رأيتم زعيماً صادقاً وواثقاً من دوره القيادي يسعى إلى إبراز زعامته بالتمثيلات الهزلية التي من جنس ما شاهدنا أمام الوزارة الأولى: رئيس حكومة مقدم وبحركة شبابية رغم سنّي (وقد ذكرّ بذلك في كلامه) أقفز من السيارة ولا أخشى مخاطبة الجماهير مثل بورقيبة

فأتصدى لجماهر الشعب (موظفو مؤسسة طفيلية من طفيليات الفساد) أمام وزارتي (التي نظّفت ساحتها من النازحين). لكن لا أحد، سواء كان من النازحين الجدد أو من النازحين القدامى، (لأنّ المياهي ببلديته ليس هو إلاّ النازح السابق تماماً كالمياهي هويته الفرنسية أمثال ساركوزي الذي هو "إميري" أقدم من سكّان "أحواز" باريس أعني "البولليو" الذين يحترقونهم: وذلك قانون خلدوني معلوم حتى لمن يتفاهقون في القانون بالإنجليزي) يمكن أن تنطلي عليه مثل هذه التمثيليات. ذلك أنه من اليسر أن يفهم أنّ هذه المظاهرة ليس فيها من التظاهر إلاّ التظاهر بالتظاهر بدليل حضور الكاميرات المسبق لتسجيل كلمة الوزير الأوّل والجوقة التي تنظّم المتظاهرين ليتمّ التسجيل على أحسن الوجوه فتسمع كلمته التي جاء فيها ما يفيد بأنّه يقول للشعب: أنا أو الطوفان؟

رابعاً التشريعات المراسيمية:

هنا سلّمنا أنّ عدم العودة إلى الاستقرار والحياة العادية بسرعة يمثّل خطراً حقيقياً يهدّد اقتصاد البلاد - وهو أمرٌ غير مستبعد بسبب ما صيروا عليه الاقتصاد بخيارهم الفاسدة والمستبدّة من تبعية وهشاشة - ومن ثمّ فهو قابلٌ للعلاج بهذا البند. لا مرأى أنه في هذه الحالة قد تكون الإجراءات الاستعمالية بالتشريع المراسيمي ضرورية. لكنها كان ينبغي ألاّ تتعلّق إلاّ بهذا الأمر. وحينئذ فعلينا أن نسال عن الداعي للاستعجال في المصادقة على أمورٍ يقتضي الحسم فيها نقاشاً قيمياً وخياراتٍ لا يمكن أن يُقضى فيها من دون توافقي وطني واسع في حالة رئاسة شرعية وقانونية فضلاً عنه في حالة رئاستين كلتاهما مؤقتة وليست شرعية ولا حتى قانونية.

ليس ذلك من دلائل طلب المساعدة من القوة الاستعمارية لهذا النهج بتقلم آيات الولاء لهم والإيحاء بأنّ ذلك من فضلهم وأنّه قد لا يكون ممكناً لو أنّ الأمور خرجت من أيديهم فلمّ يساعدوهم فيبقوا عليهم ضدّ الثورة؟ كلّ التشريعات المراسيمية التي اتّخذت خارجة عن مسألة الخطر المهدّد إذا حصر في حاجة الاقتصاد للاستقرار وهو الوحيد الذي قد يقبل مبرراً لاستعمال الفصل 28. ما الاستعجال في إمضاء نصوصٍ تتعلّق بالتزامات دولية تقبل الانتظار، وكلّها من

جنس عبارات الولاء لمن يطلبون سنده، فضلاً عن كونها ليست موضوع إجماع وطني.

أخيراً هيئة حماية الثورة:

ما يعني هنا هو المرسوم العجيب الذي أسّس ما يسمّى هيئة حماية الثورة والتي هي في الحقيقة هيئة حماية الثورة المضادة، ومن ثمّ فهي غاية الحمق السيامي من قبل هذا الثنائي الذي يريد لتونس أن تعود إلى العصر الجاهلي الجامع بين ثلوث الفساد والاستبداد والجهالة وكل ذلك من أجل الإبقاء على اللجنة التي عينت من اليوم الأول لهروب الدكتاتور بنفس التكوين وبمحّة الكفاءة والخبرة التي يبتأ أنّها مجرد شائعة لا يصدّقها إلاّ من كان جاهلاً بالفنّ المزعوم. لذلك فهي ستكون القشة التي ستقضم ظهر البعير: فجلّ من عيّنهم في هذه اللجنة مجرد حشّو لإغراق السمكة كما يقول المثل الفرنسي ولا علاقة لهم بمصالح تونس إن لم نقل أكثر من ذلك.

إنّ ما أنيط بهذا المجلس من مهام يطابق تمام المطابقة بمجالس شهود الزور في النظام السابق، أعني مجالس نواب المافيا لدى الشعب التونسي التي رأسها الرئيسان الحاليان في العهدين السابقين أعني مجلس تسجيل ما تشرّعه اللجنة إياها التي كلّفت بصوغ القوانين والدستور في غياب الرقيب والحسيب المثلّين للثورة. وذلك بالذات ما أعنيه بحماية قادة الثورة المضادة في ما أقدموا عليه من إجراءات مؤسّسية وحتى من أغراض اختاروها لتكون مادّة النقاش العام الذي فتحوه في قنواهم التلفزية وإذاعاتهم وجرائدهم الرسمية كلها حول العلمانية والتاريخ الإسلامي خاصّة إذا ربطناه بمن استدعوه لذلك كلّ من تغلب عليه علامات الخرف والاستفزاز بنفس الحماية التي نصف هنا. وكانت الغاية القصوى في هذه الحماية والحمق السياسي الغلوّ الذي طغى على تكوين هذه الهيئة وعلى مهامها وعلى سعيها لإلغاء مجلس حماية الثورة الذي حصل على إجماع الثوّار جعلها عندي العلامة الفاصلة بينهما بما يترتّب عليها من أمرين يطمئناني على مستقبل الثورة بخلاف ما قد يظنّ المتسرّعون:

1 - الأول من هيئة حماية الثورة المضادة: فقد كنت أخشى أن يكون أعداء

الثورة أذكباء وذوي دهاء بحيث يمرّرون سياستهم بلطف دون إفراط

فاضح من هذا الجنس. لم يثرُ بخُلدي أن يصل بهم التهور والتعجل بل والغباء والحقق إلى هذه الدرجة من الاستفزاز لأيّ مواطن مهما كان غافلاً عن حيل الساسة. لكن هذا الإجراء الأخير الذي لا يقع في ما اصطُبح به من "بهامة" و"حياكة بالخيط الأبيض" (لا بأس من مواصلة الاحتكام لتارزي خروتشاف والاستناد إلى ضرب الأمثال الفرنسية) حتى طالب السنة الأولى الجامعية عندما يحاول تعلّم الممارسة التنظيمية والمناورات الانتخابية. فـ "الريكولاج" مفضوح حتى لمن لم يمارس أيّ عمل مغالطي في المناورات التنظيمية.

هذه الهيئة أعطتنا "مشترّة" من خياطة تارزي خروتشاف: فما أعضاء الهيئة إلّا أعوان الخياط الذي يريد أن يغالط خروتشاف (الشعب)، وما مقرّ الهيئة إلّا محلّ الخياط الروماني وهو يخط ما يحاك في قصور خدم الباي وبورقية وبن علي من نخب الحاضرة الذين لا يزالون يعتبرون الشعب عامّة فرمزوا إليه وهو ثائر يريد أن يحكم بخروتشاف. لكن العماية هي هذا الظنّ الذي يجعل بعض من لا يزال يعيش بعقلية المقابلة البدائية التي تجاوزها الزمان بزمان "بلدية-نوازع" ولم يغادروا بعد ستّة عقود عقلية اعتبار الشعب التونسي رعايا لخدم الباي يتبعون المخزن تبعيّة السبية بالخداع والسّلاح، أعني ما قصده رئيس الحكومة بميزة الدولة وأشرّت إليه عندما اعتبرت هذا التصوّر للهيئة قهيباً وليس مهابة: الشعب لا يريد أن يزع ثورته ولا أن يركن للرّاحة مسبّياً.

2- الثاني من الشباب الذي هو غالبية الشعب الحامي الوحيد للثورة: هو أن الذين قاموا بالثورة بمن فيهم من جاء من الفجّ العميق ليسوا ممن تنقصه الدّراية بمُجريات العالم بل لعلّهم أدري بها من أصحاب هذه العقلية البدائية التي تحتقر الشعب وتخطبه بعنجهية وتتصوّر أنها يمكن أن "تخدعه" فإذا بأصحابها من جنس المخادع المخدوع: الشباب مدركون جيّد الإدراك بأنّ أعداء الثورة يريدون أن "ييزعوا" دم الثورة أولاً وقسيم الأُمّة وهويتها التي يريدون مسحها ثانياً فيوزّعونها على من اختاروه ممثلاً لقبائل الخممارات المحلية والسّفارات الأجنبية والدّكاكين المزعومة

حزبية أو جمعياتية والتي كان أغلبها دكاكين خاوية بل إن مجرد وجودها المزعوم شرعياً في العهد البائد دليل على أنها كانت من أدوات النظام البائد رئيسه والباقية أطرافه وأذباله سعياً منها لجمع شتاتها لعلها تحفظ بعض ما حصلته في العقود الستة من الفساد والاستبداد.

وطبعاً فحاشاي أن أتكلّم على الأشخاص الذين اختاروهم بأعيانهم لأن الكلام المعين دون علم دقيق بصفاتهم غيبة ثم إنه قد يكون من بين من اختاروهم للتمويه فعينوه دون استشارته ذراً للرّماذ في العيون من سيسقّهم فيغادر بمحرد أن يرى أيّ منقلب وضعوه فيه بمحرد أن يفهم دلالة من وضعوه إلى جانبه في هذه المهمة التي ستتيّن قذارها يوماً بعد يوم. ما أريد أن أشير إليه هو أن أغلبية من أعرفهم أو أثق برأي من يعرفهم -التي جعلت للحشو الموعز بسعة طيف التمثيل والهادف في الحقيقة إلى الحيلولة دون التمثيل الحقيقي لإرادة الثورة من قبل الشباب الذي قام بها- هم من التكرات التي لا يعرفها إلاّ نادل الخمّارات وحفلات السفارات وحرّاس دكاكين ما يسمّى بتفعيل المجتمع المدني بتمويل بوش وكونداليزا رايس: المهم عندي أن الأغلبية في هذه الهيئة يمثلون دليلاً بيننا بمحرد وجودهم حشوا لسدّ الأبواب أمام حضور الشباب الثائر بنفسه على أنها ليست لحماية الثورة بل هي لتحقيق أهداف الثورة المضادة وقد بلغ الحمق السياسي بمهندسيها إلى حدّ أنها ستكون، بما احتوت عليه من استفزاز زائد عن اللزوم، البداية الحقيقية للوعى بضرورة التصدي لهم والشروع الفعلي في تحقيق شروط حماية الثورة حماية فعلية. والأيام بيننا.

الفصل السادس

الحدثة الأصلية والحدثة المقيطة

تحديث السفاهة والحق

عبرت في كلامي على هيئة العماية لحماية الثورة المضادة عن اطمئنان قد يعجب له الكثير، اطمئناني على مستقبل الثورة. لكن هذا الاطمئنان ليس صادراً عن مجرد تفاؤل أو عملاً بمبدأ "سبِّ الخير" "تلقي الخير" بل إن له أساسين قويين أحدهما موجب والثاني سالب:

فأما الأساس الموجب فهو طبيعة فعلة الثورة. فالشباب الذي أقدم عليها عامة ومنطلقه خاصة يؤكدان شرعية الاطمئنان. ذلك أن غالبية الشباب لا تزال أصيلة فضلاً عن خيريتها ومثالياتها الفطريتين وهي مع ذلك أكثر إقبالاً على التحديث السويّ فكرياً ومنظوراً من كل المتكلمين على الحداثة التي لا تكاد تتجاوز عند أعداء الثورة تسبب الفرج والبطن. فهذه الخيرية والمثالية المصحوبتان بالفعل وغير المقصورتين على القول يجعلانني اطمئن إلى أن النبع الصافي يضرب أصله في أعماق حضارتنا، ومن ثم فلا خوف من الاستلاب مهما علا طنين الذباب في مزابل الأنظمة البائدة. وقد كتبت عن هذا العامل لما تكلمت على مطالب الشباب فتيات وفتياناً، مطالبهم العالية.

أما الأساس السالب فهو ما تراكم من الأخطاء التي أقدم عليها منشئو هيئة حماية الثورة المزعومة التي هي هيئة عماية الثورة المضادة كما وصفناها. فهي دالة دلالة لا جدال في كونها مفهومة للجميع على أن أعداء الثورة رغم ما يدعونه من خيرة وتجربة سابقتين لاستراتيجيتها وموجهيهم في الداخل والخارج ليسوا على ما يزعم لهم من فطنة ودهاء. وقد كتبت كذلك عن هذا العامل لما بينت عماية هذه الهيئة. وينبغي مع ذلك التمييز في تأليف الهيئة بين المكونات التالية حتى لا نغفل أحدًا ممن هم فيها على حسن نية أو من باب "متابعة للكذاب إلى غاية كذبه":

فالمكون الأول يتألف من قلة تعدّ على الأصابع من الأسماء المحترمة أصحابها أخذوا أخذ غرة. وهم لا محالة سيذركون أنهم إنما أتي بهم للزينة ولذر الرماد لأنّه لا أحد يصدّق أن ما يناهز الثمانين من الأعضاء مساهم في التفكير يجعله ممكنًا

بصورة فعالة ومؤثرة خاصة إذا خضع لمسخرة التصويت على القرارات المعدة سلفاً: إنهم قلّة من الشخصيات التونسية ذات الشأن والصدق وهي حتماً ستغادر بمجرد أن تتأكد أنّ حسن الظنّ بمخطّطي اللعبة لم يكن في محله.

والمكوّن الثاني، ولعلمهم - كثرة للحشو - يمكن أن يعتبروا من أصحاب الطوية الحسنة الذين يؤمنون بالثورة وإنّ بمنظور عفوي غير مقدّر لما يبراد بها في هذا المجلس. ولعلّ بعضهم قد اعتبروا في ذلك رفعاً من شأنهم قد يؤكّد لهم ما يمتّون به النفس من الانتساب إلى "الأعيان". والمهمّ أنهم في الأساس أبرياء من الخطّة التي يظنّها أصحابها شيطانية وهي كذلك خلقياً لكنها دون ذلك من حيث القنطة والذكاء. وهؤلاء المعتّون للحشو ليس لهم ناقة ولا جمل في ما يخطط لهم من دور. وعندما يدركون أنهم دعوا للإيهام بالملاءم الخاوي البديل من المشاركة الشعبيّة العامّة سيغادرون هم بدورهم خاصّة عندما تصبح المغادرة أكثر تمكّيناً من الانتساب إلى الأعيان من البقاء في الهيئة الذي سيّضح أنه من أكبر مصادر العار.

والمكوّن الثالث يمكن أن يعدّ مؤلفاً من طاحلي القوم أيّ من أضداد عناصر المكوّن الأوّل الممثل لصالح القوم الذين وضعوا لذّر الرماد. ومن طلع هو ضعف أضعاف من صلح في هذه الهيئة. ذلك أنّ تغليب العملة المزيفة على العملة الصّحيحة يقتضي ذلك دائماً. فلا يتغلّب على قلّة الحكماء إلاّ كثرة السّفهاء. لذلك فهم جميعاً سفهاء "نوتوار" ليس في أخلاقهم الشخصيّة - فهذا أمر يعنيه وحدهم - بل في ممارساتهم التي لطبخوا بها ساحة الإبداع في تونس.

والمكوّن الرابع يمكن أن يكون مؤلفاً من أضداد عناصر المكوّن الثاني. فهم نكرات مثلهم، ولا ناقة لهم ولا جمل في الخطّة. لكنهم بعكس حسني الطّوايا هم من جنود الخطّة الساعي أصحابها لمغالطة الشعب إنهم ملتزمون بها التزاماً أعمى لتبيّتهم للمكوّن الأخير: إنهم من التكرات التي تنطفّل على الفكر والثقافة وخاصة على الإبداع الذي أصبح اختصاص عدم الباع من زعماء المكوّن الثالث.

والمكوّن الأساسي أو المحرّك الداخلي لما يسمّى هيئة حماية الثورة هم أصحاب الأجنحة التي لم تعدّ خفيّة لكونها باتت تجرّ على كلّ شيء اعتماداً على الابتزاز بتجويع الشعب إذا لم يحكموا في رقبته من خلال قدرتهم على وضعه في موضع من يحتاج إلى التسوّل باسمه بشرط أن يبقى عبداً لهم. إنهم أولئك الذين يحرّكون الدّمي

من الداخل متصورين أنفسهم زعماء التحديث ويدعون امتلاك الخبرة التي هي في الحقيقة مجرد إشاعة لكاسد البضاعة. فالقانون الدستوري والإسلامولوجيا والحضارة والنقد الأدبي والإبستمولوجيا والمهرمينوطيقا إلخ... من الأسماء الرنانة ليست إلا عناوين خاوية يتكلم عنها هؤلاء وهي منهم براء.

والمكون الأخير أو المحرك من الخارج من قريب ومن بعيد -دون أن يكون مذكوراً اسمه في القائمة- هو من جعل المتكلمين باسم هذه الفنون رغم كونهم أساتذة عادين جدا يكاد أفضلهم أن يكون متوسط المنزلة بين أهل الاختصاص يعتبرون أعياناً بتلميذهم في أعين الأنظمة والمعارضات اعتماداً على سمعة كاذبة مصدرها الاعتماد على المشاركة في إدارة الحكم تارةً والمشاركة في إدارة المعارضة طوراً أو في "النضال المزعوم" في الاتحاد العام التونسي للشغل أو في اتحاد الطلبة أو في ما يسمى بجمعيات المجتمع المدني لتلميع شائعات تسوق خبرتهم التي لا تتعدى في جل الأحيان تثيل رجح الصدى الخافت لاستشراف بدائي هم دون مناهج أصحابه في فهم حضارتنا وأزيد منهم عداء لها. وها أنا اليوم أحلل أمرين آخرين يوطدان الاطمئنان الذي أتكلم عليه دون الاستسلام للأمبالاة فاقد الحذر المورثة للندم:

أولهما يدعم العامل المطمئن الثاني حتى يتأكد القراء أن أصحاب الثورة المضادة محاسرون المعركة لا محالة وقريباً قريباً جداً بسبب ما ذكرنا في تصنيفنا لمكوناتها حتى وإن كنا ما زلنا في حاجة إلى مداواة الأمر الواقع حتى نُخرج البلاد من الاهتزازات التوايح للزلزال الذي يحيط بنا في كل الوطن العربي والذي بدأ عندنا. والثاني يصف الصف المعادي للثورة حصراً إياه في المخططين ومن وراءهم في الداخل والخارج ليبين فهمهم السطحي إلى حد السفاهة والبلهارة، إذ هم لا يعلمون أن الحداثة الحقّة لا تكون إلا فرعاً عن الأصالة الثابتة وأما بهذا المعنى قد انتقلت فعلاً من صفّ هذه النخبة المتأوربة في القشور حصراً منها للحدّاث في ثمراتها الاستهلاكية إلى التخب الأصيلة التي تمثل البديل الحقيقي القادر على تحقيقها من حيث هي فاعليّات إبداعية بمنطلقي أصيل لأن الحداثة الأصيلة لا تكون إلا ثمرة للثورة الروحية المشتركة بين جميع البشر دون أن تكون نسخاً لأي تجربة سابقة.

تدعيم العلة السلبية لتفاولي بمستقبل الثورة

صف أعداء الثورة لم يعد يخيف أحداً بعد أن قرّر الشعب أخذ أمره بقوة حتى لو كانت قيادات الأعداء ذات فاعلية قيادية تتم عن القدرة الفائقة لمغالطته بصورة لطيفة. فكيف به لا يفعل إذا كانت كما نصف حمقاء تكرر ما فعله بن علي إذ اعتمد على فلول اليسار المرتدّ عن قيم اليسار فصار ليبرالياً بأفسد معاني الكلمة خلطاً بين الليبرالية والليبرتانية منذ انخيار الاتحاد السوفياتي. لذلك فلحُسن حظّ الثورة أن قادة الثورة المضادة واستراتيجيّيها ليس لهم ذرّة من "القماش" المتين للقيادات الفاعلة بحق بل هم أوهى من بيوت العنكبوت فكراً وعملاً رغم حاجتنا إلى مراعاة الأمر الواقع مؤقتاً لترتيب الصفوف وفرز القيادات.

فالمعلوم أن الثورة يهددها الاندساس فيها أكثر من الخطر المتأتي من الصفوف المقابلة بوضوح. والفرز لا يكون ممكناً إلا بمعيار الاصطفاف خلال مباشرة أعداء الثورة الحكم. فذلك هو الامتحان حيث يكرم المرء أو يُهان، امتحان الحفاظ على قيم الثورة في المجالات التي وصفنا، أعني بحالي صورة العمران (السياسة والتربية) وبحالي مآذته (الاقتصاد والثقافة)، المجالين اللذين على الشباب التمكن منهما والاستعداد لقيادتهما بدلاً من التخب المهترئة التي تحكم حالياً والتي هي أخطر أعداء الثورة.

إن أقصى ما وجده الصفّ المقابل بوضوح لحماية نفسه هو المناورة المكشوفة والمداورة المفضوحة. ويّين أنه لا يمكن للمناورة ولا للمداورة التي من جنس: التلاعب بالدستور إلى حدّ السّخف القانوني. والعبث بتركيبة الحكومات إلى حدّ الحُرق السياسي. والتفتّن في ترقيع أجنדתه بتكوين اللجان والهيئات. ومحاولة الاندساس في إدارة الدولة استبداداً بمواضع المسؤولية في الجهات والسّفارات خوفاً من خسران السّلطة. وتخويف الشعب وابتزازه بالجماعات ومثلاً عليه بتوزيع الفضلات والإعانات. وإيماره بحيازة رضا المستعمر من خلال ما يُباهون به من قدرة على جلب السيّاح أو التّسوّل لتحصيل التّبرّعات مقابل توطيد تبعيّة البلاد والعباد. وكلّ ذلك، لا يدلّ إلا على خوفهم على مستقبل طبقه لم تفهم بعد أن الشعب في غنى عن الوصاية الداخليّة والخارجيّة وأنه قد أخذ المبادرة لأن يكون سيّد نفسه ومحدّد مصيره ومستقبله.

والردّ على هذه الاستراتيجية الحمقاء لا أنتظره إلا من حماة الثورة الحقيقيين، أعني الشباب فتيات وفتيانا بصورة لا تقلّ فاعليّة من التي قلعت رأس النظام وبصورة سلميّة وحضاريّة. وليس ذلك بالأمر العسير: فمن اليسر جعل الخداع مخدوعاً بطرق أكثر فاعليّة من الاعتصام في السّاحات التي تعطل فاعلية الشباب الموجبة وتشلّ الحياة فتكون نتيجتها لصالح أعداء الثورة: فالاعتصام طريقة جيّدة في المقاومة لكنه ليس الطريقة المثلى فضلاً عن كون تكراره يقفده مضاءه خاصّة إذا صار عادة. وقد يكون مفعوله عكسياً في لحظة الابتزاز بالأزمة الاقتصاديّة المحتملة التي نتجت من سلوك هذه الطبقة من هشاشة تخلّ بشروط القيام الحرّ والمستقلّ للوطن.

إنما العلاج الشّافي هو في سدّ النقص الذي عانت منه الثورة علمياً وأنّ العنصر الجوهرى في خطة أعدائها هو محاولة حصرها في مجرد "فزة" يمكن أن تهدأ بالفتات باستراتيجية "جوع كلبك يتبعك": الردّ هو في تحرير البلاد من الهشاشة بالاستغناء عن خدمات القيادات التي عملت عقوداً ستة لتجعل هشاشة صورة العمران وماذته هشاشة بنيوية وليست حالة ظرفية أيّ الهشاشة البنيوية في المجالات السياسيّة والتربويّة والاقتصاديّة والثقافية. ثم هم يريدون الآن النفاذ إلى حصن المناعة أعني المجال الروحي للأمة فأعلنوا عليه الحرب التي لا هوادة فيها. ما ينقص الثورة هو التأطير يبعديه القيادي والمؤسسي. لذلك فالردّ هو هذا العمل المزدوج:

1 - فرزّ القيادات المدربة على إدارة الدولة بصورة عمراتها

(السياسة والتربية) ومادته (الاقتصاد والثقافة):

فلما كانت كلّ الهيئات التي يتكوّن منها ما يسمّى بالمجتمع المدني الموجود حالياً تنقسم إلى ما كان ثمة مناورات النظام أو ثمة مناورات المجتمع المدني الدولي فإنّ بناء استراتيجية الثورة بالاعتماد على هذين الصّنفين لا يمكن إلا أن يؤدّي إلى ما نراه حاصلًا في ما وصفنا خاصّة إذا علمنا أنّ جهاز الاتحاد العام التونسي للشغل وخاصّة قسمه الأعلى لا يمكن إلا أن يكون أكثر خوفاً من هذه الطبقة على مستقبله. ومن ثمّ فهو سيتحالف حتماً معها.

ولما كانت القيادات التي أطرت الثورة بصورة مرتجلة متأية في الأغلب من قاعدة بعض المتسبين إلى مهن حُرمت غالياتها من أسباب العيش الكريم بسبب اقتسام كبار حيتان المهنة "لخبزة القاتو" -على سبيل المثال ملفات الشركات بالنسبة إلى الحمامين أو عقود الدعاية التسويقية بالنسبة إلى أصحاب الصحف أو المناصب الوظيفية بالنسبة إلى الشعب ذات الطموحات السياسية إلخ...- فإنَّ الغرز في هذه القيادات سيتمَّ بعون الله خلال هذه المرحلة الانتقالية فنعلم الغث منها والسمين فنذكر من الجدير بأنَّ يكون من المواطنين الحقيقيين للثورة ومن لن يصمد فيلتحق بأعدائها القائمين على الثورة المضادة: من هنا كلامنا عما ننتظره من الخروج من الهيئة المزعومة.

2 - تكوين للمؤسسات التي تمكن القيادات التي أنتجت الثورة وأنتجت الثورة:

ذلك أنَّ الاحتمال يمكن أن يكون منطلقاً للثورات لكنه لا يمكن أن يكون كافياً لنجاحها وللعمل ذي النفس الطويل في بناء الأمم الحرة والمستقلة وذات الوعي المنتج لحيوية هويتها. ومن ثمَّ فلا بدَّ من البديل عن هذه المنظّمات كلها بمحمة نسقية على تكوين الجمعيات لا الأحزاب. ولتكنَّ الجمعيات ثقافية ورياضية واجتماعية وحقوقية. وليكنَّ أوَّل هذه المؤسسات معاهد البحوث والتفادح الفكري لتكوين مجموعات تخطط لعمل صورة العمران ومادته يبعدها وتكوين القيادات الرشيّدة والحكيمة خلقياً والقادرة والعاملة معرفياً.

مفهومهم للحدث هو أصل الاستبداد والفساد الذي يمارسونه

من المعلوم أنه لا يمكن لاستراتيجية البدار الذي سلكه أعداء الثورة، أعني عطلتهم المفضوحة والتي هي لست خطة محكمة ولا مؤثرة في الأحداث إلّا في الظاهر أن تغير من الأمر شيئاً: الشعب فتح شبابه فتيات وفتياناً أبواب الفعل التاريخي الحرّ والمقدام ولا رجعة في ذلك أبداً مهما فعلوا. فالهيئة فاشلة حتماً لأنَّ هدفهم منها يفيد بأنهم يتصوِّرون الشعب مغفلاً: جعلوها مجلساً دستورياً خفياً يُفرغ المجلس الدستوري المنتخب من كلّ معنى، إذ سيناقشون فيه كلّ شيء

ويقدمون له "الكسوة الجاهزة التي بشرنا بها رئيس الحكومة وتكون حسب "لي جوست موزير ديوبل = خروتشاف". وهبنا سلمنا بحق أصحابها في محاولة الاستماتة وتسمية استعبادهم للشعب خدمة للوطن سعياً لاستعادة المبادرة وإعادة التاريخ إلى الوراء في تونس وفي كل الوطن العربي:

فهل شباب الثورة غافل إلى حدّ القبول بما يخططون له حتى وإن سكّتهم عنهم حتى يفرز قياداته ويستجمع صفوفه ليوم الحسم في الانتخابات التي ستكون تياراً جارفاً لتحرير تونس من حلف الفضلات التي سبق أن حدّدنا؟ وهل من الحنكة السيامية أن يكون تخطيطهم بهذا الغباء الذي لم أر له مثيلاً: فمن حسن حظّ الثورة أنهم في يأسهم وربما بسبب الطابع المفاجئ للثورة لم يسهجوا طريق المخاتلة والمرحلية البورقيين. لذلك ترى هؤلاء خريجي مدرسته بسبب حمقهم يوجهون النقاش الوطني كله في هذه الهيئة توجيهاً سيوصلهم حتماً إلى نهايته. فبما كانوا حمقى جعلوا مدار فكرهم كله موضوع فحص بين في الغاية أنهم لا يدافعون إلا عن تصوّر لا يميّز بين الثورة الخلقية التي تمثلها الحداثة في حقيقتها التاريخية المعلومة لمن لا يكتفي بالشعارات والانحراف اللاهلي الذي آلت إليه عند من يحاكيها بجمل بشروطها وقيمتها.

جعلوا النقاش الوطني كله وبتهور وتجرؤ أمحقين لا يمكن لمن له أدنى ذرة من الفاعلية السياسية بدعوى الدفاع عن الحداثة أن يقدم عليه: فهم لا يدرون أنهم قد نفروا الجميع من خطايهم ومن الحداثة خاصة، وتحالفهم مع الاستبداد والفساد ليس في حاجة إلى دليل. ثم إنهم لو كانوا حقاً مؤمنين بقيم الحداثة لكانوا مؤمنين بأول شروطها، أعني ما دعا إليه كنط عند كلامه عن التنوير باعتباره الرّشد التابع من الذات وليس التحديث المستبدّ الذي هو وصاية وهي حتماً استبداد وفساد تماماً كما حدث في كلّ الدكتاتوريات العربية التي تدّعي التحديث والتي كانت الحامي الأول لهذه النخبة الخرفاء والخرفاء.

وجعلوا النقاش يدور حول خرافات بقايا العمي الصمّ البكم من حاملي شعار التنوير، أعني نجّبا لم تتعلّم من ثقافة أوروبا إلا "قشورا" يلوّكها أبناء الطبقة المنحلة التي تتصوّر الحرية وحقوق الإنسان تحدّدهما فواشل الحياة ورواد الحانات وقواعد الصالونات (التي هي حانات لا تتميز إلاّ بسعر المشروب والمأكول والإطار وتأثيثه

لا غير ولعلها دون الأولى من حيث الالتزام بقيم الثورة). فكل هؤلاء لا يميزون بين قيم الحداثة التي أسست الحضارة الغربية على إصلاحات جوهرية تعلقت بـ:

1 -التربوي التعليمي.

2 -والعلمي التقني.

3 -والاقتصادي التكنولوجي.

4 -والسياسي الحكمي.

5 -والاجتماعي الثقافي.

6 -وكلها في إطار متقدم عليها تعلق بإصلاح روعي خلقي تبينت فيه بوضوح آثار دورنا الماضي في الحداثة الغربية ويمكن وصفه بكونه إصلاحًا جامعا بين إصلاح النقل الديني وإصلاح العقل الفلسفي.

ورغم أن هذه الإصلاحات جميعا قد كان لفكرنا النظري والعملي فيها دور رئيس لأنها جرت خلال لقاء جدلي حربي وسلمي بين الحضارتين العربية الإسلامية واللاتينية المسيحية، فإننا لن نتكلم هنا والآن على ذلك، بل ما يعنيها هو الاعتراف بفضل غيرنا في ما حققه من منطلق حضارته المتخاصبة مع حضارتنا، ومن ثم التسليم بضرورة التلاقح حاليًا في الاتجاه المقابل، ولكن على أساس إعادة الإبداع لا على أسس التقليد البليد ودون اعتبار الصيرورات التاريخية المختلفة. فكما تمت الحداثة الغربية بمخاض كان أساسه عرق جبين أهلها وبقيادة القلة من خلص أنبائها الذين آمنوا بضرورة الإقدام على مغامرة الإبداع والإنشاء التاريخي ولم يكتفوا بالتقليد فإن التحديث العربي عامةً والتونسي خاصةً بعد تجربة المحاكاة الفوقية لم يعد ممكنًا إلا عندما يكون نابعا من الذات كما نراه عند الشباب الشاعر.

فهذا الشباب، فتياته وفتيانه، لا علاقة له بالحلف الخماسي الذي أشرنا إليه والذي لا يزال متشبثًا بتلابيب النظامين السابقين بل وبأكثر لكونهم يعيرون على بورقية أنه لم يكن علمانيًا بالحد الكافي ولم يغسل يديه من الهوية غسلاً مطلقاً فأبقى على البند الأول من الدستور مثلاً ولم يلغ آيات الإرث. لكنّ حداثتنا بخلاف هؤلاء الأبطال يلوكون شعارات الحداثة التي صيروها مجرد حذائبة باللسنة لكناء ترطن بلغة ماتت حتى عند أهلها (الفرنسية) لكنها بقيت عندهم النافذة

الوحيدة على العالم الذي لم يعد يتكلم الفرنسية منذ نهاية القرن الثامن عشر. لذلك فهم قد مسخو ثورات الحداثة الغربية ليستمدوا منها كاريكاتورا يقابلون به مسخهم عن الثقافة العربية الإسلامية التي حصروها في كاريكاتور بقايا الانحطاط الذي يمثلونه:

1- فلا عجب عند من يعيش متردداً بين كاريكاتورين من الأصالة والحداثة أن يتحفظ فيه ما تحمس له في شبابه فيعتبر الثورة الروحية التي هي بالجواهر متعلقة بفهم الثقل الديني والعقل الفلسفي مقصورة على دراسة الكتاب الأحمر ودروس المساء في الثقافة الشيوعية الشعبية من قبل مدرسين أغلبهم لا يفقه من السكر والثروة الثورية لطلاب الثانويات بدلاً من تعليمهم شروط التفكير المنطقي والعلاج المنهجي لقضايا الإنسان وال عمران. فصارت الفلسفة مجرد فكر قديمي آل بالطلبة إلى تصور كل الفلاسفة زنادقة في حين أن أغلبهم من كبار المؤمنين بأسمى القيم وأهمها طلب الحقيقة معرفياً والسعي للحق عملياً. فلا عجب إذن إذا كان أرقى ما بلغوا إليه عندما يتكلمون في علوم الأديان وتاريخها وتاريخ نقدها هو اعتبار قشور لاهوت الفاتيكان فكراً دينياً وجدل الفرق فلسفة تتعلق بالثورات الروحية.

2- ولا عجب إذن، إذا صارت الثورة التربوية عندهم سعيًا دائماً لجعل المدرسة جهازاً أيديولوجياً ألهى ما كان للمدرسة التونسية وخرابها من سمعة محمودة في كل جامعات العالم وحوّلها إلى معمل تخريج الأميين حتى صار المحاز من جامعاتنا لا يستطيع كتابة رسالة بأي لغة شئت.

3- ولا عجب إذا أصبحت لديهم الثورة العلمية التي حققها رجال يعملون ليلاً نهاراً فلا يكادون يخرجون من محراب البحث العلمي ثمرته سطحية حول الانقلاب الكوبرنيكي وعلاقته بمنزلة الإنسان الذي لم يعد مركز الكون بل هو مجرد نسل القرد ثم يدعي أشباه الرجال هؤلاء أنهم يدافعون عن الإنسان فيمجدون دناكشة الحكام العرب من الدكتاتوريين، فيكتب من جعلوهم رموز الفلسفة الحقيقية عندهم عن ثورتهم الهادئة وتحوّلهم التاريخي حتى يحصلوا على النياشين والمسؤوليات التي تحوّل لهم

اقتسام فُتات المائدة بسرقة المفات من الساعات الزائدة رغم أنهم لا يعملون حتى ساعاتهم القانونية.

4- ولا عجب إذا أُمست الثورة السياسية عند جلّهم فذلكه بين المزعوم من خيرة القانون الدستوري وهم ليسوا خيرة ولا هم يحزنون بل هم بالكاد أساتذة عاديّون لم يتميزوا إلا بالسّمة التي خلقتها الشائعات المحلية المسنودة بتبادل الضيافات على حساب الدولة مع زملاء أجنب من جنسهم ثم يقدّمون ذلك على أنه تعاونٌ علمي مع الجامعات العالمية-ولنا من ذلك الكثير من أعمار الأساتذة الذين صاروا من الأعيان في العهد البائد بفضل هذه اللعبة التي شجّعها زعيم اليسار المرتد الذي حوّل المدرسة إلى جهاز صراع أيديولوجي في عهد الدكتاتور الفارّ سعيًا لإخضاع شباننا لغسيل المخّ ضدّ قيمه وتاريخه ومقدّساته بدل تكوينه العلمي وتربيته الإنسانية الخلقية والروحية: وفي الحقيقة فإنّ كلّ هذه النحلة يستمدّ أبطالها كلّ ما لديهم من خيلاء وإذلال للطلبة من رطانتهم بالفرنسية أمام شباب صار أبكم لكونهم جعلوه ضحية بتعيمها من دون شروطها على شعب ليست هي لغته لا الأولى ولا الثانية ولا حتى العاشرة. لذلك صار مونتسكيو مؤسس الحداثة الدستورية في حين أنّ فكره دون فكر ابن خلدون بسنوات ضوئية فضلاً عن معاصريه من فلاسفة العصر الكلاسيكي.

5- ولا عجب إذا صارت ثورة المجتمع المدني مقصورةً في الأغلب عندهم على الاستقواء بأحزاب اليسار الفرنسية ثمّ بيوش وبكونداليزا رايس لمساومة النظام من أجل الرّفّع في السّهم المنتظر من امتيازات المافيا الحاكمة بدليل أنّ أغلب المستميتين في حوائيتها تجدهم مستعدين الآن للتحالّف مع حزب الرّدة المستحوذ حاليًا على السلطات كلّها حتى بلغ به التحدّي إلى الوعد، مجلس دستوري بدون صلاحيات: فما يسمّى هيئة حماية الثورة مجلسٌ دستوري استياقي لتحريف عمل المجلس الدستوري الذي عليه أنّ يركّي ما يعدّه هذا المجلس لا غير.

6- وأخيرًا من يمكن أنّ يعجب من رؤية الثورة الثقافية في عقول هذه الحفالة أعني جماع ما سبق من التحريفات تؤول إلى عبث أنصاف المثقّفين

وموشحي الصدور بالنياشين من شهود الزور في الجامعة التونسية وفي السّاحة الثقافية حتى صارت نوادي الكتاب والشعراء والفنانين، وصار مديرو المؤسسات الجامعية والثقافية المعيّنون مجعاً للمخبرين يشتغلون لفائدة الدّاخلية المحلّة وكلّ الدّاخلات الأجنبية. فالثقافة مقصورة على حفلات الرقص المهستري في الصّيف للطبقات الوسطى التي لا تستطيع أن ترقص في فنادق باريس من جنس ما يتمتع به العقلايون العرب بفضل تمويل أحد المتنوّرين الليبيين إذ يوزّع ما نهبه من شعبه على المزعومين عقلائي العرب الذين يفعلون كلّ شيء ليفقدوا العقل خلال لقائهم للكلام عن العقلانية.

7- لذلك فعلّ هذا المجلس الذي يكاد يكون مجمع السفهاء إذا ما استثنينا بعض الأسماء التي تعدّ على أصابع اليدين، السفهاء الذين يتصوّر من جمعهم أنّه بهم يمكن في غفلة من الشعب وشباب ثورته أن يحمي بعض قلال الطبقة المستبّدة والفاسدة والتي تكوّنت خلال العهدين السّابقين ومنه استردّ مكانته من طبقة العهد السّابق لهما من خدم الباي، أعني الطبقات التي أكلت حتى شبتت من النظامين الأخيرين ومن نظام البايات كما تُبين الآثار في الأسماء والألقاب.

8- وكلّ من يعجب أخيراً من هذا الوصف المتشائم المصحوب بالنتيجة المتفائلة عليه أن يعلم أنّ ذلك هو المعنى الوحيد لفهم علل الثورة: قالفساد عمّ جلّ التّحزب العربية وليست التّحبة السياسيّة بأكثرها فساداً ولا استبداداً، بل إنّ التّحزب السياسيّة رغم كونها فاسدة ومُفسدة فإنّها ما كانت لتستطيع ذلك كلّها لولا هؤلاء الذين يمكن أن يكونوا بها هيئات من جنس هيئة عمالة الثورة المضادة: فجّل الهيئات في الوطن العربي هي هيئات طبل وزمر تغمي الساسة ولا تنيرهم، ومن ثمّ فالساسة وإن لم يكونوا أبرياء فإنهم لا يُلامون إذا وجدوا فيهم ملجأ لتزيين سلوكهم المافيووي الذي تعتبر هذه التّحزب أميل الناس إليه بما صار عندهم أشبه بالفترة: وقد اعتبر ابن خلدون في أحد فصول المقدّمة إحاطتهم بالدولة من علامات نهايتها. وتلك هي علّة انحطاط المنظومة التربويّة وكلّ

المؤسسات الوسطى بين الدولة والشعب سواء كانت نقابية أو ثقافية أو اقتصادية أو سياسية وتخاصة ما تعلّق منها بالسلط الثلاث المعهودة. وزبدة القول إنّ سرطان الفساد والاستبداد لن يصفى منه دم البلاد إلى هيب الثورة حتى وإن كان ينبغي لقيادتها ومؤسساتها أن تتكوّن على نار هادئة وتلك هي الحاجة إلى التكوين والوعي.

دراويش العلمانية والحادثة من ينبغي أن يمنع من الترشح إلى المجلس التأسيسي

فلنبداً بتعريف المقصود بخلف الفضلات (لا الفضول) الخمس، الحلف الذي يحكم تونس بعد سقوط رأس الاستبداد والفساد. يمكن تعريفهم بالرسم والوسم المغنيين عن الألقاب والاسم، فهم:

1 - بقايا النظام ممن سرطن الحزب الدستوري فأفسد قياداته خلال عهد بورقية وعهد خلفه الذي حكم بهم كعادة كل مستبد يستبدل العصبية التي أسست الدولة بعصبية الولاء التفعي التي تمكن الزعيم من الاستفراد بالحكم. وهؤلاء الذين انضموا إلى الحزب الدستوري في المراحل الأخيرة من حرب التحرير.

2 - قيادات فاسدة تنسب إلى اليسار رضيت بتبادل الخدمات المباشرة مع الدكتاتور الفاسد الذي استفرد بالحكم مع مافيته لاستبعاد قيادات الحزب الدستوري في لحظات التحرير الأخيرة حتى تحقق بالتدريج القضاء على كل المخلصين من نخبه التي غذت جل أحزاب المعارضة التي قضى عليها بن علي وعوضها بالأحزاب الكرتونية. وقد غزا الفاسد من نخب اليسار الحزب والدولة إما مباشرة أو بتوسط الاتحاد العام التونسي للشغل أداتين لغزو روح الشعب من خلال الاستحواذ على المنظومة التربوية والثقافية والإعلامية وتزيين صورة الدكتاتور عند الرأي العام الرسمي الغربي بسبب ما لهم به من علاقات وخاصة مع مركز الثقل فيه أعني الصهيونية العالمية.

3 - قيادات فاسدة أخرى منتسبة إلى اليسار لم يرضها مجرد تبادل الخدمات فطالبت بالمزيد وظلّت تساوم إلى الأيام الأخيرة من النظام البائد تحت

مسمّى المعارضة المقصورة على نوع الحكم دون الأهداف الأساسية لسياسة التبعية الاقتصادية والثقافية والعداء لمقومات الهوية الوطنية. لذلك فمعارضتها كانت في الحقيقة أسلوب مفاوضة مع من تؤمن أنه أصل قيام النظام الفاسد والمستبدّ، أعني فرنسا وأمريكا لعلّهما يجعلانها البديل، وأقصد بذلك الحزبين اللذين قبلا في الغاية التحالف مع النظام في أواخر أيامه لمنع الثورة من الذهاب إلى غايتها. ولعلّ قفّز الحزبين اللذين يقدّمان نفسيهما على أنهما مختلفان عن المعارضة الموالية على فرصة المشاركة في الحكم عشية سقوط الدكتاتور قد فضح هذا الأسلوب.

4 - جلّ قيادات الاتحادات التونسية المثلة لفروع العمل أعني جلّ قيادات اتحاد الشغل واتحاد الأعراف واتحاد الفلاحين واتحاد النساء إلخ... فهذه القيادات متحالفة مع الفروع الثلاثة السابقة، بل هي مثلها تعيش على استعمال أجهزة الدولة لامتناص دم العمّال وأصحاب العمل والفلاحين وكلّ منتسبيهم بحيث إنهم يمثّلون فروع المافيا الحاكمة ويتقاسمون مع المستبدّين والفاسدين استغلال الشعب التونسي وامتصاص دمه إلى آخر قطرة.

5 - جلّ قيادات ما يسمّى بجمعيات المجتمع المدني أعني تلك التي كوّنّها النظام لسدّ المجال المدني على غير تابعيه أو تلك التي فرضها ما يسمّى بالمجتمع المدني الدولي والتي هي في أغلب الأحيان في خدمة أجنداث لا يعلم إلاّ الله طبيعتها حتى لا نقول أكثر من ذلك.

والعامل الموحد لهذه القيادات هو معاداة مقومات الهوية بدعوى التحديث الذي انحصر عندهم في أعراض الحداثة الاستهلاكية التي تؤول إلى توطيد التبعية من دون شروط التحديث التي نراها قد حققت الاستقلال والندية في جلّ بلاد آسيا وخاصة عند نمورها. وهذا الحلف لم يتوان في فضّح نفسه بممارسته التي طغت على كلّ ما أقدم عليه من أعمال وأقوال لخلال استحوذه على الدولة وأجهزتها وأدواتها مباشرة بعد سقوط رأس الاستبداد والفساد ومنعه الثوار من تولّي الأمر مدّعياً أنه يسعى إلى تحقيق أهداف الثورة والإصلاح الدستوري فضلاً عن اختاره حلف الفضلات لتمثيله ثمّ عمل طيلة حياته شاهد زور في مجلس نواب المافيا على الأقلّ

في العقدين الآخرين. لذلك فقد تبيّن للجميع باستثناء الجماعة اليائسة والبائسة التي أصبحت يتيمة بعد تداعي أركان النظام مصدر سلطاتهم للحاجة المتبادلة بينه وبينهم وسطاء لدى رأي أسياده العام غباء الخطّة التي انتهجوها قصّدت أولئك الذين يدّعون الثورية ويتكلّمون باسم حداثة لم يفهموا منها إلّا ما سمّاه الاستعمار بالمهمّة التحضيرية وصاية على الشّعوب بالاستبداد والفساد.

وليست الحداثة عندهم هي الحداثة الأصيلة، أعني التنوير العقلاني (الرشد النظري، معرفة مسؤولية العقل المدرك لحدود علمه) والخلقي (الرشد العملي، معرفة مسؤولية الإرادة المدركة لشروط تساميتها على الضرورة) بل هي عندهم لا تتعدّى الخطّة المعهودة المهادفة إلى نفس الغاية التي لا تتجاوز جعل الدنيا غاية همهم والهوّ أساس وجودهم. وحتى يبرّروا هذا الفهم الرديء يلجؤون إلى سلوك الجمعية الأيديولوجية الجوفاء خاصّة بعد أن يتسوا ممّا كانوا يعولون عليه للإبقاء على السند الخارجي المباشر في غياب السند غير المباشر الذي كان متمثلاً في الاعتماد على رئيس مافيا الاستبداد والفساد: الاستفزاز النسقي لتحريك التطرف المقابل لتطرفهم حتى يجعلوا ما ظنّوه سيقى إلى الأبد فزاعة (الحركات الإسلامية) ذا مصداقية لدى من يستنجدون بهم طلباً للتدخل الأجنبي.

لم تدرك نخب العهد البائد، نخب الجامعة والثقافية والسياسية التي هذا فكرها، الحقيقتين التاليتين التين تثبتان أنّ هذه النخب قد فقدت كلّ صلة مع الواقع الخارجي (الذي كان معتمدهم الأوّل والأخير) والواقع الداخلي (الذي تمثّل خصائصه علّة حصول الثورة الحقيقية) الواقعين المحدّدين لطبيعة الظرفيّة وما يناسبها من علاج:

1 - الواقع الخارجي: (وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك بهذه الفقرة) فهم لم يدركوا بعد "أنّ الغرب نفسه لم يعدّ يصدّقهم وهو لم يصدّقهم أبداً بل تظاهر بتصديقهم لأنّ ذلك كان يخدم أغراضه. ولما انهزم أمام مطالبة المسلمين اكتشف أنّ النتيجة كانت عكسية فقبل مكرها الحقيقة التي لا مفرّ منها وهي أنّ الشعوب العربية خاصّة والإسلامية عامّة لا تقبل بالاستقلال الصّوري بل هي تريده استقلالاً حقيقياً، أعني أن يكون تشريعها الروحي والحضاري عين العبارة السيدة عن إرادتها: لذلك فلا

حاجة للأحزاب المخلصة للوطن والتاريخ أيًا كان خيارها السياسي (إسلامي مستنير أو قومي متخلص من الفاشية أو يساري غير معادٍ لحضارته أو ليبرالي غير عميل) لإخفاء أجندتهم الاستقلالية بالمعاني التالية: الاستقلال الثقافي، الاستقلال الاقتصادي، الاستقلال التربوي، الاستقلال السياسي.

ومن ثمّ تحقيق شروط القيام الذاتي الممثل لخيارات قيمية لا تعتبر ما حصل في التاريخ الغربي محدّدًا لمستقبل الإنسانية، بل هي تسعى إلى المشاركة في رسمه من قبلتها القيمة التي تفتح أفقًا جديدًا للإنسانية يحرّرها تمامًا إليه من عبادة للعجل الذهبي الذي جعل كلّ البشر عبيد المتدانيات التي حطّت الإنسان إلى منزلة الحيوانات التي جعلت الدنيا همّها والهوى معبودها بدعوى التحرّر من سذاجة الإيمان بالثالنيات والمتعاليات".

2 - الواقع الداخلي: وهم لم يدركوا بعد أنّ مقوّمات الحداثة الأساسيّة انتقلت إلى صفّ التخب المدافعة عن الحداثة الأصيلة التي تنبع من فاعلية الحضارة العربية الإسلامية، فاعليّتها المبدعة لأنّ التخب المدافعة عن الخيار المقابل فقدت كلّ صلةً حقيقيّة بهذه المقوّمات ولم يبق لها منها إلاّ الكلام عليها وعلى بعض ممرّاتها العرضية. فلو قمنا بعملية إحصاء بسيطة بين التخب لوجدنا أنّ جلّ المنتسبين لحركة التهضة مثلاً (ومثلها كلّ الحركات الإسلامية في البلاد العربية أو الإسلامية) هم من الحاصلين على التكوين الحديث في الميادين المقوّمّة للحداثة في مجالي العلوم الصحيحة والإنسانية وتطبيقاتهما فضلاً عمّا وفره لهم النفي من التعرّف على الحضارة الغربيّة من قرب بخلاف التخب التي تدّعي الحداثة حصراً لها في بعض ممرّاتها المتعلقة بأنماط العيش وليس بشروط القيام المستقلّ والعيش غير التابع.

ولعلّ تصوّر هؤلاء الوسطاء للسياسة المشروط بتنافيها مع متعالي القيم العقلية والنقلية ليس إلاّ التبرير غير الواعي لسلوكهم في التعامل مع ثروة الأمة وتراثها هباً للأولى وتبيدياً للثاني: فهي الانتهاز ولا شيء عدا الانتهاز كالحال مع كلّ من أحلّد إلى الأرض فعاد إلى وضع المكبّ على وجهه. وليس لهما من عذرٍ

عدا ما هو مفهوم حقاً بعد ما نكبوا بتساقط الدكتاتوريات العربية التي كانت في حاجة إلى قتلهم في الطلاء والماكياج مع لعبة المعارضة الموسمية للمساومة وتبدل الواقع الداخلي والخارجي الذي لم يعد ملائماً لدعاوهم. لم يعد لهم من يتكئون عليه لممارسة الاستبداد الثقافي الذي يمكنهم من خدمة تزيين الاستبداد والسياسي باسم التحديث الاستبدادي الذي وزع أداتي الحكم المهودين بالتساوي:

الإطماع لهم من خلال المشاركة في فُتْب الشعب وتقاسم مزايا المافيا الحاكمة حتى إنَّ جلَّ من حكمهم بن علي هم من فاسد نخب اليسار في عهد بورقيبة وعهد بن علي لأنَّ جلَّ مَنْ كان بيده النفوذ من حولهما لم يكن من القاعدة الحزبية بل كان دخیلاً عليها ووارداً من اليسار الذي تخلى عن قيمه. وجميع من عاش الحقيقتين يمكن أن يشير إليهم بالاسم وإن كنت هنا أكتفي بالرسم. والعنف للشعب من خلال الحرب الرمزية والنفسية التي تولّاهم هؤلاء الخدم من سياسة اجثنائية لكلٍّ مَنْ يمثل أصالة الثقافة الوطنية بحرهم الاستعمارية على الدين الإسلامي واللغة العربية تحت اسم تجفيف منابع والحرب المادية التي تولّتها الأجهزة الأمنية الموازية وجلّها معينه "قوادو" الجامعات والمؤسسات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

وظنّهم أن حذر الحركات المعارضة الوطنية إسلامية كانت أو قومية أو ليبرالية وطنية أو يسارية تدافع عن العدالة دون نفي للأصالة لتجنّب محاولات الإجهاض التي تتعرض لها الثورة، يمثل فرصة العمر لتحرير ما ينوون تحريره من إجراءات الكلّ يعلم عداهم أنها لا مستقبل لها. لذلك تراهم قد سيطروا من خلال نفس الحلف بين هذه الرهوط التي وصفنا، على الدولة والهيئة المزعومة لتحقيق أهداف الثورة حاصرين هذه الأهداف في ما يعينهم من الحقوق:

فالثورة صارت ثورة من أجل الديمقراطية والعلمانية بمعناها الذي يحصر حقوق الإنسان في الحقوق السياسية التي يطلبونها لتحويل تونس إلى ما كانت عليه مصر الباشوات. والثورة صارت غافلة عن حقوق الإنسان الاجتماعية التي هي أصل كلّ الأفعال ومنطلق كلّ القيادات الميدانية للحركة الشبابية التي لم تعد تقبل بالظلم الذي لا بدّ أن يتواصل إذا قبلنا بخيانة القيم التي جعلت من كان يزعم الكلام باسم الديمقراطية الشعبية يتحوّل إلى الكلام باسم الديمقراطية

البرجوازية. والثورة صارت غير مبالية بالحقوق والثقافة التي من دونها لا معنى للقيام المستقل للأمم والشعوب وخاصة تلك التي اضطهدت في مقومات وجودها الحضاري خلال حقبي الاستعمار والاستقلال الصوري الذي عاشته طيلة نصف قرن. والثورة تنازلت عن جعل هذه الحقوق الثلاثة الأخيرة تحدّد ليس بالقياس إلى القانون الخاص بالدولة الوطنية فحسب، بل وكذلك بالقياس إلى القانون الدولي (حقوق كلّ الشعوب في العدالة الاجتماعية والخصوصية الثقافية) الذي بات حكرًا على القوى الاستعمارية بحيث صار الكونغرس الأمريكي يشرّع للبشرية وأصبحت الشعوب المستضعفة خاضعة لسلطة تشريعية وتنفيذية وقضائية ليس لها أدنى دور في انتخابها.

لو كانت هذه الرهوط مهتمة فعلاً بتحقيق قيم الحداثة لكانت ساعية إلى جعلها مطلوبة من الشعب ومستحقة هذه المطالب المشروعة التي لأجلها قامت الثورة ولم تقم من أجل تمكين بعض النخب العميلة من الاستحواذ على أدوات تعميق التبعية باسم ديمقراطية بأنانية لا تتجاوز ما كانت عليه في مصر الباشوات. إنهم لا يهتمون بقيم الحداثة، بل هم حولوها بسبب صورهم الكاريكاتورية عنهما إلى هندام حرب على حضارة الثوار ورمز عداء صريح لكلّ ما يؤمن به الشباب الذي قام بالثورة والشعب الذي دفع من أجلها النفس والنفس. والشباب الثائر أقرب إلى قيم الحداثة الأصيلة (كل اليسار والليبرالية التي تريد أن تجد قاسمًا مشتركًا بين حقوق الإنسان وقيم الأمة الأصيلة) وقيم الأصالة الحديثة (نفس الموقف وإن من الاتجاه المقابل، أعني البحث عن القاسم المشترك بين قيم الأمة الأصيلة وحقوق الإنسان) من كلّ هؤلاء العملاء الذين لا يتصوّرون التحديث إلّا بنفسي الذات ويجرد المحاكاة القردية للغير:

لكن جميع الشباب الثائر بات يدرك أنهم يحاربون كاريكاتورًا اختلقوه من الأصالة التي حصروها في ما يسعون إلى إثارتها من ردود فعل متشنّجة قد يدفعون إليها الرأي العام الشعبي على الاستبداد والفساد الذي يواصلونه بسند الدكتاتورية الداخلية التي نصّبها دكتاتورية الاستعمار القديم والجديد في كلّ أقطار الوطن العربي. وهو بات يدرك أنهم يحاربونه بكاريكاتور اختلقوه من حداثة استهلاكية لا تناسب إلّا هذه الجماعة التي تتمصّر دم الشعب فجعلوها

حرباً على ما يؤمن به شباب الثورة والشعب من قيم لأهم يرون أنها لا تستحق البقاء، ومن ثم فالاجتثاث عندهم لم يعد يعني اجتثاث الإسلام السياسي فحسب، بل هو سعي لاجتثاث الإسلام نفسه حتى يتم لهم فرض معتقد الأقلية على الأغلبية رغم الكلام عن حرية المعتقد ومن ثم فمثالهم الأعلى صار وفاء سلطان (التي تحارب الإسلام).

وبذلك فهم قد حولوا معركة القيم التي وظفوا فيها أجهزة الدولة ومناورات الهيئة فجعلوها طرفاً فيها بدلاً من أن تكونا حكيم وحولوا المرحلة الانتقالية إلى كاراكوز مثير إجراءات تقرر المستقبل بدلاً من المجلس التأسيسي الذي مسخوه من الآن بحيل النظام الانتخابي ونظام المراقبة. والغالب على مناخ أحوالهم الفكرية والخلقية أنه لا يتجاوز المزاج الثقيل من جنس كسوة بخروتشاف" رغم تصوّرهم إياه فهلوة وإبداعاً. إنه مناخ لا يعدو أن يكون تحديث المترفين والمستبدلين. لذلك فهو قد جمع ميوعة المتسيبين وشراسة المحرومين ممن لم يشارك في الثورة لكنه يريد أن يجرها لصالح ما يتصوّره حريات دون تمييز بين الليبرالية القيمية والليبرالية الخلقية وبين حرية الفكر والاستهتار القيمي.

ولعلّ جماع هذا العداء هو ما تعين في الحلقة المضيقّة المتنفّذة بين مالئي الكراسي ممن لا يعنيه من حضورهم إلّا ظهورهم في ما أطلقوا عليه هيئة تحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي علناً وما قصدوا به هيئة الدفاع عن سلطان ضديد الثورة الخفي: فهذه الحلقة المضيقّة تتألف من دراويش كاريكاتور الحداثة من حضر منهم في العلن ومن بقي حاضراً من وراء حجاب مدّعين التخصّص في المجالين الحقوقي (سعيًا لتأسيس سلطان فقهاء الوضع بدعوى تحرير الشعب من فقهاء الشرع لكأنّ استبداد القانونيين ليس من جنس استبداد الفقهاء خاصّة إذا كان ضمير موافقهم هو إضفاء القدسيّة على علمانيّتهم) والفكري (سعيًا لتأسيس سلطان علم كلام يراوح بين اللاهوت المسيحي المتمركس واللاهوت الماركسي المتمسّح بدعوى تحرير الشعب من علم الكلام الأشعري والحنبلي).

تصوّروا أنهم بالاعتماد على موميات العهود الثلاثة البائدة (عهد البابات وعهد بورقية وعهد ابن علي) والبعض من نسلهم العاق لماضي أسرهم يستطيعون "تنظيف" القصة من المعتصمين والدولة من الوطنيين واجتمع من

مقاومي الاستبداد والفساد فاستقرّوا على سدة الحكم السياسي والاقتصادي والتربوي والثقافي في وجودها الفعلي من خلال أجهزة الدولة واستووا على سدّته في وجودها الرمزي من خلال أجهزة الإعلام الذي تأكّد الجميع أنّه صهيوني حتّى النخاع. تصوّروا الشعب ستاكل حركته الثورية في جدالٍ عقيم حول الحجاب والعلمانية وهلمّ جرّاً من قشور الموز التي رمز إليها قائد السبسي "بكوستوم خروتشاف".

وما كانوا يُخفّونه تحت شعار الديمقراطية أبدوه الآن بكلّ وقاحة فجاءت المطالبة على لسان أحد دراويشهم. وقد لا يصدّق من يُحسن الظنّ ببعضهم أقم جميعا دراويش لا يريدون إلّا جعل فقهاء الوضع (المرعوم أساتذة قانون ومنظّروه) يحتلون منزلة فقهاء الشّرع (الفقهاء التقليديين) بحيث إنّ غاية مطلبهم هو تأسيس الكنيسة اللاّثكية. وبذلك تفهم تحالفهم الواضح مع التّصوّف والتّشيع حيث تجتمع المعاني الثلاثة لمفهوم الكنيسة: السلطة الوسيطة بين الإنسان والمطلق (نظرية الإمامة ونظرية القطب ونظرية العقل المشرّع بإطلاق).

وجلّ هؤلاء الدراويش يتصوّرون أنفسهم علماء في ما لو قيس بنماذجهم (المستشرقين) لكان دونه علميّة وفوقه حقداً على الحضارة العربية ولو عرضوا بضاعتهم في أيّ جامعة تمّن يباهون بأنّها تدعوهم للمحاضرة فيها لكانت مسخرة بمجرد أن نحذف منها ما لأجله تمّت دعوتهم: تمجيد الغرب وحقّ إسرائيل والحرب على الإسلام والتعريض بالمسلمين. ذلك أنّهم يخلطون في الفكر بين قشره ولّبه فيتكلمون في فلسفة الدين بغير علم وفي العلمانيّة بحضرها في صورها اليعقوبية ودون اعتبار السّياقات، فيكون كلامهم في كلّ الأحوال بأقلّ ممّا يمكن أن يتكلّم فيهما أيّ مبتدئ في الفكر الفلسفي.

ولعلّ أكبر مهازل هذا الفكر أنّ أحدهم إذا قدّم كلاماً في علمنة الدين الإسلامي مثلاً يصل إطرأ آخرهم لسطحيّاته الساذجة في الفكر الديني إلى حدّ ظنه نازلاً من فلك آخر تعبيراً عن الإعجاب المفرط عند من يعلم معنى الفكر الديني ما هو. فقد صار الفكر الديني الحديث والعلمنة مقصّورين مراجعتهما على فتاوى البابا وسطحي الملاحظات حول بعض مواقف من أفتى في القرن التاسع عشر دون أدنى كلام عن أيّ من فلاسفة الحداثة فضلاً عن أسانيد العلمانيّة والرفض التحكّمي

لكل شكلٍ آخر غير الشكل اليعقوبي حتى لو كان مما رضيت به نخب أول
ديمقراطية حديثة تحققت بالفعل في تاريخ البشرية: علمانية الولايات المتحدة
الأمريكية التي يؤدي الدين في حياتها السياسية وفي ديمقراطيتها دورًا أساسيًا.

عهد السفاهة اللامحدودة

من المعلوم أنّ السفاهة ليس أبلغ منها دلالة على نفسها. فالتلاعب بالدستور التونسي -رغم ما في هذا الدستور من علل- وصل إلى الحدّ الذي بات معه بالوسع القول إنّ مَنْ يحكم تونس اليوم بمثل السفاهة بعينها، السفاهة التي تشبّث بالبقاء مهما كانت الوسائل. فالعبث والتخبّط للاتّحادودان -ليس في مستوى الممارسة فحسب بل وكذلك في مستوى محاولات التأسيس القانوني الذي يستندون إليه- أصبحا العلامتين الأساسيتين الدالتين على سفاهة من يريد إخراج الثورة عن مسارها نحو التأسيس الجديد للجمهورية الحرة والديمقراطية والعادلة والأصيلة للاستعاضة عنها بالترقيع الدستوري. وما ذلك إلّا لعلم أصحاب الحلف الرباعي (بقايا النظام واليسار المتبرّجز وبعض المتكرّرين لما يعلنون عنه من صرامة في المعارضة وبعض قيادات الاتحاد) المزيّن بشهود الزور من التّخب الرافضة على كلّ الحبال بأنّ الجميع قد بات متأكّداً من عدم شرعية هذا التطعيم المحسوب لبقايا النظام ببقايا الاتحاد والمعارضات التي تستعدّ لمقاسمة هذه البقايا مضاف إليهم شهود الزور من التّخب التي رفقت على كلّ الحبال بزعم ريادة علمية لا تساوي صفراً بمقياس الحصيلة التي تقدّر بها الإسهامات العلمية في ما يدّعون من اختصاص.

1 - فقد بدأوا تخبطهم بالعبث مباشرة يوم فرار رأس النظام إذ قالوا إنّ رئيس الحكومة سيتولّى رئاسة الدولة على أساس الفصل 56.

2 - ولما فضح تحايلهم أحد أساتذة القانون بأنّ ذلك لا يستقيم بمقتضى الشكل لعدم توفّر شروط التكليف من الرئيس المخلوع انتقلوا إلى الفصل 57.

3 - ورغم أنّ الأمر لم يستقم لهم وأنه لا يمكن أن يمكن من تحقيق ما يسعون إليه لما يحفه من شروط لا توفّر لهم الوقت الكافي لتحقيق التحيل الذي يبتّوا عليه فإنهم سكتوا نهائياً عن الأساس الدستوري المستند إليه في حكمهم المؤقت. وغاب عنهم أنّ سكوتهم يعني أنهم لا يزالون مستندين

إلى هذا النص؛ اللهم إلا إذا كانوا يطبقون السند الثوري ضد الثورة: لا تقيد بالقانون الموجود إلا للتحويل وليس للانتقال إلى البديل الشرعي.

4- إذن، فالرئيس لا يزال الرئيس المؤقت، ومن ثم فهو محكوم بأجل لا يمكنه تجاوزه وعمهمة محدّدة لا يمكنه القيام بغيرها. لكنهم شرعوا في اعتبار الرئيس المؤقت رئيساً بأنّ معنى الكلمة متناسين وصف "الموقّية" محاولين تمرير اعتبار ما يحقّ للرئيس "توكور" غير الموقّت يصحّ للرئيس المؤقت ليعطوه حقّ التشريع بالمراسيم. وفي الحقيقة، فإنّ ضمير سلوكهم هو الاحتجاج الممكن بأنّ الفقرة المتعلّقة بذلك من الفصل 28 لم تستثنِ الرئيس المؤقت صراحةً ممّا تخوّله للرئيس.

5- وذلك هو مكمن السّفاهة الدالّة على نفسها دلالة ليس أفصح منها: فإذا كانت مهام الرئيس المؤقت محدّدة بصورة حصريّة فإنّ الاستثناء من فقرة التشريع بالمراسيم مستثناة بالطبع. لكنهم لم يكتفوا بهذه السّفاهة، بل أضافوا إليها تحويل هذه الفقرة إلى ما يشبه حصر دور المجلسين التشريعيّين في ما يشبه دوائر تحرير المحاضر والمواقفة على التشريع المراسمي غير المحدود بخلاف ما تقتضيه الفقرة المتعلّقة به. ومن ثمّ وبصورة بيّنة لكلّ ذي بصيرة أنّهم في الحقيقة يريدون أن يمرّروا مضمون الفصل 46 التالي: "الرئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدّد لكيان الجمهورية وأمن البلاد واستقلالها بحيث يتعذّر السّير العادي لدواليب الدولة اتّخاذ ما تحتمه الظروف من تدابير استثنائية بعد استشارة الوزير الأوّل ورئيس مجلس النّواب ورئيس مجلس المستشارين. ويوجّه في ذلك بياناً إلى الشعب"، وذلك تحت خدعة الفقرة التالية من الفصل 28 لكأنّ الرئيس المؤقت له كلّ صلاحيات الرئيس غير الموقّت: "ومجلس النّواب ومجلس المستشارين أن يفوضا لمدّة محدودة ولغرض معيّن إلى رئيس الجمهورية اتّخاذ مراسيم يعرضها حسب الحالة على مصادقة مجلس النّواب أو المجلسين، وذلك عند انقضاء المدّة المذكورة. وتلك هي السّفاهة بعينها بل هي عين الاستغناء والاستبلاء لكلّ أبناء الوطن كما يبيّن هذا التخبّط المفضوح:

- 1- فتريس مؤقتة محدودة مدّة رئاسته المؤقتة بـ 60 يوماً على أقصى تقدير.
- 2- ورئاسة مؤقتة مفتترة على مهمّة وحيدة هي انتخاب رئيس بما يحسّده الدستور الحالي.
- 3- لا يمكن أن يحوّلها باستبلاّه الشعب إلى خنق بين هو رئاسة "الراستوراسيون" التي تحالف على تحقيقها الحلف الرباعي الذي سبق لنا أن وصفناه بتزكية من نخب البلاط الفرنكوفيلي. والغريب أن مستشارهم السياسي البار كان هو نفسه مستشار النخبة السياسية التي آل لها سوء التدبير في ثلاث مرّات إلى شبه القضاء على كلّ حياة سياسية: في أزمة التعاضد وفي أزمة ما يسمّى بالتحول وفي الأزمة الحالية كما علمت ثمن التقاه في دهاليز الحكم ملجأ أخيراً للعاجزين من حكامنا.
- 4- وهم يعلمون جيّد العلم لكونه مبتغاهم الأساسي أن ذلك ينافي أبسط مطالب الثورة التي صارت تمثّل خطراً عليهم لأنها تعرف أنهم أذبال النظام يسعون إلى "الراستوراسيون" واعتبار الثورة مجرد قوسين ينبغي غلقهما.
- 5- والخطر الداهم الذي يشير إليه الفصل 46 في هذه الحالة هو سعي الثورة إلى بناء الدولة من رأس بوضع دستور جديد من خلال انتخاب مجلس تأسيسي يمثل كلّ أطراف الشعب التونسي كلّ بحسب وزنه الحقيقي في تحديد السياسات التي ترضي الشعب المتأصل في قيم تراثه الحيّ وقيم الحدائنة المتزنة.
- 6- ولما كان هذا الرئيس لا يستطيع حلّ مجلس النواب بنصّ التكليف فضلاً عن حاجتهم إليه ليمرّوا ما يحولون به وتحقيق أهداف الثورة فلاهم عطّلوه بأخذ صلاحياته الدستورية.
- 7- إن الرئيس المؤقت قد أصبح مشرعاً بالمراسيم دون حدّ ومن ثمّ فقد بات "تزييع" مكتسبات الثورة على يده اسماً على مسمّى.
- 8- لذلك فهم لم يقتصروا على ما يتضمّنه التشريع المراسيمي العادي، ولم يحصروه بمهمّة معيّنة ومحدودة.
- 9- بل هو شبه تعطيل كامل للمجلس إذ هم يقصدون في الحقيقة مضمون الفصل 46 لأنّ البلاد حسب رأيهم في خطرٍ داهم.

10 - ولما كان الخطر الداهم الوحيد هو بقاؤهم هذا الترتيب الدستوري المفضوح فإن السفاهة بلغت حداً لم يعد معه من حلٍّ إلا أن تنظّم الثورة نفسها لاعتصام دائمٍ ثانٍ من ممثلي كلّ جهات البلاد وكلّ سكّان العاصمة حتى يتمّ انتخاب مجلسٍ تأسيسيّ بمنطقيّ ثوري وليس بمنطقيّ دستور لا شرعيّة له: والمنطق الثوري يقول إنّ الثورة هي التي تحدّد من تطمئنّ إليه ليسير البلاد خلال المرحلة الانتقالية بشرطين لا ثالثَ لهما في كلّ نظامٍ سياسيٍّ فاعل:

أن يكون شرعيّاً أيّ حاصلاً على الرضا الجمعي الذي يمثله هذا الحضور المكثّف لرافضي هذه السفاهات التي بدأت حتى قبل أن يرحل رأس النظام بين أعضاء الحلف الرباعيّ المزيّن بشهود الزور من نخب البلاط السياسي الذي تغلب عليه نكهة حزب فرنسا. وأن يكون قادراً على أن يأمر فيطاع لكونه بالقوّة قادراً على التصديّ لكلّ عصيان غير شرعيّ. ومعنى ذلك أنّ الأحزاب والتنظيمات التي بوسعها قيادة الجماهير هي التي عمّد الشرعيّة بالقوّة فتكون قوّة شرعية تأمر فطاع. ذلك أنّ ما يعتبره الحلف الرباعيّ المزيّن بشهود الزور خطراً داهماً أعني الثورة هو عين الأمن لأنه سعي إلى استعادة الدولة إلى تمجّعها السويّ بالطرق الشرعيّة الوحيدة: انتخاب مجلسٍ تأسيسيّ لوضع دستور توافقي بين كلّ مكونات المجتمع التونسيّ التي تأخذ بعين الاعتبار مطالب الثورة ومقومات هويّة الشعب حتى تكون تونس دولة حرةً مستقلةً دينها الإسلام ولغتها العربية. ذلك هو الهدف الرئيس من الثورة، أعني تحريرنا من النظام المافيو واستعادة النظام القانوني الذي تقتضيه الحياة السويّة.

هل ما يحصل على مستوى النخب الرسمية إعداد للإصلاح أم هو ثورة مضادة؟

أمورٌ عجيبة تجري لا أفهمها: وكلّها يردّ إلى ميل النخب الرسمية حاكمها ومعارضها إلى ترجمة عبارة الرئيس الذي شوّه تاريخنا الحديث إلى فهم ما يدّعي أنه فهمه: مواصلة العبث بأحلام الشعب والكلام عن الديمقراطية المصاحب لسلوكٍ سيؤول إلى الحرب الأهلية. وها أنا أبدأ بالتعبير عن رأيي في ما يحدث دون أن أتكلّم في ما أعتبره البديل المحرّر من الثورة المضادة التي بدأت حتى قبل أن يرحل الرئيس الفارّ. وسياقي الكلام عن شروط التصدي للثورة المضادة.

1- فإن تُعدّ اللحان التي سيقودها رموز الفكر الليبرالي العلماني قادرةً على تمثيل فكر الإصلاح الذي يريده الشعب وطموحاته من دون أن يكون ذلك حاصرًا لإرادته في من يعتبرون أنفسهم أوصياء عليه في خياراته القيمة والوجودية.

2- وأن تُعتبر نفس الأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية قادرة على الإشراف التزيه والصادق على تحقيق ما يقدّم على أنه برنامجُ إصلاح.

3- وأن يُظنّ دستور النظام الذي ثار عليه الشعب هو المحدّد لآليات الإصلاح ومراحله.

4- وأن تُسمّى الحكومة المؤلّفة اليوم حكومة وحدة وطنية رغم استثنائها على الأقلّ من أثبتت التجربتان الوحيدتان لما يقرب من الانتخابات الحرة والنزيهة أنهم يمثلون أكبر مكونٍ للحياة السياسية والفكرية في البلاد (لأنّ من في الحزب الحاكم ليسوا معبرين عن إرادةٍ سياسية حقيقية بل هم أعضاء جهاز استغلّ إمكانيات الدولة الإدارية والمالية والسلطانية لصالح استفراد فئةٍ معيّنة بها).

5 - وأخيراً أن يُحسب الأمر كله مقصوراً على إيجاد صيغة تحقق شروط الحفاظ على نظام القيم والحياة الجماعية الذي ساد في ثقافة التحديث المستبد.

كلّ ذلك يمثل ثورة مضادة وهي تجري بنفس السيناريو الذي اتبعته كلّ الثورات المضادة العربية الحديثة: مجرد تحقيق لشروط المعركة الدنيخوتية بين تصوّر كاريكاتوري لتاريخ الغرب يُراد فرضه ينتهي إلى إيجاد ردّ فعل بتصوّر كاريكاتوري لتاريخ الشرق يستعمل وسيلةً لابتزاز الغرب حتى يؤيد بقاء هذه التخب في الحكم والاستفراد به. إنّما حربٌ بين إرهابين: إرهاب التغريب المستبدّ المولّد لإرهاب ردّ الفعل عليه المستبدّ هو بدوره لكونه بمقتضى ما آل إليه من يأسٍ لم يبقَ له إلاّ "عليّ وعليّ أعدائي". ولعلّ الانتحار على الشكل الهندوسي هو غاية هذه الـ "عليّ وعليّ أعدائي" في حالة العجز. رأي أن الجماعة بهذا السلوك السّاذج يفرشون الأرضيّة للقاعدة في بلاد المغرب حتى يستعيدوا تأييد الغرب للتخب التي اهترأت من كثرة مضع كليشاهات التحديث المستبدّ.

وما يخدعون إلا أنفسهم

برّر فاقدو الشرعية بقاءهم على رأس الدولة زاعمين: نعلم الدستور الحالي في إجراءات المرحلة الانتقالية لتحسّب الفراغ. وانتقلوا بارتجال منقطع النظر بين ليلة وضحاها من فصل إلى فصل في الدستور على علته. ولما استقرّوا بفتوى فقيه العلمانية ردّاً على احتجاج شيخه فاعتمدوا على الفصل السابع والخمسين أسسوا للاستخفاف قصداً (أو بغير قصد حتى لا نحكم التوايا) للعبث بالقانونية: إذ يعلم الجميع أنّ المرحلة الانتقالية المسموح بها للرئيس المؤقت لا تتجاوز الشهرين. بمقتضى هذا الفصل وهي المهمة عينها هي انتخاب الرئيس غير المؤقت.

ثم برّروا الحفاظ على رؤوس النظام السابق بالحاجة إلى الاستقرار فأسسوا لعدم النظام المطلق إذ أضافوا إلى فقدان الشرعية الذي انطلقوا منه العبث بالقانونية الذي انتهوا إليه: وكانت النتيجة الحتمية التلاعب بمية الدولة التي صار حال حكومتها من حيث توالي التحويلات أشبه بحال حكومة بورقية لما خرف وصار الأمر والنهي بيد عموز شمطاء. فهل تكون عموز شمطاء أخرى تعمل في الخفاء لتعين الوزراء من بطانة أزلام النظام؟

ثم برّروا التغيير الموعود بما يشبه نقلة الولاية في نظام مستقرّ: غيّرنا الأشخاص المعلومين للجميع بأشخاص من جنسهم ظناً منهم أنّهم غير معلومين فإذا هم لا يمثلون إلا الجيل الثاني من نفس الطينة. ووصلوا ذلك بفتح شهية المطالبات عن طريق التلفزيونات والإذاعات التي تحوّلت بين العشايا والأمسيات إلى صوت الشعب لعرض الشكاوى والتبكيات، لكأنّ هذا الشعب نزل من المريخ ولم يكن على أرض تونس التي كانت نفس التلفزيونات والإذاعات تصفها بكونها فاقت سويسرا في طيب العيش والرّفاهيات والكماليات.

كلّ ذلك يتم بتواطؤ بين ما يسمى معارضة ويعلم الجميع أنّها لا تمثّل ما يملأ قاعة اجتماعات الوزارات التي ارموا عليها ارماء الذباب على بقايا العسل الذي تركه النظام البائد متصورين أنّهم ستكون مقفّزهم في المعركة الانتخابية التي

يستعملون لها بنفس آليات النظام الذي يزعمون أنهم دخلوا الحكومة لإصلاح ما أفسده: استعمال الدولة مقفراً للقوة السياسية (خوفاً من ظهور القوى الفعلية للمجتمع قواه التي كانت مغيية سواء كانت من اليسار أو من اليمين) بدل العكس في كل أنظمة العالم.

ذلك هو من سوء التدبير المناهض لكل قيم الثورة التي دفع الناس دمه من أجلها. فقيادة الدولة الشرعية لا تصدر إلا عن القوة السياسية الفعلية أعني عن تمثيل شرائح من الشعب وليس عن الائتلاء على المغريات المستمدة من توزيع الهبات والكراسي باستغلال التفوذ الوزاري الذي بدأ منذ اليوم الأول لجلوس هؤلاء المعارضين المزعمين أو ما يزعم من شخصيات وطنية مستقلة لعبت على كل الحبال في كل العهود الماضية سواء بتوسط الحزب أو بتوسط الاتحاد.

واكتملت اللعبة بأن هبت قيادات الاتحاد المترهلة لتلجأ إلى سياسة التسبب النقابي فتترك على الغارب حبل المطالبات حتى يستفيد الاتحاد من هذه الحكومة الضعيفة التي لا تمثل مصلحة الدولة وهيبتها لكونها عديمة الشرعية والقانونية (ni légitime ni légale) استفادة انتهازية يؤسس عليها شرعية ممكنة في انتخابات مقبلة سواء داخل الاتحاد بين القيادات المتنافسة أو في السلطة السياسية التي ساهم الاتحاد في إفسادها خلطاً منه بين النقابي والسياسي. والمعلوم أنه إذا تحولت الثورة إلى مطالب نقابية فتوبة فعلينا أن نقرأ عليها السلام.

ألا يكفي قيادات الاتحاد ما عرفت به من فساد في الماضي لا يقل عن فساد قيادات النظام حتى تحاول أن تستعيد بعض الشرعية بتعلم قيم الثورة وأساسها من خلال تحويل حركة الشارع الثورية إلى سلسلة من الإضرابات فتدخل الفوضى على مصالح الدولة والمجتمع الأساسية وتفرض مطالبات على حكومة فاقدة للشرعية والقانونية ومن ثم فهي مستعدة لكل التنازلات دون وعي بالعواقب التي تنوء بها جبال الدول الغنية فضلاً عن ميزانية تونس المسكينة؟

أما داهية الدواهي فهي اللجان الثلاث وما أدراك ما اللجان الثلاث: فهي في المخادعة التي يبني عليها المتحيلون هدف الإبقاء على ما كان موجوداً من خلال طلائه بمساحيق الخبرة القانونية التي لا تساوي فلساً. ما علمت في حياتي ثورة تضع الحصيرة قبل الجامع، حصيرة تصور الصيغ القانونية قبل جامع المبادئ العامة للنظام

السياسي والاجتماعي والتربوي والاقتصادي والثقافي من منطلق مقومات هويّة الأمة التاريخية. ما علمت في التاريخ نجبة فعلت ذلك إلا وكان داعيها مخادعة الشعب والله. وما تيرؤ رئيس لجنة الإصلاح القانوني والدستوري من نيته المساس ببند الدستور الأول إلاّ بما يؤيد ما كان القصد لأنّ مقاله في التاسع من الشهر الفارط دليل عليه حتى بعنوانه: *L'impossible dialogue entre le croyant intégral et l'Etat de droit*

وهي تحادع الشعب لأنّها لا تستفتيه في ما يريد بل تستفتي بعض من لا يؤمن إلاّ بقيم تتنافى مع أبسط قيمه وأولها القول إنّ دولة القانون لا يمكن أن تتعايش مع الإيمان التام. وهي بذلك تحادع الله أو سنن الكون، لأنّ كلّ دولة تشترط في قانونيتها نقصان الإيمان لا تكون إلاّ مافيوية بالجوهر لأنّها تصوّر حقوق الإنسان ليست ذات أساس إيماني وخلقي حتى في فكر الحداثة التي يدّعون تمثيلها؛ فقانونها سيكون بالحنم قانون الغاب ولا تعتبر حقوقاً عنده إلاّ حقوق الأقوياء الذين يريدون أن يعيشوا بقيم تجعل الحكم لا يخرج من "أبناء عليّ الثلاثة" الباي وبورقية وآخريهم الرئيس الفار.

كذلك يتحقّق التسلّط على بقية الشعب وخاصة من يعتبروهم عربانا وعبيداً قادمين من آفاق الجنوب والغرب والوسط وفيافيهما. فيكون من يدفع بدمه لمن الحرية لتخليص البلاد من الاستعمار الأجنبي أولاً مهتماً بالطبع ليكون خاضعاً للاستعمار الأهلي متناسين أنّ من هؤلاء من هو أعلم بالقانون والفكر الحديث من أسياد أسيادهم: فهم على الأقلّ يعلمون أنّ حقوق الإنسان تفرض الإيمان التام بأنّ الإنسان فكرة ومثال أعلى نسعى إليها وليس بعض التخب الفاسدة التي تصوّر الثورة في حاجة إلى خيّرهم في النسخ البفراوي لدساتير لا صلة لها بروحانية الأمة.

ثم هوذا الشعب الذي يحتقرونه يدفع بدمه ثانية لتحقيق قيم العدل والهويّة فيصبح معدوداً من "التهوش" و"الطّاية" كما كانوا يصفوهم في الجامعة متقرّزين من فقرهم وحفظهم لهويّاتهم كما يتبيّن من العبارات التي دفعت بمفجّر الثورة إلى حرق نفسه. ولعلّ أهمّ علامات ذلك إنشاؤهم لجامعة خاصة بأبناء الذوات بلغة طبقية مصرية، جامعة تحتقر لغة البلاد وترطن بالفرنسية التي لم تكن موجودة عندما نقلت هذه اللغة التي يحتقرونها فلسفة أفلاطون وأرسطو رياضيات إقليدس.

وعندما يأتي أبناء الشعب إلى العاصمة المقصورة على أبناء الذوات تنشئ عليهم الكلاب لتطاردهم. فلا حاجة لحضورهم أو قد انتهى دورهم وحنان أوان دور السادة: عَيّنوا بعضاً من أذعياء الخيرة بالقانون الدستوري من البطانة إياها (حصراً للخيرة فيهم لكأنهم يتصوّرون تونس اليوم هي تونس البايات ومراسي خدمهم الذين يتصوّرون أنفسهم من الذوات) لتخطّط لمستقبلهم بدلاً منهم وهم يطمئنونهم بأنهم سيحاسبون ناهبيهم بدليل تكليفهم من عاشوا في كنفهم ولهم من التهرب نصيب.

كفى خداعاً. فالشعب بكلّ فئاته لم يعد نائماً على صدغيه. ولعلّ تعيين الولاة الأخير الذي فضّحه شباب تونس في الفيس بوك أكبر الأدلة: نفس المنطق المعلن الوحيد هو معين المحافظة على ما كان موجوداً للإيهام بالتغيير في حين المحافظة على الموجود كانت تكون أفضل في المرحلة المؤقتة لأنها على الأقلّ تحافظ على شروط الحياة المدنية السليمة في انتظار حصول الانتقال بدلاً من الجمع بين التغيير الزائف وعدم الخيرة. وقسّ عليه تعيين الدواوين وعساكر المستشارين في الجامعات والكليات والمصالح ومن ثمّ إعادة تكوين نفس التسيج الفاسد حتى تعود حليلة لعادتها القديمة. وأعجب ما في الأمر أن وزير الداخلية -وزير داخلية تونس- يتكلّم بالمألطى عن التنظيم: سمعت كلامه فكان أوّل ما جلب انتباهي هو حاجة لغته إلى التنظيم ليكون كلامه بالتونسية على الأقلّ مفهوماً. وما دام يبحث عن المعايير في أوروبا الغربية: فهل رأى سيادته وزيراً في أوروبا يتكلّم بالمألطية؟

ثم هو يفاخر بتنحية 42 مديراً قبل أن يعلم إلى أيّ مصلحة تنتسب الشرطة السياسية. ما هذا؟ أيّ عبث تُدار به الدولة؟ هل يريدون أن يقتنعونا بأنه في غياب من كان قادراً على قهر الشعب لن نجد إلاّ من لا يكون قادراً على إنصافه بالإبقاء على هيئة الدولة وحسن تدبير مصالحها؟ هل ينسون مثال علي بن أبي طالب عندما عزل الولاة بارتجال كيف كان بداية النهاية للخلافة؟ من سيأمر فيطّاع إذا عاملنا مصالح الدولة الأساسية التي تتوقّف عليها كلّ المصالح بهذا الاستخفاف والجهل بقوانين التدبير السياسي الفعّال؟ فبدلاً من طمأنة الأمن وحاله ونسائه لكون الأمن شرط كلّ شيء نبدأ فنحملهم مسؤولية الحكومة المتعاسفة، لكانّ أحداث ما قبل سقوط الدكتاتور لم تكن أحداثاً المسؤول الأوّل عنها هو الوزير

الأول بعد رئيس الدولة فنطيطح برؤوس دنيا لحماية الرؤوس العليا فنندخل على
جسم الأمن البلبلة والحيرة والخوف من تحمّل المسؤولية لحماية هيئة الدولة الشارطة
للأمن والسلم المدنية. هل يكون القصد الخفيّ من كلّ هذه الإجراءات هو جعل
مهمة الانتقال مستحيلة ومن ثمّ جعل الناس يقولون: ليتنا أبقينا على ما عندنا. عنطق
"شدّ مشومك لا يجيء من هو أشوم".

تذليل

قرائن تدعو إلى التوجّس: رسالة إلى الوزير الأول

كلّي رجاء ممّن اقتنع بما جاء في خطاب رئيس الحكومة المعيّن والمؤقت أن يقتنع بما اقتنع به. وأوّل ممّن يمكن أن يفعل صاحب الخطاب نفسه لأنّ لا أتصوّر نفسي الوحيد الذي لم يقتنع. ذلك أنّ الكثير من القرائن جعلتني أتوجّس ليس خيفة إذ لا شيء بعد 14 يناير يمكن أن يخيفني، بل حذرًا ودعوةً إلى اليقظة: فالشباب لم يعد مستسلمًا لتذاكي الساسة مهمّا كانت لهم من الخيرة التي يزعمونها. وهي خيرة وحصافة لو صحّ أنّهما فعليّتان لما جاء النظام الذي يتفصّون منه الآن رغم سكوتهم عنه عقدتين من الزمان ناهيك عمّن لم يكتفِ منهم بالسكوت بل كان شاهد زور خلّاهما على رأس المؤسسة التشريعية التي لا تشرّع إلّا لما هو غير شرعي بدءًا بوجودها نفسه.

وليعدّرتني كلّ الذين اقتنعوا فدعوا إلى فضّ الاعتصام أو سكوتوا فلم يعارضوا فضّه. فليس في كلامي هذا تشكيكٌ في فهمهم لما يجري بل لعلّهم أدركوا مني بالسّاحة السياسية وبما يُحاك من خلف ستار في الدّاخل والخارج فضلًا عن أن يكون تشكيكًا في ذكاء أيّ منهم. إنّما أنا أسأل نفسي لأنّني لم اقتنع قبل أن أسأل أحدًا غيري إلّا من يشعر أنّه لم يقتنع مثلي إذ قد آليت على نفسي أن أفكر بصوت عالٍ في هذه الحقبة الحرجة من تاريخ الأمتّة العربية الإسلامية التي أنزل الأحداث فيها ولا أقصر على النزعة القطرية الصّرفة في الخطاب الذي استمعنا إليه أمس مع واضح التلميح إلى مواصلة سياسة التبعيّة خلال الكلام على الفصل السّياحي. وسأذكر بعض القرائن التي جعلتني شديد الحذر من شيوخ السّياسة التمرّسين بالخطاب المزدوج أعني الذين يعتبرهم "الاستابليشمنت" = بطانة المسرح السّياسي الرسمي "دهاة متناسين أنّ الحيلة هي في ترك الحيلة وخاصّة في الملمّات. وهذه القرائن صنفان:

الصنف الأول شكلي: وأهم عناصره عنصران هما:

- 1 - كثرة الإحالات الدينية في نصّ الخطاب لكأننا في صلاة جمعة وليس في عرض خطّة إنقاذ لبلد يتنّ تحت ضربات الأجهزة المتفوّلة.
- 2 -- كثرة الإحالات لضرب الأمثال الشعبية التي هي في الحقيقة منطلق تأويلي لهذا اللجوء للتضمين الديني في الخطاب كما هو بين من آخر الأمثلة التي ضربها: وأظنّ الأستاذ السبسي قد شفر رسالة لمن نصّبوه في هذه المهمة دون أن يدري ربما أنّ العلاقة بين هاتين القريتين تؤدّي وظيفة تأويلية كما سنرى من مثال الحائكين اللذين خاطا لخروتشاف كسوته.

والصنف الثاني مضموني: وأهم عناصره عنصران كذلك هما:

- 3 -- الكلام عن الاعتصامين: اعتصام القصة الذي وصف بكونه انفجاراً مفهوماً لا غير واعتصام القبة الذي اعتبر عين التشخيص الحقيقي للمشكل المطروح بعد الثورة.
- 4 -- ومفهوم هيئة الدولة الذي جعل مشروطاً بالأمن بدلاً من أن يكون الأمن من ثمراتها إذا كانت الهيئة مهابة (أعني قوة خلقية واستقامة تفرض الاحترام) وليس "تهيباً" أعني الأمن بالإكراه.

لما أصل للصنفين الجامع بين هذه القرائن الأربع فهو:

- 5 -- طبيعة السياسة المقترحة والمتمثلة في العودة إلى ما تقدّم على الثورة أيّ ما يسمّى بإرجاع الأمور التي كانت سائدة قبل فترة بن علي إلى نصابها: فقد كان ذلك موضوع مراقبة بمعناها في المحاكم.
- ولما كانت هذه المرافعة مستمدة من مادّة كتابه الذي وجهه إلى الشباب فإِنَّ المحامي الذي يرافع بلهجة "الكنتية" يتصوّر الجيل الحالي لا منحة له إلا بالعودة إلى ما كان عليه جيل المرافع أعني الحقبة التي بنت الدولة دون أن يدرك أنّ هذه الدولة هي التي أنجبت بن علي ومن لفّ لفّه ومن ثمّ فهي تتضمّن منذ نشأتها جرثومة ما حلّ بنا من نكبات. وبذلك فالخطاب الذي استمعنا إليه وطبيعة الحضور للاستماع إليه أعني

"الاستابليشمنت" الرسمي يتنا دلالة الخطاب العامة لكل ذي بصيرة: فالعلاج عند المرافع هو العودة إلى البورقراطية وخياراتها السياسية والتربوية والاقتصادية والثقافية مع افتراض حلول سحرية الكلّ يعلم استحالتها أعني وصول النموّ إلى 9%. وما أتصوّر المرافع يجهل أنّ الداء الذي أصاب الدولة التي يريد إرجاع هيتها لم تعرض به في العقدين الأخيرين فحسب، بل هي مريضة منذ ولادتها لكونها كانت في الحقيقة دولة ذات خطاب سياسي مزدوج من جنس الخطاب الذي سمعناه أمس:

1 - فهي تكتب في دستورها تحت ضغط الشارع الذي كان لا يزال معتدّاً بأهداف ثورة التحرير أنّها دولة حرة (أعني حرية المواطن والوطن) ومستقلة (أعني عدم التبعية) دينها الإسلام (أعني حرية العقيدة للشعب) ولغتها العربية (أعني جعل اللغة الوطنية الأداة الفعلية لكلّ أبعاد الحياة الوطنية وليس مجرد لغة خطب في المناسبات الدينية).

2 - وتفعل في ممارستها بدءاء الساسة في مغالطة الشعب (أعني خروثاشاف في مثال صاحبنا) نقائص ذلك كلّ حتى لا تكون حرة (الدكتاتورية) ولا مستقلة (التبعية لفرنسا) ولا عربية (بدليل ما آلت إليه لغة مؤسّساتها الإعلامية من مالطية فضلاً عن إدارتها التي لا تزال فرنسية) وتحاول ألاّ تبقي عليها إسلامية وهو الأمر الوحيد الذي عجزت عنه لأنّ الشعب لم يتبعها على الأقلّ في هذه وصمد إلى أنّ حصلت ثورته.

السياق الذي أفهم من خلاله هذه القرائن

ولأبدأ فأقول إني أرجو من كلّ قلبي ألاّ أكون عنى صواب في ما فهمت بشرط أنّ يقنعني من اقتنع بالخطاب بأساليب تحليل الخطاب ضمن السياق الذي يجعل كلّ الذين يريدون تسيير دفّة الإنقاذ المقترح هم بمن ساهم بالفعل أو بالسكوت في جعل ما يسعى الشباب لإنقاذ البلاد منه جعله ممكناً ويعد منها كلّ الذين قاموا بالثورة بالقول أو بالفعل المباشر (في الأحداث الأخيرة التي أطاحت بين علي) أو غير المباشر (أعني في كلّ الأحداث التي صمدت أمام نظام بن علي طيلة العقدين بالشهادة والتشريد والتعذيب والحرمان من شروط الحياة أذناها). لذلك فأول ما أريد أن أسأل عنه يلحاح وتدقيق هو:

ما الذي يجعل هذه البطانة تتصور أن الإنقاذ لا يمكن أن يحصل من دولها؟ وما الذي يجعلهم يغالطون فيتصورون رفض الثوار لوصايتهم يعني أنهم لا يدركون أن البلاد في حاجة إلى الاستقرار والأمن وبأن وضعها الاقتصادي هش ويحتاج إلى الكثير من الصبر والحذر لئلا تفسد الأمور أكثر مما كانت فاسدة في عهد بن علي؟ فمطالب معتصمي القبة كلمات حق يُراد بها باطل: ليس الاستقرار والعمل هو مطلبهم بل الاستقرار والعمل اللذين من جنس ما كان متوقفاً لهم دون سواهم ذلك هو مطلبهم. مطلبهم يمكن أن يلخص في جملة واحدة: من هؤلاء النازحون الذين يريدون أن يغيروا قواعد اللعب في تونس فيجعلوا الاستقرار والعمل حقاً للجميع وليس للمتظاهرين في القبة وحدهم؟

وما الذي يجعلها تتصور أن الشباب التونسي من دولها عاجز عن تدبير شؤون ثورته بنفسه؟ كيف لمن أسهموا في إصابة البلد بالداءين اللذين أهيا الدولة بأن جعلها هشة تزعزعها رعشة نسيم داءيّ الاستبداد والفساد: ما قبل بن علي أعني ما جعله يكون ممكناً ثم ما بعد بن علي أعني ما جعل الوضع الحالي تصبح ممكنة كيف لهم أن يحققوا أهداف الثورة ويحموها كما يزعمون؟ ألا يدرك أصحاب هذا التصور أن الثورة لو كانت تريد أن يدير شؤونها من كان يديرها في عهد بن علي وحتى قبله لكان من الأفضل لأصحابها ألا يثوروا: لأن من صنع الأجهزة أقدر على التحكم فيها من هؤلاء الذين كانوا يبادق في رقعة يحرّكها كما يريد ثم ها هم الآن يتفاحلون علينا لينقذوا البلاد كما يزعمون؟

أما خطر على بالهم هذا السؤال: ما هؤلاء الذّاهة والشّجعان في آخر الزمان لم ينقذوا البلاد طيلة العقدين بل وقبل ذلك بكثير؟ أليس ما يريدون إنقاذ البلاد منه هو في الحقيقة ما عبّر عنه بوقاحة أحد المعلقين مباشرة بعد الخطاب إذ دعت التلفزة التي لا تزال "ابنعلوية" حتى وإن تخلّت عن البنفسج معتبرة إياه بجرة قلم خبيراً استراتيجياً رغم أميته: فتكلّم عن هيحان الشعب وليس عن ثورته؟ إنهم يروّون الأمور بعين المروض للحيوانات وليس بعين السائس للشعوب الحرّة.

في دلالة القرنيتين المضمونيتين

ولأبدأ بالعنصرين المضمونيين (الكلام على الاعتصامين ومفهوم هبة الدولة) رغم أن العنصرين الشكليين (التضمين الديني والأمثلة الشعبية) أهم بكثير من حيث الدلالة على ما جعلني أتوجس فأدعو إلى المزيد من الحذر واليقظة.

أولاً: الكلام على الاعتصامين:

فاعتصام القصة يصفه السيد قائد السبسي بحق الشعب في الانفجار ثم يمرّ عليه مرور الكرام في حين أنه هو الذي جعل ما يريد هو وغيره الالتفاف عليه ممكنًا. أمّا اعتصام القبة فهو البوصلة التي توجه حكومته نحو الحلّ وإنقاذ البلاد. والمعادلة بسيطة: حلّ أزمة البطالة يعني ضرورة الاستقرار والعمل حتى تصبح تونس مثل الصين معدل النموّ فيها 9%، "برافو". صارت الجماعة تفكّر في توفير فرص الشغل للبطالين وما على هؤلاء إلّا أن يتركوهم يعملون ويوفّروا لهم الاستقرار وهدوء البال. ومعنى ذلك أنّ نمط التنمية والسياسة الاقتصادية والثقافية والتربوية والسياسية كلّ ذلك ليس مشكلاً بل المشكل هو من يريد أن يعيد النظر فيها فيكون بذلك ليس ثائراً على قوسي بن علي فحسب، بل على ما جعل مثله يكون ممكنًا، بل ويريد أن يحافظ على نفس الشّروط بدعوى المحافظة على الاستقرار لتوفير الأمن وشروط تمويل الاستثمار حتى يتغلّبوا على بطالة التّازحين ويزول الخطر.

تونس فيها بطالة لأنّ التّازحين جاؤوا ومنعوا العاملين من العمل وحالوا دون الحكومة التي لم تعالج المشكل طيلة عقديّ حكمها. لكنها تحوّلت إلى ساحرة تحقّق المعجزات بعد الثورة إذ هي قد كانت قاب قوسين أو أدنى من أن تصبح ثورية هي بدورها فتحقق ما وعدت به الثورة لولا وجود نازحي القصة. فهؤلاء النّازحون هدامهم الله منعوها من العمل فاستقال وزيرها الأوّل الذي ينسى أنه كان شاهد زور على التّهب والسلب عقداً كاملاً ثم صار شجاعاً مع وزيريه المعارضين المزعومين وممثلي فرنسا والفاسد من اليمين واليسار فيدعو الأغلبية الصّامتة للتّحرك ما ولّد اعتصام القبة، أعني الذين يريدون حماية الثورة بتوفير شرطيّ حلّ مشاكل البلد، أي الاستقرار والأمن للعمل المنتج: عجبني لماذا لم يدعهم السيد الغنوشي

قبل ذلك فيعين زيداً أو عمراً في وزارته؟ ألم يكونوا صامتين صمت القبور وهو حارس المقبرة التي لم يرجع إليها الحياة إلا هؤلاء النازحون في القصة وأمثالهم في كل جهات الوطن؟

المشكل عند هؤلاء هو النزوح ولا مشكل عداه. نسوا أنهم كانوا يعملون وينعمون بالأمن والاستقرار خمسة عقود وكانت النتيجة أنهم جعلوا البلاد تنقسم إلى جالية من المعمّرين و"أنديجان" من المستعمّرين، بحيث إن عينة مما آلت إليه أمورهما هو ما يحصل في قصر هلال: أصحاب اعتصام القبة من جالية المعمّرين، وأصحاب اعتصام القصة من الأنديجان.

ثانياً: الكلام على هبة الدولة:

مفهوم الهبة سواء نُسب إلى الأشخاص أو إلى الدول يجمع بين وجهين، أحدهما خلقي هو استقامة الباطن والثاني جمالي هو أناقة الظاهر، وعنهما تصدر المهابة التي يعتبرها ابن خلدون شرط الرئاسة أعني السلطان المعنوي لمن يُطاع مجرد اتصافه بهذين الوصفين. لذلك فالأمن الذي هو طاعة القانون بعد أن يكون قد أصبح عادةً في سلوك الناس الذين ربّوا على احترامه وصيانيته فرض عين هو العلامة الأساسية على تمتع الدولة بمخاصية الهبة، بل إن استباب الأمن في أرض الدولة كلها يدلّ على وجود الدولة أولاً وعلى هيبتها ثانياً. ولهذا العلة جاء في الأثر ما معناه أن مَنْ يبيت ليلةً من دون أمر (علماً وأنّ الأمير تعني المأمور من الجماعة برعاية أمرها في ما هو فرض كفاية منه) كمن يبيت على كفر: أعني أن أولى علامات الهبة انعدام الحاجة إلى الخروج على الدولة.

لذلك فالدولة بمجرد حصول الخروج تكون الجماعة قد وصلت بعد إلى حبال أخرجتها من عهد القانون إلى عهد الفوضى: وذلك هو المشكل وليس الأمن. ومن ثمّ فالعلاج ليس استعادة الأمن إلاّ بصورةً ظرفيّة، أمّا بنويّاً فهو علاج العلل التي أخرجت الجماعة: القانون الظالم وانحرام شروط الأمن (أي بالذات ما يحتاج ضده معصمو القصة) انغرامها الذي أدّى إلى فقدان الهبة بمعنيها الخلقي والجمالي (أي بالذات ما يدافع عنه معصمو القبة): استرداد الهبة ليس بمواصلة ما كان موجوداً ولا بالعودة إلى ما تقدّم عليه في العهد البورقيبي، بل شيء آخر هو مطالب الثورة.

الأمن ليس هو هبة الدولة. والعلاقة بين الأمن والهيبة إذا نظرنا إليها بمنظور العلاقة السببية فهي بالأحرى في الاتجاه المقابل تمام المقابلة لما جاء في الخطاب بسبب طبيعة العلاقة بين بعدي الأمن المادي والرمزي. فاسترداد الدولة للأمن إذ ينخرم قد يتقدم فيه الأمن المادي على الأمن الرمزي تقدماً ظرفياً وبصورة شديدة المؤقتة كما يتم ذلك في كل علاج استعجالي لأي عطب. لكن ذلك لا ينبغي أن يصبح سياسة إنقاذية فضلاً عن أن يكون سياسة دائمة إذ هو عندئذ يعني أن شروط الأمن الحقيقي أي الوازع الباطن -العائد في الأصل إلى القبول والرضا العام لما هو في ذاته قابل لذلك- قد انعدمت فلم يبق إلا الأمن المعتمد على البوليس والأجهزة: وفي هذا لا أتصور أحداً ممن يحكم الآن سيفوق ما ثار عليه شباب تونس وزعزع أركانه، إذ تلك هي الوضعية التي كانت عليها تونس قبل الثورة. لذلك، فمشكل هبة الدولة ينبغي أن يكون بالذات ما تسعى إليه جماعة الاعتصام في القصة وليس ما تدعو إليه جماعة القبة: ولعل دلالة المكانين بيّنة، فجدد القصة ورهان الأصالة يقابله لعب القبة وقمار كاريكاتور الحداثة.

في دلالة القرينتين الشكليتين

لما كان مثال الحائكين المضروب قد بدا لي مفتاح الفهم للتضمنين الديني الوارد في الخطاب، فإنني سأبدأ به لأمر بعده إلى هذا العنصر الثاني راجياً ألا يكون في ما أقول اتهاماً للتوايا، بل هو مجرد اجتهاد لفهم الخطاب فهماً متناسقاً بالاستناد إلى ما جاء في القرينتين المضمونيتين لأن صاحبه ليس ممن يلقي بالكلام على عواهنه، بل هو محام مجرب قدّم لنا مرافعة نسقية - مع خيلاء زيادة عن اللزوم وتضخم الأنا لا يخلو منه زعماء المدرسة البورقيبية وإحالة إلى ما كتب فيه كتاباً جعل الكثير يتصور أن حل أمراض تونس متمثل في العودة إلى ما يشبه السياسة المتقدمة على العقدين الأخيرين اللذين يتبرأ منهما السيد الباجي قائد السبسي.

ثالثاً: مثال خروتشوف:

من يكون نظير خروتشوف في وضعيتنا؟ ومن الحائكان التارزي الأول والتارزي الثاني؟ ثم ما هما قطعنا قماش "الدورموي" اللتين أهدتهما ملكة بريطانيا

العظمى لخروتشوف؟ ومن يمثل ملكة بريطانيا العظمى؟ خروتشوف كما يعلم الجميع رمز الشعب الذي وصل إلى الحكم بما في هذا الرمز من بدائة وحلفية وتخلّف و"نزوح". بعبارة وجيزة إنه رمز معتصمي القصة. لكن الرمز في حالتنا يذهب إلى ما هو أكثر: إنه الشعب التونسي بطبقاته الدنيا. ولعلّي لا أفرط في ما أجده من تناظر شبه تام بين المثال والممثل: فأضيف أنّ قطعتي القماش هما الدستوران والتاريخان هما من فصل الدستور الأوّل ومن سيفصل الدستور الثاني، وبريطانيا العظمى هي الحضارة الغربية التي جاء منها قماش الدساتير. والفاهم يفهم.

ويكفي أنّ نربط ذلك العهد بالفترة الانتقالية إلى من كان رئيس مجلس شهادة الزور الرسمي طيلة العقدین الأخيرین، أعني مجلس نواب المافيا لمغالطة الشعب وليس نواب الشعب لمحاسبة حکامه مع من عيّنهم للحكومة المؤقتة بمن فيهم رئيسها الذي يكلمنا بلغة "الكتيبة" والنظافة المزعومة لكانه يمكن لرجل الدولة بحق أن يسكت عقدین ثم يتكلّم اليوم عن الخيانة العظمى التي حصرها في ترك البلاد، بسن علي الذي "هرب"، ولم ير أنهم جميعاً قد "هربوا" طيلة الحملة التي كان الشعب ضحيّتها طيلة عقود. فضمير هذا الكلام هو أنّ بن علي ليس خائناً إلا لأنه ترك جماعة القبة لجماعة القصة أيّ نظام أهل البلد لفوضى النزوح: لم يدر بخلد المحامي أنّ الخيانة العظمى متقدّمة على ذلك، أعني كلّ ما جعل البلاد تصبح فوضى قبل الثورة بحيث عمّ سرطان الاستبداد والفساد في كلّ أوصال البلاد تشريعاً وقضاءً وتنفيذاً وإدارةً سياسيةً وتربويةً وثقافيةً واقتصاديةً.

رابعاً: التضمين الديني:

تلك هي بداية عمل التاريخي الثاني الذي أخذ لخروتشاف "سَيّ جوست موزير" كما قالها سيادته بلغة الأمّ الحنون فرنسا الخياطة على "قد اللباس". والترجمة هذا منطقها: المعلوم أنّ الشعب المتأوربة أو البلدية تعتقد أنّ "الشعب المحتج" والنازح سواء في الأحواز الشعبية أو في القصة يؤمن بالخرافات المستمدة من الدين وانحراف الأمن مصدره هولاء (لأنّ الأجهزة بريقة). إذن، فالحلّ هو تنويمه بما في الخطاب ومظاهر الحياة و"اللي في القلب في القلب".

فلتتوّمه بالبعض منها في أساليب كلامنا تماماً كما فعل بورقية طيلة عهد الكفاح حتى كان رمز جريدته آية قرآنية ليست بعيدة عمّا افتتح به المحامي ندوته الصحفية. وكما يرضى خروتشاف بخياطة الروماني وينفي الخياط الأنيق فعلياً أن نبحت له عن خياط روماني يصنع له خرقة تناسب قياسه فيرضى عنها وكفى المؤمنين شر القتال: يريد دستوراً جديداً بخياطة على قياسه لأنّ خياطة الدستور السابق كانت ممّا لا يرقى له ذوقه. والتتوّم بتوظيف الخطاب الديني ليس بالجديد فحتى أصهار الذي "هرب" علناً قد سبقوا الهاربين خفية فأطلقوا إذاعة دينية.

وأخيراً، ما أصل كل هذه القرائن الدافعة إلى توجّس الحذر:

إذا كان جلّ المعارضين قد عيّنوا شخصاً يثق به الجميع وأبى الرئيس تعيينه بل عيّن صاحب هذه المرافعة عن البورقيية والقطرية والهشاشة الناجمة من التحديث المستبدّ والحداثة اللقيطة التي تُواصل توطيد التبعية في مادّة العمران (الاقتصاد والثقافة) وفي صورته (السياسة والتربية) فإنّ وراء الأكمة ما وراءها. وهذا الماوراء لم يبق مستوراً لأنّ صاحب المرافعة عيّنه بما دعا إليه من عودة صريحة إلى البورقيية: إنه بالذات اعتبار الحلّ في هذه العودة إلى السياسة التي جعلت تونس حسب زعمه ينتظرها غيرها لكي يقف موقفه من القضايا الدولية. وطبعاً فالمحامي نسي في مرافعته أنّ بورقية الذي لم يكن غافلاً عن حجم تونس، كان هو بدوره ينتظر غيره لكي يقف موقفه من القضايا الدولية لأنّ عكس ذلك يعني أنه لم يكن واقعياً بحيث كان يتوهم أنه رئيس دولة عظمى مثل القذافي.

لا أنازع في أنّ أيّ مواطن تونسي من حقّه أن يتصوّر مستقبل تونس وعلاج مشاكلها على النحو الذي يراه ويقتنع به. لكن لا يحقّ لأيّ إنسان وخاصة إذا عيّن ليقود البلاد في أكثر مراحل تاريخها حرجاً أن يقدم تصورات على أنّها ما تطلبه الثورة في حين أنّها عكس ما تطلبه بصورة مطلقة: الشباب لا يريد العودة إلى السياسة التي أدّت إلى أن يكون بن علي ممكناً فضلاً عن أن يقبل بأن يقود ثورته من كان مساهماً في تلك السياسة ناهيك عمّن شارك بن علي طيلة عهده على رأس المؤسسة التي من واجبها مراقبة السلطة التنفيذية لا التغطية على انمايا، ثم يدّعي الآن أنه حريص على حماية الثورة التي لو حاسبت أحداً لكاد عليها أن تفعل ما

فعل جحا مع حمارة المقيد. فمن ساهم في حكم بن علي ولو في منزلة الدمية
أحقّ بالمحاسبة ممن ساهم في منزلة الفاعل لأنه يضيف إلى المشاركة في الجريمة
انتحال صفة سياسي من دون فضائل السياسيين المتحمّلين للمسؤولية.

علل اعتذاري عن الانضمام إلى هيئة تحقيق أهداف الثورة

أعلمني الأخ الكريم الأستاذ غازي الغرائري مشكوراً هذا الضحى بأي قد عيّنت في هيئة حماية الثورة في فرعها الموسوم بالشخصيات الوطنية. ولما كانت شرعية هذه الهيئة غير متأكدة عندي فضلاً عن عدم اقتناعي بكونها حقاً في خدمة أهداف الثورة وحمايتها فإنني أعبر عن رفضي هذا التعين وذلك بصورة رسمية في هذا النص الذي أسلمته بتاريخه إلى الهيئة.

وبين أي أعتبر شرفاً لي المساهمة في مثل هذه الهيئة لو كان الانتساب إليها مستمداً شرعيته على الأقل من انتخاب ممثلي الجهات والأحزاب والجمعيات المدنية والنقابات في غياب الانتخاب العام والمباشر وذلك تمييزاً لمقوميها اللذين حصل الخلط بينهما، فأصبحت الهيئة بمقتضى ذلك مؤسسة فوقية يتم فيها التعين بصورة تحكّمية وخفية يذهب محرّكوها إلى نوع من البحث السري عن معتقدات من يرضون عن ضمّه إليهم:

فأما المقوم الأول -وهو أساسي ومتقدّم- فهو المقوم الذي يمثل الإرادة الثورية التي هي الوحيدة ذات الأهلية في تحديد أهداف الثورة ووسائل تحقيقها. وينبغي أن يكون التمثيل بالانتخاب حتى يستند إلى الشرعية الديمقراطية المباشرة. وأما المقوم الثاني -وهو ثانوي ومتأخر- فهو مقوم الخبرة الفنية التي تصوغ هذه الإرادة بالشكل القانوني. وحتى هذا المقوم فإنه ينبغي أن يكون منتخباً انتخاباً من الدرجة الثانية من بين أهل الذكر الذين لا تخلو منهم الساحة التونسية، أعني من قبل أعضاء المقوم الأول.

أما أن يُعيني لا أدري من في هيئة لا أدري من عيّنها، فذلك ما لا يمكن أن أقبل به. لكن رفضي لا يعني أي أهرب من أداء الواجب في خدمة الوطن أداءً اعتبره تكريماً لا أكون أهلاً له إلا إذا استند تعييني إلى شرعية الانتخاب. لذلك جاء هذا التبرير حتى لا يظنّ أي أتصل من القيام بالواجب.

حور في منزل بورقيبة

بتاريخ الثامن والعشرين من مارس 2011

تعريف بالكاتب

البروفسور محمد الحبيب المرزوقي (أبو عرب)

- من مواليد بنزرت/تونس 1947.
- أستاذ دكتور متخصص في الفلسفة العربية واليونانية والألمانية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة العربية واليونانية (1991).
- عمل أستاذا للفلسفة بكلية الآداب - جامعة تونس الأولى في الفترة 1980-2006.
- حاضر كأستاذ معار للفلسفة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا في الفترة 2002-2005.
- ترأس إدارة معهد الترجمة بـ (بيت الحكمة)/تونس في الفترة 1983-1991.
- له أكثر من مائة بحث ومقال ودراسة بالعربية والفرنسية والإنجليزية في قضايا الفكر العربي والإنساني المختلفة، منشورة في كتب ومجلات وصحف ومواقع إلكترونية مختلفة.
- وله ما ينيف على عشرين مؤلفا في الاختصاص وفي الشأن العام من منظور فلسفي وديني.
- شارك في عدد من الندوات وقدم العديد من المحاضرات في جامعات ومؤسسات فكرية عربية وعالمية.

Inv:43

Date:5/9/2012

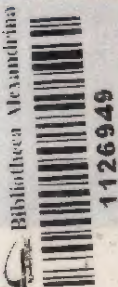
استئناف العرب لتاريخهم الكوني ثورة الحرية والكرامة تونس نموذجا

البروفسور محمد الحبيب المرزوقي
(أبو يعرب)

- من مواليد بنزرت / تونس 1947.
- أستاذ دكتور متخصص في الفلسفة العربية واليونانية والألمانية.
- حاصل على دكتوراه الدولة في الفلسفة العربية واليونانية (1991).
- عمل أستاذا للفلسفة بكلية الآداب - جامعة تونس الأولى في الفترة 1980-2006.
- حاضر كأستاذ معار للفلسفة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا في الفترة 2002-2005.
- ترأس إدارة معهد الترجمة بـ (بيت الحكمة) / تونس في الفترة 1983-1991.
- له أكثر من مائة بحث ومقال ودراسة بالعربية والفرنسية والإنجليزية في قضايا الفكر العربي والإنساني المختلفة، منشورة في كتب ومجلات وصحف ومواقع إلكترونية مختلفة.
- وله ما ينيف على عشرين مؤلفا في الاختصاص وفي الشأن العام من منظور فلسفي وبني.

يكاد التاريخ بمفاجآت أن يكون ممتنع الصوغ العقلي بسبب ما في أحداثه من فوضى وما في معانيه من شعث وخاصة من حيث تواليهما في الزمان وتوابعهما في المكان فضلا عن توزع صانعيهما على طبقات سلمه الاجتماعي مع ما يؤدي إليه ذلك من عتمة في دورة حياة الجماعة المادية والرمزية؛ وتلك هي أبعاد تحلي التاريخ الحضاري لكل أمة تجليه المحكوم بما بين هذه الأبعاد من علائق واقتراعات بعضها جلبي حتى للوعي العادي وبعضها خاف حتى عن الوعي العلمي.

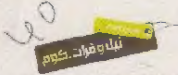
والمعلوم أن الكلام في معاني التاريخ وفلسفته يعتبر من الفضول. ولذلك فهو ليس مما يلقي القبول والترحاب إلا ممن لا يلهيه عن طلب الفهم والحقيقة شاغل. لكن الأوان حان الآن للسؤال عن أسس ما يجري من تاريخنا الحي خلال جريانه طلبا لمنطق مساره الواصل بين أفعال الماضي الحية بمعانيها ومعاني المستقبل الحية بأفعالها؛ فالحاضر الحي هو غليان اللقاء الحيوي بين الحدث والمعنى استقبالا واستقبالا بين الماضي والمستقبل الحي الذي يتجلى في الطفرات النوعية التي من جسس ما يجري حاليا نراه المحددة للعالم القاريخ.



ISBN 978-614-01-0371-9



9 786140 103719



جميع كتبنا متوفرة على الإنترنت
في مكتبة نيل وفرات. خوم
www.nwf.com



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES